سلسلة رواد التعاون

٥

فلسفة رواد التعاون
و
مبادئ التعاون الدولية

دكتور كمال حمدي أبو الخير


دار وهدان للطباعة والنشر

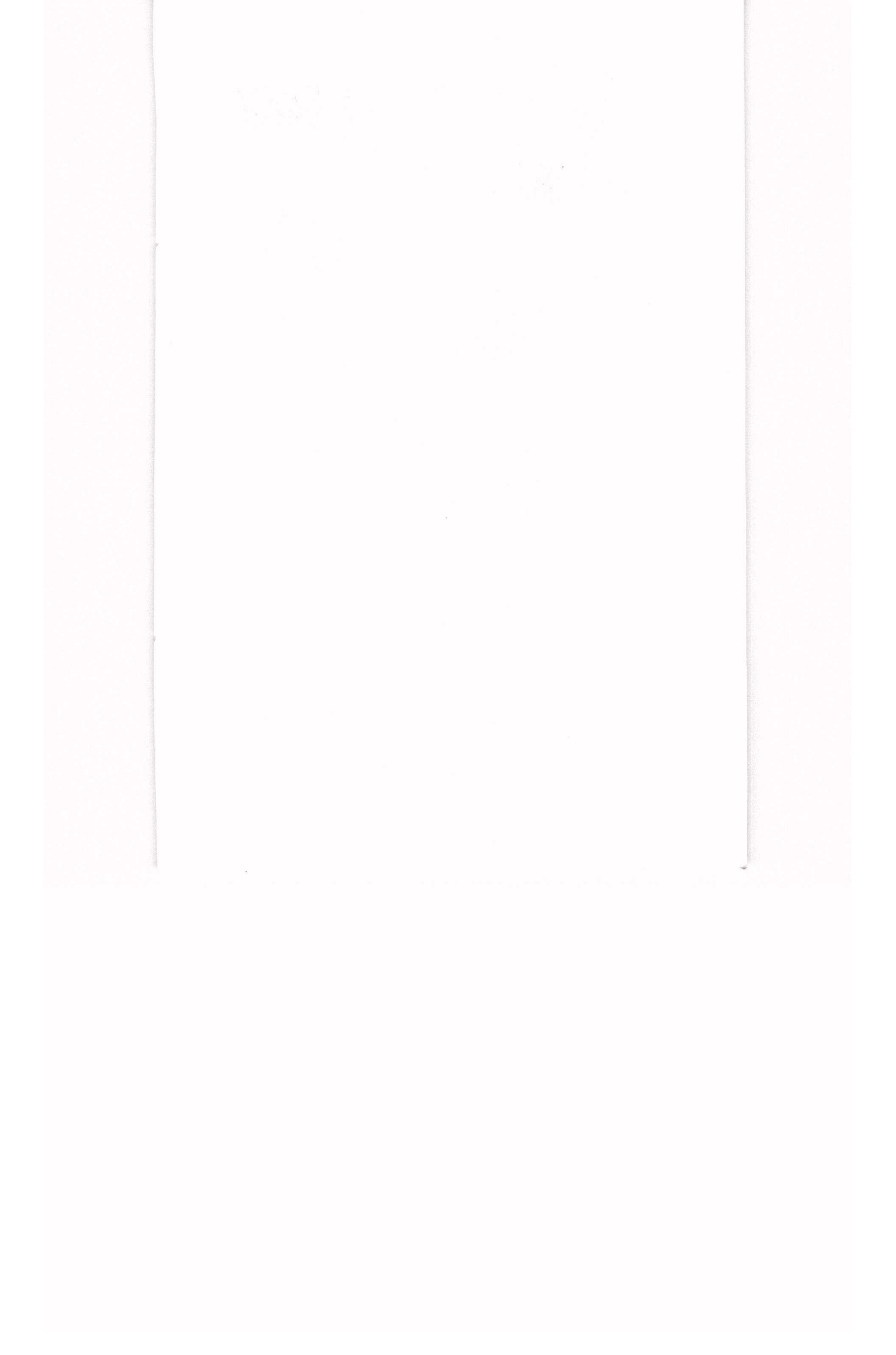
بسم الله الرحمن الرحيم

فلسفة رواد التعاون
و
مبادئ التعاون الدولية





الدكتور كمال حمدى أبو الخير عضو اللجنة المركزية للحلف التعاونى الدولى يحضر أحد اجتماعات الحلف ممثلا للمعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية .



المحتويـــات

فلسفة رواد التعاون

		الصفحة
تقـديم	: مدخل إلى فلسفة التعاون ومبادئه الدولية	
الفصل الأول	: الإنسان والفكر التعاونى	١٧
الفصل الثانى	: الدول الصناعية والفكر التعاونى	٨٥
الفصل الثالث	: التطور التاريخى للمبادئ التعاونية	١١٧
الفصل الرابع	: نشأة مبادئ التعاون الدولية	١٣٥
الفصل الخامس	: محاولات لتعريف التعاون	٢٣١
الفصل السادس	: متبف التعاون	٢٥٥
الفصل السابع	: مبادئ التعاون الدولية المعاصرة	٣١٣
الفصل الثامن	: سياسة الحلف التعاونى الدولى للتنمية التعاونية	٤٢٧
الفصل التاسع	: التعاون وهيئة الأمم المتحدة ـ تقرير الأمين العام ـ بيان الحلف التعاونى الدولى فى اجتماع هيئة الأمم	٤٤٧
للبــاحث		٥٠٢
تعريف الباحث		٥٠٣

مدخل إلى فلسفة التعاون
ومبادئه الدولية

بِسْــمِ اللهِ الْرَحْمٰــنِ الْرَحِيمْ

يسعدنى أن أقدم للمهتمين بالدراسات التعاونية الكتاب الخامس فى سلسلة رواد التعاون . وسنتناول فيه أثر هؤلاء الرواد فى إحداث متغيرات تستهدف سعادة ورفاهية الإنسان . ولعل من بين الحقائق المعروفة لجميع المهتمين بالتعاون فلسفة وتخطيطا وتنظيما وتطبيقا ، أن عالمنا المعاصر يعجب إعجابا شديدا وبلا حدود برواد روتشديل . هؤلاء البسطاء الذين أرسوا الأساس العلمى لتطور اجتماعى واقتصادى للجماهير الغفيرة من الطبقات العاملة التى يطلق عليها أنها أقل الناس حظا وأكثرهم فقرا .. ومن واقع الأسلوب الذى أرسوه . حدث التطور التدريجى فى إنشاء تنظيمات تعاونية على أسس اجتماعية واقتصادية أمكن من خلالها كما يقول بعض العلماء أن يحقق هؤلاء البسطاء ما عجز جبابرة المال أن يحققوه .

ويعرف المهتمون بالدراسات التعاونية مثلا أنه يعزى أحيانا إلى روبرت أوين الفضل فى كونه أبا التعاون . نظرا للإصلاحات التى تحققت نتيجة لنشاطه وأثر هذا النشاط فى النصف الأول من القرن التاسع عشر فى انجلترا لاسيما المستوطنات الجماعية التى أيدها وسعى إلى نشرها . وكانت فكرة روبرت أوين الأساسية فيما يتعلق بهذه المستوطنات والمجتمعات المقامة على الأرض الزراعية أن العمال يستطيعون توفير جميع احتياجاتهم تقريبا ، لكن فكرته عن مدى قيامهم بذلك ووسيلة تحقيق هذا الهدف تختلف كثيرا عن الأفكار السائدة الآن . فمثلا :

١ــ بينما يؤيد المستوطنات المكتفية ذاتيا التى توفر جميع السلع والخدمات المطلوبة والتى ستؤدى فيما بعد إلى « تحويل المجتمع » . فقد درج التعاونيون منذ ذلك الحين على أن يقصروا أهدافهم على اشباع احتياجات معينة من خلال جمعيات

متخصصة تعمل فى إطار الأوضاع الاقتصادية القائمة فعلا .

٢ـ بينما تستهدف خطته إقامة مجتمع مشترك المصالح ومشترك الملكية ويشترك فى تقاسم المنافع فى تلك المستوطنات ، يعترف التعاونيون بالملكية الفردية والمصالح الفردية والمشاركة فى المنافع بنسبة المشاركة فى أنشطة المنظمة .

٣ـ بينما اعتمدت خطة روبرت أوين على المواطنين ذوى الميول التى تتجه للمشاركة فى النشاط العام الجماهيرى وعلى رجال البر فى الحصول على رأس المال اللازم . يرى التعاونيون ضرورة أن يتحملوا هم أنفسهم مسئولية تقديم رأس المال .

٤ـ وأخيرا بينما يتجه مشروع أوين أساسا إلى إدارة المشروع إدارة خيرية «من القمة إلى القاعدة» يصر التعاونيون على تطوير القدرة الكامنة فى الناس لإدارة مشروعاتهم الخاصة على أساس ديموقراطى .

ويرجع البعض بدايات التعاون الحديث الى المتجر التعاونى الذى أنشأه رواد روتشديل بانجلترا عام ١٨٤٤ ، وما تزال «المبادئ» الشهيرة التى صاغها رواد روتشديل حينئذ تعتبر فى نظر الكثيرين إنجيل التعاون ، فقد قدمت نمطا للنمو انتشر واستقر حتى اعتبر مشروع روتشديل بوجه عام المنعطف الرئيسى فى تاريخ التطورات التعاونية ولو فى ميدان الاستهلاك على الأقل .

كما يجمع علماء التعاون فى العالم على أن من التطورات التعاونية الهامة والخاصة ببيئة معينة ، «التعاون فى ميدان الائتمان» وكان آباؤه فى المانيا شولز ديليتش ورايفيزن .

ويتفق الدارسون بلا شك على أن من يتناول فلسفة التعاون بالتحليل ، عليه أن يفسر طبيعة وغرض التعاون بطريقة يدعمها التحليل المنطقى طبقا لمعايير أو مبادئ توضح أن هيكل البنيان التعاونى قائم على أسس علمية يتحقق معها التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

وهناك من يتساءل .. هل للتعاون فلسفة دينية ؟ ان المكتبة الغربية حافلة بالمراجع

العلمية التى توضح رأى كثير من العلماء الذين يرون أن التعاون هو « المسيحية فى التطبيق على المعاملات » فالتعاون ليس مجرد طريقة للحياة بل طريقة مسيحية للمعيشة ، وهو الجنة تتحقق على الأرض . وتدخل فى هذه الأفكار عامة فكرة أن الأنانية المتمثلة فى دافع الربح فكرة غير مسيحية وأن التعاون تجسيد للإيثار وخدمة الإنسانية .

ومما لاشك فيه أن التعاون أصل من أصول حياة الأمة العربية . ونظمها الاجتماعية الراسخة . فقد عرفه العرب وصورته عقيدتهم القائمة على الإيثار فى صورة تكافل اجتماعى كان ولا يزال من أروع ما عرفه العالم عن العرب والعروبة . فالله سبحانه وتعالى يقول « وتعاونوا على البر والتقوى » . ويجمع الفقهاء على أن فى تقديم « البر » على « التقوى » معنى رفيعا من معانى الحياة المتكاملة . بل من أدب الحياة المتكاملة . بل من أدب الحياة ونظمها فى المعاملات والعبادات جميعا ، إذ أن البر أشق من التقوى وأصعب . فالبر خروج الشخص عن ذاته وأنانيته الفردية ليسعى بالخير إلى الآخرين . والبر إنما يضع ثمرة العمل الفردى الشريف وجهده الصادق المخلص فى صالح الأهل أو العشيرة أو الأمة أو الوطن كله . وذلك أوسع آيات البر وأقربها إلى معانى الإنسانية والخلود .

ولعل تفسير الفقهاء لمفهوم « البر » فى الإسلام يعتبر أفصح وأبلغ بيان لتأكيد ما وصل إليه الكثير من علماء المسيحية والإسلام من أن التعاون كفلسفة وتطبيق . إنما يستمد الكثير من تعاليمه وقيمه ومبادئه من شرائع السماء . فالتعاون أساسا يدعو إلى الاخلاق والسلوك الاجتماعى الرفيع والحب والاخاء والمساواة المقترنة بالعدالة . فى إطار من روح الإيثار والتضحية وإنكار الذات وتغليب صالح الجماعة . ووضع هذا الصالح فوق كل اعتبار .

ومن أجل الاستقرار على مفهوم علمى للصفة التعاونية دعى الحلف التعاونى الدولى

وهو أقدم الهيئات الدولية المعاصرة ـ حيث أنشىء عام ١٨٩٥ ـ إلى مؤتمرات من أجل الاستقرار على مفهوم موحد للمبادئ التعاونية وشكل لجانا علمية لمراجعة كافة الأساليب التى تتبعها التنظيمات التعاونية فى شتى أنحاء العالم فى ضوء القواعد التى أرساها رواد روتشديل . ومن بين ما أسفرت عنه هذه اللجان التقرير الذى وضعته اللجنة الخاصة للحلف عام ١٩٣٧ عن المبادئ التعاونية والذى اتخذته اللجنة الخاصة التى شكلها الحلف فيما بعد عام ١٩٦٣ أساسا كنقطة إنطلاق لمهمتها فى مراجعة هذه المبادئ وأسست مناقشاتها على المبادئ المصاغة فى التقرير المذكور . ونظرا لأن التجارب أثبتت أن الصياغة الوجيزة أو المبسطة قد تضلل أكثر مما ترشد . فقد اختارت اللجنة عن عمد أن توضح بالكامل مقاصد فكرها فى كل موضوع رغم أن ذلك يجعل بياناتها أكثر طولا وتحديدا .

وقد حددت اللجنة تعريفها للمبادئ التعاونية بأن هذه المبادئ تشكل الممارسات الضرورية والتى لا غنى عنها مطلقا لتحقيق غرض الحركة التعاونية . ويترتب على وجهة النظر التى إتخذتها اللجنة أنه لا يجوز التمييز بين المبادئ الضرورية الحتمية من حيث درجة مصداقيتها ولذا لم تسبغ اللجنة على بعض المبادئ درجة عالية من الأولوية تفوق غيرها . بل على العكس رأت أنه إذا كان كل مبدأ يعنى شيئا جوهريا فيجب أن تتمتع جميعا بقيمة متساوية ويجب الإلتزام بهذه المبادئ جميعا على قدم المساواة وبالطريقة التى تسمح بها الظروف فى أى زمان ومكان . وهذا الالتزام لا بد منه فى تطبيق المبادئ النظرية التى يجب إعمالها فى الظروف المتنوعة . وقامت اللجنة بعملها على أمل الوصول إلى صياغات للقيم الأساسية للتعاون تقدم تفسيرات ذات معنى ودلالة وإرشاد للتعاونيين الذين عليهم أن يواجهوا التحدى وأن ينتهزوا الفرص التى يقدمها العالم الحديث .

وقد رأت اللجنة مثلا أن العضوية الطوعية دون قيود مصطنعة أو تمييز مصطنع يجب أن تستمر كصفة أساسية للنظام التعاونى لأنها مبدأ ضرورى لايستغنى عنه من أجل تحقيق أهداف هذا النظام سواء منها القريبة أو البعيدة . وحين يريد أحد الناس أن يشارك مع جيرانه أو زملائه من العمال فى جمعية تعاونية فيجب أن يفعل ذلك بارادته الحرة وليس تحت ضغط أو إلزام مفروض من الخارج . ولاينبغى للجمعية التعاونية أن تضع أى عقبة مصطنعة أو تفرض أى تمييز مصطنع فى طريق إنضمامه إليها أو تفرض كشرط لإنضمامه إليها أن ينضم إلى أى تنظيم أو عقيدة أو مبدأ لا يتصل بأغراضها الاقتصادية والاجتماعية .

وهناك اجماع على أن التعاونيات تدار بشكل ديموقراطى أى أن المبدأ لا يحوم حوله أى شك . لكن تنفيذه يتزايد تعقيدا مع نمو حجم المؤسسات التعاونية ومدى ارتباطاتها الاقتصادية والتغيرات السريعة بعيدة المدى الجارية الآن فى البيئة الاقتصادية والاجتماعية للحركة . ويترتب على تطور الصناعة والمشروعات التعاونية بوجه خاص أنه لابد من إجراء تعديلات مستمرة . ولذا فإن تحسين أشكال وأجهزة الإدارة لايعتبر إنحرافا عن مبدأ الديموقراطية .

وإذا كان الهدف المباشر للجهد التعاونى هو إرخاص ضرورات الحياة للمستهلكين أو توفير حياة كريمة للمنتجين فان هدفه النهائى إقامة نظام اجتماعى جديد يتصف بما أطلقوا عليه «العدالة» فى توزيع الثروة والدخل . وقد كانت تقنيات الصناعة الجديدة فى ذلك الوقت ـ كما هى الآن ـ تحتاج إلى الكثير من الأموال ، وكان مالكو المال المخصص للاستثمار يتمتعون لذلك بقوة مساومة تمكنهم من الحصول على أرباح عالية وسيادة لقيم رأس المال التى تمثل شيئا أكثر جدا من مجرد الفائدة إذ يستولون على النصيب الأكبر من أرباح الصناعة . وكل ذلك على حساب عوامل الانتاج الأخرى .

كما أوضحت اللجنة أنه مما يملأ النفس إرتياحا أنه أصبح من المعتاد الآن أن تقم المنظمات التعاونية القومية كليات تعاونية مركزية ومدارس تدريب . ويزداد عدد الجامعات التى بها معاهد أو أقسام خاصة بالدراسات والبحوث التعاونية ، خاصة وأن اللجنة قد أكدت فى تقريرها حاجة التعاونيين بحق وفاعلية إلى قبول أفكار جديدة ومستويات سلوك جديدة وعادات تفكير جديدة تقوم على القيم العليا للتجمعات التعاونية ولذا لا يمكن لأى مؤسسة تعاونية أن تغفل الحاجة إلى تعلم وتثقيف أعضائها بالطرق المناسبة حفاظا على مصالحها الخاصة وبقائها ذاته . وأنه من أجل التعاون ينبغى أن يعرف التعليم التعاونى بمعنى شديد الاتساع بحيث يضم التعليم الأكاديمى بأنواعه الكثيرة كما يشمل أيضا ما يتعلمه الناس والطريقة التى يتعلمونه بها ، فكل نوع من الخبرات يضيف إلى معلومات الناس وينمى ملكاتهم ومهاراتهم ويوسع نظرتهم ويدربهم على العمل المنسق والفعال مع زملائهم ويحثهم على القيام بمسئولياتهم كرجال ونساء ومواطنين لهم من وجهة نظر التعاون معنى تعليميا ، فلم يعد التعليم فى عالمنا المعاصر قاصرا على ما يعلم فى المدارس والكليات خلال فترة معينة من حياة الناس بل أن فكرة التعليم فى التعاون صارت عملية مستمرة مدى الحياة .

وأخيرا فإن من حق الرواد أن يعتزوا بأن تعاليمهم قد أثمرت فى إعداد قيادات تعاونية واصلت المسيرة وحققت الكثير من النجاحات بحيث أصبح للتعاون صرح دولى هو الحلف التعاونى الدولى الذى يندرج فى عضويته الآن ٧٢ دولة وثمان منظمات دولية ويمثل ٥٠٠ مليون عضو تعاونى وفقا للاحصائيات الرسمية المنشورة عام ١٩٨٥ والتى لا تشمل أعداد التعاونيين العرب لتعذر الحصول على البيانات الدقيقة فى الحركة التعاونية العربية . والحلف التعاونى الدولى هو المستشار الرسمى لهيئة الأمم المتحدة . وقد أصبح تقليدا متعارفا عليه أن يقدم الأمين العام للأمم المتحدة ابتداءاً من مارس عام

١٩٨١ تقريرا عن تجارب الدول فى النهوض بالحركة التعاونية ضمن موضوع تجارب الأمم فى الوصول إلى تغيير عميق اجتماعيا واقتصاديا تحقيقا للتقدم الاجتماعى رغبة فى النهوض بتنفيذ استراتيجية التنمية الدولية لفترة العشر سنوات التى قررتها الأمم المتحدة والواردة فى ملحق قرار الجمعية العامة رقم ٥٦\٣٥ بتاريخ ٥ ديسمبر ١٩٨٠ . وقد تضمن هذا المرجع آخر تقرير للأمين العام الصادر فى عام ١٩٨٣ . وكذلك كلمة الحلف أمام الأمم المتحدة فى مايو عام ١٩٨٥ .

والحمد لله فقد شاركت مصر فى اعداد التقارير والقرارات السابقة . ولعلها مناسبة طيبة أن ندعو كافة الدول العربية إلى أن تتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة إبرازاً للدور الذى تقوم به الحركة التعاونية العربية فى اقتصاديات دولها .

والله الموفق . . .

دكتور كمال حمدى أبوالخير

الفصل الأول

الانسان والفكر التعاونى

الانسان والظلم الاجتماعى

عصر ما قبل الثورة الصناعية

لعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن الانسان عبر تاريخه الطويل ، لاقى الكثير من ألوان الظلم الاجتماعى ، غير أننا فى عرضنا هذا سنركز فى ايجاز على ألوان هذا الظلم فيما قبل الثورة الصناعية ، وما بعدها وعلى وجه الخصوص بحار الآلام التى خاضها العمال والفلاحون عبر القرون الحديثة ، فى ظل نظم للحكم تؤمن بنظام الاقطاع وسيطرة رأس المال . وتوضح الكثير من المراجع العلمية أن رجال الدين وقتئذ كانوا ينشرون المفاهيم التى يترتب عليها تثبيت دعائم الاقطاع ، وانهم لم يقفوا أمام الكثير من ألوان الظلم التى كانت تقع على المواطنين .

ويكفى مثلا على ذلك ان نوضح ان الانسان فى بريطانيا فى القرن الخامس عشر ، كان يكوى بالنار وتوضع على كتفه علامة توضح انه « متشرد » اذا كان لا يملك ارضا ، او ليست لديه مهارة خاصة تمكنه من اداء حرفة معينة ! ...

مع العلم بأن عدم الملكية ، أو عدم القدرة على اكتساب مواهب أو مهارات معينة لا ترجع الى قصور ذاتى فيه ، انما ترجع بالدرجة الأولى الى نظام الحكم والتركيب الطبقى الذى يجعل من الحاكمين والاقطاعيين الأسياد الحقيقيين الذين يملكون مقدرات المجتمع وامكانياته بما فيهم من بشر ! .. وهذا القول ليست فيه أدنى مبالغة .

لان الشخص الذى كانت توضع على كتفه « علامه متشرد »(1) يصبح حقا مباحا للفئات العليا القادرة ان تستخدمه كيفما شاءت لمدة عامين ! .. واذا كانت ظروف العمل من القسوة بحيث يرغب هذا الشخص فى ان يترك العمــل فانه لا يســـتطيع باى حال من الاحوال ، فاذا هداه تفكيره بان السبيل الوحيـــد لترك العمل هو الهرب ، حينئذ يقع فى مصيبة افدح ، اذ تمهل السلطات على القبض عليه ، ويكوى على خده بالنار « علامة العبودية »(2) والتى تعنى انه صار عبدا مدى الحياة !!.. واذا حاول مرة اخرى الفرار ، فان لمالكه الحق فى ان يامر السلطات بان تنفذ فيه حــكم الاعدام !!

هكذا كانت الحياة قاسية بالنسبة للغالبية العظمى من أبناء الشعوب وهم طبقة العمال والفلاحين .. وكانت التشريعات التى تصدر لكى تنظم المجتمع ، لا يراعى فيها الصالح العام لمجموع أفراد الشعب ، بل كان يراعى فيها صالح الطبقات القادرة وحدها ، ويكفى مثلا أن نوضح أن ظروف العمل غالبا لا تسمح بتشغيل جميع القوى القادرة على العمل من العمال والفلاحين ، ومن هذا المنطق فان البعض قد لا يجد سبيله الى ايجاد عمل له ، ويصبح بذلك متعطلا ، أى يصبح عاطلا عن العمل ، رغم أنفه ، ومع ذلك يجد نفسه فى موقف صعب ، حيث أن القانون لا يرحمه.

---

(1) كان يوضع على كتف الشخص حرف (V) وهو الحرف الاول من كلمة Vagabond اى متشرد .

(2) يوضع على خد الشخص حرف (S) وهو الحرف الاول من كلمة Slave اى عبد .

فقد صدر فى عام ١٦٠٠(١) فى بريطانيا قانون يبيح تأديب العاطلين،ويقول هذا القانون ((جميع الأشخاص المتشردين ، والعمال القادرين جسمانيا ، اذا شوهدوا متسكعين ، سيجلدون علنا حتى تدمى أجسامهم !! .

"All wandering persons and common laborers, being persons able in body that are found loitering shall be openly whipped untill the body be bloody".

ولعل المثل السابق يوضح لنا الى أى مدى كان النظام القائم وقتئذ يعتبر مصلحة الفئات القادرة هى المحرك الأول لنظام الحكم الذى قال عنه البعض « أنه يستند الى القوة التى تخدم أغراضا شريرة » .

وقال البعض(٢) الآخر ، ((ان التفكير السائد وقتئذ يرجع الى ظروف ((كانت تقوم فيها الكنيسة صراحة بتعيين الأهداف الاجتماعية والاخلاقية للنشاط الاقتصادى ، وكان لها من السلطة والقوة ما يمكنها من تنفيذ مقاييسها فى واقع الحياة الى حد كبير ، وقد قبلت التركيب الطبقى المعتاد للمجتمع واقرت بأن دخل الانسان يعادل مركزه فى الحياة .. وكان هذا النوع من التفكير مناسبا بشكل عام لمجتمع شبه ساكن ، وقائم على نظام الحرف اليدوية ، ومحاط باطار قوى من العرف والطاعة للسلطة بشكليها الزمنى والكنسى)) .

---

(١) لمعرفة المزيد من المعلومات التى تتعلق بهذا الموضوع نرجو التكرم بالرجوع الى :

British attack on Unemployment by A.C.C. Hill, Jr. and Isador Lubin The Brookings Institution, Washington, D.C. 1934.

(٢) Economic Institutions and Human Welfare by John Maurice Clark, (Alfred A. Knopf, Inc., New York 1957.

ومما لا شك فيه أن المتتبع لتاريخ تطور الفكر الاقتصادى ، يعلم أن هناك انتقادات عديدة وجهت الى هذا النظـام ، كما ويعـلم أنه فى نهاية القرن الخامس عشر ظهرت نظـرية ديناميكية قوية حطمت قيـود السلطة العرفية فى القرون الوسطى وحطمت معها السلطة الكنسية ، وزاد فيها نفوذ الطبقة التجارية التى أخذ أصحابها يجمعون مقادير كبيرة من رؤوس الأموال ، وكانت الدول تقاس بكثرة سكانها ، وأخذت كل منها تسعى الى تأسيس الامبراطوريات الاستعمارية وادارتها بشكل يسمح لها بأن تحصل من المسـتعمرات على المواد الأوليـة بأرخص الأثمان ، ثم اعادتها الى المستعمرات فى شكل سلع مصنوعة بأغلى الأثمان • ثم توالى بعد ذلك العديد من الاقتصاديين الذين طالبوا بتجنيب الناس الآلام ، وضرورة وضع الاطار التعاونى للحياة الاقتصادية ، بحيث ينبغى ايجاد قواعد عامـة واجبة التطبيق بحيث تمنع الناس من الغلو والاسراف فى السعى وراء مصالحهم ، أى لا ينبغى ترك الحرية لهم اذا كانت هـذه الحرية سـتؤدى الى ايقاع الضرر بالغير أو ايذائه ••• ومن بين هؤلاء « بنثام »الذى وضع الأسس التى جعلت من الاقتصاد علما يرتكز الى المشاعر الذاتية ، وكانت ثقته وتفاؤله بامكان ايجاد مؤسـسات تصلح أجهزة للوصول الى نتائج مقصودة معينة ، سببا فيما نالته أفكاره من جاذبية فائقة ، رغم الصعوبات والعقبـات التى اعترضت طريق هـذه الأفكار •

ولقد أدت الأوضاع القائمة فى المجتمعات الأوروبية وغيرها ، الى أن تبرز عبر السنين بعض الأصوات التى تنادى بضرورة الاصلاح ، وعلى وجه الخصوص فى القرن الثامن عشر •

وقد ثار الجدل واحتدم النقاش بين المفـكرين فى هذا العصر فى موضوع الفطرة الانسانية التى خلق الله عليها البشر ، هل الانسان فطر على الخير ام فطـر

على الشر ؟. والسبب فى هذا الجدل ، ان كل مفكر يريد ان يرتب على تحليله اوضاعا جديدة تحكم المجتمع ، ويضع تعاليم او معالم جديدة لصياغة مجتمعات سياسية واقتصادية واجتماعية يتحقق من خلالها سعادة الانسان ورفاهيته .

ويرى بعض الكتاب أنه قبل أن تتبلور مبادىء الثورة الفرنسية فى شعاراتها الثلاثة الحرية والمساواة والاخاء ، ظل الفكر الفرنسى قرنا كاملا يصوغ فلسفة الحرية وفلسفة المساواة وفلسفة الاخاء ، فلما نشبت الثورة الفرنسية فى عام ١٧٨٩ كانت تستند الى ثروة فكرية استطاعت أن تنتشر ليس فقط فى عقول المثقفين ، انما أيضا الى قلوب الجماهير ، وأصبحت بمفهوم التجاوز اللفظى « الدين الجديد » الذى جذب عقول الناس ومشاعرهم . جذب العقول ، لأن المفكرين لجأوا الى منطق العقل لتنوير أذهان الناس ، وتصفية معارف مواطنيهم من ظلمات الجهل ، وتدريبهم على المنهج العلمى والعقلى فى التفكير والمعرفة ، والاهتمام بمشكلة الانسان من حيث هو انسان .

الثورة الصناعية

ليس من اليسير تحديد فترة معينة يمكن أن نعتبرها ابتداء الثورة الصناعية فان الانقلابات التى طرأت على الاقتصاد الصناعى فى بريطانيا وغيرها من الدول الأوربية جاءت نتيجة لعدة اختراعات هامة ظهرت متتابعة وكان كل منها يترك أثرا تطوريا ، ويفسح المجال لمزيد من الاختراعات والتطورات المكملة ، ولكن قد يجوز القول بأن آثار التصنيع بدأت تظهر فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، ثم تتابع التطور الذى قلب اقتصاديات ومصائر الدول الصناعية طوال القرن التاسع عشر[1] .

---

(1) See "The relevant chapers in L.C. Knowels" The Industrial and Commercial Revolution in Great Britain (London 1935).

وكذلك دكتور جمال الدين سعيد : التطور الاقتصادى فى العالم ←

على أن ظهور التغيرات السريعة فى الصناعة التى جاءت نتيجة هذه الاختراعات المتتالية كان أبرز ما يكون فى الطاقة الانتاجية ، وهذه بدورها قلبت نظام الانتاج الحرفى،كما قلبت النظام الاقتصادى فى صميمه،وتغيرت نظم الصناعة والعمالة والتمويل والتسويق ، وترتب على ذلك تغير فى التكوين اجتماعى،وفى القوة النسبية للدول الصناعية ، مما أدى بالضرورة الى تطور فكرى فى المجتمع،هذا بدوره كان سببا فى تلك المرحلة السوداء من تاريخ الدول الرأسمالية ، وهى مرحلة الاستعمار الاحتلالى والاقتصادى والسياسى .

لقد كان أظهر الاختراعات « الانقلابية » فى صناعة النسيج،فكانت الأنوال « الحديدية » ذات طاقة انتاجية كبيرة ، ولكنها فى الوقت ذاته كانت تحتاج الى طاقة محركة أكبر من طاقة الانسان ، فكانت الآلات تقام أول الأمر بالقرب من مساقط المياه كما كانت تتطلب اقامة مصانع كبيرة وبذلك قضى على الأنوال اليدوية ، وعلى النظام الانتاجى الحرفى ، وتولدت مناطق صناعية جديدة جذبت اليها العمال من الجهات المجاورة لها ، وظلت هذه الآلات الحديثة تدخل عليها التحسينات المتتالية على ضوء التجارب حتى صارت سهلة الاستعمال ، ميسورة المراحل ، لاتحتاج مراقبتها الى عامل ماهر ، بل يمكن ادارتها بواسطة النساء والأطفال وقد حدث هذا فعلا ، وكان حدوثه سببا فى وجود مرحلة اجتماعية تعد من أسود النقط فى تاريخ انجلترا الصناعى ، فقد بلغت القسوة بأصحاب الأعمال ورؤوس الأموال من الانجليز الى درجة أنهم كانوا يستخدمون أطفالا فى سن الخامسة والسادسة فى مصانع خالية من أبسط المبادىء الصحية لمدد تتراوح بين اثنى عشر وست عشر ساعة يوميا .

(١٩٥٨) ص ١١٢ — ١٨٠ ، ودكتور حسين كامل سليم : تاريخ أوربا الاقتصادى (١٩٥٣) مطبعة جامعة القاهرة صفحات ١٤١ — ١٤٥ الخاصة بانجلترا .

عصر البخار :

ثم جاء دور البخار والاختراعات البخارية ، فزادت حدة الانقلاب الصناعي والاجتماعي،وأصبحت مواطن الصناعة الجديدة هي تلك القريبة من مناجم الفحم ، فنشأت المدن الصناعية الجديدة المكتظة بالمصانع والعمال كما أدى ازدياد الطلب على الفحم الى تشغيل عدد كبير من الأطفال بالمناجم في ظروف سيئة وبأجور هزيلة ، مما زاد الحالة الاجتماعية سوءا. وكانت الاستفادة من تلك المخترعات تتطلب أن يكون نطاق الانتاج كبيرا كما أنها كانت تتطلب استعدادا لاقامة المزيد من المصانع لانتاج المعدات الآلية (أى الصناعات الثقيلة) اللازمة ، وهذه كانت أكبر من حيث نطاقها ونفقاتها الانشائية .

ان الانتاج الكبير لكى يحقق مزاياه لابد ان يستفيد من وفورات التسويق كما يفيد من الوفورات الفنية والمالية والادارية والتكاملية ، مع ضرورة ان يدعم التطور الصناعى تطور فى وسائل النقل وبخاصة بعد ادخال البخار فى السكك الحديدية وفى النقل البحرى والنهرى ، وكان لكل هذا اثره الواضح فى القضاء على العزلة الاقتصادية للمناطق النائية ، وفى فتح اسواق واسعة جديدة محليا وخارجيا ، مما زاد المنتجين ثراءا فوق ثراء ، وخلف فى المجتمعات الصناعية ذلك النظام الصناعى الذى نعرفه اليوم وتلك العلاقة الاجتماعية بين اصحاب العمل من الرأسماليين والعمال الاجراء(١).

ظهور طبقات جديدة :

والانتاج الكبير يتطلب تمويلا فى نطاق ضخم ، واقتصادا نقديا يستجيب لحاجاته ، وأسواقا كبيرة تتلقى منتجاته ، وقد قامت الأسواق

(١) F. Hall and W.P. Watkins, Cooperation-Cooperative Manachester 1937, pp. 22-28.

ووضعت النظم المصرفية التى تساعد على تمويل المشروعات الكبرى ، وكانت هذه وتلك وما اليها من الحقائق المعروفة مما أدى الى ظهور طبقات جديدةفى المجتمع بعضها آلت اليه السيطرة الصناعية والتجارية .

وبعضها وهى الطبقة العاملة هوت الى الضعف المادى والمعنوى ، فكان الأجير لا يفكر مجرد تفكير فى ادخار راس مال متواضع ينشىء به مشروعا صغيرا يغنيه عن العمل فى هذه المؤسسات التى يشقى فيها ، وبمعنى اوضح ، جعلت التطورات الصناعية من العامل « مجرد عنصر انتاج » يعتمد فى كسب عيشه على « رغبة وميول وتصرفات اصحاب الاعمال »(١) . وهذه نقطة كان لها اهميتها فيما اصاب الحركة التعاونية من النجاح او الفشل .

وهكذا اصبح اصحاب الأعمال طبقة جديدة تخلع على المجتمع ظاهرة جديدة ، طبقة لا تقاليد لها ولا خبرة ولا فكر سياسى او عقائدى فلم تكن كطبقة الملاك الزراعيين او طبقة النبلاء ، او طبقة رجال الكنيسة تعرف بقيم ومثل وتقاليد معينة لها ، وان كان لهذه المثل والقيم مساوىء تحدث عنها التاريخ . ولكنها كانت طبقة اوجدتها المصادفات والظروف واضفى عليها الرخاء والثراء طابع النفوذ والسلطة والسيطرة والتحكم ، فانضمت الى الطبقة المميزة الحاكمة ، وتفاقم امرها حتى اصبح من العسير من وجهة القومية وقف هذا التيار الجديد من طغيان نفوذ الراسماليين على الحياة الاجتماعية والسياسية ، لان قيادة هؤلاء الافراد للثورة الصناعية قفزت بانجلترا الى القمة العالية بين دول العالم ، وحققت لها مكاسب

---

(١) المرجع السابق صفحة ٣٣ (هول واتكنز Hall and watkins)

استعمارية واقتصادية جعلتها أقوى الدول الكبرى في القرن التاسع عشر .

التطور الصناعي والحرية الاقتصادية :

وفي تلك المرحلة من التطور الصناعي وجد رجال الأعمال في فلسفة المذهب الحر الذي نادى بها آدم[1] سميث سندا قويا ، فظلوا فترة طويلة يتذرعون بالحرية الاقتصادية لمنع تدخل الحكومة حتى في النواحي التشريعية اللازمة لازالة مظاهر الاستغلال السيء الذي كان يجحف بالطبقات الضعيفة ، ولكن الأمانة العلمية تحملنا على الاعتراف بأن مذهب المصانع الجديدة والاستفادة من الاختراعات المتتابعة ، وحرية التنقل من حرفة لأخرى ومن طبقة لأخرى ، وحرية التسويق والمنافسة من أجل كسب الأسواق ... كل هذه حريات ضرورية لنجاح الثورة الصناعية[2] . بل ان انتشار المذهب الحر في تلك المرحلة من تاريخ الدول الأوربية بصفة عامة هو الذي جعل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي ظهرت مقبولة من حيث أهدافها الايجابية ، ولو تدخلت الحكومات مثلا لحماية العمال من البطالة واستجابت لرغبتهم في منع ادخال الآلات الحديثة التي توفر الأيدي العاملة ، ولو تدخلت لمنع اقامة مشروعات انتاجية كبيرة ، أو لمنع الأفراد من تمويل المشروعات العامة كالسكك الحديدية وبناء السفن ، أو لتحديد أرباحهم لحال ذلك دون استثمار قدرتهم الادخارية وعاق

---

(١) كان آدم سميث رائدا للمفهوم القائل بان الهدف الصحيح للسياسة الاقتصادية هو في الدرجة الأولى زيادة بضائع الاستهلاك للرجل العادي ، وبيعها له باقل ثمن يستطيع المنتجون ان يتحملوه .

(٢) في تبرير المذهب الحر ــ أنظر :

Irene Collins, Liberalism in Nineteenth Century in Europe (London 1957), pp. 2-23.

التكوين الرأسمالى المحلى والاستثمار الخارجى عن متابعة حركته ونشاطه، وكان من المحتمل ألا يتحقق ذلك التقدم الهائل الذى وصلت اليه الدول فى أعقاب الثورة الصناعية .

بيد ان النقطة السوداء فى تاريخ المذهب الحر كانت فى انه اتخذ ذريعة للوقوف دون اى تدخل من الحكومة فى اى ناحية من نواحى النشاط الاقتصادى فكان بذلك عائقا لكل تشريع يهدف الى اصلاح مساوىء الراسمالية الصناعية وكان بذلك عاملا على تمادى الاقلية الراسمالية الصغيرة فى استغلال الغالبية الأجيرة وهناك جانب آخر من جوانب هذا المذهب يؤخذ به ويحاسب عليه ــ وهو عدم تدخل الحكومة لفرض ضرائب عادلة على الدخول الكبيرة ــ فقد كان هذا اكبر عائق للحكومة فى سبيل العمل لتخفيف وطاة البؤس والبطالة والتدهور الاجتماعى التى كانت تئن تحتها الملايين من طبقة الاجراء ، حتى انه فى الوقت الذى كانت تتحقق فيه لبعض الأفراد مئات الالوف من الجنيهات كارباح سنوية ، كانت ميزانية الدولة تعجز عن مواجهة الانفاق الاجتماعى اللازم لاعانة الأسر البائسة من العاطلين ، او للانفاق على مشاريع التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الاخرى اللازمة لتحقيق العدالة المنشودة فى ظل النظام الذى كان يطلق عليه اسم الديمقراطية ... ولكن هذا المذهب الحر اخذ من الديمقراطية ناحية واحدة ــ هى الحرية ــ واكتفى بتطبيقها لصالح طبقة واحدة هى الطبقة الراسمالية !

* * *

ظهور الافكار المناهضة للرأسمالية

سوء معاملة أصحاب الأعمال للعمال :

يعتبر تاريخ التقدم الصناعي فى أواخر القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر تاريخ الطموح والمغامرات لتحقيق الرفاهية الشخصية بمعدل سريع ، وقد ساعدت على ذلك المبتكرات التى توالى ظهورها ، فتحققت الثروات وتكدست ملايين الأرباح عند الأفراد دون أن تظفر بوزن أو تقدير الآثار المترتبة على الروح الفردية ، وان الفكر الانسانى اليوم ليذهل من الظروف التى كانت تسود فى الأمس ، ويدهش من سوء المعاملة التى كان يحكم بها أصحاب العمل والعمال وبخاصة النسوة والأطفال كما يدهش من الموقف السلبى الذى كانت تقفه الحكومات وقتذاك ازاء تلك الأحوال ومن عدم اكتراث المتعلمين بما كانت تعانيه الطبقة العاملة من شقاء وحرمان .

وقد بلغ الاستغلال اشده فى أوائل الراسمالية الصناعية ، وبخاصة فى صناعة النسيج فرؤيت ورويت مشاهدات وحقائق اغرب من الخيال . اذ كان البؤس يلحق بالآلاف المجمعة داخل المصانع ـ أو خارجها ان كانوا عاطلين ـ فالأجور ضعيفة ، واثمان المواد الغذائية مرتفعة نتيجة لتدهور الانتاج الزراعى، والمدن الصناعية تكتظ بالعمال ، ومع هذا لا تسير حركة البناء بنفس السرعة التى يتجمع بها الأفراد فى المدن الصناعية . والمالية العامة عاجزة عن ايواء من لا يجدون المأوى وتغذية من لا يجدون الغذاء .

فكيف تفكر الحكومات فى بناء منازل لمن يشتغلون فى المدن

المكتظة بساكنيها ، وكيف تفكر فى الاصلاح اذا كان « الأليت » الحاكمون[1] هم أفراد الطبقة الجديدة من الرأسماليين الذين ينافسون طبقة الملاك الزراعيين فى الحكم ، وكيف يكترث « الأليت » الحاكمون بغيرهم اذا لم يكن هناك فكر ثورى أو صوت قوى يرتفع بالمعارضة ويلعب دورا فى التأثير على الأداة التشريعية ؟

استمر الاستغلال الرأسمالى على هذا الوضع حقبة من الزمن ... الفوارق المادية صارخة والفوارق الاجتماعية غاية فى منتهاها ، والفوارق فى النفوذ تقوم على الفوارق فى الثراء فالأغنياء هم كل شىء ، والفقراء هم الغالبية الكبيرة لا شىء

ومتى لجأ العمال الى القانون وجدوه ضدهم ، لأن القوانين التى صدرت عام ١٨٠٠ وعام ١٨٢٥ فى انجلترا كان الباعث عليها هو الخوف من الثورة ، فكانت تحرم على العمال التكتل والتجمهر لمناقشة مصالحهم ، بينما كان اصحاب الاعمال يتكلمون ويتباحثون فى الوسائل التى تمكنهم من السيطرة التامة على العمال[2] . ولم يكن للعمال يد ولا مصلحة ولا صوت فى اى تشريع من التشريعات التى كانت تصدرها الطبقة الحاكمة[3] .

واذا كانت المزايا العادية للثورة الصناعية فى مراحلها الأولى والوسطى قد غطت الى حد ما على المساوىء الصارخة التى نجمت عنها ،

---

(١) يقصد بها الطبقة الممتازة او المميزة التى تستأثر بالحكم (Elite)

(٢) هول ــ واتكنز (Hall and Watkins) المرجع السابق صفحة ٣٥ ــ ٣٧ .

(٣) لم يحظ العمال الانجليز بصوت فى جانبهم داخل البرلمان قبل عام ١٨٦٧ .

خان تلك المساوىء بدأت تبرز للمجتمع بوضوح حين بدأت الرأسمالية الانجليزية تواجه الأزمات . فقد كانت هناك فترة شاهدت نشاطا كبيرا فى الصادرات فتخلصت « ورشة العالم » من فائض كبير جدا من انتاجها المحلى ، وأصبحت تعتمد كثيرا على استيراد الخامات والمواد الغذائية من الخارج . ثم بدأت الأزمات الدورية تهدم فى صرح الاقتصاد البريطانى ، وتبعتها تقلبات فى الأسواق الخارجية نتيجة لعدم الاستقرار السياسى والحروب والتقلبات الزراعية ، كما بدأت دول أوربا الصناعية تنافس بريطانيا فى الأسواق الخارجية ... وبهذه العوامل كلها زادت الآثار السيئة للرأسمالية الصناعية ، فتفاقمت مشاكل البطالة وظلت دون حلول (لأن التغير الصناعى كان سريعا وموجات الكساد الدورية شديدة الأثر نظرا لأنها كانت تصحب فورات رواج عنيفة) وتناقصت الدخول الحقيقية مع تقدم سنى الثورة الصناعية لارتفاع أثمان السلع الضرورية ، فاذا أضفنا الى كل هذا أن العمال كانوا محرومين من التكتل والتجمع ، كان من الطبيعى أن تتوقع قيام موجات من التذمر ، وظهور آراء تنادى بضرورة تغيير الحال[1] .

التفكير فى ازالة مساوىء الراسمالية :

ولكن : من الذى يصلح الحال ؟ وما الذى يمكن عمله لازالة أو تخفيف حدة البؤس الجاثم على العمال الذين أنهكتهم كثرة العمل وسوء التغذية ؟.

ان المطالبة بتقليل ساعات العمل ورفع الاجور كانت تجد المقاومة بدعوى زيادة التكلفة ، والنقابات العمالية الأولى كانت ضعيفة لا يسمع لها صوت ولا تستطيع

---

(1) انظر دكتور مصطفى الخشاب . المذاهب السياسية (لجنة البيان ١٩٥٣) صفحات ٩٤ ــ ٩٩ .

ان تقف امام جبروت المقاومة من اصحاب الأعمال ، وامام التشريعات الحكومية التى كانت تعتبرها خلايا او نوايات ثورية وقد ظهــرت الى جانب ذلك آراء وافكار دينية « تدعو الناس الى الايمان بالله وارتضاء ما كتبه لهم وتمنيهم بالنعيم المقيم فى الآخرة » !.

ومن البديهى أن تكون هذه الآراء موضع سخرية واستهزاء لأنه ليس أقرب الى الكفر بالدين من رجل عار جائع يرى الثراء ينساب من حوله ، بينما يتلوى هو من ألم المرض والفقر ، ثم يجد رجال الـدين يتناسون أهم شىء فى كل دين ، وهو العدالة الاجتماعية ، ثم يعدونه ويمنونه بالنعيم المقيم اذا أخلد الى الهون والسكون ورضى بما قدر له أن يكون !.

وقد نادت طائفة من المصلحين الدينيين بضرورة ازالة المساوىء التى خلفتها الرأسمالية الصناعية على أن تتولى الحكومة هذه المهمــة وتعاونها فى ذلك الكنيسة[1] . ولكن صدى هذه الدعوى كان خافتــا ضعيفا لأن المشــاكل كانت أخطــر من أن تحلها المسكنات عن طــريق الخدمات الخيرية .

ومن ناحية اخرى كانت الانفعالات الثورية قد بدات تعتمل فى اذهان بعض العمال وتولد فى نفوسهم الرغبة فى تحطيم الآلات او تخريبها ، وتحثهم على الاضراب العام الذى ينهار النظام الرأسمالى[2] ولاشك ان فريقا من العمال قد يطرب للخسائر التى تلحق بالرأسماليين

---

(١) انظر جاك بيلى J. Bailey : The British Cooperative Movement

(٢) انظر « روح السياسة » لجوستاف لوبون ـ ترجمة عادل زعيتر (القاهرة العصرية ١٩٣٥ ص ٢١٢ ـ ٢١٩) .
(Gustave Lebon : Psychologie Politique).

نتيجة الاضراب والتخريب ولكن مثل هذا الشعور الانفصالى والتكتيك الثورى الهدام لا يجدى فى حل المشكلة ، بل يزيد من حدة الاصطراع الطبقى اويضعه موضع الواقع اذا كان لا يزال مجرد افكار كامنة .

ومن المفكرين من أخذ ينهمك فى مهاجمة الرأسمالية من ناحية أخلاقية فنادى بأن أصل البلاء هو التمويل ورأس المال ، وبأن فائدة رأس المال هى بمثابة الربا الذى لا تجيزه الأديان ومن ثم كان مفتاح الاصلاح — — على حد قولهم — فى الغاء فوائد رأس المال ، لتنتفى بذلك مطامع الرأسماليين وتنتفى معها شرور دكتاتوريتهم[1] وسيطرتهم على مرافق الحياة ، على الرغم مما تحمل مداولاتها الأخلاقية والاجتماعية من أفكار صائبة ، لم تكن الحل العملى لمشكلة قائمة بالفعل تحتاج الى حل ايجابى حاسم قوامه العمل لا مجرد النظريات .

مساوىء الراسمالية والفكر الاشتراكى :

ومن المعروف لكل دارس وباحث فى النظم الاقتصادية والسياسية ، أن مساوىء الرأسمالية وفشل المذهب الحر فتح المجال لكثير من الآراء الاشتراكية فان هذه الآراء وان كان يبدو عليها الاختلاف فى الأسلوب والتطبيق ، تتلاقى فى هدف مشترك وهو تحويل عناصر الانتاج من ملكية خاصة الى ملكية جماعية .

ويقول دعاة الاشتراكية فى الترويج لآرائهم أن ما يهدفون اليه هو احترام الصالح العام بقدر أكبر مما تسمح به الطبيعة البشرية ، ويعنون بذلك أنهم

---

(1) See : Erza Pound and American Facism : by Victor C. Terkiss, Journal of Politics, Vol. 17, 1955, pp. 180-197.

لا يؤمنون ان الفرد مستعد من تلقاء نفسه لأن يتنازل عن مزايا يحققها له مركزه فى المجتمـع الطبقى القائم على اساس الملكية الفردية ، وانه لن يخضع من تلقاء نفسه مصلحته الفردية للمصلحة العليا الجماعية . ولذلك ترمى النزعات الاشتراكية على اختلاف طرقها واسـاليب التعبير عنها الى اخضاع الراى الفردى لمصلحة المجموع .

ويستوى فى ذلك الاشتراكية الثورية التى ترى استحالة تحويل ملكية عناصر الانتاج الى ملكية جماعية دون الالتجاء الى أسلوب العنف، والاشتراكية التطورية التى ترى تحقيق الهدف عن طريق الجهاز التشريعى فى الدولة وتعويض الملاك عما يمتلكونه من موارد انتاج تنتقل ملكيتها الى الدولة تعويضا عادلا[1] .

وبين هذه الأفكار وتلك ، بين أنواع الصراع الفكرى والاصطراع الطبقى الذى انتاب بعض الدول ، بين اختلاف المنـادين بالاصـطلاح والمعارضين للتغيير ، بين المحبذين للتطور الاشتراكى والمناهضين لتدخل الدولة ، بين المقدسين للملكية الفردية والمعارضين لها ... بين هـذا التباين الاجتماعى الصارخ فى الثراء الفاحش من جهة والفقر المدقع من جهة أخرى .. فى وسط هذا الواقع المادى وما بين تلك الاختلاجات النفسية والفلسفات الفكرية ، ظهرت فكرة التعاون الاقتصادى السلمى على أساس البناء لا الهدم ، وعلى أساس التحرر من كل ألوان الاصطراع الفكرى والطبقى .

---

(1) See : Twentieth Socialism : by Socialist Union.
كذلك الدكتور مصطفى الخشاب ، المرجع السابق ص ١٠٤ ــ ١٠٥ .

بدء التفكير فى التعاون

اليونان : دراسة حديثة

لعل من الأهمية بمكان أن نوضح أنه نظرا لأن التعاون يؤمن بالانسان ، ويعتبره القاعدة الأساسية لاقامة نظام سليم ، فان الباحثين فى شتى أنحاء العالم يحاولون أن يقوموا بالدراسات التى يتعرفون عن طريقها على نشأة الفكر التعاونى ، وعلى تطوره ، وعلى التجارب التى تم انشاؤها باسم هذا الفكر ، وما آلت اليه التجارب الماضية .

ولعل احدث الدرسات التى نشرت[1] اخيرا فى عام ١٩٧٥ ، ترجع بالفكر التعاونى وتجاربه الى اليونان وتؤيد هذه الدراسات هذا المفهوم عن طريق نشر القوانين النظامية « لجمعية امبيلكيا » التى سجلت فى اليونان فى عام ١٧٨٠ ، ثم محاولة عقد مقارنة بين القوانين النظامية لهذه الجمعية وجمعية روتشديل[2] التى تحظى باكبر قدر من الذيوع والانتشار للأسس الفكرية والتنظيمية السليمة التى قامت عليها ، وتطورها الناجح .

---

(١) نرجو التكرم بالرجوع الى :
Cooperative Information published by the International Labour Office, Geneva 21 1975.

(٢) تعتبر جمعية روتشديل التنظيم التعاونى الناجح الذى يجمع بين فلسفة الفكر والتطبيق ، ويبدو ان هناك محاولة لانتزاع فضل السبق منها ، ولعل الدراسة الحديثة التى نقدمها بايجاز عن جمعية « امبيلكيا » تكشف لنا عن هذا التطور .

وجمعية امبيلكيا هــــذه يطلقون عليها « جمعيــة امبيلكيا للتضامن والأخوة » .

The Association and Brotherhood of Ampelkia

وتقع هــذه الجمعية قرب مدينــة أوليمبس القــديمة Olympus في اليونان ، واسم هذه الجمعية يعني باليونانية « حقل الكرم الصغير » . وتوضح الدراسات التي نشرت أنه أنشئت في هذه المدينــة في منتصف القرن الثامن عشر بيــوت وشركات للتجارة ، وأنه عند انشــاء جمعية أمبيلكيا في عام ١٧٨٠ كان يوجد ٨٠ من المنشآت الكبرى التجارية التي لبعضها فروع في مدن تركيا كالقسطنطينية وغــيرها ، وكذلك في مدن أوربا ، كتريستا ومدن النمسا وألمانيا .

وتوضح الدراسات المنشــورة حديثا أن الســبب في انشاء هذه الجمعية انما يرجع الى رغبة الناس في أن تتعاون في العمل معا ، من اجل التغلب على الالتزام الذى كان يقع على السكان فيما يتعلق بدفع الضرائب للحــكومة العثمانية ،والرغبة في أن يتحمــل كل فرد نصيبه العادل في اعباء هذه الضرائب .

وتتميز قرية أمبيلكيا بأنها كانت تتمتع بقدر من الحرية السياسية ، وأن سكانها لم يسمح لهم بالانخراط في سلك الجندية ، وأن الحكومة العثمانية لم يكن لها ممثل أو مندوب في هذه القرية . وكان على السكان ــ من غير الخدم ــ الذين بلغوا السن القانونية أن ينتخبوا فيما بينهم « لجنة للادارة administrative committee » ، ويتــولى هــذا المجلس مهمة ادارة الدخل الذى يأتي من مختلف الوحدات الادارية ، ومن الأراضي والمراعي ، وكذلك ممتلكات الكنيسة . وتقوم اللجنــة الادارية بتخصيص جانب من الدخــل لشق الطرق وصــيانتها ، واقامة المستشفيات ، والأعمال الخيرية ، ويرأس هذه اللجنة أكبر الأعضاء سناً .

وكان يقوم المفتشون المعينون من قبل الأعضاء ، بوظيفة جباية الضرائب المستحقة للحكومة العثمانية من كل فرد طبقا لامكانياته وممتلكاته . وقد لمس المواطنون فارقا كبيرا بين آثار الجهد الجماعى والجهد الفردى ، اذ أنهم تبينوا أنهم مع الجهد الفردى والضرائب المستحقة ، لم يعد ممكنا للفرد أن تتحسن أموره الاقتصادية أو الاجتماعية ، وأنهم مع الجهد الجماعى أمكن التغلب على كثير من المشكلات ؛ الأمر الذى دفعهم الى تحقيق مزيد من التعاون ، وأن يتضامنوا سويا فى مختلف أوجه النشاط الذى يزاولونه ، ودفعهم الى ذلك ما يأتى :

(أ) يعتمد الاقتصاد الذى كان قائما فى قريتهم أساسا على محصول واحد ، هو محصول القطن ، بدءا من الانتاج حتى التسويق .

(ب) تزايد عدد السكان ، فقد توقعوا أن يصل عددهم الى ما يقرب من ٦٠٠ نسمة مع مطلع القرن التاسع عشر ، وهذا يعنى زيادة كبيرة وقتئذ ، الأمر الذى يتطلب القدرة على خلق فرص للعمل خارج الزراعة ، عن طريق نشر الصناعات الحرفية،والمبادلات التجارية ، خاصة وان التصنيع فى منطقة البلقان كان مازال فى مرحلة الطفولة Infancy ، أى فى بدايته .

(جـ) المنافسة التى كانت قائمة وقتئذ ، حيث انه كانت توجد مناطق أخرى تقوم بزراعة القطن وتسويقه .

(د) واخيرا وليس آخرا ، الرغبة فى اقامة حياة سياسية واجتماعية تستند الى أسس اخلاقية وروحية ودينية فى اطار من العون المتبادل ، عن طريق تحقيق النهضة التعليمية ، واشعار صغار

الحرفيين بمدى ما يقع عليهم من استغلال من كبار التجار .

ويرى الباحثون أنه لا يوجد تاريخ محدد يستطعون أن يطمئنوا الى تحديده باعتباره تاريخ انشاء هذه الجمعية ، ويرون أنه اذا كان القانون النظامى قد سجل فى عام ١٧٨٠ ، فان هناك من الشواهد ما يدل على أن هذه الجمعية قد بدأ التفكير فى الاعداد لها قبل ذلك بفترة ليست قصيرة ، وهم يعتقدون أن هذه الجمعية أنشئت فيما بين عامى ١٧٧٤ ، ١٧٧٩ . كما ويرى الباحثون أن هذه الجمعية لم تهتم بتنظيم وتوزيع السلع الأساسية التى يحتاجها الانسان فى حياته اليومية ، وهو الأمر الذى اهتمت به جمعية رواد روتشديل ، كما وأنها لم تهتم بتشجيع الادخار أو الاقراض .

ويهمنا أن نوضح انه بالرجوع الى البحوث التى تحاول ان تضع هذه الجمعية فى مقدمة الجهود الفكرية والعملية فيما يتعلق بنشأة الفكر التعاونى ، تقرر هذه البحوث ان هذه الجمعية اوضحت بما لا يدع مجالا للشك انه على الرغم من الظروف غير المواتية التى كانت تحيط بالمواطنين نتيجة للاحتلال العثمانى ، فان القرية باسرها اذا اتحدت فانها تنجح ويمكنها ان تحقق الكثير لمواطنيها . كما أنهم يؤكدون أن هذه الجمعية طبقت افضل اساليب الادارة التى كانت معروفة وقتئذ ، وذلك عن طريق تعليم وتدريب الاعضاء لكى يقوموا بدور هام فى نشاط الجمعية الاقتصادى .

ويضربون مثلا على تقدمها وازدهارها أنها تمكنت من تصدير ٣,٠٠٠,١٣٥ (ثلاثة ملايين ومائة وخمسة وثلاثون) بالة قطن سنويا ، وأنها فى عام ١٨١٠ وصل رأس مالها الى عشرين مليون قرش تركى .

كما يقرر الباحثون أيضا أن الجانب الاجتماعى كان على جانب كبير من الأهمية ، بل ان النشاط الاقتصادى أساسا كان يستهدف تحقيق التقدم الاجتماعى ، ويضربون مثلا على ذلك بالنشاط التعليمى الذى مكن من انشاء الكثير من المشروعات لصالح العمال ، هذا فضـلا عن بناء العديد من المساكن المريحة ، وأن التعليم والنشاط الاقتصادى ، والخدمات اذا قورن مع النشاط القائم فى غيرها من المدن والقرى من نفس الحجم ، لتفوقت المنطقة التى تقع فيها الجمعية على ما عداها من المدن أو القرى المماثلة .

ويكفى ان نشـير الى ان الدراسـات التى نشرت توضح أن اعضاء هذه الجمعية من الذين اتيحت لهم فرص السفر الى الخارج وتعلموا اللغـات الأجنبية كانت ترد لهم الصحف من الخارج بصورة منتظمة ، كما هو الشأن مثلا مع الصـحف التى كانت ترد لهم من المانيا . وكانت توجـد المسـارح التى تعرض القصـص الكلاسـيكية ، وكذلك مدارس الدراسات العليا التى يأتى اليها صفوة الأساتذة المعروفين وقتئذ ليحاضروا فيها . كما توضح الدراسات وجود مكتبة عامة تضم مختلف فروع العلوم ، وعلى راسها الكتب العلمية والفنيـة ، وأكثر من هذا فان المواطنـين فى منطقة أمبيلكيا تبرعوا بالأموال لنشر القواميس باللغة اليونانية .

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة عند دراسة التطبيقات العملية لهذه الجمعية انها اعتبرت « رأس المال » ذو « وظيفة اجتماعية » ... وأن استخدمات رأس المال ينبغى أن تخضع للرقابة الصـارمة حتى لا ينحرف رأس المال عن وظيفته الاجتماعية .

ويلاحظ أيضا أن هذه الجمعيةوضعت لنفسهاشعارا جميلا ... وحرصت على أن تضعه موضع التطبيق . .

وهذا الشعار يقول « عمل للجميع ... والجميع ينبغى أن يعملوا » .

"Work for all and all at work"

ويلاحظ أن القوانين النظامية لهذه الجمعية وضعت الأسس لتنمية مهارات وقدرات الحرفيين ، فى اطار من العمل الاجتماعى ، والمشاركة فى الأرباح ، مع الأخذ فى الاعتبار ضرورة القيام بمقتضيات التوسع والنمو ، بحيث يتحقق تحسين الوضع الاقتصادى والاجتماعى للعمال ، بقدر الجهد الذى يبذلونه وما يقومون به من تحمل للمسئولية . وكذلك يلاحظ أن المؤسسين لهذه الجمعية ، كتبوا فى المقدمة عند صياغتهم للقوانين النظامية ما يوضح ايمانهم .. كتبوا « باسم الله ... وباسم التعاليم المستمدة من الكتاب المقدس ... الخ » . الأمر الذى يوضح أنهم استندوا الى القيم الروحية والتعاليم السماوية فى صبغ معاملاتهم مع بعضهم ، ومعاملاتهم مع غيرهم بطابع الأمانة والشرف .. وكل هذه المعانى من أساسيات الفكر التعاونى السليم ، لأنها توحى بدرجة كبيرة من الثقة .

انجلترا :

قامت فى انجلترا فى أواخر القرن الثامن عشر عدة محاولات لانشاء جمعيات تعاونية صغيرة ، كمخبز هنا أو « ورشة » صغيرة هناك-وكان العمال يشتركون فيها عن طريق تجميع مواردهم فيها والمشاركة فى العمل والكسب ولكنها كانت محاولات ضعيفة ، قصد بها حل مشاكل معيشية مباشرة تتصل بالكفاف من العيش بالنسبة لفريق معين ، ولم يفكر أحد من أعضاء هذه الجمعيات الصغيرة فى تغيير النظام القائم ، ولا حتى فى مجرد كيفية التغيير .

اما البدء الحقيقى لحركة تعاونية ، فقد كان عندما حاول فريق من الرجال تكتيل جهودهم لايجاد نظام يحل محل الراسمالية الطليقة ، بحيث تنتفى فيه جميع مساوىء الراسمالية ولا تنتفى فيه فكرة الملكية ، وبحيث يكون اسلوبه ديمقراطيا بكل معانى الكلمة ، وجماعيا من حيث تقدير مصلحة الجماعة على انها مجموع مصالح الافراد .

وهذا التعاون الذى فكر فيه الرواد الأوائل ورأوا فيه خير بديل للرأسمالية لم يكن عقيدة معينة أو نظرة جامدة ، وانما محاولة اختبارية وتثبت التجارب صحتها أو عدم صلاحيتها[1] وكانت الرأسمالية وقتذاك تتكون من عدة عمليات أو مراحل متصلة (من انتاج أولى الى انتاج ثانوى .. الى تخزين ونقل .. وتجارة جملة .. وتوزيع تجزئة ..) وقد جاءت هذه العمليات فى النظام الرأسمالى نتيجة للمصادفة الاجتماعية أكثر منها نتيجة للتدبير الانسانى المقصود . فلم يكن هناك من يحدد فى الرأسمالية الحرة من سيكون منتجا للمواد الأولية ، ومن يصنع الخامات ومن ينقلها ومن يبيعها ، ولا من يحدد أين وكيف توزع السلع ، أما فى الفكر التعاونى فان التدبير والتخطيط هما المرشدان اللذان يحققان هذه السلسلة من العمليات .

بهذه المقدمة المختصرة عن الراسمالية ومساوئها وعن منشا الفكر التعاونى ، يمكننا ان ننتقل الى الحركة التعاونية فى انجلترا والى دراسة المحاولات الاولى للشخصيات الشهيرة فى تاريخ التعاون حتى نلمس مدى نجاح او فشل افكارهم وماذا نصيب التعاون من النجاح او الفشل فى السنوات التى اعقبتهم .

---

(1) S. and Webb : The Consumers' Cooperative Movement, (London 1931), p. 28.

رواد انجليز :

روبرت أوين (١٧٧١ ـ ١٨٥٨) Robert Owen

أشرنا الى أن المحاولات الأولى للاقتصاد التعاونى كانت تخـدم ظروفا محدودة أو تحل مشاكل فى نطاق ضيق ولعدد صغير من الأفراد ، ولهذا لم تنجح كخطة عامة ، لأن طبيعتها جعلت منها مخرجا مؤقتا ، ولأنه لم يكن قد وجد بعد ذلك الرابط الفلسفى الذى يخلق فكرة اجتماعية تضم كثيرا من ذوى المصالح المشتركة فكان « مبدأ » أو أسلوب التعاون تعوزه الفلسفة الاجتماعية والمحتوى المعنوى الذى يختلف عن المثل والقيم التى كانت تسير الرأسمالية الحرة وقتئذ وتخضعها لتوجيهاتها .

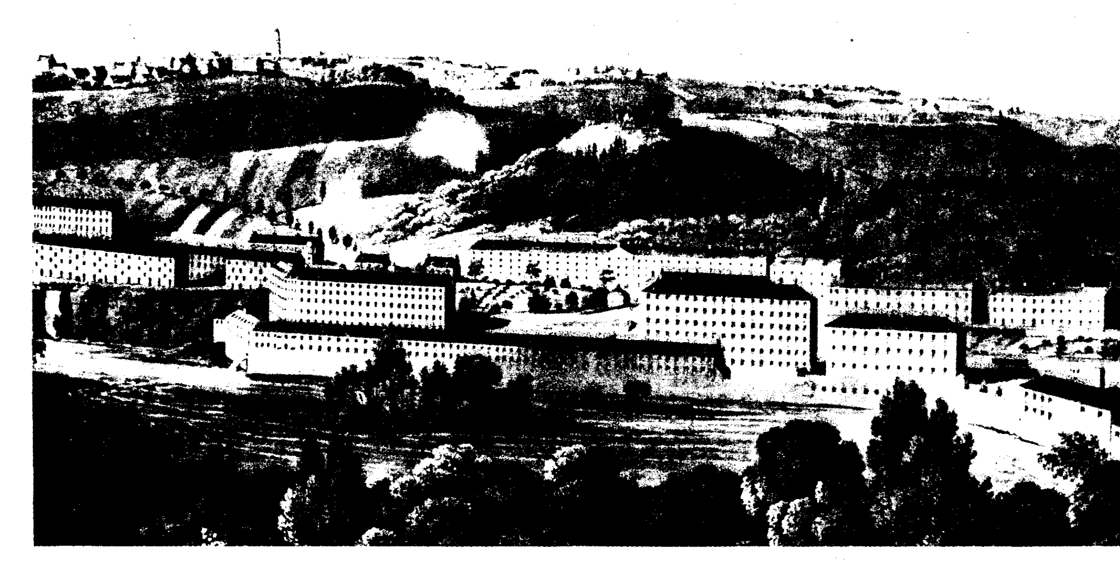
وقد اختارت الأقدار روبرت[1] أوين لكى يعرض هذه الفلسفة ويحاول نشرها حتى استحق ان يلقبه المؤرخون بابى التعاون فى العصور الحديثة .

ولما كان المقام هنا لا يتسع لشرح تفاصيل جهوده العديدة ، فقد رأينا أن نكتفى بالاشارة اليها ومجرد عرضها مع قليل من تحليل فلسفته ومثله ومدى اسهامها فى بعث الروح التعاونية الحديثة .

كان أوين فى بدء حياته من رجال الأعمال الناجحين ، ولكنه لم يكن من المغامرين الذين يبحثون عن الثراء والشهرة ، بل كان انسـانا

---

(١) نشأ روبرت أوين نشأة متواضعة ، حيث ان اباه كان يحترف حرفة صنع سروج الخيل فى ولاية ويلز بانجلترا ، وكان يعمل وهو فى سن العاشرة ككاتب فى دكان مانيفاتورة ليكسب عيشه .



هذه الصورة رسمت فى عام ١٨٢٠ ، وهى توضح أحد مشروعات روبرت أوين الإصلاحية ، وهى مصانع الغزل والمساكن العمالية بمدينة نيو لانارك باسكتلنده : ويلاحظ أن كثيرا من هذه المساكن مازالت قائمة حتى الآن كما وأن مشروعات أوين الإصلاحية ألهمت مشاعر وعقول الكثير من رواد التعاون الأوائل .

خيرا هاله ما شاهد فى أواخر القرن الثامن عشر من المساوىء الاجتماعية التى تسببت فيها الرأسمالية ، فاشترى فى عام ١٧٩٩ مصانع للغزل فى مدينة نيولانارك (على نهر كلايد) ليديرها طبقا لنموذج مثالى رسمه فى ذهنه[١] ، وكان جل همه مساعدة الطبقة العاملة وتحسين حالتها ، عن طريق تخفيض ساعات العمل مع رفع الأجور ، واختيار الأحداث الذين يعملون فى المصنع من ذوى السن المرتفع ، وقد أثبت بذلك أنه على الرغم من ارتفاع تكلفة الانتاج قد استطاع أن يحقق ربحا • ثم أخذت مساعدته للطبقة العاملة تمتد خارج المصنع ، فبنى لهم منازل وأصلح القديم من منازلهم ، وفتح المدارس للأطفال والكبار وكان يحرص دائما على أن يقرن عمله هذا بدعوة رجال الأعمال فى حرارة وقوة الى أن يحذوا حذوه ، ومطالبة المسئولين بالاصلاح الاجتماعى فى شتى النواحى ، ولكنه مع هذا لم يكن ثوريا أو انفعاليا فى مطالبه •

كانت محاولات اوين الاولى محاولات انسانية مثالية • فكانت تجد لذلك جاذبية لدى الكثيرين فى داخل انجلترا وخارجها ، وقد شجع هذا اوين — مع معارضة شركائه — على تحديد الأرباح التى تدفع لراس المال المستثمر[٢] وكانه بذلك كان يحاول ان يخلق علاقة جديدة بين الارض والعمل وراس المال فقد كان يعتقد انه يضع مثلا يحتذى به غيره من

---

(١) B. Potter (Mrs. Sidney Webb) : The Cooperative Movement in Great Britain (London 1904), pp. 120-135.

وتوضح المراجع العلمية أن روبرت أوين عندما آلت اليه هذه المصانع كان عمالها من حثالة الرجال والنساء السكيرين والسكيرات الذين يعيشون فى جو من القذارة تشمئز منه النفوس ، ولا سبيل الى الاعتماد عليهم فى انجاز العمل او اتقانه . أما الأطفال فهم من يتامى الملاجىء .

(٢) جاك بيلى ، المرجع السابق صفحة ١٣ .

الرأسماليين ونسى ان الروح المثالية التى كانت تسيره هو لم تكن هي الروح السائدة فى مجتمع غلبت عليه الأهداف المادية ، واستأثرت بمقدارته طبقة اصحاب النفوذ المادى والسياسى .

وكان أوين يعتقد أن شخصية الفرد تكيفها البيئة والظروف المحيطة به ــ وهو اعتقاد صائب فى رأينا ــ ولكن بشرط أن تكون الظروف ذات أثر شامل وجزءا جوهريا من بقية المؤثرات الاجتماعية الأخرى • كما كان يعتقد أن النظم التى أدخلها فى مصانع نيولانارك ستوجد مجتمعا صغيرا كاملا ومثاليا •ولما نجح مشروعه فى أول الأمر اعتقد أن التعاون ــ لا المنافسة الحرة ــ وهو مفتاح التنظيم الصناعى الأمثل ، وظن أنه يستطيع تطبيق نظامه على جميع أنواع النشاط الانتاجى ، وأن المعاملة الطيبة لطبقة العمال باعث قوى يدفعهم الى تحسين كفايتهم ، وأن من الحمق أن يعامل أصحاب الأعمال عمالهم ، بخلاف المعاملة التى اتبعهـا معهم[1] •

الى هنا كان وربرت أوين مجددا ومصلحا اجتماعيا ناجحا ، بل لا نبالغ اذا قلنا أنه كان المبشر الأول بمبادىء حسن الادارة الصناعية وأسس رفع الكفاية الانتاجية للعمال بالطريقة العملية والسيكولوجية ، ولكن أوين لم ير فى نفسه مجرد مصلح اجتماعى أو ادارى ناجح، بل ترك العنان لعاطفته ومثله ، ولم يشأ أن يقف جامدا ازاء التطور السيئ الذى آلت اليه الحالة الاقتصادية والاجتماعية وبخاصة بعد الحروب النابليونية،

(1) Margaret Cole : Robert Owen of New Lanark (London 1936),

من الفقر والبؤس والاجور المنخفضة والأمراض المتفشية ، وبخاصة بعد أن فقد الثقة برجال السياسة والمسئولين »[1]

اوين ومفهوم الاعانة :

وهنا تظهر لنا نقطة تحول خطيرة فى فلسفة أوين ..

> **فقد نادى بأن دفع الاعانات للعاطلين اهدار للكرامة الانسانية ، وضياع للأموال العامة وان تلك الأموال يمكن استخدامها فى بناء مجتمعات نموذجية لتشغيل هؤلاء العمال وايوائهم وتعليمهم واطعامهم ، وهذه المجتمعات او المستعمرات او الوحدات الجماعية** Communities **تستطيع ان تنتج الغذاء والكساء اللازم لأعضائها ، فتحقق لنفسها الاكتفاء الذاتى بعد أن تقف على اقدامها ، وبذلك تعفى الخزانة العامة من اعباء الاعانة ، وتوفر المال الذى يمكن استخدامه لانشاء عدد آخر من الوحدات الجماعية ، لا للعمال العاطلين فحسب وانما لجميع العمال[2] .**

على هذا الوضع كان أوين يتصور الخطة اللازمة لاقامة مجتمع رشيد منظم يقوم مقام نظام الرأسمالية الحرة وكان يتخيل أن مستعمراته التعاونية الصغيرة سوف تنتشر فى جميع أنحاء العالم وكان كلما وجد معارضة من « الأليت » الحاكمين لصيحته ومطالبته بالتشريعات الاصلاحية ازداد اقتناعا بفكرته واندفاعا الى التحمس لها[3] . ولم يعدم هذا الرائد الأول للفكر التعاونى أن يجد مؤيدين لآرائه ، وخاصة من قاموا بشتى

---

(١) Jack Baily المرجع السابق صفحة ١٤ — ١٥

(٢) مارجريت كول . المرجع السابق صفحات ٣١١ — ٣١٥ .

(٣) باتريس بوتر (B. Potter) المرجع السابق صفحة ٣١١ — ٣١٥

المحاولات لتطبيق مبادئه ، سواء بكامل وضعها الذى تصوره أوين وبنى عليه تصميمه ، أو مع تعديلات اقتضتها التجربة العملية .

آراء اوين ونظرياته الاجتماعية :

نشر روبرت أوين[1] فيما بين سنة ١٨١٣ الى سنة ١٨١٦ أربع كتيبات عنوانها « نظرة جديدة الى المجتمع » New View of Society ضمنها آرائه ونظرياته الاجتماعية .

تكلم فى المقالة الاولى عن ان الانسان لا يمكن ان يكون حسن النية او سيئها بالسليقة ، او ان الذكاء والغباء وغير ذلك من الصفات تكون موروثة فيه . انه ينكر ذلك ويرى أن تطبيق الوسائل السليمة جدير بخلق المواطن الصالح ، ومن اجل ذلك نراه ينادى بانه يجب على السلطات الحاكمة أن تقيم المشروعات المناسبة لتعليم[2] الشعب وتدريب الأطفال على العادات الطيبة منذ حداثتهم ، واحاطة صحتهم واخلاقهم وعاداتهم بعناية خاصة وسياج متين والى حسن الانتفاع بعملهم .

---

(١) Cooperation : F. Hall and W.P. Watkins, Cooperative Union

(٢) يرى بعض الكتاب أن أساس « الأوينية » Owenism — قائم على أساس نظرية التعليم كوسيلة لتكوين الأخلاق والحصول على السعادة فان أوين مؤمن كل الايمان بقوة التعليم وقدرته فى توجيه شئون العالم نحو الرفاهية . يرجع الى
The Life of Robert Owen, by G.D.H. Cole : Macmillan and Co., Limited, London 1939, p. 126.

وكان يرى ضرورة عزل الاطفال عن الوالدين حين يبلغون سن الثالثة ، ويسهر على تربيتهم وتنشئتهم مربيات ، ومدرسون أعدوا اعدادا خاصا يمكنهم من تحقيق اهداف المجتمع الجديد عن طريق التربية .



يؤمن علماء التعاون جميعا بأهميـــة الانسان ، وقدرته على أن يتعاون مع زميله الانسـان فى العمل معا من أجـــل الكسب الشريف .. ولعلنا جميعــا نتذكر أن عيسى عليه السلام رأى رجلا فقال ما تصنع ؟ قال أتعبد .. قال من يعولك ؟ .. قال أخى .. قال أخوك أعبد منك .

كما نتذكر جميعا قول الرسول عليه الصلاة والســـلام « لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب على ظهره خير من أن يأتى رجلا أعطاه الله من فضله فيسأله أعطاه أو منعه » .

وهكذا يتضح أن التعاون يكاد يستمد تعاليمه فيما يتعلق بالعمل والكسب الشريف من تعاليم السماء .

وفى المقالة الثانية وصف التغير الكبير الذى حدث فى مصنعه بنيولانارك New Lanark ـ أولا تحت ادارة ديفيد ديل David Dale ثم تحت ادارته ـ وكيف أنهما توصلا الى استئصال شأفة الآفات الاجتماعية التى كانت تسود وقتئذ ، وكيف أن ذلك أعطى أوين الثقة والأمل فى القيام باصلاح اجتماعى عن طريق اقامة مشاريع ينظمها جميع الأشخاص على اختلاف أحزابهم .

وفى كتيبه الثالث[1] شرح النظام التعليمى الذى أقامه بمصنعه بنيولانارك للأطفال والبالغين .

وفى كتيبه الرابع ذكر أن سياسته ترمى الى عدم التدخل فى حقوق الملكية بمصنعه ونادى بوجوب اصلاح الكنيسة والقوانين التى تحكم بيع المخدرات ووقف أوراق اليانصيب الحكومية ومراجعة قانون الفقراء .

ولم تقف أعماله وجهوده عند هذا الحد بل رفع صوته عاليا سنة ١٨١٧ مستصرخا نواب الأمة أن يعملوا لخير الأمة ، وأهاب بهم أن يبحثوا عما أصاب العمال فى أرزاقهم وأولادهم من جراء الآلات الصناعية ، واستبداد أصحاب المصانع بهم .

وقدم لمجلس النواب تقريرا اضافيا عن قانون الفقراء Poor Law طالب فيه بتحديد ساعات العمل وتحريم قبول الصبية فى المصانع قبل سن العاشرة ـ وانشاء صناديق للتوفير خاصة بالعمال ، وتنظيم

---

(١) كان روبرت أوين يؤمن أن تقدم العلم يجعل التربية الصالحة ، والتعليم الراقى ، والغذاء الكافى ، وسائر مقومات المدنية فى متناول كافة الناس ، بعد أن كان وقفا على القلة .

مخازن لتموينهم ، وان يمتلكوا الآلات والمصانع ، وان تقسم الناس الى مجموعات صغيرة تتضمن كل مجموعة منها عددا يتراوح بين ٥٠٠ و ٢٠٠٠ شخصا ، وان يستبدل نظام المعيشة الفردية بنظام مشترك ، وان توزع الاعمال بينهم بحيث يشتغل كل واحد منهم فى العمل الذى يصلح له ، وبذا يصبح الناس فى مجتمع واحد يتعاونون على اداء لوازمهم واحتمال عبء معيشتهم كتلة واحدة يتقاسمون الخير والشر فى ظل المحبة والاخاء .

وناشد الحكومة والبرلمان العمل على تحقيق هذه لفكرة ــ وقوبل تقريره من أعضاء المجلس بالعناية التامة وعلقت عليه الصحف وقتئذ بمقالات ضافية .

كان أوين يؤمن بإمكان تحسين الحياة البشرية عن طريق توفير بيئة أفضل ، وزادته تجاربه ايمانا بصواب فكرته .

كما ان تجاربه ايضا زادته اقتناعا بعبث محاولة الاعتماد على روح العطف الأبوى لحمل اصحاب الأعمال على تعديل الأوضاع اذا اعوزتهم الارادة اللازمة ــ ومن هنا استقر فى ذهنه وقرارة نفسه أنهم لا يملكون كذلك القدرة على التغيير .

وفى يناير سنة ١٨٢١ ظهرت جريدة الايكونومست Eonomist وهى جريدة أسبوعية كان يحررها جورج ميدى George Mudie الذى أخذ على عاتقه توضيح مشروعات وأفكار روبرت أوين لتحسين أحوال الطبقة العاملة ــ وبذلك ازدادت تعاليمه وضوحا ــ غير أن هذه الجريدة توقفت عن الظهور بعد اثنا عشر شهرا من تاريخ صدورها .

وفى أكتوبر سنة ١٨٢٤ أنشئت جمعية لندن التعاونية London

Cooperative Society وكان انشاؤها على جانب كبير من الأهمية ، رغما عن أن التجارة لم تكن من أهدافها ـ اذ كان هدفها الدعاية ، فكانت تقيم المحضرات والمناظرات العامة وأصدرت فيما بين سنة١٨٢٦[1] وسنة ١٨٣٠ مجلة تعاونية The Cooperative Magazine وكانت تراسل باستمرار جميع من يهتمون بشئون التعاون وقد أدت هذه المجلة أيضا خدمات جليلة بما أوضحته من آراء روبرت أوين فى الصناعة ـ وقد أعلنت فى العدد الأول من صدورها أنها لا تزمع الدفاع عن نظريات أوين ولكنها توجه انتباه الجمهور الى مبادىء التعاون المتبادل وعدالة التوزيع والتى يعتبر روبرت أوين من دعاتها الأقوياء المخلصين .

تعاليم أوين والمشروعات التعاونية :

وقد أدت تعاليم أوين الى انشاء كثير من المشروعات التعاونية ولكنها فشلت ولم يكتب لها النجاح واضطراد النمو ومن هذه المشروعات .

جمعية لندن التعاونية الاقتصادية :

أنشئت هذه الجمعية سنة ١٨٢١ وكان من أهدافها ايواء مائتين وخمسين عائلة بما يحتاجون اليه من طعام وملبس ومسكن وتعليم مقابل دفع جنيه أسبوعيا .

مجتمع اوربستن Orbiston Community

أنشأ هذا المجتمع أبرام كومب Abram Combe من أتباع أوين سنة ١٨٢٥ برأس مال قدره ٥٠,٠٠٠ج.ك مقسم الى أسهم قيمة كل منها

---

(١) فى ٤ يوليو عام ١٨٢٦ نشر روبرت أوين ما أسماه « اعلان الاستقلال العقلى » نادى فيه بالتحرير مما أسماه أعداء الانسانية الثلاثة « الملكية الخاصة ... والدين المنافى للعقل ... والزواج » .

٢٥٠ ج٠ك وقد ساهم جورج ميدى الذى كان يحرر جريدة الايكونومست بنصيب كبير فى رأس المال • وقد اشترى كومب مزرعة مساحتها ٢٩٢ آكر[1] Acres وكان ابنه أ ، ج هاملتون متحمسا للمشروع فساهم فيه بمبلغ ١٩,٩٥٥ ج٠ك •

وقد بنيت الفكرة على أساس اشتراك لفيف من العمال يتراوح عددهم بين ٥٠٠ و ٣٠٠٠ يعيشون معيشة مشتركة فى مستعمرة واحدة ويخصص لهم بناء واحد على شكل مستطيل طوله ٦٨٠ قدما وعرضه ٥٠ قدما ــ وارتفاعه أربع طوابق مقسم الى مساكن مستقلة يتوسطه قاعة محضرات وبه مطبخ واحد ومطعم واحد للجميع ، ويخصص لكل قاعة مسكن من تلك المساكن ، وعلى كل عائلة أن تربى أطفالها الى سن الثالثة ثم تعهد بتربيتهم بعد ذلك الى المجتمع وعلى الوالدين الاشراف على أطفالهم فى أوقات الطعام فقط •

كما خصص مبنى آخر يتكون من خمس طوابق لاقامة الصناعات اللازمة وتأجير الأرض وما عليها من مبان لأعضاء مجتمع أوربستن ليقوم هؤلاء العمال بعملية الانتاج لأنفسهم ولحسابهم •

وفى مارس ١٨٢٥ بدأ مئات عديدة من الأشخاص من شتى أنحاء انجلترا عملهم الجماعى وقد قبل معظمهم مبدأ الملكية الجماعية والدخل المتساوى عندما شرحها لهم كومب ــ ولكنهم كانوا حريصين على تجنب المساهمة فى العمل بجهد متساو ــ فانتشر الكسل بين أفراد المستعمرة وعم بينهم الاسراف وتعودوا القذارة • كما ثبت بالتجربة أن تخصيص مطبخ ومطعم عام للجميع عمل غير ناجح وقد أدى ذلك الى تعثر بعض

---

(١) الآكر يسوى فدانا تقريبا •

جوانب المشروع ، ولكن العمل تقدم بنجاح فى مسابك الحديد Iron Foundary ويعزون ذلك الى كفاية الأساليب الجديدة ، وذلك باعطاء العمال نصيب اضافى فى الأرباح يقيد لحسابهم كنصيب فى رأس المال .

وفى أغسطس سنة ١٨٢٧ توفى كومب — فأغلقت القرية أبوابها تحت ضغط الدائنين .

مجتمع رالاهين The Community of Ralahines

يدين مجتمع رالاهين فى وجوده الى زيارة روبرت أوين لايرلنده فى عام ١٨٢٣ فان محاضراته فى دبلن جذبت الى آرائه أحد كبار ملاك الأرض ويدعى جون سكوت فندلير John Scott Vandeleur

الذى دفعته المتاعب المستمرة مع المستأجرين الى أن يفكر عام ١٨٣٠ فى انشاء مساكن ومحلات لمستأجريه اذا أمكن أن ينتظموا فى مجتمع تعاونى . ويتطلب المشروع أن يكون جميع المستأجرين أعضاء فى جمعية رالاهين التعاونية للزراعة والصناعة بحيث يكون فندلير رئيسها . وقد تكونت الجمعية وكان عدد أعضائها أربعين — ولم يكن من بينهم سوى ١٨ رجلا من القادرين والباقى من النساء والأطفال .

وقد تعاونت الجمعية مع فندلير باعتباره المالك على اعطائه سنويا ما قيمته ٩٠٠ ج.ك وهى عبارة عن ٧٠٠ ج.ك قيمة ايجار الأرض ، ٢٠٠ ج.ك للمساكن والأدوات . وقد سكن الأعضاء فى المبنى الجديد الذى أنشىء خصيصا لهم ، ودفعت لهم أجور تعادل الأجور التى تدفع فى المناطق المجاورة وكسب النساء عيشهن عن طريق القيام بما تتطلبه الجمعية من خدمات ، كالنظافة والطبخ وغيرها ، وافتتح محلا لمد الأعضاء بما يلزمهم

من الاحتياجات الشخصية ودفعت أجور العمال على صورة بونات يمكن الشراء بها من محل الجمعية ويطلق على هذه البونات « أذونات العمل القابلة للتبادل » Labour notes exchangeable والأعضاء يستطيعون استبدالها بنقود اذا رغبوا فى الصرف فى أى مكان آخر • وفى خلال سنتين استطاعت الجمعية أن تدفع الايجار وأن تستصلح الأرض وترفع مستوى الرفاهية لأعضائها وقد منع القمار والخمر والتدخين بحكم القانون — ولم يستدع فندلير الا مرة واحدة ليمارس حقه كرئيس فى فصل أحد الأعضاء • وقد تضاعفت العضوية فى الجمعية وفتحت مدرسة لتثقيف الأطفال على الطريقة التى انتهجها أوين فى مدرسته بنيولانارك •

وفى نوفمبر ١٨٣٣ ووسط هذا النجاح توالت الأنباء السيئة الحزينة بأن فندلير قامر بجميع ممتلكاته وفر هاربا من البلاد مما أدى بدائنيه الى الحجز على جميع ممتلكاته • ونظرا لأن الجمعية لم يكن لها شخصية معنوية من الناحية القانونية فلم يعترف بها كمستأجرة وبالتالى لم يحصل الأعضاء على تعويضات مقابل التحسينات التى أدخلوها على المزرعة نظرا لأن حقوق المستأجرين Tenant rights لم تكن معروفة فى جنوب ايرلنده فى ذلك الوقت •

مجتمع كوينوود Queenwood

أدار روبرت أوين بنفسه هذا المجتمع بعض الوقت يعاونه أتباعه الذين كانوا ينتظمون تحت اسم « اتحاد جميع الطبقات لجميع الأمم "Association of all classes of all nations" وكان يسمح للعضو الذى يقدم ٥٠ ج٠ك بالانضمام للمزرعة •

وفى أكتوبر سنة ١٨٣٩ وفقوا فى شراء الأرض والبضاعة اللازمة • ورغما عن أن روبرت أوين كان يرى أن رأس المال الذى بدىء به المشروع

غير كاف ، الا أنه قبل أن يدير المستعمرة خشية أن يؤدى رفضه الى الانقسام ، وسرعان ما سار العمل بهمة ، فأقيمت المدارس ووزعت الأرض وغرست الحدائق ، وقبل الاتحاد مبدأ السماح للعمال من غير المقيمين بالمستعمرة بالاقامة بها وذلك بقصد الاستفادة مما يدفعون نظير المأكل والمسكن . ولكن الجمعية اصطدمت بسلسلة من العقبات نتيجة احتياجها الى رأس المال اللازم ، واستقال روبرت أوين وخلفه آخرون . وما ان حان سبتمبر سنة ١٨٤٥ الا وكانت خصوم المنشـأة قد بلغت٤٠,٠٠٠ ج.ك بينما اصولها لا ترقى الا ثلث هذه القيمة مما حدا بالدائنين الى التدخل وفشلت المزرعة .

تقرير فلسفة أوين وآثارها :

ويلاحظ أن أفكار أوين بصورتها هذه كانت تنطوى على عنصر من عناصر الشيوعية المسيحية ، ويقصد بها المعيشة الجماعية التى تسـيرها المثل المسيحية .

واذا كانت نماذج مستعمراته التى اقامهـا قد فشلت من حيث كونها اسلوبا جماعيا عمليا للمعيشة التعاونية ، فقد كان هذا الفشل لأنها لم تنشأ من صميم الحاجة الماسة عند هؤلاء الذين اشتركوا فيها. بل كانت من وحى احلام الداعين للحركة ، وهـذا امر يجب ان يأخذ حظه من الاعتبـار والتقدير عند من يحاول ان يوجد مجتمعا مثاليا فىمعيشته ، بمعنى ان عليه ان يقدر من هم المشتركون فى هذا المجتمع وقد كان أوين مبالغا فى التفاؤل عندما تصـور ان الفقراء والعـاطلين يمكنهم ان ينتظموا فى مجتمع تعاونى مثالى ، وفاته ان الفقر والجهل يصـحبهما انحطاط فى المستوى الخلقي والنضوج الاجتماعى ، وان ذلك يستحيل معه ان ينظم الفقراء والجهلاء فى مجتمع عالى المثل والقيم مالم يصحب ذلك توعيـة

وتثقيف وتدريب وتعليم ودعاية وتوجيه مستمرلبث الروح الجماعية فيهم .

وقد تعددت آراء المؤرخين فى تفسير أسباب فشل محاولات روبرت أوين وانهيار فلسفته ، فمنهم من اتهم الطبقة الحاكمة بأنها كانت السبب فى معارضة مشاريعه وتعطيلها ، ومنهم من أرجع سبب الفشل الى عدم النضوج الاجتماعى وقتئذ ، ومنهم من اتهمه بالمثالية[1] المتطرفة .. ومنهم من ذهب غير ذلك من الآراء ، ولكن هؤلاء المؤرخين كانوا فى بحثهم عن أساب الفشل يسيرون ضمن اطار مغلق ، وعلى هدى منطق واحد أساسه الاعتراف بفضل الأفكار التى كان ينادى بها أوين ويسعى الى تحقيقها ، والاشادة بمثله العليا وجهوده المتصلة على أساس أنها كانت محاولة دفعه اليها حب الخير والرغبة فى الاصلاح وكان لابد أن ينجح لو كانت الظروف مواتية لنجاحها .

وفى غمرة هذا التبجيل والاحترام لآراء اوين اغفل المؤرخون جانبا هاما يعتبر ـ فى رأيى ـ العنصر الأساسى الذى تولدت منه اسباب فشل المستعمرات النموذجية التى حاول اوين ان يقيمها ، ذلك ان المجتمع البريطانى فى تلك الفترة كان يسير بقوة ديناميكية نحو نظام الانتاج الكبير ، وكان الهيكل الاقتصادى الذى اوجدته الثورة الصناعية يستند بكامل قطاعاته على الضخامة فى الانتاج والتوزيع ، ولم يكن ثمة سبيل بعد ان ارست الثورة الصناعية قواعدها الى العودة الى نظام الإنتاج الصغير او

---

(١) يذكر شارل جيد التعاونى الفرنسى المشهور ، أن روبرت أوين نفسه اعترف أن من بين أسباب فشل هذه المشروعات ، أنه عجز عن تهيئة المناخ اللازم ، والبيئة الصالحة التى يمكن عن طريقها تربية الانسان الجديد .

النظام الحرفى ، بعد ان اتضحت المزايا العديدة لوفورات الانتاج الكبير .

هذه القوة الاقتصادية الديناميكية كانت تسير بالمجتمع اقتصاديا الى الأمام . وكان من اللازم المحتم أن تدفع معها نظام الحياة الاجتماعية الى الدرجة التى تحقق التجاوب بين التنظيم الاقتصادى الجديد وأسلوب المعيشة فاذا أتى انسان وسط هذا التيار الجارف وحاول اقامة مستعمرات صغيرة تهدف الى الاكتفاء الذاتى ، ثم زعم أن هذا هو الأسلوب الأمثل للحياة الاجتماعية والاقتصادية ، فانه بذلك يكون كمن يسعى الى تحقيق حركة « رجعية » من الناحية الواقعية ، وهذا ما فعله (أوين) فقد كان يريد العودة الى تقسيم الهيكل الاقتصادى الى قطاعات وجزئيات صغيرة ويقوم كل منها بالانتاج فى حدود طاقة محدودة ، ولا شك أن محاولة كهذه أضعف من أن يكتب لها مجرد البقاء أمام التطور الاقتصادى الشامل الذى بدل حياة المجتمع كله وأوجد له دولة قوية تفرض عليها مصلحتها القومية الابقاء على نظام الانتاج الكبير ، بل العمل على ازدياد حجمه وضخامته ، لهذا لم يكن نظام أوين يصلح بديلا للنظام الرأسمالى القائم وقتئذ ، ولكن تجاربه كانت لها ناحية هامة من نواحيها ، وهى الايمان الذى كان يدفعه اليها والحماس الذى أظهره هو وأتباعه فى الدعوة اليها واغراء الرأى العام بها ، وقد تمخضت تلك التجارب عن ظهور صعوبات عملية ، وكانت فى أول الأمر تخضع للتبديل والتنقيح فى عدد الآراء المبعثرة غير المحكمة من ناحية العمل والتخطيط ولكن الأيام جعلت من هذه التجارب والآراء مادة تبلورت منها الآراء التعاونية التى تتجاوب من الناحية العملية مع مطالب الاقتصاد الحديث والمجتمع الديمقراطى المنشود .

لقد خلف لنا أوين وأتباعه تراثا فكريا قيما من المبادىء والطرق

والأساليب التعاونية لا يمكن انكار آثاره فى تطور الحركة حتى صارت الى ما صارت اليه فى الأحقاب التالية ٠

لقد كان أوين يهدف أول الأمر الى مساعدة العاطلين ، ثم اتسعت أفكاره وامتدت لتشمل الانسانية جمعاء ، واليوم نجد التعاون الحديث قد انتشر فى جميع بقاع الأرض على اختلاف صوره وأشكاله ٠

واذا كانت مستعمرات اوين النموذجية قد فشلت ، فان فكرة ((الورشة التعاونية)) او ((المصنع التعاونى الصغير)) وفكرة ((النقابة التعاونية)) قد تولد منها الشعور بان فى استطاعة العمال ان يكونوا ارباب انفسهم بدل أن يشتغلوا اجراء عند غيرهم ٠

وقد قام فريق من أتباع أوين بمحاولات لانشاء جمعيات استهلاكية، كما اتخذت مكاتب العمل التى أنشأها وسيلة لتبادل سلع منتجة تعاونيا بأخرى أنتجتها وحدات مماثلة وبمعدل تبادل على أساس قياس ساعات العمل ٠ وبمرور الأيام أثبتت التجارب العملية أن التعاون الاستهلاكى هو أكثر أنواع التعاون فرصة فى النجاح لأنه لا يحتاج الى تمويل ضخم ، ولأنه تقل فيه المخاطر ، ويسهل اقامة وحداته ، ولكن أوين على الرغم من أنه كان يؤمن بأهمية المتجر الاستهلاكى ، لم يكن يعترف به كنقطة ابتداء فى أية خطة من خططه ، وقد عبر عن هذا الاتجاه بهذه الجملة المأثورة المشهورة « يستطيع المجتمع أن يبنى متجرا ٠٠ ولكن لا يستطيع المتجر أن يبنى مجتمعا »[1] ٠

---

(1) A Community Could build a store, No store could build a Community.
جاك بيلى : المرجع السابق

معاصرو أوين وأتباعه

لا شك أن الأفكار التى كان ينادى بها روبرت أوين ، والتجارب الاجتماعية التى كان يقوم بها كانت تحتاج الى دعاية واسعة النطاق بين أوساط العمال حتى ترسخ فى أذهانهم فكرة المعيشة التعاونية ، لأنها كانت الشرط الأول لنجاح تجاربه ، كما كانت تحتاج الى دعاية واسعة بين الطبقات والطوائف الاجتماعية الأخرى لكى تحظى بتأييدهم المادى والمعنوى ، ولكن يبدو مما كتبه مؤرخو حياة أوين أنه كان دائم التعصب لأفكاره الشخصية ، فكان يقحمها فى كل مناسبة ، وعلى الرغم من قدرته على الاقناع واخلاصه فى نواياه وحماسه فى خدمة الغير وعدم ايثار نفسه أو مصالحة بشىء مما يتصل بالأثرة والأنانية فانه فقد عطف رجال الكنيسة والسياسيين وغيرهم من الشخصيات البارزة ، وكان ذلك بصفة خاصة حينما تعمد عام ١٨١٧ مهاجمة جميع أنواع الأنظمة الدينية وحينما أعلن فيما بعد آراءه (الخارجة) الخاصة بالزواج ... ولم يكن ديمقراطيا (بالمفهوم السياسى) ولا مؤمنا بالحكم النيابى ، بل كان مبالغا فى التفاؤل ومفرطا فى الايمان بصواب آرائه حتى لقد اعتقد أن جميع ذوى النفوذ والثراء سيتلهفون على تنفيذ خططه فور توضيحها لهم[1] .

وقد كان من حسن حظ الحركة التعاونية فى بريطانيا أن ظهر بين المعاصرين لروبرت أوين رجال بذلوا جهودا مثمره فى سبيل نشر الفكر

---

(١) هول واتكنز : المرجع السابق صفحة ١٥ .

التعاونى وقاموا بتجارب لتشجيع النشاط الاقتصادى التعاونى لا كما صممه أوين فى « مستعمراته » بل كما كانت تقضى الظروف المحيطة والحاجات المباشرة ، ومن بين هؤلاء اشتهر اثنان يجدر بنا أن نتحدث عنهما هما : وليم تومسون ١٧٨٠ — ١٨٣٣ William Thompson والطبيب الانجليزى وليم كنج ١٧٨٦ — ١٨٦٥ William King

فهذان لم يتقيدا بالتعصب للأفكار التى اشاد بها اوين ، وانما اكتفيا بالروح التعاونية فى آرائه ومشروعاته ، واخذا ينشران الدعوة للاصلاح الاجتماعى التعاونى عن طريق المنظمات والجمعيات والنشرات والمحاضرات ، فكان لجهودهم اثر عظيم استفادت منه الحركة التعاونية ، فتحولت من مجرد تجربة او اسلوب الى فلسفة اقتصادية اجتماعية ، وسنورد فيما يلى نبذة عن كل منهما نتوخى فيها تحليل افكارهما وتقدير جهودهما ومدى اسهامهما فى الفكر التعاونى .

وليم تومسون (١٧٨٠ — ١٨٣٣) William Thompson

من المعاصرين لروبرت أوين « وليم تومسون » الذى ولد سنة[١] ١٧٨٠ وقد ورث مزرعة تسمى « كلونكين » Clonnkeen عندما بلغ الثلاثين من عمره وقد أوصى بها عند موته الى مديرى أعماله مشترطا عليهم العمل معا من أجل اقامة المجتمع التعاونى ، وقد عرف عنه سعة الاطلاع وكان من المتفهمين لكل النظريات الاقتصادية التى ظهرت فى

---

(١) يرجع الى « التعاون » هول وواتكنز — المرجع السابق ص ٥٢ وما بعدها ، ويلاحظ ان وليم تومسون كان من النباتيين Vegetarian اى لا ياكل اللحوم ، وكان عزوفا عن التدخين وشرب الخمور ، كما عاش حياته أعزبا ولم يتزوج .

عصره وقد أخذ عن أوين نظرته الاصلاحية فى اقامة مجتمعات اختيارية للعمال •

كتب سنة ١٨٢٤ « بحثا فى توزيع الثروة على خير المبادىء التى تحقق السعادة البشرية » •

An Inquiry into the Principles of the Distribution of Wealth Most conductive to Human Happiness.

كما نشر له سنة ١٨٢٧ كتابا آخر بعنوان « مكافأة عنصر العمل Labour Rewarded — أو كيف تضمن للعامل غلة جهده » •

وفى سنة ١٨٣٠ نشر « ارشادات عملية لسرعة تأسيس المستعمرات بطريقة اقتصادية » •

Practical Directions for the Speady and Economical Establishment of Communities.

العمل مصدر الثروة :

كان يرى أنه لن يوجد مجتمع أسعد من ذلك الذى توزع فيه الثروة بين أعضائه بالتساوى ، وأن مثل هذا المجتمع قد يكون فقيرا ولكن اذا أراد أن يرتفع بمستوى رفاهيته ، فان عليه أن يعمل حتى يبلغ الانتاج أقصى ذروته •

وكان من رايه أن العمل[1] هو مصدر الثروة "Labour is the Sole Parent of Wealth" وهو فى

---

(١) من جوانب النقد التى وجهت الى وليم تومسون انه لم يقدر الجهد الذهنى حق قدره ، وان كتاباته كانت تدور حول تقدير العمل اليدوى ، أو العمل الذى يعتمد على جهد الانسان العضوى .

حقيقته ان هو الا عمل مدخر وان اثمان السلع فى السوق تتحدد بمقدار العمل وراس المال الذى صرف فى انتاجها وانتهى الى ان العمال وحدهم هم العامل الوحيد فى الانتاج ولذلك يجب ان يعود عليهم كل ما ياتى به الانتاج من ثروة . بما يترتب على ذلك من رخاء وراحة ورفاهية .

كان يقول أن ملاك الأراضى وأصحاب المصانع والآلات يتحكمون فى العمال بحكم امتلاكهم لهذه الأراضى والمصانع والآلات ، وهم لا يقبلون أن يؤجروا للعمال مالا فى حوزتهم ليقوم هؤلاء العمال بعملية الانتاج لأنفسهم ولحسابهم ... بل يرغمون على قبول العمل بأجور لا تتعدى حد الكفاف ويستولون هم بغير وجه حق على كل فائض أو ربح فى الانتاج . وازاء هذا التحكم وهذه السيطرة من جانبهم فليس أمام العمال الا القبول أو الموت جوعا . كما كان يعتقد أن جذور الشر متأصلة فى النظام الاقتصادى ــ وأن أسس النظام الاقتصادى الجديد الذى يطالب به : هو أن تتعاون جماعات العمال لمعاونة بعضها بعضا ، فاذا استطاعوا ذلك حققوا لأنفسهم كل ماينتج من جهودهم .

أى انه ينبغى على العمال ان يبذلوا اقصى طاقاتهم من اجل تحقيق اقصى انتاجية فى حدود مالديهم من موارد ... وان الذى سيحفزهم على ذلك رغبتهم القوية فى ان يشعروا بالطمانينة والامن Security وكان يسيطر على عقله رغبة ملحة فى البحث عن كيفية تحقيق المساواة مع الأمن .. وعدالة التوزيع مع استمرار الانتاج .

How to reconcile equality with security ... How to reconcile just distribution with continued production.

كتب فى مجلة التعاون Cooperative Magazine فى نوفمبر سنة ١٨٢٦ مخاطبا العمال بمايلى :

هل تريدون أن تمتلكوا بفضل جهـودكم وفى سنين قليلة الأرض التى يخرج منها الغذاء ، والمواد الاولية ، والمساكن التى تعيشون فيها ، وجميع الآلات والمواد الخام اللازمة للانتاج ؟ وهـل تريدون التمتع بـكل ما ينتج من عملكم ؟ اذا اردتم ذلك فليس عليكم الا ان تتجهوا بجهودكم نحو العمل لبعضكم ، وبدلا من ان يعمل الجميع فى صناعة الحرير أو الاحـذية أو القطن مثلا ، دعوا جانبا منكم يزرع ، وجانبا يصـلح الاثاث والآلات والمساكن .. وآخر يقوم بصنع الثياب القطنية والصوفية والاحـذية .. وغيرها ، واتركوا بعضا منكم يستمر فى صناعة الحـرير او غيره من السلع ، وبذلك تمدون بعضكم بعضا بالسـلع التى تحتاجون اليها وتصبحون المنتجين والمستهلكين وسادة انفسكم .

كان وليم تومسون يرى أنه يجب على العمال آن ينتظموا فى مجتمعات تعاونية تدار بواسطة أعضاء منتخبين من بينهم ، وبذلك لا يكون هناك من يستولى على الربح . واذا استطاعوا أخيرا أن يمتلكوا الأرض ورأس المال الذى هم فى حاجة اليـه ، فلن يكون هنـاك — حينئذ — من يقاسمهم فى ناتج جهودهم عن طريق الايجـار أو الفائدة ، كما وينتج عن ذلك استبعاد البطالة والأنواع الأخرى للضياع الاقتصادى وذلك عن طريق الموازنة بين العرض والطلب ، والتقريب بين المنتجين والمستهلكين . كان يرى أن هذه المجتمعات التعاونية بين العمال لا تستدعى وجود أموال ضخمة كما كان يقول روبرت أوين . فبينما كان روبرت أوين يتطلب على الأقل ربع مليون جنيه انجليزى ، كان وليم تومسون يكتفى بخمسة آلاف أو ستة آلاف جنيه انجليزى .

الا ان تومسون فى جميع ابحاثه لم يرشد العمـال الى الوسيلة العملية التى يستطيعون بها تجميع مثل هذا المبلغ ، وكان يرى ان تفكير العمال فى احـداث

الثورات لا يعود عليهم الا بالضرر . وان الواجب على العمال المتعاونين ان يطالبوا الحكومة بحماية المنشآت التعاونية .

وكان يرى ضرورة اقامة حكومة تمثيلية Representative government ، اى حكومة تمثل المجتمع خير تمثيل ، حكومة تدخل فى اعتبارها الاعداد الضخمة من النساء فى المجتمع ، وعلى هذه الحكومة ان تقضى على جميع أنواع الامتيازات والاستثناءات التى تتمتع بها الطبقات القادرة ، وكان يهتم بالدرجة الأولى بضرورة اباحة التعليم لجميع طبقات الشعب ، خاصة وان التعليم كان حكرا على الطبقات القادرة وحدها .

تقدير فلسفة وليم تومسون وآثارها :

كان وليم تومسون يتميز بين معاصريه بسعة اطلاعه ودراساته وقد يكون من أسباب ذلك أنه عاش مدة فى منزل الفليسوف الاقتصادى بنثام[1] Jeremy Bentham ودرس عليه ، وما من شك فى أنه درس الآراء الاقتصادية المعاصرة واختلط بأصحابها مثل ريكاردو ، وجون ستيوارت ميل ووالده جيمس ميل ولكن يبدو أن التأثير الأكبر فى أفكاره جاءه من وليم جودوين الفوضوى وروبرت أوين الشيوعى[2]» وقد استقى تومسون مبادئه عن أهداف التنظيم الاجتماعى من بنثام ،

---

(1) Jermy Bentham من المع الفلاسفة الانجليز فى القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر وهو رائد المدرسة النفعية (Utilitarianism) التى كانت الأساس الفلسفى لكثير من النظريات الاقتصادية فى عصره وبخاصة نظريته فى المنفعة المتناقصة .

(2) هول — واتكنز ، المرجع السابق صفحة ٥٢ . ويبدو ان المؤلفين يستعملان لفظ « الشيوعى » تجاوزا لا كما أصبحت الشيوعية تعرف اليوم .

وهى تقوم على فكرة أكبر قسط من السعادة لأكبر عدد من الأفراد . كما تشعبت آراؤه عن الحكومات بأفكار جودين[1] الذى يعتبر « الحكومة قوة منظمة من فريق الأغنياء لنهب الفقراء » واعتمد فى اقتراحاته للاصلاح الاجتماعى على فكرة أوين فى انشاء وحدات جماعية من العمال ، ثم أضاف الى كل هذا ايمانه بنظرية « العمل أساس القيمة » التى جعل منها « المعامل » فى أغلب دعاياته وكتاباته .

ومن ذلك يتضح أن تومسون لم يكن مجددا فى آرائه ، وانما كانت هذه الآراء مزيجا من عدة فلسفات . وحتى نظرية العمل أساس القيمة التى كان لها بريق وجاذبية على لسان تومسون لم تكن بالمستحدثة ، فقد سبقه فى نشرها أمثال توماس أكوينا[1] (Thomas Aquina) فى القرن الثالث عشر وجون لوك (John Locke) فى القرن السابع عشر .

ولكن الذى يثير اهتمام الباحث فى تاريخ التعاون هو ان وليم تومسون استخدم تلك الفلسفات والنظريات التى اقتبسها من غيره فى اثارة حماس الطبقات العاملة ، وافهامها أن لها كيانا اجتماعيا وحقوقا سياسية واهمية اقتصادية ، كما افهم العمال عن طريق الدعاية المستمرة بالخطابة والنشر ان التعاون خير ضمان لحصولهم على ثمرة عملهم وجهدهم ، وانه يحول دون ان ينهب منهم اصحاب

---

(١) وليم جودوين (William Godwin) من معاصرى تومسون ـ بدأ حياته قسيسا ثم سرعان ما انقلب فوضويا على الدين ومبادئه ـ وشجعته الثورة الفرنسية على الكتابة فى الفلسفة السياسية فلمع ككاتب ناجح رغم المحاولات التى بذلت لايقاف كتاباته الفوضوية .

(٢) فيلسوف انجليزى عاش فيما بين عامى ١٢٣٢ ـ ١٢٧٤ .

الاعمال هذه الثمرات ، اما السبيل الى ذلك فهو ان يسعى العمال تدريجيا عن طريق العمل فى وحـدات جماعية تعاونية الى الوصول للاكتفاء الذاتى فى جميع انواع الانتاج ، وبذلك تنتفى حاجتهم الى الراسماليين او الملاك الزراعيين .

وجدير بالذكر أن تومســـون ــ على الرغم من أنه كان يعتقـد صواب نظريته « العمل أساس القيمة » وعلى الرغم من أنه تأثر بفلسفة جودين ، لم يكن من دعاة تغيير النظام الاقتصادى عن طريق العنف .

كان ينادى دائما بان التعاون ينبغى الا يهدم القيم الاقتصادية القديمة الا اذا خلق بدلها قيما جديدة ، وان السبيل الى حرمان الملاك من نفوذهم وملكياتهم هو بناء مجتمـع جديد مسـتقل عن تلك الملكيات[1] كما كان يرى ضرورة التجاء التعاونيين الى الحكومة لحماية حركتهم البناءة[2] . ثم اراد تومســـون أن يكون عمليا اكثر من اوين فى تقديره لراس المال اللازم لاقامة « مســتعمرة » تعاونية ، ذلك انه بينما كان اوين يقـدر المال اللازم بربع مليـــون جنيه ، كان تومســـون يرى ان ٦٠٠٠ جنيه تكفى لانشـــاء المستعمرة[3] ، وان من الافضل الحصول على هـذا

---

(١) من خير التراجم لحياة وليم تومسـون :
R.J. Pankhurst : William Thompson, 1775-1833. (Watts. Co. London 1938).

(٢) هول ــ واتكنز ؛ المرجع السابق صفحة ٥٦ . ونلاحظ أن هذا من ضمن المبادىء التى عارضتها الحركة التعاونية فيما بعد .

(٣) جاء فى محاضر المؤتمر التعاونى الثالث فى لندن (١٨٣٣) : « واوضح تومسون عندما سئل لماذا لم تتخذ خطوات لانشاء المسـتعمرة حتى الآن ؟. اجاب ان المستر اوين لم يوافق ان يقترن اسمه باية لجنة تفكر فى بدء المشروع بمبلغ يقل عن ٢٤٠ الف جنيه ... وقال مستر اوين انه رغم تقديره الكبير لمستر تومسون ، يرجو ان يؤكد له ان مبلغ سـتة الآلاف ولا عشرين الف ولا حتى سـبعين الف جنيه لن تـكون ذات جدوي ... » .

المبلغ من الفائض لدى الجمعيات التعاونية بدل استجداء المحسنين وفاعلى الخير .

ولكن هذا المبلغ على الرغم من ضآلته الظاهرية كان أكبر من أن يتخيل العمال أنهم يستطيعون تدبيره من دخولهم الضئيلة بل ان جميع الآراء الرنانة التى نشرها بينهم تومسون كانت من القصور بحيث لم يتبين العمال منها الطريق العملى لتدبير المال اللازم ، فوجدوا أن عليهم أنفسهم أن يكتشفوا الخطوة الأولى للتكوين الرأسمالى اللازم ، ثم كان للدكتور وليم كنج الفضل فى نشر هذا الاكتشاف بين التعاونيين فى عصره .

دكتور وليم كنج (١٧٨٦ — ١٨٦٥)

كان وليم كنج يعيش فى عصر أوين ،وكانت تراوده نفس أحلامه وأمانيه .

ولد عام ١٧٨٦ وجمع الدكتور كنج فى شخصيته بين خصائص الرجل العملى من حيث كان طبيبا ناجحا ، وبين النزعة الى الخير والرغبة فى مساعدة الفقراء وكان يطلق عليه طبيب الرجل الفقير The poor man's physician وقد تولدت فيه هذه النزعة عن طريق كثرة اتصاله بهم بحكم مهنته .

ولعل اهم ما ساهم به كنج فى ميدان الدعوة والدعاية للتعاون وهو نشر مجلة صغيرة باسم « التعاونى » The Cooperator فقد اكتسبت هذه المجلة فيما بعد شهرة واسعة بسبب ما كانت تحتوى عليه اعدادها من الارشادات العملية الكثيرة ، ومن انباء انتشار ونجاح التجارب التعاونية فى شتى انحاء البلاد . ولم يكن كنج يلجأ الى استخدام الالفاظ الرنانة والفلسفات المجردة والنظريات الذهنية التى يعوزها التطبيق . كان يستعمل الأسلوب المبسط المعقول الذى

يسهل فهمه على الطبقة العاملة ، وبذلك خدم الهدف الذى كان يرمى اليه بنشر هذه الدعاية وهو تثقيف الطبقة العاملة وتلقينها مبادىء التعاون واقناعهـــا بفائدته . وكان المبدا الذى سار عليه كنج فى كل كتاباته ، وبدا به أول عدد من مجلة ((التعـــاونى)) هو : ((المعرفة والاتحاد هما قوة ، والقوة الموجهـــة بالمعرفة تؤدى الى السعادة ، والسعادة هى هدف بنى الانسان)) .

"Knowledge and union are power, Power directed by knowledge is happiness, and happiness is the end of all creation."

وقد ظل هذا المبدا شعار المجلة مدة انتشارها .

عرف التعاون وتكلم عنه قائلا ((التعاون لغويا معناه العمل(1) سويا — والاتحاد قوة فى جميع الحـــالات وبدون استثناء — فما لا يستطيع ان يفعله رجل قد يستطيعه اثنان ، وما هو عسير على القلة يكون يسيرا على الكثرة ، ولكن قبل ان تبدا الكثرة عملها يجب أن تتحد يدا بيد ويربطها شعور مشترك .

((اننا نحصل الآن على جزء صغير)) وذلك لاننـــا نعمل من اجل الآخرين ، فاذا كنا باية وسيلة نستطيع ان نعمل لانفسنا فاننا نحصل على كل شىء ، وطالما ان راس المال ليس لدينا فنحن مرغمون على أن نبحث عن سيد يعطينا وظيفة ، ومجبرون على العمـــــل للحصول على اجر .

((انه رأس المال الذى نحن فى حاجة اليه ، وبالاتحاد والادخار نستطيع أن نجمعه . يجب أن تنظم أنفسنا فى جمعية لهذا الهدف الخـــالص ،

(1) هذه المقتطفات من كتاب T.W. Mercer : Cooperation's Prophet (Cooperative Union Ltd., 1947).

ورأس المال المتجمع يمكن استخدامه فى خير وسيلة قد تراها الجمعية ».

ثم استطرد مبينا آراءه فى مشروعات أوين « التعاون يعتبر موضوعا جديدا ، بالنسبة للطبقات العاملة فمن الطبيعى أن لا يعرفوا عنه شيئا . واذا كانوا قد سمعوا عنه فانهم علموا أن تحقيقه يتطلب مبالغ طائلة وأن أقل مبلغ يلزم لتحقيقه هو ٢٠,٠٠٠ ج.ك يرتفع الى أن يصل الى مليون ج.ك . ان شروطا كهذه لم تكن لتقرب الناس الى التعاون وتحببهم فيه وتشجعهم على الاهتمام بأمره بل كانت تأتى بنتائج عكسية » .

وقد بين كنج الجانب العملى لفكرته فى التعاون عندما شرح كيفية تكوين جمعيات تعاونية صغيرة أولا ، تباع فيها المنتجات البسيطة التى تنتجها جمعيات الانتاج التعاونى ، وتكون فى نفس الوقت وسيلة لجمع عدد من الأعضاء ثم تصبح بعد ذلك مصدرا للحصول على الأموال اللازمة لانشاء « المستعمرات » النموذجية ... وكان يخاطب العمال عندما قال فى مجلته بأسلوبه المبسط الواضح[1] :

« العمال المتحدون يجب ان يكونوا مستقلين ، فلابد أن يدخروا ويدخروا لتكوين راس مال جماعى ، ليكن راس مالهم هذا سيدهم !! وراس المال بهذا الأسلوب لن يخطئهم ، او يرهقهم ، أو يلقى بهم فى الخارج.. »

وهكذا كان كنج يؤكد على العمال مرارا أن تجميع المدخرات الصغيرة هو السبيل لتكوين رأس المال اللازم . وفى ذلك يقول :

---

(١) نشر فى كتاب « نبى التعاون » السابق الاشارة اليه
Cooperator : No. 8 Dec., 1, 1828.

« ان الانسان لا يحتاج لاكثر من اجره وزميل امين ليبدا عمله ، واذا وفق هذان الى ان ينضم اليهما ثالث حق لهما ان يطمئنا الى قوة الرابطة التى تربط ثلاثتهم ، لانه يصعب فصم عرى مثل هذه العلاقة ، وعندئذ يجوز لهم الاكتتاب اسبوعيا لتكوين راس مال مشترك بينهم ليتجروا فيه سويا بشراء البضائع اللازمة لعملهم ، ويقتصدون بهذه الطريقة قليلا من المال يضيفونه الى مالهم المشترك الذى جمعوه فى بادىء امرهم .

« واذا انتهج عدد آخر من العمال نهجهم ، كان هناك احتمال فى ان يقدموا على عمل اكثر اهمية ، فقد يمتلكون مخزنا خاصا بهم يتعاملون فيه بكل مايحتاجون اليه ، ويتنافسون مع المحلات الاخرى فى خدمة الجمهور ، فاذا زادت معاملاتهم زات أرباحهم وزاد بالتالى راس المال ، وحينئذ يمكن توظيفه فيما هو اكثر نفعا للجمعية ، فاذا كان هناك طلب مربح على سلعة معينة فان الجمعية قد تتجه نحو انتاجها ، واذا كانت الارباح الناتجة من السلعة لا تتناسب مع الجهد المبذول فى صنعها ، فان الاعضاء قد يلجاون الى زراعة الأطعمة التى يحتاجون اليها عن طريق شراء او استئجار الارض ، وبذلك يصبح بعضا منهم زراعا بدلا من صناع »(١) .

وكتب فى العدد الثامن من مجلته الصادرة فى أول ديسمبر سنة ١٨٢٨ مقالا بعنوان : « الأسس الثلاث للتعاون » : العمل ــ رأس المال ــ العلم The three essentials of Cooperation : Vir, Labour — Capital, — Knowledge. وقد أوضح فيه أنه اذا أرادت الجمعيات التعاونية

---

(١) أوردنا هذه المقتطفات دون اختصار لأعتقادنا فى أهميتها التوجيهية .

استقلال أعضائها ، فيجب عليها أن تثبت أنها تحتوى على الأساس الذى ينى عليه كل استقلال فى العالم ، ذلك الأساس هو العمل .

فالعمل هو كل شىء ، هو بمثابة القلب من الجسد ــ والحجر الأساسى للبناء ــ هو ينبوع الحيــاة ــ والعمال وحدهم القابضـــون على زمامه فيجب ان يستفيدوا به لمصلحتهم دون الآخرين ، ثم استطرد شارحا لهم كيف ان راس المــال الذى هم فى حاجة اليه نتيجة عمل مدخر
Produce of labour saved up

فعليهم أن يدخروا جانبا من ناتج عملهم اذا أرادوا أن يملكوا رأس المال ليصبحوا سادة أنفسهم ، فرأس المال يجب أن يقترن بالعمل ليكون منتجا . ورب معترض يقول لا يمكن أن يصبح الناس جميعا سادة ــ وهذا حق ــ أن السيادة التى نعنيها هى أن يعمل الشخص برأســماله ولمصلحته .

ثم حثهم على التضامن وعدم تفرد كل منهم فى عمله لان كل امة سادها الانقسام سهل تسرب الفســـاد اليها ، وكان مآلها الفوضى والضياع ، وهو يذكرهم دائما بان اكبر عائق يحول دون تحقيق التعاون هو انتشار الجهل بينهم ثم يعطيهم الثقة فى انفســـهم قائلا ((لا نزاع فى ان عقول العمال ليست باقل قدرة من عقول غيرهم من الناس على استيعاب العلوم بدليل أن اكثر عظماء الرجال نهضوا من بين طبقات العمال ولاينقصهم للحصول على العلم الا الوقت والراحة)).

وفى نفس هذا الصدد .. يستطرد شارحا أهمية العلم فيقول :

ان اعظم عقبة امام التعاون هى عقبة الجهل .. جهل الأعضاء العاملين . فالعلاقات التى تتطلبهـــا

التنظيمات التعاونية تفرض على كل شخص ،آيا كان مركزه فى الجمعية ان يكون على قدر من العلم والمعرفة .. ان اى عامل فى اى موقع من مواقع العمل ، حتى وان كان يقوم بأعمال الخدمات .. هذا العـــامل لا يستطيع ان يؤدى واجبه على الوجه اللازم اذا كان لا يعرف القراءة والكتابة . هذه المعرفة تعطيه قوة .. والقوة المستمدة من معرفة العامل للقراءة والكتابة يترتب عليها بالضرورة الفهم لكيفية استخدام وتطبيق هذه المعرفة .. ومن المعروف ان الانسان اذا تأصل فيه حب المعرفة ، فانه يصعب عليه ان يتركها .. وهذا ماسيكون عليه الحال بالنسبة لأعضاء التعاونيات .. انهم لن يقللوا من قدر المعرفة التى سيحصلون عليها .. فهذه المعرفة بكل تأكيد هى التى ستقودهم نحو الاستقلال .. وعلى قدر ازدياد هذه المعرفة ، سيزداد تفهمهم لمبادىء التعاون ، وتمسكهم بضرورة وضع هذه المبادىء موضع التطبيق .

وفى آخر عدد من مجلته[1] الصادرة فى أول أغسطس سنة ١٨٣٠ تكلم أيضا عن التعليم والادارة Education and Management وخاطب أنصار التعاون قائلا :

« كما انه لا يمكن لانصار التعاون الحصـــول على اهدافهم بدون تعليم ، فكذلك لايتسنى لهم تحقيق امانيهم من غير حسن الادارة ، ونصحهم بان النجاح فى التجارة يتوقف على حسن الادارة فى عمليـــات الشراء ــ كما وكيفا ــ فمن جهة هناك مزايا تنجم عن الشراء بكميات كبيرة ، ومن جهة أخرى هناك خسائر تنتج من ركود البضاعة ... ان سر النجاح فى التجارة

---

(١) أوضح دكتور وليم كنج انه بهذا العدد يكون قد نشر فى المجلة أفكاره وتوجيهاته ، وانه وقد أدى دوره فى نشر الدعوة، عليه بعد ذلك ان يتفرغ لوضع أفكاره موضع التطبيق .

قائم على سرعة تصريف البضاعة فرأس المال الصغير الدائر كثيرا مايحقق ارباحا اكثر مما يحققه راس المال الكبير الجامد ، كما طالب فى هذه المقالة بالبيع بالنقد ودقة امساك الدفاتر » .

اهداف وطرق الجمعيات فى راى كنج :

يتضح مما تقدم أن كنج على خلاف « أوين » لم يعتمد على مساعدة الأغنياء فى تحقيق أهدافه . بل اعتمد على جهود العمال ، وأوضح لهم أن فى استطاعتهم تحقيق الأهداف المرجوة اذا اتحدوا ونظموا صفوفهم ، وتمكنوا من محو الجهالة المتفشية بينهم ، وفيما يلى نورد ملخصا للأهداف والطرق التى ينبغى أن تسير عليها الجمعيات التعاونية فى رأى كنج كما أوردها فى العدد السادس من مجلته[1] .

(ا) الأهداف :

١ ــ أن يعمل الأعضاء على حماية أنفسهم ضد الفقر .

٢ ــ أن يحصلوا على جانب أكبر من الراحة فى معيشتهم .

٣ ــ أن يتحرروا من سيطرة رأس المال عن طريق جمع رأس مال مشترك بينهم .

(ب) وسيلة تحقيق الأهداف :

١ ــ جمع رأس مال مشترك عن طريق أن يدفع الأعضاء ستة بنسات كل أسبوع .

٢ ــ استعمال هذه الأموال فى أوجه مخالفة لما اعتادوا على

---

(١) نوجه النظر مرة ثانية ، اننا اوردنا هذه المقتطفات دون اختصار لاعتقادنا فى اهميتها التوجيهية .

انفاقها فيما مضى ، وذلك عن طريق استخدامهـا فى التجـارة بدلا من استثمارها فى صناديق التوفير .

٣ ــ اذا تجمع رأس مال كاف يستخدم فى الانتاج لمصلحة الجمعية.

٤ ــ اذا تجمع رأس مال أكثر من ذلك يستخدم فى شراء أرض ليعيش الجمع عليها .

٥ ــ اذ أخذ رأس المال فى التزايد فان هذا يؤدى بالتدريج الى توظيف جميع الأعضاء والانتفاع بجهودهم بأحسن الطرق المنتجة .

(جـ) صفات الاعضاء :

يرى الدكتور وليم كنج أنه يجب اختيار الأعضـاء بعناية تامة ، ويجب أن تتوافر فيهم الصفات الآتية :

١ ــ أن يكون الأعضاء جميعهم من طبقة العمال ، وسبب ذلك فى رأيه :

(أ) أن العمل وحده هو مصدر الثروة .

(ب) أنه لا قيمة لرأس المال ما لم يتحول بجهود العمال الى ما يؤدى الى راحة الحياة ورفاهيتها .

ومن رايه انه لم يكن من السهولة بمكان فى ظل النظام[1] الاجتماعى القائم وقتئذ ، اندماج مختلف

---

(١) كان دكتور وليم كنج يكرر كثيرا أن التعاون ليس حركةموجهة من الفقراء ضد الاغنياء .. ولا من العمال ضد اصحاب الاعمال ... بل حركة تنظر الى المجتمع ككل ، تستهدف توجيه جهود العمال فى اطار من العمل العلمى المنظم الذى يقومون به معا من أجل صالحهم ، وبما يؤدى الى تحسين ظروفهم وشئونهم Bettering their conditions

الطبقات ، لأن الحسد كان يقف حائلا دون ذلك ، هذا فضلا عن ان الطبقات الراقية لم تكن تحتمل مناقشة من دونها او الاعتراف بالمساواة معها .

٢ ــ أن يكون العمال مهرة قادرين على اكتساب مبالغ معينــة أسبوعيا تتفق عليها قوانين الجمعية وأن ينتخبوا من بين أكثر المهن فائدة، ويجب أن لا يكون عدد من يختارون من الحرفة الواحدة كبيرا .

٣ ــ يجب أن يتحلوا بالأخلاق الحسنة ، وأن يكونوا من المجّدين الهادئين الذين يواظبون على العمل ويهتمون به .

٤ ــ أن يكونوا غير جهلاء ، على قدر من العلم يتناسب مع وسطهم الاجتماعى ، ميالين لتثقيف عقولهم وزيادة معارفهم كلما سمحت ظروفهم بذلك .

٥ ــ أن يكونوا أصحاء يحترمون قوانين الجمعية ولا يخالفونها.

٦ ــ يجب أن يكونوا فى سن معينة ، قد يكون هــذا السن بين الثانية عشر والخامسة والثلاثين ، وذلك لأنهم اذا كانوا مســـنين فان قواهم تكون قد وهنت ويصعب على الجمعية حينئذ الاستفادة منهم .

٧ ــ يجب أخذ موافقة الزوجة على انضمام زوجها للجمعية ، وأن تفهم شيئا عن مبادئها والا فان زوجها لن يكون مع العمل بقلبه وفى مثل هذه الحالة قد يكون سببا فى تعكير الصفو والانسجام داخل الجمعية.

٨ ــ يجب أن لا يسمح بانضمام العائلات الكبيرة وذلك لأنه فى بدء حياة الجمعية قد يتسبب وجود أعضــــاء غير منتخبين فى أضرار جسيمة للجمعية .

٩ ـ وللاحتفاظ برأس المال سليما ، طالب كنج الأعضاء بأن يمدوا يد العون عن طريق الاكتتاب فيما بينهم لمن يقعده المرض عن العمل . أو يموت ، أو تموت زوجته • واذا فقد أحد الأعضاء وظيفته دون خطأ منه فيجب مده بالمعونة حتى يتمكن من ايجاد عمل له اما داخل الجمعية أو خارجها •

١٠ ـ اذا لم يكن هناك مكان فى الجمعية لاجتماعات الأعضاء ، فيستأجروا مكان يدفع ايجاره عن طريق اشتراك ربع سنوى •

١١ ـ يجب أن يجتمع الأعضاء مرة كل أسبوع لتبادل المعلومات وزيادة مداركهم عن مبادىء الجمعية وأن يعين فى كل اجتماع موضوع البحث الذى سيناقش فيه الأعضاء فى الاجتماع المقبل ويصح أن تقرأ ماكتب فى الموضوع ثم يؤخذ بين الاعتبار مناقشات الأعضاء • ويتولى أحد الأعضاء رئاسة الجلسة ثم يتناوب الأعضاء الرئاسة بعد ذلك •

١٢ ـ على الأعضــاء الذين يتسع لهم الوقت أن يجتمعوا أثنــاء الأسبوع فى المساء لتنظيم أنفسهم فى فصول لتثقيف بعضهم • وبما أن الجمعيات ستعتبر العمل مصدر كل ثروة فينبغى أن يطلق عليها اتحادات العمل Working Unions ويجب أن يوجهها العلم والمعرفة ، ويجب أن تتزود بالعلم النافع على قدر المستطاع •

١٣ ـ وتطبيقا لهذا المبدأ فسيبدأون بتوجيه اهتمامهم الخاص نحو تثقيف أطفالهم وسيرسلون بهم الى خير ما فى المناطق المجاورة من مدارس بشرط أن يسمح لهم بزيارة هذه المدارس ومشاهدة مدى تقدم أطفالهم• وهناك خطة أفضل وهى أن يؤسسوا مدرسة خاصة بهم ، ويستأجرون من يقومون بمهمة التثقيف •

١٤ ـ يجب أن تجمع هذه المدرسة بين التثقيف والصناعة حتى لا يتسرب الى نفوس الأطفال نوعا من الكبر أو التعالى أو الكسل .. ينبغى أن يتشربوا المعرفة فى العمل .

ويرى كنج أنه اذا سار العمال على هذا المنوال فانهم سيتفوقون على غيرهم ويتمكنون من ضمان وجود عمل[1] دائم لهم ، وحينئذ يسهل عليهم بث روح جديدة بينهم ألا وهى العمل على تحسين النواحى العقلية والخلقية فيهم ... والمزج بين العمل والعلم والعقل والخلق يعتبر من أكبر مقومات تحقيق الأهداف .

حوانيت الاتحاد :

وقد أسس كنج جمعية بمدينة ايتون (سنة ١٨٢٨) ثم أسست على غرارها جمعيات كثيرة فى شتى أنحاء انجلترا أطلق عليها حوانيت الاتحاد Union Shops وكان مآلها جميعا الفشل ، لعدم اعتراف القانون الانجليزى بها ، والى اضطرار الأعضاء للانسحاب منها لعدم توزيع الأرباح ، فقد كانوا يؤثرون توزيعها عليهم بدلا من تركها لتكون رأس مال مشترك لمنفعتهم جميعا .

وكثيرا من الكتاب يعتبرون كنج احق الاشخاص بان يلقب بابى الحركة التعاونية فى بريطانيا ، ان كان هناك احد يستحق ان يلقب بهذا اللقب .

غير أننا نعتقد أن كنج قد جانبه رحابة وسعة الأفق الى حد ما

---

(١) من الأمور الهامة التى نوجه النظر اليها فيما يتعلق بفكر دكتور وليم كنج ، انه يرى ان آفاق العمل بالنسبة للعمال تتسع رويدا رويدا بقدر تعاونهم ، وبذلك يمكن استيعاب قوى العمل العاطلة ، وفى هذا رفع لكرامة العامل وبعد به عن العوز والشحاذة .



نادى رواد التعاون الأوائل بانشاء الجمعيات التعاونية ، غير ان البعض منهم كان يعتمد فى دعوته على معونة الأغنياء والدولة ، مستندا فى ذلك الى المثل الأخلاقية والانسانية التى ينبغى أن تتواجد فى نفوس البشر ! .. وهؤلاء هم الخياليون ! .. غير أن البعض الآخر ومنهم دكتور وليم كنج نادى بضرورة اعتماد العمال على انفسهم فى تكوين راس المال ، والعمل ، والايمان بالتطور التدريجى وصولا لتحقيق الاكتفاء الذاتى .. عليهم أن يبداوا بامتلاك المخازن، ثم شراء او استئجار الأرض لزراعة الاطعمة التى يحتاجون اليها ، ثم اقامة المصانع حتى ولو بدات بالورش الصغيرة ، وبذلك يصبحوا اسياد انفسهم بدلا من ان يبحثوا لانفسهم عن سيد يعطيهم وظيفة .. هؤلاء هم أصحاب المدرسة الواقعية فى التعاون .

عندما حدد صفات الأعضاء بقوله « ان جميع الأعضاء يجب أن يكونوا من العمال ، بل وأن يكونوا من العمال المهرة الكاسبين » •

ففى رأينا أن مثل هذا التوجيه كان عائقا دون انتشار الفكر التعاونى ، بل كان من المحتمل أن يؤدى الى ايجاد روح انفصالية أو تفرقية بين أفراد المجتمع •

وقد أورد كنج[1] عددا من المبادىء التوجيهية كانت بمثابة دعامات ثقافية للطبقة العاملة ولرواد التعاون ، وعلى الرغم من أنه كرر كثيرا أهميتها ولم ينص على ضرورة اتباعها بحذافيرها فى الحركة التعاونية كاشتراطات للعضو ، الا أنها ظلت ضمن البرنامج الثقافى والارشادى لكل جمعية تعاونية مخلصة للمبدأ وللحركة •

---

(١) للراغبين فى مزيد من الدراسة التفصيلية عن حياة هذا الرائد التعاونى وأفكاره يمكنهم الرجوع الى كتاب « دكتور وليم كنج » للدكتور كمال حمدى أبو الخير — الناشر مكتبة عين شمس ١٩٨٥ .

الفصل الثانى

الدول الصناعية والفكر التعاونى

نشأة الفكر التعاونى فى فرنسا

لم تكن الحركة العمالية فى فرنسا تدريجية ومحكمة التوقيت والتطور كما حدث فى بريطانيا .. ولم تكن كذلك وليدة الأحداث والتطورات، ولكنها كانت تتشكل طبقا لفكرة او نمط فكرى لشخص معين ، ولهذا كان لها اساس فكرى منذ البداية .

وكان لكل صاحب فكرة سياسية او اجتماعية يجد فى مثل هذا الجو مجال القيادة الفكرية والفعلية ، وقد مهد هؤلاء المفكرون الطريق بمهاجمتهم انظمـة المجتمع القائم على اساس الملكية الخاصة(١) ثم جاءت الثورة الفرنسية واحدثت ذلك الاثر الانقلابى الهائل فى الفكر السياسى والاجتماعى، ثم كانت فترة ((المجد)) الذى سعى نابليون بونابرت لاقامته ، وما تبع ذلك من هزيمة فرنسا والعودة بها الى نظام حكم يخضع او يقع تحت ضغط ورقابة دول أوربا المنتصرة .

القيادات الفكرية والاشتراكية التعاونية

سان سيمون Saint Simon (١٧٦٠ – ١٨٢٥)

يعتبر الفرنسيون « الكونت دى سان سـيمون » واحدا من بين ثلاثة علماء أسـهموا فى نشر الفكر الاشـتراكى فى فرنسا بوجه عـام والاشتراكية التعـاونية بوجه خاص . ولعل لقبه ككونت يوضح مركز عائلته الاجتماعى فى المجتمع الفرنسى ، فقد كان ينتمى الىٰ عائلة من أعرق

(١) L.C.A. Knowels, Economic Development in the 19th Century (Routledge London 1933 pp. 141-142).

عائلات فرنسا ، وكان جده الأكبر شارلمان ، وهو سليل الدوق سان سيمون الذى كان مؤرخا فى بلاط لويس الرابع عشر ومترجما لعصره ، غير أنه مع نشوب الثورة الفرنسية نزل عن لقبه ورضى أن يكون من عامة الشعب ، وألف العديد من الكتب ، ونشر العديد من المقالات التى كانت تعبر عن آرائه فى الأسلوب الأمثل لتحقيق تكافؤ الفرص ، والنهوض بالمستوى الاجتماعى والاقتصادى للغالبية العظمى من المواطنين ، وتطوير مفهوم الملكيــة الفردية بحيث تكون لها وظيفة اجتمـــاعية ، والأخذ بالتصنيع بحيث يكون له مضمون اشتراكى •

ويرى سان سيمون أن أى مجتمع من المجتمعات ليس له الا هدفان •• الانتــاج ،والإســــتهلاك •• وكان دائب التفكير فى مقومات المجتمع الذى كان يعيش فيه لعله يهتدى الى موضــع العلة منه ، وأن يوفق الى علاج • ويرى بعض المحللين أن هذا ماوصل[1] اليه « أن عصره هو عصر الثورة الصناعية والتمدد التجارى ، والثورة الفرنســية التى جاءت لتدعم هذا وذاك قد جنحت أحيانا الى الاستبداد اليسارى باسم الفقراء والقضاء على الفقر ، والى الاستبداد اليمينى باسم الملاك وحماية الملكية الخاصة • وقد ترسب فى يقين سان سيمون أن للطبقــة المالكة وظيفة اجتماعية كبرى ، وهذه الوظيفة ليست خدمة نفسها ولكن خدمة الشعب • فماذا أصاب المجتمع من الثورة الفرنســية ؟ انهــا لم تلغ الاستبداد ، ولم تلغ الفقر •• ولماذا عجزت الثورة الفرنسية عن الغــاء الاستبداد والفقر معا ؟ •• ان علة ذلك العجز كامنة فى الفلســفة التى قامت عليها الثورة الفرنسية ، ألا وهى الفلسفة العقلية التى حطمت سلطان الكنيسة ، وخلخلت تماسك الطبقات والعلاقات الاقطاعية القديمة المستتبة

---

(١) يرجع فى ذلك الى كتاب « دراسات فى النظم والمذاهب تأليف دكتور لويس عوض — الناشر دار الهلال ١٩٦٧ صفحة ١٠١ وما بعدها

دون أن تقيم مكان سلطان الدين الذى يجله الناس باختيارهم من داخل نفوسهم سلطانا آخر يجله الناس باختيارهم من داخل نفوسهم ، ودون أن تقيم مكان العلاقات الاقطاعية المستتبة علاقات انسانية جديدة مستتبة .

ويرى سان سيمون أن دراسة التاريخ تدلنا على أن هناك فترتين تتناوبان التاريخ البشرى بانتظام هما .. فترة التماسك الذى يسميه « التوازن » .. وفترة التخلخل الذى يسميه « الانحلال » . وعنده أن العصور الوسطى الاقطاعية تمثل فترة التوازن ، وقد أعقبتها فترة من الانحلال أو الانهيار هى ما يسمونه عصر النهضة الاوروبية وحركة الاصلاح الدينى . وقد أعقبت هذا العصر ، وهذه الحركة فترة من التوازن تمثلت فى حضارة الارستقراطية فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، حتى وضعت الثورة الفرنسية حدا لهذا التوازن بما جاءت به من انهيار فى السلطة وفى العلاقات بين أبناء المجتمع .

والحل عند سان سيمون هو أن يسعى المجتمع من جديد الى اقامة هذا التوازن الذى فقده ، وما دام التاريخ علما ، والاجتماع علما ، ففى الامكان اعادة تنظيم المجتمع على احساس علمى راسخ ، وعلى قوانين علمية بدلا من هذا الأساس الفلسفى الميتافيزيقى الذى أرسته الثورة الفرنسية ، وبدلا من الافكار المجردة التى نشرها الفلاسفة العقليون فى القرن الثامن عشر عن الطبيعة والانسان والعلاقات الاجتماعية .

واذا كان سان سيمون قد نشر العديد من المؤلفات والكتب ، فانه نفسه يقرر ان احب الكتب التى نشرها الى نفسه كتابه الذى اسماه « المسيحية الجديدة Nouveau Christianism » وهو فى هذا الكتاب رجع عن بعض آرائه ، فمثلا كان ينادى من قبل بان

فى وسع العباقرة رد التوازن الى المجتمع وافراده ، غير انه تحول عن هـذا الراى واعلن ان المجتمع لن يتوازن الا اذا ساده دين من الاديان .

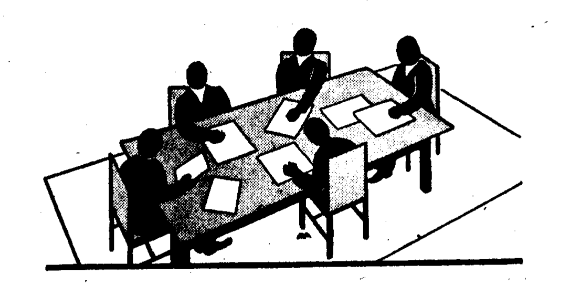
كان سان سيمون يقول : ((فليعلم الجميع انالغاية من كل حكم ، ومن كل تنظيم اجتماعى انما هى ترقية ((افقر الطبقات واكثرها عدد)) عقليا واخلاقيـــــا وجسمانيا . وكان يؤكد على ضرورة العمـل السريع للأخذ بيد الفقراء وتحسين حالهم ، لأن لهم فى مال الأغنياء نصيبا .

وكانت أهم الحجج التى ساقها سان سيمون هى أن البر واجبعلى النبلاء ، وأن فى توافر العباقرة والملاك على تحسين أحوال الفقراءمصلحة للعباقرة والملاك جميعا ، وأن مصلحة الأغنياء هى مصـــلحة الفقراء ، فليفهم الأغنيـــاء ذلك ، فان كانوا لا يفهمون فقد وجب افهامهم . وما دامت مصلحة الأغنياء ومصلحة الفقراء واحدة ، فقد وجب أن يتجه الحكام الى جماهير الشعب المعدمة رأسا ، وأن يتراضــوا معهــا حتى يتجنبوا ما يمكن أن تلجأ اليه الجمــاهير الساخطة من أعمــال العنف والتخريب .

ويمكن القول بأن سان سيمون قد هاجم الملكية بصفتها مصــدرا للاضطراب الاقتصادى أكثر منها[1] مصدرا للاستقلال ، ذلك أن الملكية تؤدى ، فىنظره ، الى عدم توافر رؤوس الأموال لدى المنتجينالحقيقيين، والى ارتفاع ثمن الحصــول عليها . ولذلك طالب ((سان سـيمون)) بالتوسع فى البنوك وفى الائتمان ، ثم طالب أيضا بتدخل الدولة وباقامة

---

(١) يرجع الى ((الاشتراكية)) تاليف الاســتاذ الدكتور رفعت المحجوب ــ دار النهضة ١٩٧٠ ، صفحة ٢١٩ وما بعدها .



نادى سان سيمون بإقامة مجتمع متدرج تكون قمته من « العلماء » ·· وكذلك نادى جميع علماء التعاون وباحثيه ومفكريه بأهمية العلم والتعلم ·· وإذا كان التعاون ينادى بالمساواة ، الا أن ذلك ينبغى أن يكون فى إطار تطوير العلم والعلماء ·· اننا نذكر التعاونيين بقوله سبحانه وتعالى « قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » ·· والحديث الشريف القائل « يوزن يوم القيامة مداد العلماء بدم الشهداء » ·· والحديث الشريف القائل « فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب » ·

كما نذكر التعاونيين بقول على بن أبى طالب « العلم خير من المال ·· العلم يحرسك وأنت تحرس المال ·· والعلم حاكم والمال محكوم عليه ·· والمال تنقصه النفقة والعلم يزكو بالانفاق » · وقال الأحنف رحمة الله « كاد العلماء أن يكونوا أربابا ، وكل عز لم يوطد بعلم فالذل مصيره » · وفى حديث أبى ذر رضى الله عنه « حضور مجلس عالم أفضل من صلاة الف ركعة » ·

نوع من الاقتصاد المدار . ومعنى ذلك اذن أن « سان سيمون » ، وعلى الرغم من احترامه للملكية وعدم مطالبته بالغائها ، قد طالب باعادة تنظيم الثروة تحت رقابة الدولة .

وقد كان سان سيمون يعتقد أن الظروف الاقتصادية هى أساس المنظمات السياسية ، أى أنه كان يعطى الاقتصاد الاولوية على السياسة ، وأن حكم الأشخاص سيتحول فى المستقبل الى ادارة الاشياء .

وكان ينادى بضرورة قيام مجتمع مخطط ، يقوده العلم والصناعة ، فقد كان يثق فى العلم وفى تقدمه المستمر . ووجد ان على العلم والصناعة ان يعيدا وحدة الافكار الدينية التى فقدت منذ عهد الاصلاح، وان يقيما « المسيحية الجديدة » ويرى سان سيمون ان المجتمع سلم او على الاصح هرم متدرج من ثلاث مستويات ، وفى قمة هذا الهرم « العلماء » وفى وسطه طبقة الملاك ، وفى قاعدته طبقة من لا يملكون شيئا .

ومن أجل تخطيط المجتمع وتنظيمه على أساس علمى ، اقترح انشاء مجلس أطلق عليه « مجلس نيوتون » ليكون هذا المجلس بمثابة الرأس المفكر لجسد المجتمع ، ويرى أن يكون قوامه ثلاثة من علماء الرياضة ، وثلاثة من علماء الطبيعة ، وثلاثة من علماء الكيمياء ، وثلاثة من علماء وظائف الأعضاء ، وثلاثة من الأدباء ، وثلاثة من الرسامين ، وثلاثة من الموسيقيين . فالعلم عند سان سيمون ليس العلم بالمعنى الضيق ، ولكنه يرادف المعرفة الانسانية والنشاط الروحى والفكرى . ومهمة هذا المجلس[1] عنده هى التفرغ للاكتشاف والاختراع والابتكار فى كل علم وفن ، وهو يوصى بوجه خاص أن يتوافر هذا المجلس على اكتشاف

---

(١) دراسات فى النظم والمذاهب . دكتور لويس عوض صفحة ١٠٥

قانون جديد للجاذبية غير ما اكتشفه العلامة نيوتن ، قانون يمكن تطبيقه على السلوك الاجتماعى الذى تسلكه هيئات المجتمع وأفراد ، حتى يمكن أن يحفظ به التوازن الاجتماعى •

شارل فورييه Charles Fourier (١٧٧٢ — ١٨٣٧)

ولد شارل فورييه فى مدينة « بيزانسون » فى شرق فرنسا ، وكان ابنا لأحد التجار ، وكان الوالد يهتم اهتماما كبيرا بتعليم ابنه ، كما كان يستهدف فى نفس الوقت أن يحل ابنه محله فى تجارته ، غير أن الظروف لم تسعفه فى تجارته ، الأمر الذى دفع الابن حينما بلغ رشده الى العمل ككاتب فى أحد المحلات التجارية • وأثناء عمله شاهدأصحاب العمل يضاربون على ارتفاع الأسعار ، حتى وان كان ذلك على حساب قوت الشعب ، ومن مظاهر ذلك أنهم مثلا كانوا يخزنون الأرز ويخفونه فى أماكن غير مناسبة ، الأمر الذى يؤدى الى تعطينه وعدم صلاحيته ، ثم يتخذون من ذلك سببا فى القائه فى مياه البحر بميناء مرسيليا ، وبذلك يتحكمون فى السوق ، وتأخذ الأسعار طريقها للارتفاع • كما أن اقامته فى مدينة « ليون » التى تعتبر من المراكز الهامة لصناعة النسيج قد جعلته يلمس عن قرب آثار الثورة الصناعية ، وألوان الاستغلال التى كان يخضع لها العمال من الرأسمالية الصناعية ، هذا فضلا عن مساوىء نظام الحكم القائم على المنافسة الحرة ، وما ترتب عليه من غش تجارى ، ومنافسة صناعية كان وقودها استهلاك العمال ، بحيث كان دمهم وعرقهم هو أرخص العناصر التى تدخل فى تكلفة الانتاج ، وهذا العرق هو الذى يعود على أصحاب الأعمال بمزيد من الثراء ، وبذلك يزدادون ثراءا على ثراء ، بينما العمال يزدادون فقرا على فقر •• كل هذا شاهده ، وشاهد معه أيضا انحدار القيم والأخلاق والانحراف فى المعاملات ، بحيث شعر أن هناك الحاحا داخليا يضغط عليه بضرورة أن

يفعل شيئا من أجل تصحيح الأوضاع ، ومن هنا فكر فى أن يشرع القلم لينشر على الناس فلسفته الجديدة ، هذه الفلسفة التى تقوم على التخطيط الاقتصادى والاجتماعى بدلا من النظام الذى يطلق على نفسه الحرية الاقصادية والاجتماعية ، بينما هى فى الحقيقة حرية الفئات القادرة على استغلال الفئات غير القادرة ، وكان يرى أنه حتى الثورة الفرنسية لم تحقق أهدافها فيما يتعلق بالمفهوم الحقيقى للحرية والاخاء والمساواة ، ذلك أن الثورة الفرنسية قد أحلت الطبقة البرجوازية فى السلطة محل الطبقة الأرستقراطية دون أن تحقق آمال الشعب فى العدالة الاجتماعية وكان من رأيه أن الملكية الخاصة ينبغى أن تظل مصونة ، انما ينبغى دراسة المشكلة الاجتماعية ، بحيث يوجد أساس عادل لحل مشكلة توزيع الثروة ، ومن هنا كان تفكيره فى اقامة مجتمعات تعاونية يتم التخطيط لها بحيث تتفى مع هذا التخطيط المساوىء الاقتصادية والاجتماعية التى كانت قائمة وقتئذ .

وقد أطلق شارل فوريه على هذه المجتمعات التعاونية كلمة « فالانستير — Phalanstère وهذه الكلمة مشتقة من الكلمة اللاتينية "Phalanx" التى اشتقت من اليونانية "Phalagy" والتى تعنى بالعربية « كتيبة » أما الكلمة الفرنسية "Monastère" فانها تعنى بالعربية « دير » . ومن أجل ذلك نرى كثيرا من الكتاب يطلقون على هذه التجمعات التعاونية التى نادى بها فوريه « مستعمرات تعاونية » . وتتلخص وجهة نظره فى أن يتراوح عدد أعضاء كل مستعمرة من هذه المستعمرات بين ١٦٠٠ — ٢٠٠٠ شخصا ، ويقوم هؤلاء الأشخاص بمختلف الوظائف الزراعية والصناعية والخدمية .. الخ .. وأن يتناوب هؤلاء الأشخاص العمل فيما بينهم لتفادى المبالغة فى التخصص ، هذا فضلا عن أنه كان يرى أن مثل هذا الأسلوب يعطى

للانسان جاذبية للعمل ، وعلى وجه الخصوص اذا تحقق التجانس بين كل مجموعة من المجموعات فى الوظائف التى تؤديهـا ، وقـدر لكل مستعمرة من المستعمرات أن تنشأ على مساحة من الأرض تبلغ حوالى ٤٠٠٠ فدان ، وأن تتم الادارة فيهـا بالأساليب الديمقراطيـة ، تحت اشراف مجلس ادارة منتخب ، وأن تتضمن المسـتعمرة حى سكنى ، وكليات ، وأماكن للترفيه ، هذا بالاضافة الى المصـانع المختلفة التى تستخدم فيها أحدث أنواع الآلات ..

وكان يرى ان هذه المستعمرات ينبغى ان تقوم على « مبدا الاكتفاء الذاتى » ، كما وانها ينبغى أن تعتمد على رؤوس الأموال الخاصة والاستثمار الخـاص . اما فيما يتعلق بالأجور ، فانه كان يرى ضرورة تعاون راس المال والعمل على الانتاج ، والفائض الذى يتحقق ينبغى ان يتم توزيعه كما يلى : يعطى اولا لكل انسان يعمل حد ادنى لنفقات المعيشة ، الباقى بعـد ذلك يوزع على مجموع العاملين على اساس ٠/٢٣ نصيب العمل ، ١/٢٣ نصيب راس المال ٢/٢٣ نصـيب الادارة ويدخل معهم اصحاب المواهب من الفنيين .

وكان يرى ضرورة وضع كل شخص فى العمـل الذى يتناسب مع استعداده ومواهبه ، وكان يؤمن بضرورة تحقيق مكافاة كل فرد على قدر ما يبذل من جهد فى العمل ، ويسفه الآراء التى تنادى بالمساواة المطلقة فى الأمور الاقتصادية ، ومن هذا المنطق كان يرى ضرورة التدرج ووجود الفوارق فى الدخول بين العاملين فى المستعمرة بالقدر الذى يتواجدون فيه فى المراكز المختلفة نتيجة لما يبذلونه من جهـد ، وما يحققونه من نجاح .

وكان يرى أنه اذا استطاعت الفالانسيرات ــ أى المسـتعمرات التعاونية ــ اذا استطاعت أن تحقق انتاجا يفوق اكتفاءهمـا الذاتى ،

فيحق لها فى مثل هذه الأحوال أن تتبادل فيما بينها فوائض انتاجها .. ومن هذا المنطق فان تفكيره عن التعاونيات كان استهلاكيا وانتاجيا فى نفس الوقت .

يتبين لنا مما سبق مفهوم شارل فورييه عن التعاونيات . كما ويتبين لنا لماذا تطلق عليه المراجع العلمية ، سواء فى ذلك التى تنشر فى فرنسا أو خارجها ، أنه أحد ثلاثة من العلماء الفرنسيين الذين أسهموا فى نشأة « مفهوم الاشتراكية التعاونية » .. الأول « سان سيمون » والثالث « لوى بلان » .. وأن فورييه كان حسن النية ، سليم الطوية، وفى اعتقاده أنه طالما قد خطط تخطيطا حسنا لصالح الانسان ، فانه سيتواجد من بين الأغنياء والقادرين من سيكون على استعداد لتمويل مشروع مستعمراته والعمل على وضعها موضع التطبيق العملى ، ومن أجل ذلك أعلن أنه سينتظر فى داره يوميا منذ وقت الظهيرة ليضع مزيدا من التفاصيل تحت بصر الراغبين فى التمويل ، ولاقناعهم بمدى ما يعود عليهم من عائد نتيجة استثمارهم بعض أموالهم فى هذه المستعمرات . الا أن انتظاره طال .. وطال .. الى ما يقرب من عشرة أعوام !.. الى أن وافاه الأجل فى عام ١٨٣٧ .

لوى بلان Louis Blanc (١٨١١ ـ ١٨٨٦)

ولد لوى بلان فى مدريد عام ١٨١١ ، واختلفت الآراء حول مهنة والده ، فقال البعض انه كان من كبار رجال وزارة المالية فى أسبانيا ، وقال البعض الآخر انه كان سياسيا فرنسيا ، غير أن الآراء تجمع على أن لوى بلان لم يكن على وفاق مع أسرته ، الأمر الذى دعاه الى الاستقلال المبكر عنها ، والاعتماد على نفسه فى تدبير أمور معاشه ، واختيار الطريق الذى يسلكه لتحقيق مستقبله ، واختار لنفسه طريق الصحافة . وعندما بلغ الثامنة والعشرين من عمره أمكنه اصدار

« مجلة التقدم Revue de progrés » • وقد أمكنه عن طريق هذه المجلة أن ينشر الكثير من الآراء التيكان يؤمن بها ، وكان شأنه فيما يتعلق بهذه الآراء شأن زملائه التعاونيين •

فقد كان يؤمن ان النظام الاقتصادى والاجتماعى القائم على الحرية الاقتصادية نظام فاسد .. لانه نظام تتردد فيه على السنة المستويات القادرة كلمة الحرية .. ونظام الحرية .. بينما المعنى الحقيقى لمفهوم لفظ الحرية لم يكن سائدا .. لان الحرية السائدة كانت حرية الفئات القادرة ، والطبقات الحاكمة ، اما الغالبية العظمى من المواطنين سواء اكانت عمال ام فلاحين ام طبقات محدودة الدخل ، كانت تعيش فى ظل الاستغلال ، وعدم تكافؤ الفرص، وان هذه الفئات تعيش مقهورة نتيجة لعدم رعاية الدولة لها ، او تدخل الدولة لتنظيم واصلاح شئون هذه الفئات العاملة ، ومن هنا كانت دعوته الدائبة والمستمرة عن ضرورة تنظيم العمل .

ونشر العديد من المقالات فى هذا الموضوع ، ثم جمع هذه المقالات وأصدرها فى عام ١٨٤١ فى كتاب أطلق عليه « تنظيم العمل Organisation du travil » ويعتبر هذا الكتاب أهم مؤلفات « لوى بلان » ، اذ أنه يحوى معظم أفكاره التى كانت تنتشر بين الأوساط العمالية وغيرها ، وتحدث الكثير من النقاش والجدل حول مضمونها ، ولذلك أعيد طبع هذا الكتاب تسع مرات نتيجة للاقبال المتزايد من الشعب على اقتنائه ، وعلى وجه الخصوص الطبقة العاملة التى كانت تعتبره أقرب المفكرين الفرنسيين فى ذلك الوقت فهما لحقيقة أوضاعها •

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن لوى بلان يعتقد أنالثورة

الصناعية أضافت الى آلام العمال وبؤسهم ، وأن الرأسمالية الصناعية قد بنت ثراءها على حساب عرق العمال وجهدهم ، وأنه ينبغى العمل على وقف هذا الاستغلال وتحقيق المفهوم للحقيقى للدولة .

وذلك لأنه عندما تمارس العدالة بمفهومها الحقيقى فان الجميع سينعمون بثمراتها ، بينما اذا انتهكت الحقوق فان الجميع سيعانون سيئاتها »

When justice is exercised, all have the advantage, when right is obscured, the whole, suffers.

ومن رأى لوى بلان أن تحقيق العدالة يتطلب ضرورة اقامة ما أسماه « الورش الاجتماعية Ateliers sociaux » فى اطار من حق العمل الذى ينبغى أن يكون حقا للعمال ، وذلك « لأن المواطنين جميعا لن ينعموا بالمفهوم الحقيقى للحرية اذا كان البعض يملك ، والآخر لا يملك ، وحينئذ سيظل من لا يملك يبحث لنفسه عن عمل لدى من يملك ، وبذلك يكون واقعا تحت رحمته وخاضعا لسلطانه » .. ومن هذا المنطق كان يرى أنه لا وجود للحرية حيث يكون الانسان مجردا من ملكية أدوات الانتاج .. وكان يرى أنه اذا تحقق مفهوم ملكية أدوات الانتاج للعمال ، فان ذلك سيكون حافزا لهم على مزيد من تحسين الانتاج خاصة وأنه يدعو الى اشراكهم بنصيب فى الأرباح ، وبذلك تدخل الورش الاجتماعية فى منافسة مع القطاع الخاص ، وهو يرى أن هذه الورش الاجتماعية ستتغلب على القطاع الخاص ، وبذلك يتحقق لها السيادة فى الأسواق ، وهذا بدوره سيدفع الأغنياء الى أن يستثمروا أموالهم فيها لكى يحصلوا لأنفسهم على عائد استثمار أفضل ، وفى ضوء هذا المنطق يعتقد لوى بلان أن رأس المال سيصبح أجيرا بدلا من سيادته وسيطرته السابقة .

ومما لا شك فيه ، أن لوى بلان كان مجتهدا فى آرائه ، انسانيا فى نظرته ، وهذه النظرة فى رأينا لا تخلو من خيالية .. حيث أنه تصور أن نجاح الورش الاجتماعية سيغرى الرأسماليين بوضع أموالهم فيها ! وهو فى ذلك ينسى أو يكاد يتناسى الرواسب الطبقية ، والمشاعر النفسية التى تعتمل فى أذهان وقلوب هذه الفئات ، بحيث لا يسهل عليها أن تنزل طائعة مختارة عن الكثير من حقوقها ، ومما يدل على خياليته أنه أيضا طالب « بمبدأ الأجور المتساوية » معتقدا أن العمال سيرحبون به فى نطاق « مبدأ المساواة » . غير أنه بمراجعته لآرائه فى ضوء التطبيق العملى وجد أن ذلك ضربا من المستحيلات ، مهما كانت قوة العلاقات التى تربط بين العمال .. فالذى يعمل عملا شاقا ليس كالذى يعمل عملا خفيفا ، فالذى يعمل عملا شاقا يعتقد أن العدالة تقتضى أن يحصل على نصيبه العادل فى الأجور بقدر ما يبذل من جهد ، ولذلك نجد « لوى بلان » عدل عن رأيه هذا ، وفى هذا يقول ان تحقيق مبدأ المساواة فى الأجور يتطلب « تربية اشتراكية على أفضل المستويات » .. ومثل هذه التربية لم تكن متوافرة وقتئذ فى أجيال العمال ، الأمر الذى لا يمكن معه تطبيقها .

ولذلك نادى[1] بان لكل حسب حاجته .. ولكل حسب قدرته

"From each according to his capacity and to each according to his needs".

---

(١) نرجو ملاحظة أن « لوى بلان » كتب العديد من المؤلفات بالاضافة الى مقالاته ، وكتاب تنظيم العمل ، ومن هذه الكتب تاريخ السنوات العشر ، وتاريخ الثورة الفرنسية ، وتاريخ ثورة ١٩٤٨ التى أطاحت بالملكية واعلنت الجمهورية واقامت حكومة مؤقتة كان من بينها « لوى بلان » . وكذلك كتب « عشر سنوات من تاريخ انجلترا » وظهر المؤلف بعد مماته ، هذا بالاضافة الى مؤلفات أخرى .

والسبب الذى من اجله نادى لوى بلان بهـــذا الراى ، هو انه يعتقـــد أن المجتمع ان هو الا اسرة كبيرة ، ومن هذا المنطق ينبغى رعاية الأطفال والمسنين والمرضى والعجزة .. الخ .

وكان من رأيه كما أوضحنا تغيير نظام المجتمع باقامة مصانع أو « ورش »[1] تعاونية تتدرج نحو السيطرة التامة على الصناعة فى فرنسا، واقترح أن تهيىء الحكومة رأس المال اللازم لاقامة هذه المصانع . وأن يقسم العائد منها الى ثلاثة أقســام : جزء يأخذه العمــال وجزء للعاجزين وجزء لتجديد المعدات الرأسمالية ، أما المنشآت التجارية فرأى أنها ستتحد وستلغى تدريجيا نظام المنافسة القائم .

هذه الافكار السابقة على مايبدو كانت النواة الأولى للفكر التعاونى فى فرنسا ، ولا شك ان مثل هـــذه الأفكار الاشتراكية كانت تجد فى ذلك الجو السياسى المكفهر قبولا وترحيبا من عامة الشعب ، لأنه تخيل فيها وسيلة لانشاء مجتمع على اساس تعاون انتاجى ياخذ تمويله من الحكومة ثم يســـيطر تدريجيا على الصناعة ، وهذا هو غاية ما تتمناه الطبقة العاملة .

وقد اجتاحت فرنسا مجاعة عام ١٨٤٦ ــ ١٨٤٧ التى تمخضت عن

---

(١) يهمنا أن نوضح انه رغما عن ان الحكومة أعطت « لوى بلان » فرصة انشاء هذه الورش ، ورغما عن ان العمال اقبلوا عليها .. الا ان الحكومة كانت تعطى لمن يعمل فرنكين ، ومن لا يعمل فرنك واحد .. وقد ترتب على ذلك اقبال الآلاف من العمال ، حتى وصل عددهم الى مائة الف عامل ! .. بينمـــا لا تتسع لعشرة آلاف ، الامر الذى ادى الى الكثير من مظاهر الفشل ثم التصفية . لقد تناسى منظموا هذه الورش أن البعض يفضل أن يربح القليل مع الكسل ، عن الكثير مع العمل ! .. وللأسف الشديد ينبغى تقرير حقيقة هامة بأنه مالم توجد تربية سليمة، فانك ستستمع من البعض هذه الكلمة البغيضة .. الكسل أحلى مذاقا من العسل !! ..

حزبين سياسيين ، أحدهما جمهورى يريد تحقيق الاصلاحات الاجتماعية ، والآخر اشتراكى يريد الغام نظام الملكية الخاصة • وكان « لوى بلان » قد كلف برئاسة لجنة مكونة من ٧٠٠ عامل للبدء فى تنفيذ خطته لاقامة مصانع تعاونية ولكنه تباطأ ووقف عاجزا عن التنفيذ العملى لما وضعه من تصميم نظرى وحاولت الحكومة من جانبها أن تقيم مصانع حكومية قوية توظف فيها آلاف العمال العاطلين ، ولكن عدم وجود طلب فعال وعمل كاف للمهرة من العمال وضخامة التكاليف اللازمة لانشاء المصانع ، أدى الى فشل الفكرة وظهور عدم جدواها من الناحية العملية[1] ثم أجريت انتخابات ففاز الحزب الجمهورى المعتدل على حزب بلان المتطرف وبذلك فشلت آماله وخططه وفر الى انجلترا ، ولكنه ترك وراءه تقليدا وفكرا تعاونيا حاولت فرنسا خلال العشرين سنة اللاحقة أن تحققه • ومنذ ذلك الوقت ظلت فرنسا تتذبذب بين أفكار محافظة تؤيدها الطبقات المتوسطة ومجالات اشتراكية ضعيفة ، ولكن فكرة امكان تحقيق تطور اجتماعى فى المجتمع الفرنسى عن طريق الانتاج التعاونى ظلت تخامر أذهان الملايين •

ثم جاء نابليون الثالث بعد ثورة ١٨٤٨ وسار فى سياسة تقدم صناعى واقتصادى سريع ، فحجب بعض الوقت الأفكار التعاونية والاشتراكية • وعلى الرغم من أنه كان شديد الضغط على الحركات العمالية ، فانه عاد الى تخفيف تلك القيود بعد عام ١٨٦٠ ، فبدأت الأفكار التعاونية تعود الى الظهور وتتمشى مع تقاليد لوى بلان • ولكن الأعضاء التعاونيين كانوا غير جادين فى الأفكار التعاونية ، فخسرت حركتهم بسبب انغماسهم فى النقاش السياسى!•• ثم انهارت نهائيا عام

---

(١) E. Levasseur; Histoire de Classer Ouvriers de 1789-1870. (quoted by Knowels p. 143).

١٨٦٥ ، وبات واضحا أن التعاون الانتاجى كوسيلة لتطوير المجتمع طريق غير عملى فاشل ، ولهذا نجد أن العمال بدأوا يقذفون بأنفسهم فى أحضان الأفكار « الدولية » أو اشتراكية كارلماركس الثورية . ثم جاءت الحرب البروسية الفرنسية فقضت على أمل العمال فى تحقيق أهدافهم الاشتراكية فترة أخرى .

ويذكر المؤرخون أنه كانت هناك محاولات بسيطة مبعثرة للتعاون الاستهلاكى فى فرنسا وأن بعضها يرجع الى ما قبل انشاء جمعية روتشديل ، فقد نشر جودارد سنة ١٩٠٤ M. Godard كتابا عن أصل التعاون بمدينة ليون ، ذكر فيه أنه قد تأسست فى سنة ١٨٣٥ جمعية تسمى Le Commerce Verdique et Social de Lynn. كما تأسست جمعيات تعاونية أخرى للاستهلاك ــ منها جمعية Fuch Stephnoise وجمعية سانت اتيين St. Etienne التى يرجع انشاؤها الى عام ١٨٥٥ ، والمخبز التعاونى المسمى[1] Caisse de Paiss

وعلى الرغم من ان الجمهور كان مهتما فيما بين سنتين ١٨٦٨ و ١٨٨٣ بالانتاج التعاونى والائتمان التعاونى ، فقد كان هناك ما يقرب من مائة جمعية تعاونية للاستهلاك تكونت بفضل مالون Fenoit Malon الاشتراكى الفرنسى الذى كان يحبذ الفكرة التعاونية ولا يميل الى الفكرة الماركسية . وفى ذلك الوقت وقف بجوار التعاون وأيده بعض الاقتصاديين المعروفين امثال ليون ساى Leon Say وجول سيمور Jules Simor ووالراس Walras ولم تكن هناك حركة قوية للتعاون الاستهلاكى قبل ١٨٨٥ .

---

(١) Consumers' Cooperative Societies, by Charles Gide, Translated from the french, by the Staff of the Cooperative, Reference Library, Dublin. Cooperative Union, Manchester, pp. 21-26.

وقد تألفت فى هذه السنة مدرسة نيم School of Nime من جماعة صغيرة من التعاونيين كان من بينهم Emil de Boyve وفابر Fabre الذى كان من أتباع فورييه Fouriet وشارل جيده ومنذ ذلك التاريخ أخذت حركة التعاون الاستهلاكى فى فرنسا فى الانتشار السريع . وفى المؤتمر الأول الذى عقد بباريس سنة ١٨٨٥ ، تقرر تكوين اتحاد مشابه للاتحاد البريطانى وهو يتكون من مجلس مركزى واتحاد للشراء ، كما تقرر فيه عقد مؤتمرات سنوية واصدار صحيفة تنطق باسمه . غير أنه حدث فى سنة ١٨٩٠ أن انشطرت الحركة التعاونية شطرين !.. فقد رأت بعض الجمعيات أن تخصص قسطا من أرباحها لنشر الدعوة الاشتراكية ولمساعدة الحزب الاشتراكى ، .ورأى البعض الآخر وجوب المحافظة على الحياد السياسى وقصر استغلال الأرباح فى نشر النشاط التعاونى ، فانفصلت الجماعات ذات الطابع الاشتراكى عن الجمعيات المسماة بالجمعيات البورجوازية . وقد ألفت الجمعات الأولى سنة ١٨٩٦ اتحادا أطلق عليه
Bourse coopérative des société socialistes des consommation.

« وقد دام هذا الانفصال ٢٢ عاما ، حيث عاد للتعاون وحدته فى المؤتمر المنعقد فى ٢٨ ديسمبر ١٩١٢ بمدينة تور Tours فى صورة اتحاد قومى يسير على هدى مبادىء روتشديل وبخاصة من ناحية الحياد الدينى والسياسى » .

وقد ازدهر هذا الاتحاد وأمكنه أن يقدم خدمات قيمة للشعب الفرنسى وللمبادىء التعاونية .

التعاون فى الدول الصناعية الأخرى

المانيا :

تتميز نشأة الحركة التعــاونية وتطورها فى ألمانيا[1] بالعمل على تيسير الأموال اللازمة لصغار الزراع والعمال ، وذلك عن طريق الاقراض لتحقيق أهداف انتاجية ، وكان ذلك حوالى منتصف القرن التاســـع عشر حينما بدأ فردريك وليم رايفايزن (Frederick Will. Raffeisen) بوحدات صغيرة فى المناطق الريفية .

فكان يقرض الأفراد مبالغ صغيرة بصفة شخصية، ثم جاء شولزديلتش (Schulze Delitzsch) فعمل على توسيع الفكرة باقامة جمعيات كبيرة للاقراض بين عمال المدن ، وتبعهما وليم هاس (W. Hass) فدعا الى ادماج جمعيات رايفايزن وديلتش[2] .

غير أن الحركة التعاونية فى ألمانيا ظلت تتعثر مدة من الزمن تحت ضغط أفكار فرديناند لاسال زعيم الاشتراكية الألمانية ، فقد كرس حياته لخدمة قضية العمال ، وعمل على تكوين جبهة سياسية قوية منهم عندما تولى بســمارك رئاسة الحكومة ، وكان يرى أن كل محــاولة لخفض

---

(١) يضيق المقام لسرد تاريخ مفصـــل للتعاون فى كل من الدول الصناعية ، ولذا فسنكتفى بتحليل فى غاية الايجاز لتوضيح المظاهر المميزة للتعاون ونشأته فى ألمانيا وغيرها من الدول التى ســنتعرض لها ومدى علاقة التعاون بالحركة العمالية والظروف الاقتصادية والسياسية .

(٢) Emory S. Bogadus : History of Cooperation; (Cooperative League of the U.S.A.. 1946), p. 32.

تكاليف المعيشة انما هى بمثابة عائق يصرف العمال عن الكفاح من أجل تحسين مســـتوى الأجور ، وهى كذلك من عوامل ابطــاء الحركة الاشتراكية .

ومن المعروف أن التقدم الصناعى فى ألمانيا ساعد على تكوين جبهة عمالية قوية منظمة تمثلت فى نقابات العمــال من ناحية . وفى الحزب الاشتراكى الديمقراطى من ناحية أخرى . والألمان ــ شأنهم شـــأن الفرنسيين ــ يتحمسون بطبيعتهم للفكرة النظرية ، ولكنهم يختلفون عنهم فى القدرة على التنظيم والعمل الدقيق ، لذلك كانت نقاباتهم ذات قوة مركزية قوية ، بل كانت جبهــة قوية كثيرا ما أثارت ثائرة الهيئة الحاكمة ، حتى صارت هدفا للضغط المستمر منها[1] ، وعلى العكس من ذلك الحركة البريطانية مثلا ، فقد كانت مسالمة ترضى بالاصلاحات التدريجية والتشريعات المخففة .

وفى عام ١٨٩٢ ظفرت الحركة العمالية باعتراف المسئولين ، وكان هذا بدء انقسامها الى مدرستين فكريتين : مدرســـة الاصلاحيين[2] ومدرسة الثوريين ، ولعل اعتراف الحكومة بالحركة العمالية كان خطوة سياسية صائبة قصد بها اضعافها ، ذلك لأنه كان كلما صدرت تشريعات اصلاحية وحصلت الطبقة العاملة منها على ميزات اجتماعيــة جديدة ، ازدادت جبهة الاصلاحيين قوة بخلاف جبهة الثوريين ، فانها كانت تزداد ضعفا . ثم انه الى جانب النقابات الاشتراكية الديمقراطية كانت النقابات المسيحية تصادق الحكم القائم ولا ترغب فى تغييره ، لا عن طريق السلم ولا بطريق العنف . أما نقابات الأحرار Liberal T.U.S. فقد ركزت

(١) Knowels : Economic Development, Same Ref., pp. 172-173.

(٢) يلقبون احيانا بالمنقحين .

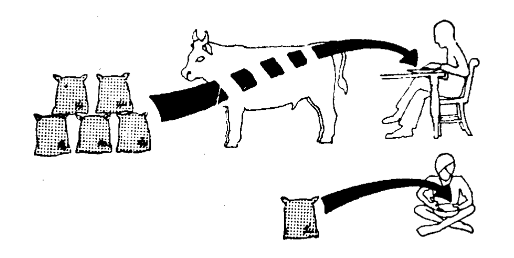
جهودها على برامج اقتصادية محدودة ومباشرة • فاذا تركنا هذا الجانب ونظرنا الى الجانب الآخر الى جبهة أصحاب الأعمال وجدناهم أكثر تنظيما وقوة ، حتى لقد كان يؤمن بعضهم بعضا ضد مخاطر الاضرابات والاضطرابات العمالية • واذا أضفنا الى كل هذه العوامل أن ألمانيا حققت بعد الوحدة تقدما اقتصاديا صناعيا وسياسيا كبيرا ، أمكننا أن نستنتج من مجموع ذلك السبب الذى حال دون أن تظهر فى ألمانيا حركة عمالية قوية ، وعرفنا لماذا لم تكن هناك بواعث لقيام حركة تعاونية انتاجية ، وكذلك عدم التفكير فى نشر مبدأ التعاون كنظام يحل محل النظام الرأسمالى •

والجدير بالذكر فى تاريخ التعاون الألمانى أن جهود شولزديلتش التى بدأت ضعيفة حققت نجاحا على مر الأيام ، لأنها كانت تحظى بالتأييد من مختلف الجهات المعتدلة على أساس أن التعاون وقاية ضد تعاليم لاسال وكارل ماركس ، وقد استمر الاقراض التعاونى يحتل المركز الأول فى الوقت الذى كانت جمعيات التعاون الاستهلاكى تحتل فيه المركز الثانى ، لأن وظيفتها فى نظر الاتحاد العام للجمعيات التعاونية[1] كانت تدور حول مساعدة العمال على الادخار لكى يكونوا مصدرا من مصادر التمويل بالنسبة لبنوك الشعب • ثم اطراد النمو الاقتصادى فى ألمانيا فى بدء القرن العشرين فكان العامل الأساسى فى نشر الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والزراعية فى ألمانيا ، حتى بلغ عدد الأسر المنضمة اليها فى سنة ١٩٣٠ حوالى أربعة ملايين أسرة[2] •

---

(١) هذا الاتحاد العام الذى أسسه شولز فى مدينة برلين كان المركز الموجه للحركة والعمل الفعال فى نشرها •

(٢) C.R. Fay : Cooperation at Home and Abroad, Vol. II (King, London, 1939) Chap. 9.



اهتمت الحركة التعاونية فى المانيا بالعمل على تيسير الأموال لصغار الزراع وقد انشأ « رايفايزن » أول جمعية للتسليف الزراعى التعاونى عام ١٨٥٤ ، وقام قبل ذلك بجهد فى هذا المجال فى عام ١٨٤٦ فى سهل قليل الانتاج يسمى « فيستروالد » ، كانت تعيش فيه ماشية أصابها الضعف والهزال من سوء التغذية ، وكان الفلاحون يعيشون تحت رحمة المرابين ، فمنازلهم مرهونة ، وماشيتهم فى قبضة المقرضين ، لا يكادون يجدون الغذاء والكساء والسكن المناسب . وقد تأكد « لرايفايزن » أن السبب الرئيسى فى المعيشة البائسة التى يعيشها الفلاحون انما ترجع أساسا الى وقوعهم فى براثن المرابين ، وبذلك أصبح دينهم « هم بالليل وذل بالنهار » . وقد انشأ « رايفايزن » جمعية « فلامرزفلد » لانقاذ الفلاحين ، وكان عدد أعضاء هذه الجمعية ٦٠ عضوا ، اتفقوا على أن يكونوا ضامنين لكل ديون الجمعية فى نطاق « المسئولية غير المحدودة » ، وقامت هذه الجمعية بشراء الماشية ثم سلمتها للفلاحين الذين تعهدوا بسداد ثمنها على أقساط خلال فترة مدتها خمس سنوات .. وقد أسهمت هذه الجهود فى تحسين حال ماشية الفلاحين ، وضاعفت الدخل الذى يعود عليهم من تربية مواشيهم ، وبالتالى تحسنت شئون الفلاحين الاجتماعية .

الولايات المتحدة الأمريكية :

لم تكن الحركة العمالية فى الولايات المتحدة فى يوم من الأيام قوية الى الدرجة التى تؤثر بها على الفكر السياسى والاقتصادى فى البلاد ، كما أن طبيعة التطور الأقتصادى فى الولايات المتحدة جعل منها دولة دائمة النمو ، كثيرة الفرص ، خصبة صالحة لنجاح المشروعات الخاصة فلم تظهر ثمة حاجة الى التنظيم الاشتراكى أو الانتاج التعاونى ، لذلك نرى غالبية الجمعيات التعاونية فى بداية الحركة جمعيات استهلاكية ، أو جمعيات زراعية قامت بدافع من المصلحة المشتركة لتسويق الحاصلات.

والسبب فى أن الحركة العمالية فى الولايات المتحدة لم تحمل طابعا ثوريا ولم تلجأ الى وسائل عنيفة ، هو أن العامل الأمريكى لم يشعر بالعداء نحو الرأسمالية ولم ير ضرورة للتكتل ضدها ، ومن ثم لم تجد الأفكار الثورية فى الحياة العملية رواجا ولا فرصة للنجاح[1]

وكان اتحاد العمل الأمريكى الذى قام عام ١٨٨٦ نموذجا للروح المعتدلة التى سادت صفوف العمال فى أمريكا ، لأنه ضم أغلب النقابات وقام على أسس منظمة محافظة تؤمن بالرأسمالية وأركان الرأسمالية وتهدف الى أن يحصل الأعضاء على أحسن ظروف • ثم ان العامل الأمريكى كان دائما يأمل فى تحسين حالته وفى أن يصبح هو الآخر صاحب عمل على أى وجه ، وكانت فرص العمل أمامه كثيرة ولم تكن هناك قيود واسعة لمن يريد أن يحترف مهنة الزراعة ، ولم تتهيأ فرصة لتكوين حزب عمال قوى فى السياسة كما حدث فى انجلترا ، لأن التنظيم

---

(١) نولز : المرجع السابق صفحة ٢٠٠ .

(٢) A. Levine, Development of Syndicalism in America; political Science Quarterly, 1913, p. 478.

المحكم للحزبين الجمهورى والديمقراطى لم يسمح من الناحية العملية بقيام حزب ثالث •

هذا الى أن الحركة التعاونية فى الولايات المتحدة كان نشاطها الاقتصادى فى القطاع الزراعى أكثر منه فى أى قطاع آخر • ولم تأخذ صفة الولاء للعمال وايثار مصالحهم والرغبة فى تغيير النظام الاجتماعى من أجلهم • وربما كان من الأسباب التى ساعدت على ذلك أن الزراعيين فى الولايات ــ حاربوا الحركة العمالية منذ أوائل عهدها وبخاصة بعد أن أضرب عمال السكك الحديدية وظهر تضارب المصالح بين الفريقين على حقيقته ، المزارعون يريدون خفض أجور النقل بالسكك الحديدية ، وكان العمال يرفضون ذلك • ثم ظهر فريق من « العمال الثوريين »[1] يهدف الى الغاء الملكية فناصبهم الملاك العداء ، ومعذلك أخذ عمال المصانع يطالبون بقوانين تحميهم من هجرة العمال الصينيين وغيرهم ، فعارض الزراعيون ذلك وطالبوا بالحرية الاقتصادية • هذه الظروف وغيرها لم تساعد على قيام تنظيم عمالى اشتراكى أو تعاونى ، يتوخى مبادىء التعاون وأهدافه ، وانما كانت فكرة التعاون ضيقة لا تكاد تتعدى التعاون لتسويق منتجات الزراعيين وحماية مصالحهم والتعاون الاستهلاكى السلمى لصالح الجمهور أو التعاون الاقراضى لدعم مشاريع خاصة صغيرة •

هذه هى الأفكار التى صادفت رواجا فى المجتمع الأمريكى ، ولم تظهر فيه حاجة الى علاج مساوىء اجتماعية كتلك التى ولدتها الثورة

---

(١) حركة « فرسان العمال » Knights of Labour جمعية سرية تكونت عام ١٨٦٩ وتهدف الى ضم جميع العمال ، ولكنها انهارت عام ١٨٨٨ ليحل محلها العمال الامريكيون .
انظر Levine المرجع السابق .

الصناعية ، بل كانت البيئة بطبيعتها تساعد على النمو السريع للمشروعات الخاصة المتعددة وتجعل من نظام المنافسة الحرة نظاما معقولا ومقبولا عند المجتمع الأمريكى وذلك لأنه بعد الحرب الأهلية فى الولايات المتحدة ، قامت صناعة ضخمة للحديد والصلب سرعان ما تقدمت تقدما هائلا وأدت الى ارتفاع مستويات الدخول لجميع الفئات والهيئات ، كما ساعدت الحماية الجمركية على ازدهار صناعة نسج الحرير والقطن فاستفاد بذلك المزارعون والصناعيون والعمال والمستثمرون • وفى خلال هذه الفترة من التقدم الصناعى والى قيام الحرب العالمية الأولى ، كانت الظروف تساعد على نمو الكارتلات والشركات الاحتكارية ، ولكن الكونجرس الأمريكى تيقظ لخطر الاحتكارية وضرره على المنتج الصغير وهى فكرة المنافسة المشروعة التى كانت السند القوى فى الابقاء على النظام الرأسمالى الحر ، فأصدر عدة تشريعات وتنظيمات لمحاربة الاحتكار ، ولم تدع الحكومة الأمريكية للعمال أو صغار المستهلكين أو أصحاب المشروعات الفردية الصغيرة ذريعة تبرر لهم القيام بحركة لاحلال نظام آخر محل الرأسمالية •

روسيا القيصرية :

أما روسيا فقد تأخر فيها ظهور الصناعة ، وكانت الحركة العمالية أكثر تأخرا من الصناعة بسبب الضغط الشديد الذى كانت تعانيه من جانب الحكومة الأوتوقراطية ، فقد كانت الحكومة تفترض فى نفسها أنها هى التى تتبنى مصالح العمال وترعاها ، وكان معنى هذا أنها لا تسمح بقيام منظمات لحماية مصالح العمال أيا كان نوعها ، ومن ثم كانت تنظر لأى تكتل تعاونى على أنه « خروج » عن سياستها يجب أن يقابل بالردع والقمع •

وقد تولد من شدة الضغط على نقابات العمال أن غلبت عليهــا الصبغة الحزبية السياسية لتغطية الدوافع الاقتصــادية[1] ، ثم اتخذت لنفسها أسلوب الجمعيات السرية لتجنب بطش السلطة الحاكمة ، وكان بطش الحكومة وعنفها فى مقاومة هذه النزعات نتيجة كذلك لشعورها بأن خطر الحركات العمالية يكمن فى نشاطها السـياسى أكثر من نشاطها الاقتصادى[2] ، وعندما قامت أول محـاولة ثورية عام ١٩٠٥ وباءت بالفشل ، كان هذا من العوامل التى دفعت بكثير من الأفراد نحو الحركة التعاونية ، وبخاصة أنها كانت قد انتشرت انتشارا كبيرا ــ نسبيا ــ فى السنين القلائل حتى قيام الحرب العالمية الأولى . وعند قيام الثورة البلشفية اعترفت الحكومة المؤقتة (عام ١٩١٧) بفضــل الحركة التعاونية وكلفت القائمين عليها بالاسـهام فى الاشراف على الاقتصــاد القومى[3] . ولكن سرعان ما عدل البلاشفة عن ذلك عندما استتب لهم الأمر وقام المجتمع الجديد على الأسس الاقتصادية المعروفة .

النرويج والسويد :

نختم هذا العرض السريع العاجل باشارة الى النرويج والسويد ، لا لأنهما كانتا من الدول الصناعية الكبرى التى اسـتعرضنا ظروفها ، ولكن لأن التعاون فيهما يمثل الطريق الوسط الناجح ، فقد جمع بين المثل الديمقراطية الحقة وبين الاحتياجات لظروف الاقتصاد الاستهلاكى .

---

(١) نولز : المرجع السابق صفحة ١٨٦ ــ ١٨٧ .

(٢) من بين التنظيمات العمالية السرية حزب البلشفيك Blosheviki الذى كان له الفضل فى التنظيم الأول لثورة ١٩١٧ .

انظر كتاب : M.S. Miller : Economic Development of Russia. King and Son, London, 1827), pp. 235 and 285-292.

(٣) بوجارديس : المرجع السابق صفحة ٣٤ .

وقد أصبح التعاون الاستهلاكى والانتاجى اليوم فى النرويج والسويد نموذجا يحتذى به ودليلا واضحا على مدى مايمكن أن تحققه التجربة التعاونية من نجاح اذا ارتفع الوعى الاجتماعى والثقافى وظفرت الحركة مع ذلك بتأييد الحكومة .

فقد كان من أثر تشجيع الحكومة للحركة التعاونية فى النرويج أن أصبحت الجمعيات التعاونية تمتلك ٩٩٪ من مصانع منتجات الألبان ، وجزءا كبيرا من انتاج اللبن والبيض . وكثيرا من المنازل التعاونية والمتاجر الاستهلاكية[1] . وقد حققت النرويج نتائج عملية مدهشة بسلوك جمعياتها التعاونية الطريق الوسط الذى يجمع بين مصلحة المستهلك فى خفض الأسعار ومصلحة المنتج فى البيع بأسعار عالية ، ذلك باتباع طريقة الجمع بين الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وجمعيات الانتاج والتسويق وجعل أعضاء مجلس الادارة ممثلين فى المجلسين[2] (الانتاجى والاستهلاكى) وبذا يكونون ملمين بوجهتى نظر المستهلك والمنتج ويكون التعاون فى هذا النموذج وسيلة للتوفيق بين وجهتى النظر لكلى الفريقين من جانب ولصالح الاقتصاد القومى من جانب آخر .

ولقد لعبت الحكومة السويدية دورا ايجابيا فى تشجيع المنازل التعاونية فقللت تدريجيا من نسبة المنازل المملوكة ملكية عامة ، حتى أصبحت المبانى السكنية التى تقيمها الجمعيات التعاونية بمساعدة الحكومة تسهم بدور كبير فى تيسير حياة الأفراد واستقرار معيشتهم : ولم تقتصر هذه المبانى على العاصمة بل انتشرت فى كثير من المدن الأخرى والمناطق الريفية[3] وتشير الاحصائيات الى أن ٩٠٪ من سكان

---

(١) Ogg and Zink : Modern Foreign Governments, (London, Mc Millan, 1957, p. 781).

(٢) Bogardus المرجع السابق صفحة ١٩ .

(٣) Ogg and Zink المرجع السابق صفحة ٧٨٢ .

اوسلو يعيشون فى منازل حكومية أو فى منازل بنتها الجمعيات التعاونية بمســاعدة الحكومة[1] ، أما فى الناحيــة الانتاجية فنجد كذلك الأثر الواضح للتعاون فى القطاع الزراعى ، اذا أن ٩٠٪ من الألبان تنتجهـا الجمعيات التعاونية تحت رقابة الحكومة ومساندتها كما شمل النشاط التعاونى فى جميع أنواع الانتاج المحلى تقريبا وبخاصة السلع الشائعة الاستعمال بين المستهلكين كالملابس والأدوية والأجهزة المنزلية الصغيرة.

(1) N. Herlitz, Sweden : A Modern Democrarcy on Ancient Foundation (Minneapolis 1939), p. 56.

الفصل الثالث

التطور التاريخي للمبادىء التعاونية

التطور التاريخي للمبادئ التعاونية

مقـدمة :

مبادئ التعاون عبارة عن القواعد أو الأسس التى يقوم عليها النظام التعاونى أو مجموعة التقاليد التى تحكم وتنظم الأوضاع والعلاقات التعاونية العامة . فعلى الرغم من أن الأنظمة القانونية التى تحكم الجمعيات التعاونية تختلف باختلاف الدول إلا أنها مع ذلك تقوم أول ماتقوم على المبادئ العامة التى وضعها الرواد الأوائل ، وقد عرف هؤلاء الرواد باسم «رواد روتشديل» .. ولم تكن هذه المبادئ التى وضعوها ونسبت إليهم ، وقام عليها النظام العام لكل جمعية تعاونية ، مواد قانونية مسجلة فى قائمة ، وإنما كانت مطوية ضمن النظام الذى أسسوا به أول جمعية عام ١٨٤٤ .. وحددوا فيه أغراضها وخططها . ثم أقبل التعاونيون من بعدهم على هذا النظام فتناولوا هذه الأغراض والخطط بالشرح والتعليق واستخلصوا منها على ضوء التطبيقات العملية المبادئ والقواعد العامة ونسبوها إلى هؤلاء الرواد ،

أما السبب فى إقبال الشراح وإفاضتهم فى الحديث عن مبادئ روتشديل أو عن مبادئ وطرق روتشديل كما يسميها البعض الاخر ، هو أن التنظيم التعاونى الذى أقامه رواد روتشديل الأوائل يعتبر أول تنظيم تعاونى ناجح صمد منذ إنشائه رغما عن الظروف الصعبة التى أحاطت به ، فان جمعية روتشديل أفتتحت أبوابها فى متجر صغير فى ٢١ ديسمبر ١٨٤٤ بالدور الأرضى فى مبنى يقع فى تودلين قريباً من شارع يوركشير وقد وجدوا صعوبة كبيرة فى العثور على هذا المكان ، وكان ملاك العقارات يرفضون تأجير أى مكان أو متجر لهم إعتقاداً منهم أن الرواد لن يستطيعوا أن يستمروا فى دفع الإيجار حتى ولو لأسابيع قليلة ، وأخيراً عثروا على هذا المكان فى تودلين

متجر صغير ، إيجاره الأسبوعي ٣ شلن ، ١٠ بنس ، واشترط عليهم المالك قبل التاجير أن يدفعوا مقدم إيجار الفترة أربعة شهور أي ٢ جنيه ، و ١٠ بنس . ويذكر المؤرخون أن السلع التي كانت تتعامل فيها الجمعية عند إفتتاحها كانت كما يلي : ٥٠ رطل زبدة - ٥٦ رطل سكر - ٦ جوالات دقيق جوال من الشوفان - ٢٤ دستة شموع .. وقد أستخدمت الجمعية الشمع في إضاءة المتجر .

هذه الجمعية التي أفتتحت أبوابها على ضوء الشمع ، سارت في الطريق العملي ، على الرغم من أن بضاعتها كانت ضئيلة ، ورأسمالها المستثمر كان ثمانية عشر جنيهاً ، جمعت من البنسات التي ساهم بها الأعضاء الثمانية والعشرين ، وكانت مبيعاتهم في بداية الأمر قليلة ، إذ كانت تتراوح مابين أربعة جنيهات وسبعة جنيهات أسبوعياً .. وبعد سنة من الجد والعمل والدعاية زاد عدد الأعضاء حتى بلغ ٧٤ عضواً ، كما بلغت جملة المبيعات ٧١٠ جنيه ، ورأس المال ١٨١ جنيه ، والفائض ٢٣ جنيه ، ثم أخذت بعد هذا في طريق التقدم ، وحققت نجاحاً مذهلا جعل الأستاذ ج .د. ه. كول المحاضر في جامعة أكسفورد يصدر كتاباً في عام ١٩٤٤ تحية لهؤلاء الرواد بمناسبة مرور مائة عام على إفتتاح متجرهم يقول فيه : إن هؤلاء الناس قد حققوا ماعجز جبابرة المال أن يحققوه .

وهذا التقدم ، وهذا النجاح لم يتحقق إلا على أساس الإنتفاع بدروس الماضي ومعرفة أخطائه ، فان رواد روتشديل تجنبوا البيع بالأجل لكي لايقعوا فيما وقع فيه غيرهم ، وصمموا على إعطاء عائداً المعاملات للأعضاء منذ البداية ، فاثبتوا أن مشروعهم ناجحاً ومربحاً لمن يسهم فيه ، كما أنهم اعتمدوا على أنفسهم وجعلوا الأدارة في أيدى الجميع ، ونجاح

المشروع مسئولية الجميع ، وساروا إلى الأمام بطريق النمو الحثيث والبناء المستقر ، ونبذوا خيالات الماضى فجاءتهم الثمرة التى يحصل عليها كل من يبذل مجهوداً واقعياً ، وزرع فى أرض خصبة ، ولايتعجل الحصاد .. أو ينتظر أن يجمع أكثر مما غرس .

هذا النجاح هو الذى أغرى الكتاب والباحثين إلى الرجوع إلى القانون النظامى للجمعية ، وإلى محاضر جلسات مجلس إدارتها ، وغير ذلك من سجلاتهم لكى يستنبطوا منها ماأطلقوا عليه مبادئ أو قواعد .. أو غير ذلك من تسميات مستهدفين من وراء ذلك إضاءة الطريق أمام التنظيمات التعاونية حتى تسير فى نفس الطريق الذى قاد جمعية روتشديل إلى النجاح .

المبادىء عند جورج جيكوب هولى أوك :

ومن أوائل الذين كتبوا فى هذا الموضوع « جورج جيكوب هولى أوك » ، فقد كان من معاصرى رواد روتشديل ، ولمس عن قرب الجهد الذى بذلوه ، ونشر فى عامى ١٨٥٧ ، ١٨٥٨ عدة مقالات فى جريدة « الديلى نيوز » ، أى بعد ثلاثة عشر عاماً من إفتتاح متجر روتشديل التعاونى ، ثم طبعت مؤسسة « هوراس جريلز » هذه المقالات فيما بعد فى كتاب أصدرته بعنوان « تاريخ التعاون فى مدينة روتشديل » . . ثم أصدر فى عام ١٨٧٥ أول مجلد بعنوان « تاريخ التعاون » . . ثم أصدر فى عام ١٨٧٨ كتاباً آخر بعنوان « تاريخ روتشديل » . . ومن هذا يتبين أن الرجل بالإضافة إلى أنه كان معاصراً للرواد . فانه أيضاً باحثاً وكاتباً ، الأمر الذى يجعل الباحثين يهتمون بآرائه ، ويرجعون إليها عند ما يتناولون هذا الموضوع .

وبالرجوع إلى كتابات هذا الرجل نجد أنه أورد لنا أربعة عشر

ظاهرة رئيسية فى نظام روتشديل ، إعتبرها من أساسيات نجاح هذه الجمعية .

أساسيات نجاح التعاون عند « جورج جيكوب هولى أوك » :

إستنبط جورج جيكوب هولى أوك من بحوثه ودراساته ، أربعة عشرة ظاهرة رئيسية ، يرى من وجهة نظره ، أنها من الأساسيات التى مكنت الرواد من أن يسيروا قدماً فى نجاحهم ، ويصلوا إلى المنزلة الرفيعة التى وصلوا إليها ، ونوجز هذه الأساسيات فيما يلى :

١ – وضع الرواد الأوائل المثل على تمويل النشاط الذى يبدأوا به جميعتهم من مالهم الخاص .

٢ – بذل أقصى الجهود للتعامل فى أفضل أنواع السلع التى قد توجد فى الأسواق .

٣ – إيفاء الكيل والميزان .

٤ – التعامل بسعر السوق ، وعدم الدخول فى منافسة مع المتاجر الأخرى المنافسة .

٥ – عدم التعامل بالأجل بيعاً أوشراء ، وحث العمال بصفة عامة على عدم الوقوع فى هم الديون .

٦ – توزيع الفائض على الأعضاء بنسبة تعامل كل عضو ، مؤكدين المفهوم الذى أوضحوه للعمل . . وهو أن من يسهم فى تحقيق الربح ، ينبغى أن يكون له نصيب فيه .

٧ – إغراء الأعضاء بترك الأرباح فى « بنك المتجر » وبذلك علموهم الإدخار . . والإحساس بالإزدهار والأمل فى تحقيق الرخاء .

The History of the Rochdale Pioneers., George Jacob Holey Oake, Charles Scrioners Sons, 1895, pp. 156-157.

٨ – تحديد ٥ ٪ كفائدة لرأس المال .

٩ – تخصيص نسبة من الأرباح توزع على العاملين وفقاً للجهد الذى بذلوه ، والأجور التى يحصلون عليها .

١٠– تخصيص ٢,٥ ٪ من جميع الأرباح التى تتحقق للتعليم ، وتنمية كفاءة الأعضاء .

١١– تطبيق حق ديمقراطية الإدارة بالنسبة إلى جميع الأعضاء ، على أن يكون لكل عضو صوت واحد أياً كان القدر من الأسهم الذى يسهم به فى رأس مال الجمعية . . وتاكيد هذا الحق بالنسبة للنساء . . وحقهن فى الحصول على مدخراتهن سواء أكن متزوجات أو غير متزوجات ، ويوجه هولى أوك النظر إلى أن ذلك حدث قبل إصدار القوانين التى تتعلق بحقوق النساء المتزوجات .

١٢ –العمل على أن يتسع ويمتد النشاط التجارى والصناعى للجمعية بحيث يمكن إقامة مدينة صناعية تتوافر فيها الظروف البيئية التى تنعدم فيها الجريمة .

١٣– بانشائهم جمعية الجملة التعاونية ، إستطاعوا أن يوجدوا الوسيلة التى يمكن عن طريقها تحقيق ما يهدفون إليه من الحصول على أجود أنواع السلع .

١٤– إعتبار الجمعية كمعهد ونواة لحياة إجتماعية جديدة لجميع الأعضاء ، فاذا إعتمدوا على أنفسهم وأحسنوا إدارتها حققت لهم حياة أفضل .

المبادىء عند « أكلاند وجونز » :

ومن بين الذين كتبوا في موضوع المبادىء أيضاً ، « أ . هـ . د . أكلاند ، بنجامين جونز » هذان الباحثان نشرا في عام ١٨٨٤ كتاباً بعنوان « العمال التعاونيين » . وقد إستنبطا من نظام روتشديل ، ومن بحوثهما ودراساتهما تسعة مبادىء ، وإعتبروا هذه المبادىء الأساس الذى ينبغى أن تقام عليه كل جمعية — وهى :

١ — أن تفتح الجمعية أبوابها للجميع .

٢ — أن تتقيد بالسعر السارى فى السوق وتجعله ثمناً للبضائع التى تبيعها .

٣ — أن تتعامل بالنقد فلا تسمح بالبيع بالأجل .

٤ — أن ترد العائد على المعاملات بالنسبة للمشتريات .

٥ — أن يسهم كل عضو بسهم أو أكثر فى رأس المال ، ويحصل فى نظير ذلك على فائدة معقولة لمقدار ما أسهم به .

٦ — أن يتساوى الجميع فى حق التصويت ، سواء فى ذلك من يملك القليل ومن يملك الكثير فى رأس مال الجمعية .

٧ — أن تتوخى بيع السلع الجيدة وأن لاتتعامل إطلاقاً فى السلع الرديئة .

٨ — أن يتولى إدارة الجمعية مدير أمين ، ومجلس إدارة يتسم بالحيوية والنشاط والقدرة على العمل .

٩ — أن تتمسك الجمعية تمسكاً شديداً بمبدأ مراجعة الأعمال وجرد المحتويات وأن تعتمد فى ذلك على خير العناصر التى تتصف بالكفاية .

Working Men Cooperators : A.H.D. Acland and, Bengamin. Jones, Cassell and Company, Ltd., London, 1884, pp. 72-74.

وهكذا نرى مما سبق أن « هولى أوك » وكلا من « أكلاند » و «جونز » قد أوردوا لنا خليطاً من المبادىء والمظاهر والقواعد والوسائل والطرق التى سار عليها الرواد لتحقيق أهداف الجمعية ، وهى أهداف تكاد تتركز فى تحسين أحوال الأعضاء الإقتصادية والإجتماعية .

ويبدو أن إتجاه تفكير الرواد نحو إقامة مدينة صناعية تنعدم فيها الجريمة إنما يرجع إلى ما صاحب التطور الصناعى من مشاكل إجتماعية معقدة ، ومن ثم كان الهدف من هذا التفكير هو أن تسير الجهود الإقتصادية فى أقوم الطرق التى تحقق لهم أكبر قدر ممكن من المزايا ، ولهذا فكروا فى إنشاء جمعية لكى يستطيعوا عن طريقها تجميع مشترياتهم ، ولكى تتوافر لديهم القدرة على المساومة والحصول على أجود أنواع السلع باقل الأسعار الممكنة ، فانه إذا إتسع نشاطهم فى التوزيع ، وكثرت أرباحهم تمكنوا من دخول ميدان الإنتاج ثم السيطرة على عوامله ، ثم إنتاج السلع الجيدة ، ثم بيعها للمستهلكين باسعار لاتضاف إليها أرباح الوسطاء .

المبادىء عند ت . و . ميرسر :

وقد عكف بعد ذلك كثير من التعاونيين[٣] على البحث والدراسة حول نظام الرواد على أمل أن يخرجوا منه بمبادىء محددة يتم الإتفاق عليها وتعتبر الدعائم الأساسية لحركة التعاونية فى شتى أنحاء العالم ومن هؤلاء « ت . و.. ميرسر » ذلك التعاونى المشهور الذى عكف أكثر من خمسة وعشرين عاماً على دراسة جهود دكتور وليم كنج الذى إستفاد الرواد الأوائل من جهوده وتعاليمه . هذا الرجل نشر فى المجلة العلمية للتعاون الدولى فى عدديها الصادرين فى سبتمبر وأكتوبر تحت عنوان

« دعائم التعاون » تحليلا لمبادىء وطرق روتشديل ، وقسمها إلى سبعة مبادىء ونظراً للدور الكبير الذى قام به هذا التعاون الكبير فى الحركة التعاونية سواء فى بريطانيا أو على الصعيد الدولى فى مركزه المسئول فى الحلف التعاونى الدولى نوجزها فيما يلى(٤)

١ ـ مبدأ العالمية :

وفيها يرى « ميرسر » أنه من المحتمل أن يكون رواد روتشديل أول تعاونيين رحبوا بجميع الرجال والنساء على قدم الأخاء والمساواة فى المجتمع . بغض النظر عن النوع والجنس والدين . فلم يغلقوا الأبواب أمام أى رجل أو امرأة يرغب فى الإنضمام . ويقر أن اليوم الذى إعتنق فيه رواد روتشديل مبدأ الباب المفتوح للعضوية هو اليوم الذى وضعوا فيه الحجر الأساسى للكومنولث التعاونى الدول ، وبذلك صارت الحركة التعاونية دولية فى محيطها وأغراضها وروحها .

وقد يكون من مظاهر العالمية ذلك التعاون الصادق بين الحركات التعاونية التى بلغت شأوا عالياً فى نجاحها وتقدمها وإستعدادها لتقديم خلاصة جهودها لغيرها من الحركات التعاونية فى مختلف الأمم التى تتطلع إليها لتاخذ باسباب التقدم والنجاح ، ومن مظاهر ذلك عقد المؤتمرات وتبادل الزيارات ، وإقامة المعاهد والكليات ، وتقديم الخبرات الفنية .

٢ ـ مبدأ الديمقراطية :

كما يرى أن رواد روتشديل وضعوا مبدأ الديمقراطية من المبادىء الأساسية التى يقوم عليها التعاون ، عندما قرروا إعتمادهم على مواردهم الخاصة فى تكوين رأس المال اللازم لإقامة جمعيتهم ورفضهم أن يقترضوا من أشخاص خارج دائرتهم ، وذلك حتى لايقعوا فى ذل الإستدانة ،

A Social Philosophy of Cooperation, J.J. Worly. See : T.W. Mercer, Foundations of Cooperation, Review of International Cooperation ; Issues of September and October, 1931.

وإتفاقهم على مبدأ أن لكل عضو صوتاً واحداً فى إدارة الجمعية ، وأن جميع الأعضاء الذين تتكون منهم جمعيتهم متساوون فى الحقوق سواء فى ذلك الرجال والنساء ، وأن إدارة الجمعية يجب أن توضع فى أيدى أشخاص منتخبين بواسطة الأعضاء دورياً . بل يذهب إلى أبعد من هذا فيرى أن مبدأ الديمقراطية بالنسبة للرواد لم يكن نوعاً من إدارة الجمعية فقط ، وإنما كان مع ذلك إعلاناً لحقوق الإنسان ، لأن سلطة الحكم تمنح للعضو على أساس أنه إنسان ، وبغض النظر عما وراء ذلك من المقدار الذى يمتلكه من أسهم فى رأس المال .

ولعل إعتماد الرواد فى أول عهدهم على مواردهم الخاصة لتكوين رأس المال اللازم ، إنما لأجل أن يحرروا أنفسهم من سيطرة المقرضين ، فان إقامة المشروعات تحمل فى طياتها مجاهل الغيب ، وقد كان من المحتمل أن تؤدى الإستدانة إلى أن يقعوا فى هذا الخطأ الذى وقع فيه من قبلهم ، وحينئذ يقعوا فى ذل الإستدانة وما يترتب على ذلك من عبودية لأصحاب المتاجر ، فكان على الرواد أن يستفيدوا من أخطاء الماضى وعبره .

٣ – مبدأ المساواة أو العدالة :

ويعنى بالعدل هنا المحافظة على حقوق الأعضاء وأداؤها كاملة غير منقوصة ، فان العدالة تعتبر قلب الديمقراطية ، بل يمكن القول بان العدل والديمقراطية مبدآن يدعم كل منهما الآخر ومن ثم كان من القواعد التى رسمها رواد روتشديل لقيام جمعيتهم ضرورة حصول أعضائها على أجود البضائع الممكنة ، ووجوب إيفاء الكيل والميزان والقياس . ولما كانت جمعية رواد روتشديل تتعامل فى أول الأمر مع الأعضاء

دون غيرهم ، وكان الأعضاء يشترون سلعهم بأسعار السوق ، كان من الطبيعي أن يتبنوا قاعدة رد عائد المعاملات لأن العدالة تقتضي أن يرد لكل عضو ما دفعه زيادة عن أسعار التكلفة بعد حجز بعض المبالغ المعقولة فى الجمعية . ومن ثم كان مما يقضي به مبدأ العدالة ويتفق مع الديمقراطية ما يأتى :

(أ) دفع أجر عادل لرأس المال نظير خدماته ، بحيث لا يتجاوز هذا الأجر معدل الفائدة الجارى .

(ب) دفع أجور عادلة للموظفين .

(ج) إعتراف الجمعية بحق الموظفين فى المساومة الجماعية فيما يتعلق بالأجور والظروف المحيطة بالعمل .

(د) حث الإدارة موظفيها على أن يصبحوا أعضاء فى الجمعية أو فى أية جمعية أخرى تعمل فى محال إقامتهم .

والمعتقد أن إعتناق الرواد لمبادىء العدالة والديمقراطية كان يعد من الأمور التقدمية وقتئذ ، فى عصر لم تكن الديمقراطية الحقيقية فيه قد رسخت أقدامها فى شتى الدول ، وربما كان هذا ضمن الأسباب التى جعلت الحركة التعاونية فى أول عهدها هدفاً للنقد والهجوم .

والجديد الذى أورده ميرسر هو إعتراف الجمعية بحق العمال والموظفين فى المساومة الجماعية فيما يتعلق بالأجور والظروف المحيطة بالعمل نراه أمراً طبيعياً تخوله لهم مبادىء الديمقراطية دفعاً لما قد يقع عليهم من مظالم وتحقيقاً للعدالة الإجتماعية . وقد يكون السبب فى ذلك أنه لاحظ إنتشار تآليف النقابات وعلى وجه الخصوص فيما بعد الحرب العالمية الأولى ، إذ أصبح مبدأ الحرية النقابية معترفاً به فى جميع الدول المتمدينة . وكان

الأمر على عكس ذلك فيما مضى ، إذ كان العامل مغلوباً على أمره ، ليس له حق تاليف النقابات للدفاع عن مصالحه . بل أن أغلب العمال كان محروما من ممارسة حق الإنتخاب ، فقد قرر البعض أنه فيما بين عامى ١٨٣٤ و ١٨٣٥ كان خمسة أسداس عدد الذكور البالغين لايستطيعون الإدلاء باصواتهم ، كما يذكر « كول » . عن هذه الحقيقة ، أن الحركة التعاونية التى كانت قائمة وقتئذ أصيبت بنكسة قاسية إذ أدى فشل مشروع إقامة النقابات عام ١٨٣٤ إلى فشل الحركة التعاونية ، وتدهورت معظم الجمعيات الإنتاجية وكثيراً من الجمعيات الإستهلاكية .

وأعتقد أن إعتراف الجمعيات بحق العمال فى المساومة الجماعية لايمنع القائمين على شئونهم من أن يبذلوا أقصى جهودهم لتطبيق روح التعاون التى تتطلب أن لاتغمط القوى العاملة فيها حقوقها وأن تتميز الإدارة بحسن التنظيم والتوجيه والصلات الطيبة ، بحيث يبذل العمال والموظفين أقصى جهودهم فى العمل ، يدفعهم إلى ذلك ماتعكسه الإدارة الرشيدة من أثر ، وليس ماتتسلح به من لوائح أو قوانين .

٤ ـ مبدأ الإقتصاد فى النفقات :

أما مبدأ الإقتصاد فى النفقات أو مبدأ الكفاية بعبارة أخرى ، فقد قرر الرواد لتحقيقه وتطبيقه عدم التعامل بالأجر فى البيع أو الشراء ، لأن ذلك يجر إلى نفقات إضافية تزيد بها تكلفة البضائع ، وهم يهدفون إلى خفضها وإستبعاد جميع وسائل الاسراف . حتى يتسنى لهم إشباع حاجاتهم باقل التكاليف . ولتحقيق هذا الغرض عملوا على تحسين كفاية جمعيتهم والجمعيات التعاونية الأخرى التى أقاموها فيما بعد ؛ لأن رفع الكفاية يقلل من تكاليف المتاجرة .

هذا إلى أنهم طبقوا مبدأ العدالة وقرنوه فى التطبيق بمبدأ الإقتصاد وعدم الاسراف وكانت حجتهم أو وجهة نظارهم فى ذلك أنه ليس من العدالة أن يمنح بعض الأشخاص إئتماناً بينما يلزم آخرون بان يشتروا بالنقد ، فان هذا يعنى أن أحدهم يكسب على حساب الآخرين . . وإذا كان شعارهم الذى إتخذوه عنواناً لهم ينادى بان « الكل للفرد — والفرد للكل » فان هذا الشعار لا يستقيم معه التمييز بين الأعضاء ولا يوجد مايبرره . بل لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية حقة إذا إنتهك مبدأ المساواة .

ويلاحظ أنه يمكن تطبيق قواعد العدالة عند تقرير البيع الاجل فيما يتعلق ببعض أنواع السلع الطويلة الإستعمال والتى يعود إستعمالها بالرفاهية على أعضاء المجتمع ، وقد لاتسمح لهم مواردهم بشرائها بالنقد . على أن يراعى فى ذلك إحتساب فوائد معقولة ، مع أخذ الضمانات الكافية التى تكفل للجمعيات حقوقها وبخاصة أن ظروف التجارة قد اختلفت الان عما كانت عليه الحال أيام رواد روتشديل ، فلم تعد القوانين الوضعية فى مختلف الدول تسمح بالإكراه البدنى كحق الدائن فى حبس المدين وهو ماكان قائماً وقتئذ ، فضلا عن إتساع الوحدات الصناعية ، وكثرة إنتاجها ، مما أدى إلى إشتداد عامل المنافسة ، بينما كان الإنتاج فيما مضى محدوداً إلى حد ما إذا قيس بما هو عليه الحال الان .

٥ — مبدأ النشر أو العلانية :

حيثما يكون الجهل والظلام يكون الغش والتزوير والفساد ، ومن ثم يتحتم على الجمعيات التعاونية أن تطبق مبدأ النشر فيما يتعلق بتقاريرها وحساباتها الختامية وقرارات جمعياتها العمومية ، ويتساءل « ميرسر » كيف يمكن للجمعية التعاونية التى لا تطبق هذا المبدأ أن تحتفظ بثقة أعضائها

أو تدعى الأمانة ، ثم يستطرد فيقول أنه لا ينبغى أن تكون هناك أسرار تتعلق فى الجمعيات مهما كانت الظروف والأحوال ، ومهما كانت هذه الظروف محرجة أو صعبة من وجهة نظر أعضاء مجلس الإدارة .

والمعتقد أن مبدأ النشر والعلانية ، يجب أن يشمل فيما يشمل نشر التعليم التعاونى والثقافة التعاونية لما لهما من أهمية عظمى فى نجاح الحركة التعاونية وإقامتها على دعائم سليمة .

٦ – مبدأ الوحدة أو « تضافر الجهود » :

ويرى «ميرسر» أن رواد روتشديل ركزوا إهتمامهم على مصالحهم الإقتصادية المشتركة ، فاستخلص من ذلك قاعدة تعاونية هامة وهى مبدأ الوحدة ، بمعنى أن تكون المصلحة المشتركة هى الغاية التى يجب التفاف الأعضاء حولها مهما كانت معتقداتهم الدينية أو السياسية ، وهذا هو السبب فى أن هؤلاء الرواد أخذوا بسياسة الحياد فيما يتعلق بتلك المعتقدات .

وقد كان من ثمرات تطبيق هذا المبدأ فى الحركة التعاونية الإنجليزية تكوين الإتحاد التعاونى البريطانى ، والجمعية التعاونية الإنجليزية لتجارة الجملة . كما كان هذا المبدأ سبباً مشجعاً فى تكوين منظمات تعليمية مركزية وجمعيات تعاونية على نطاق دولى كالحلف التعاونى الدولى والجمعية الدولية لتجارة الجملة .

والمعتقد أن المصالح الإقتصادية المشتركة كانت من أهم العوامل التى ساعدت على نجاح جمعية روتشديل ، وقد أثبت نجاحها إمكان خلق مجتمع جديد يتضافر أعضاؤه على تحقيق مصلحة المجموع مهما تباينت معتقداتهم الدينية والسياسية

٧ – مبدأ الحرية :

أما المبدأ السابع الذى إستخلصه « ميرسر » من رواد روتشديل فهو منح أعضاء الجمعية أعظم قدر ممكن من الحرية الشخصية ، فالعضو له حرية البقاء فى الجمعية أو الإنسحاب منها فى أى وقت يشاء ، وله حرية التمسك بعقيدته الدينية أو السياسية ، وله مطلق الحرية فى أن يفعل ما يشاء مما لا يضر بمصالح الجمعية . فهو ليس مرغماً على الشراء من جمعية التجزئة ، والجمعية التعاونية للتجزئة ليست مرغمة على الشراء من جمعية الجملة التى هى عضو فيها ، بل تكون المعاملات فى جميع هذه الأحوال إختيارية . ويذكر « ميرسر » أن هناك تعاونيين يعتبرونه هذه الحرية من أسباب ضعف الجمعيات التعاونية ويرون ضرورة إرغام الأعضاء على الشراء من جمعية التجزئة ، وإرغام جمعية التجزئة على الشراء من جمعية الجملة ، ثم يعقب على ذلك بأنه :

لا يرجى الدوام لحركة تقوم على مبدأ الإرغام ، ولهذا يجب أن تبنى الحركة التعاونية على مبدأ الحرية ، سواء فى ذلك حرية العمل وحرية الإنضمام ، لأن الحرية هى الضمان الوحيد للكفاية الإقتصادية فى التعاون أما إذا تغاضت الحركة التعاونية عن مبدأ الحرية ، فانها لن تكون حركة حية ، بل أنه فى الوقت الذى تقول فيه وداعاً للحرية تكون قد لفظت آخر أنفاسها وماتت .

هذه هى المبادىء السبعة التى يرى « ميرسر » أنه يجب دائماً على الحركة التعاونية أن تسترشد بها ، وأنها إذا طبقت هذه المبادىء فى تنسيق موحد ، فان الحركة التعاونية باكملها تكون قد بنيت على صخرة قوية لا تلين .

آخرون كتبوا فى المبادىء التعاونية :

جميس بيتروارباس :

وهناك آخرون كتبوا فى المبادىء التعاونية ، نوجه إليهم الأنظار . منهم مثلا : « جيمس بيتروارباس » الرئيس السابق للاتحاد التعاونى الأمريكى ، الذى قسم مبادىء روتشديل فى كتابه «الديمقراطية التعاونية»[1] إلى ثلاثة مبادىء :

١ – ديمقراطية الإدارة .

٢ – الفائدة المحدودة على رأس المال .

٣ – رد عائد المعاملات طبقاً لأسس عادلة .

أندريه أورن :

كذلك « أندريه أورن » فى كتيبه عن « المبادىء السبعة »[2] الصادر عن الجمعية التعاونية السويدية ، أورد سبعة مبادىء هى :

١ – إعتماد الأعضاء على أنفسهم فى تمويل جمعيتهم ، وأعطاء فائدة محدودة على رأس المال .

٢ - التعامل فى أفضل السلع التى تتواجد فى الأسواق .

٣ – عدم التعامل فى السلع الرديئة ، والتمسك بمعايير الأمانة والنزاهة فى تعامل الجمعية مع الأعضاء أو غيرهم .

٤ – التعامل بالأسعار الجارية فى السوق ، وعدم التعامل بالأجل .

---

(1) Cooperative Democracy : Dr. J.P. Warbasse Harper and Brothers Publishers, New York and London, 1936.

(2) Andres Orme ; "The Seven Principles" : Koopertive Forbundet, 1925.

٥ - توزيع الفائض على الأعضاء وفقاً للنسب التى تعاملوا بها مع الجمعية .

٦ - الديمقراطية فى التصويت ، سواء فى ذلك الرجال أو النساء ، فكل عضو له صوت واحد بغض النظر عن القدر من الأسهم التى يمتلكها .

٧ - نشر العلم والثقافة والمعرفة بين الناس بصفة عامة ، وأعضاء الجمعية بصفة خاصة .

الفصل الرابع

نشأة مبادىء التعاون الدولية

الحلف التعاونى الدولى

International Co-operative. Alliance

مقدمة عن صرح التعاون الدولى :

لقد كتب الكثيرون فى اهمية تحقيق صرح بنيان التعاون الدولى ، الذى ينبغى أن يقوم على كيانات تعاونية قوية فى مختلف بلدان العالم ، هذه الكيانات التى ينبغى أن تأخذ طريقها نحو التطور على أسس استقرارية ، وتهيىء لأعضائها الفرص المتساوية فى حق التعليم والعيش المستقر والكسب الحلال ، وتساوى بينهم فى الحقوق والواجبات والأعباء الاجتماعية ، وتمنع استغلال طبقة أو فئة لطبقة أو فئة أخرى ، وتمكن الجميع من إظهار شخصياتهم الذاتية ، وبذلك يتشجع المجدون وتدفع المنافسة الحرة الشريفة الجميع إلى المثابرة والعمل على بلوغ أرقى المستويات ، كما ويرعى هؤلاء الباحثين ومنهم « شارل جيد » الذى كان يؤمن بأن الجمهورية التعاونية سوف تتحقق حتما ، وكذلك « إرنست بواسون » وغيرهما . هؤلاء كانوا يرون أن الكيانات التعاونية فى كل دولة على حدة ينبغى عليها أن تعمل من أجل تحقيق المجتمع التعاونى ، ذلك المجتمع الذى يؤمن فيه الأفراد بالتعاون ، وأن التعاون يستطيع أن ينقذ المجتمع من شرور الأفكار المبنية على الإيمان بالصراع الطبقى كضرورة حتمية ، وأنه إيجابى لاسلبى ، وبناء لاهدام ، وهو لاينادى بمجرد الاصلاح مع بقاء الأوضاع ، بل يؤمن أن الأوضاع لن تتغير إلا إذا تغير نوع الديمقراطية السائد فى معظم الدول فالتغيير يأتى من داخل المجتمع عن طريق الأفراد الذين يتكون منهم المجتمع بحيث ينمو عدد المؤمنين به شيئاً فشيئاً حتى يشمل الأمة أو الدولة كلها دون مباغتة أو مفاجأة أو هزات . وهم يعتقدون أن تحقيق ذلك يتم على أساس أن الأعضاء يمتلكون متاجر التجزئة ، وهذه الأخيرة تكون أعضاء فى جمعيات الجملة التعاونية ، وجمعيات الجملة التعاونية تمتلك معا المصانع التعاونية . كما يمتد النشاط التعاونى إلى بناء المنازل

والتأمين والطب والتعليم ووسائل الترفيه . . . أى أن التعاون يمكن النظر إليه « كتعديل » أو « تبديل » للرأسمالية . . . أى أن النشاط التعاونى لا حدود له من الناحية النظرية ، وأنه قد يمتد إلى قطاع التجارة الدولية ، وأن التعاون سيوفر للدولة نفقات الكثير من الإدارات التى ستصبح غير ذات موضوع ، كإدارات التموين ومراقبة الأغذية والأسعار والمكاييل والموازين والتفاتيش الصحية . . . الخ . . . وذلك لأن المشاريع التعاونية ستستخدم صالح المستهلكين ، فلا تبقى ثمة حاجة إلى رقابة أو تحديد أسعار أو تشريعات لمنع الاحتكار . . . كما وسيختفى دافع الربح المسير للنشاط الإقتصادى فى الرأسمالية الطليقة ، وأن تدير الحكومة جميع المرافق العامة دون ربح فى نظرهم ، وألا يكون هناك إنتاج لسلع ضارة بالمجتمع من حيث الرداءة أو الصنف ، وأن يزول التنافس إلا ذلك الذى ينشأ بين المنشآت التعاونية لتحسين الإدارة وتقليل النفقات ، وأن يقتصد فى نفقات الإعلان وتوفير المعدات اللازمة ، وألا يكون هناك إفراط فى الإنتاج كما هو الحال فى الرأسمالية الحرة ، وأخيراً وأهم من كل ما سبق — أن يتغير طابع ولون الحياة الاجتماعية عندما ينتفى دافع الربح الشخصى وتنتفى الأنانية المادية . وفى مثل هذا النظام — كما تقول نظرية المجتمع التعاونى — سوف تتمكن حركة التعاون من تحقيق رسالتها الحقيقية على الوجه الأكمل .

نقد نظرية المجتمع التعاونى :

وإذ كان لنا أن ننتقد هذه النظرية فإن هدفنا من النقد هو البناء لا الهدم ، لأنها فى رأينا تجمع بين المثل والواقع وتحاول أن تبنى على أساس الواقع الموجود بالفعل لا أساس نظرى أو خيالى بحت ، وتسلك إلى ذلك طريق التدرج السليم لا طريق الإنقلاب المفاجىء الذى يسبب

الارتباك والاختلال فى المجتمع . أما نقدنا فيتلخص فى أن دعاة هذه النظرية لم يبينوا لنا كيف يتحقق التطور اللازم . . . ؟ وما مصير المنشآت الخاصة بعد إقامة المنشآت التعاونية الشاملة . وهل يتم ذلك كله دون تدخل من الحكومة بأن تعتمد المشروعات التعاونية على كفايتها الذاتية وحدها فى القضاء على المشروعات الخاصة المنافسة أم أنه لابد من تدخل الحكومة بالتشريعات التى توقف نشاط هذه المشروعات ؟ .

إنه ليس من اللازم أن يكون الإنسان إشتراكى التفكير حتى يقدر أهمية دور الحكومة فى تأييد أو معارضة أى تغيير يطرأ على النظام الإقتصادى القائم بل من البديهى أن يكون لمركز الحكومة خلال مرحلة التطور كل الأهمية وبخاصة فى الدول التى قطعت عدة مراحل من النمو والنضوج الإقتصادى حتى أصبح النظام الإقتصادى فيها مرتبطا ومتشابكا مع الجهاز الحكومى فى عدد من القطاعات والمصالح المتبادلة . ومن البلاهة أن نتصور أن التطور إلى نظام يحل محل الرأسمالية سيقع دون توجيه من الحكومة أو على الأقل دون الالتجاء إليها لكى تصدر التشريعات اللازمة للقضاء على المشروعات الخاصة أو منع قيام مشروعات جديدة أخرى ، فان لم يكن هذا أو ذاك فيجب أن نضمن عدم التصادم مع الجهاز الحكومى وهيهات أن يكون ذلك إذا كان رأيها يقف من هذا الإتجاه موقف المناهضة والمعارضة .

مفهوم المجتمع التعاونى :

وإذا فرض أن التغلب على جميع المصاعب قد تم خلال مراحل التطور فهل نضمن أن يكون المجتمع التعاونى المنشود هو النظام الإقتصادى المرغوب فيه من حيث هيكله المادى والاجتماعى ؟ وهل سيكون هذا النظام تعاونياً

حقاً ؟ وهل ستكون الحقوق والواجبات المخصصة للمشتركين في النشاط الإقتصادى كله متمشية مع مثل أخلاقية أعلى من تلك التى تحكم النشاط الإقتصادى فى الوقت الحاضر ؟ وهل ستظهر أنواع النشاط المتخصصة المتباينة فى إطار تعاونى حق ؟ وهل سيكون التحكم فى النشاط الإقتصادى أكثر اشتراكية وأقل فردية فتسود فيه روح خدمة الجماعة وتنعدم منه غريزة الاستغلال ؟ .

أن الإجابة على كل هذه الأسئلة تتوقف على مستوى النضوج الفكرى والإجتماعى والأخلاقى فى المجتمع ، لأن تحقيق المجتمع التعاونى الأمثل يتطلب مستوى عالياً من النضوج الاجتماعى والاخلاقى قد يكون فوق طاقة البشر ، ومن ثم يجب أن نرتقى بالأفراد إلى المستويات الخلقية والمثل العالية الممكنة التى يتطلبها المجتمع التعاونى ، وذلك بنشر الدعوة التعاونية وبيان فلسفة التعاون وفكرته الاجتماعية . وعلينا أيضاً أن نرشد الأفراد إلى أن التعاون له أهميته وحيويته ومزاياه التى تتعدى مجرد المتاجرة . لأن الجانب الروحى فى التعاون فى حاجة إلى إيضاح ينتفع به الخاص والعام .

وإننى أوجه نظر الباحثين إلى الدراسة التحليلية التى أجراها دكتور « أوسكار لانج » فى كتابه « دراسات حول نظرية الاقتصاد الاشتراكى » ، وهذه الدراسات نشرت فى عام ١٩٣٨ ، وتناول فيها الكاتب « مفهوم النشاط الاقتصادى فى إطار الكومون ولث التعاونى » ، وهو يوضح تدرج النشاط التعاونى من متاجر التجزئه إلى ملكية المصانع ، والاسلوب الأمثل لاتحاد التعاونيات ، وبالتالى تدعيم الكيان الاقتصادى والاجتماعى التعاونى ، ثم بعد ذلك رابطة إتحاد الكيانات التعاونية الإقليمية لتستطيع أن تقوم بدورها المؤثر والفعال على الصعيد الدولى ، كل هذا فى إطار شرح العقبات التى تعترض التطور فى ظل مختلف النظم السياسية .

كما ويهمنا أن نوضح أن فكرة وجود إطار دولى للحركة التعاونية العالمية كانت موجودة فى أذهان التعاونيين ، ولعل أقدم الهيئات التى أسست وتوضح ذلك تأسيس الحلف التعاونى الدولى .

الحلف التعاونى الدولى

يعتبر الحلف التعاونى الدولى أحد أقدم الهيئات الدولية إذ أسس فى عام ١٨٩٥ — وهو إتحاد المؤسسات التعاونية بكافة أنواعها . . .

وعن طريق هذا الحلف يستطيع كل عضو بغض النظر عن لونه أو مذهبه الدينى أن يكون على اتصال بزملائه التعاونيين فى تتبع الأهداف التعاونية .

كما وييسر الحلف العلاقات التجارية والمالية المتبادلة بين المؤسسات التعاونية فى مختلف الدول سواء فى تجارة الجملة أو فى ميدان التسويق أو الانتاج أو الأعمال المصرفية والتأمين .

وكذلك يدلى التعاونيون عن طريقه بأصواتهم فى الاجتماعات الدولية آملين فى سلام دولى ومجتمع أفضل .

وفيما يلى نعرض فى إيجاز عمل ودستور الحلف :

الأغراض والواجبات :

يوضح البند الأول من بنود الحلف الغرض العام منه . . . . « أن الحلف التعاونى الدولى إمتداد لعمل رواد روتشديل وما طبقوه من مبادىء ، وهو يبحث مستقلا وبوسائله الخاصة لاستبدال النظام الرأسمالى بنظام تعاونى يتفق ورغبات وصالح المجتمع ومبنى على أساس إعتماد الفرد على نفسه وتبادل المساعدة مع غيره » .

وتوضح مادة أخرى « أن الحلف يمثل الهيئات التعاونية من كافة الأنواع ، وعليه أن ينشر مبادىء التعاون وطرقه فى شتى أنحاء العالم ، وأن يقرر تقدم الحركة التعاونية ويعمل على حماية مصالحها . كماوينبغى على الحلف أن يصون العلاقات الودية بين الهيئات الأعضاء فيه ، وأن ينشط العلاقات التجارية بين مختلف أنواع الهيئات التعاونية على مستوى قومى ودولى ، وأن يعمل على تدعيم الأمن الدولى والسلام الدائم » .

ويمكن تحقيق هذه الأهداف الجليلة عن طريق النشاط الذى يمتد ويقوى روابط إتحاد النظام التعاونى فى سائر أنحاء العالم .

الدعاية :

تعتبر الدعاية على رأس قائمة هذا النشاط ، فمثلا ما زالت فكرة التعاون بين الأفراد غير معروفة وغريبة لديهم وجديدة أيضاً ، وكثيرون ممن سمعوا بالتعاون لا يعرفون الأساليب الحقيقية التى طبقها التعاون . والنتائج التى أسفرت عنها هذه الأساليب كبديل عملى لنظام الأرباح ، ويحاول الحلف دائماً التغلب على ذلك عن طريق المطبوعات المختلفة التى ينشرها بالقدر الذى تسمح له موارده من أجل تقدم الحركة التعاونية ، وعلى وجه الخصوص فى البلاد التى تعتبر الحركة التعاونية المنظمة فيها فى مراحلها الأولى .

التعليم :

يقوم الحلف باستمرار بجمع ونشر المعلومات عن كل نوع من المشاريع التعاونية ويتيح للمفكرين التعاونيين الاتصال بجمهور المستمعين بالعالم ، ويفسح المجال للمناقشة من أجل الوصول لأحسن الحلول للمشاكل التعاونية العامة . كما ويؤمن الحلف بأن التعليم أفضل أسلوب على الإطلاق

لتطبيق الأفكار التعاونية تطبيقا صحيحا ، ويمكن التعاونيات من العمل بنجاح فى المجال الاقتصادى والتعاونى .

الوحدة :

لا تستطيع الحركة التعاونية أن تعيش فى وحدة خلف حدودها الأهلية ، من أجل ذلك قام الحلف بإعلام أعضائه بتجارب الآخرين وكفاحهم وأسباب تقدمهم أو خسائرهم حتى تم الاستفادة من خبرة وتجارب الآخرين ، وكثيرا ما يستحث الحلف أعضاءه لبذل المساعدة المادية والأدبية للآخرين ممن نكبتهم الحرب أو كوارث الطبيعة .

العلاقات الاقتصادية :

يؤكد الحلف على المفهوم الذى ينبغى أن يسود بين التنظيمات التعاونية ، ويرى أن المؤسسات التعاونية بمختلف البلاد ليست أصدقاء فقط بل فى إمكان هذه المؤسسات أن تصبح شركاء فى التجارة والمشاريع الصناعية ، فهى تستطيع الشراء والبيع مع بعضها البعض واقامة خدمات عامة كالبنوك والتأمين ، وعن طريق الحلف تستطيع المؤسسات استغلال إمكانياتها على أكمل وجه وتقوية مراكزها أمام المنافسين .

التمثيل :

من واجبات الحلف تمثيل مصالح وآمال الأعضاء التعاونيين ، وتعترف هيئة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية بحق الحلف فى تمثيل أعضائه والتحدث نيابة عنهم ، فهو ينطق بأفكار العائلة التعاونية مجتمعة فى كل ما يختص بشئون العالم والسلام الدولى ، وهو يعبر عنها بصوت موحد أمام السلطات الأهلية والدولية .

يقبل الحلف الجمعيات التعاونية بكافة أنواعها كأعضاء بشرط أن تكون أصلية ولا يقتصر الأمر على الجمعيات التعاونية الاستهلاكية القوية المشابهة الموجودة فى مناطق أوربا الصناعية بل يشمل الجمعيات التعاونية الزراعية التى تسوق الانتاج الزراعى واحتياجات المزارعين ، وللجمعيات التى تعطى القروض للمزارعين ولأصحاب الحرف للاستمرار فى الانتاج والجمعيات التعاونية للاسكان التى تهيىء المساكن الجيدة الرخيصة . والجمعيات التعاونية الانتاجية حيث يدير العمال صناعاتهم ديمقراطيا والمؤسسات التعاونية الخاصة بالبنوك والتأمين . فكل هؤلاء يحق لهم الانضمام للحلف .

ويقبل الحلف الهيئات الأهلية أيضاً مثل الاتحاد النسائى وغيرها التى لم تؤسس أصلا كجمعيات تعاونية لكنها تعاونية فى جوهرها وروحها وتخدم أغراض الحركة التعاونية .

ويشترط الحلف فى المؤسسات التعاونية أن تكون تعاونية وأن تطبق عمليا قواعد روتشديل الشهيرة ، وقد أجمعت أغلبية الأبحاث الصادرة عن الحلف على وحدة المبادىء فى التطبيق التعاونى ، غير أنه فيما يتعلق بالانضمام للحلف فقط ، اتفق فى بادىء الأمر على ضرورة توافر :— العضوية الإختيارية— ديمقراطية الإدارة — توزيع العائد على الأعضاء بالنسبة لمعاملاتهم — إعطاء فائدة محدودة لرأس المال .

ونظراً لأن الحلف تبين له أن هناك مفهوما خاطئا — للأسف الشديد — ساد بعض التعاونيات فى شتى أنحاء العالم ، إذ خلطت بين شروط الانضمام للحلف التعاونى الدولى ، ومتطلبات التطبيق التعاونى السليم على الصعيد

الاقليمى ، وكان من بين هذه المفاهيم الخاطئة إعتبار التعليم التعاونى مبدأ ثانوياً ، الأمر الذى جعل كثيراً من الحركات التعاونية فى الدول النامية تهمل هذا المبدأ ، وبالتالى تفشل فى نشاطها الاجتماعى والاقتصادى ، ولذلك راجع الحلف نفسه ، وقرر منذ عام ١٩٦٣ ضرورة مراجعة مبادىء روتشديل فى ضوء المتغيرات العالمية والتطبيقات التعاونية الإقليمية فى شتى أنحاء العالم ، وكذلك فى ضوء الصعوبات التى لاقتها الحركات التعاونية فى خلال الثلاثين عاما التى مضت على إقرار مؤتمرات الحلف لهذه المبادىء والتى كانت آخرها فى عام ١٩٣٧ . وكذلك فى ضوء ما تلاقيه التعاونيات من مصاعب نتيجة للتغيرات السياسية فى مجتمعاتها .

وبهمنا أن نوضح أنه بعد البحوث والدراسات المستفيضة التى قامت بها اللجنة الرئيسية المشكلة برئاسة ممثل الهند ، وكذلك اللجان الفرعية التى قامت بتفريغ المعلومات وتبويبها فى ضوء استمارة البحث المصممة ، خلصت إلى أن التعليم التعاونى يعتبر من أهم المبادىء الأساسية ، وكذلك ضرورة إضافة مبدأ تنمية العلاقات الدولية إلى مبادىء التعاون ، وقد أقر مؤتمر الحلف المنعقد فى فينا عام ١٩٦٦ ذلك وأصدر به القرارات اللازمة .

المؤتمر الدولى

يعتبر المؤتمر (أو اجتماع مندوبى المؤسسات التعاونية المنضمة للحلف) السلطة العليا للحلف ، وينعقد عادة كل ثلاث سنوات بإحدى الدول بناء على دعوة عضو أو عضوين ويستغرق أربعة أيام .

وبناء على التقرير الذى تقدمه اللجنة المركزية ينعقد المؤتمر الذى يقوم بمراجعة أعمال الحلف منذ آخر مرة تم انعقاده فيها — ويبت فيها بالموافقة أو الرفض — ويناقش المقترحات المقدمة من اللجنة المركزية أو من المؤسسات

المنضمة ويصدر القرارات والتوجيهات للأجهزة الادارية — وكذلك القرارات التى تتعلق بنشر آراء الحركة . . الخ .

وتتم الاجراءات أصلا باللغات الأربع الرسمية للحلف : الانجليزية — الفرنسية — الألمانية والروسية بجانب التراجم الأخرى التى ترى مجموعة الدول الأعضاء إدخالها — وتتوقف مدة الأحاديث وطريقة الاقتراح على النظم التى يقررها المؤتمر نفسه . ويتم التمثيل على أساس عضوين لكل مؤسسة أهلية رغم أن « الأعضاء الجماعيين » لهم الحق فى إضافة بعض الأعضاء طبقاً لجدول تدريجى وليس لأى مؤسسة أن يكون لها أكثر من خمس الأصوات فى المؤتمر .

وللمؤسسات التعاونية أصوات بعدد مندوبيها — وهى تستطيع ضم أصواتها واعطائها لعدد أقل من المندوبين بشرط ألا يكون للمندوب أكثر من عشرة أصوات — ويتم التصويت بطريق استخدام البطاقات .

ومن أجل تحقيق التوازن فى التمثيل ولكى يسمع صوت المؤسسات الصغيرة فى المناقشات المتعلقة بتقدم التعاون فى المناطق المختلفة ، أعطى الحلف منح السفر لبعض الدول الآسيوية والأفريقية وبعض الدول الأمريكية . لحضور المؤتمر المنعقد فى ١٩٥٧ .

وتبدو أهمية المؤتمر من العدد الضخم من الأعضاء والضيوف (بما فيهم الممثلين الرسميين لهيئة الأمم ووكالاتها المتخصصة والحكومات الأهلية وسفاراتها والمؤسسات الدولية الهامة) الذين يمثلون فى الدورة الافتتاحية حينما يرحب المؤتمر عادة بحكومة الدولة والسلطات المدنية للدولة التى تم انعقاد المؤتمر بها .

والمؤتمر ليس بمعزل عن العالم — فهو قمة سلسلة من الاجتماعات الدولية تشمل سائر فروع الحركة — وترفع اللجان الفرعية التى تتولى شئون البحث فى التجارة والتأمين وأعمال البنوك والجمعيات الزراعية والاسكان تقاريرها إلى مؤتمرات خاصة — بينما يتقابل مسئولو الإعلام فى الحركة ورجال التعليم . الخ . لدراسة الاحتياجات الحالية وخطط المستقبل .

ويعقد الاتحاد النسائى التعاونى مؤتمره خلال نفس الأسبوع (عادة ينعقد كل ٣ سنوات) .

الادارة :

الأجهزة الإدارية للحلف هى اللجنة المركزية — هيئة الادارة — السكرتارية .

وتعتبر اللجنة المركزية مسئولة عن تنفيذ قرارات المؤتمر خاصة وأنها مخولة طبقاً للنظم الداخلية باتخاذ القرارات الهامة على مسئوليتها الخاصة .

ولكل مؤسسة أهلية تقوم بدفع اشتراكاتها بالكامل الحق فى أن يكون لها ممثلا فى اللجنة المركزية ، وقد يكون لها أكثر من عضو (بحد أقصى عشرة أعضاء) عن كل ٢٠٠ جنيه اشتراك سنوى . وإذا ما اشتركت أكثر من منشأة من نفس الدولة كعضو ، فان التمثيل يقسم بينهم على أساس اشتراكهم .

وتلتقى اللجنة المركزية عقب كل مؤتمر لانتخاب الرئيس ، ونائبيه ، هيئة الادارة والسكرتارية ، حتى الاجتماع التالى للمؤتمر ، وتقوم

اللجنة المركزية بتعيين المراجع ومديرى الأقسام ... الخ ، وهى تحدد المواعيد وجدول الأعمال والأسئلة التى ستقدم للمؤتمر . وتتكون لجنة مشكلة من الرئيس ونوابه مع ثلاثة أعضاء لتساعد الرئيس فى كافة الإجراءات ، وتقرر التصويت السريع على جدول الأعمال المقترح .

كما وتستمع اللجنة للاعتراضات على قرارات الادارة ولها الحق فى سحب العضوية من المؤسسة التى تعترض على مصالح الحلف ، واستخدام هذا الحق نادر للغاية وذلك حينما لا تعمل المؤسسة طبقاً للقواعد التعاونية . وتجتمع اللجنة المركزية مرة كل سنة على الأقل كما أنها تجتمع فور انعقاد المؤتمر وبعده مباشرة .

وتتولى الادارة المراقبة العامة على أعمال الحلف فيما بين اجتماعات اللجنة المركزية وذلك بجانب اتصالها التام بأعمال السكرتارية جميعها ، وهى مسئولة بوجه خاص عن التمويل والعضوية ، ودراسة الميزانية التى تعدها السكرتارية ، والمصروفات والايرادات وتعيين المساعدين الرئيسيين وتقرر ظروف التعيين للموظفين .

وتتيح القوانين للادارة الحق فى قبول أو رفض العضوية بالحلف ، وللهيئة التى لا تقبل عضو فى الحلف الحق فى الاستئناف لدى اللجنة المركزية .

وتجتمع الادارة فى أى وقت ، وعادة لا تجتمع أكثر من أربع مرات سنوياً ، ولا تستطيع دولة ما أو اتحاد دولى أن يمثل فى الادارة بأكثر من عضوين مالم يكن أحدهما المدير ، والعضو الذى يمنع من الحضور يمكن أن يحل محله عضو آخر من اللجنة المركزية .

وتقوم السكرتارية بالعمل اليومى للحلف ، ومقره الرئيسى فى لندن فى بناء قام الحلف بشرائه عام ١٩٥١ وأثثته مجانا الهيئات التابعة له .

وللحلف قوى عاملة دائمة ، يساندها موظفون مؤقتون لأعمال هيئة الأمم بنيويورك وجنيف ، بجانب المترجمين ، ويرأس السكرتارية مدير وسكرتير عام وهما يشتركان فى اجتماعات المسئولين بالحلف لتقديم النصيحة والارشاد ، وآرائهم استشارية ، إذ ليس لهم الحق فى التصويت .

ويتحمل المدير المسئولية العامة لأمور الحلف فى الفترات بين اجتماعات الادارة وتشمل مسئولياته المباشرة علاقة الحلف بهيئة الأمم والوكالات المتخصصة وإدارة تحرير مطبوعات الحلف .

ويقوم السكرتير العام بجانب الأعمال العامة للسكرتارية بادارة الأمور المالية للحلف وتنظيم المؤتمر واجتماعات المسئولين بجانب تنفيذ اجراءات قبول الأعضاء الجدد .

المالية :

تقرب ميزانية الحلف من أكثر من مائة ألف جنيه استرليني ومعظم الدخل من اشتراكات الأعضاء السنوية ، أما الدخل من بيع المطبوعات فلا يعتبر دخلا بالمعنى الحقيقى إذ أن إيرادها يكاد يغطى النفقات .

وتدفع الجمعيات التعاونية المنضمة للحلف اشتراكات مبنية على أساس عضويتها ، فاتحادات الجمعيات تدفع اشتراكا سنوياً قدره ٢٠٢ جنيهاً إنجليزياً كعضو منفرد . أما إذا ما رغب الاتحاد فى أن يصبح هو والجمعيات التابعة له كعضو جماعى فانه يدفع بالاضافة إلى ٢٠٢ جنيه عن نفسه مبلغ معين عن كل مؤسسة أهلية تتبعه وفقاً لجدول متدرج للاشتراكات وضعه الحلف فى هذا الخصوص .

اللجان المساعدة :

كون الحلف بمرور السنين سلسلة من اللجان المساعدة تهتم بالفروع الهامة للنشاط التعاونى، وتعمل على إتمام المهام التى تتعلق بنشاطها المتخصص، وتقوم بعقد إجتماعات خاصة قبل كل مؤتمر سنوى .

التجارة الدولية :

تمت الخطوة الأولى منذ أكثر من ثلاثين عاما ، لتقدم التجارة بين الجمعيات التعاونية لتجارة الجملة وغيرها من الهيئات التعاونية الدولية . فقد اعيد تأسيس الجمعية التعاونية الدولية لتجارة الجملة عام ١٩٢٤ واندمجت عقب الحرب العالمية الثانية مع الوكالة التعاونية الدولية للاتجار التى سبق تأسيسها عام ١٩٣٧ وكان نشوب الحرب سبباً لتوقف التقدم المزدهر الذى بدأته هذه الوكالة ، وما أن انتهت الحرب حتى وجدت الوكالة أن المخاطر كبيرة ، وأن القيود صارمة للغاية مما يعوق فرص نموها . فتوقفت أعمالها حتى عام ١٩٥٢ .

ودرست المشكلة مرة ثانية فى مؤتمر باريس عام ١٩٥٤ ، وتم تشكيل لجنة احتياطية جديدة « اللجنة التعاونية لتجارة الجملة » عام ١٩٥٦ وواجبها العمل على تقدم التجارة الدولية والتعاون بكافة صوره بين تجارات الجملة .

الرابطة التعاونية الدولية للبترول :

بدأت نشاطها عام ١٩٤٧ فى نيويورك — ولم تمر بضعة أعوام حتى أنضم إليها ٣٧ مؤسسة تعاونية فى ٢٤ دولة ووصلت تجارتها السنوية لملايين الدولارات ، وفى مايو عام أقامت معمل تكرير فى « دوردريتش » بهولندا، تمهيداً لإقامة سلسلة من هذه المعامل فى أنحاء متفرقه من العالم .

البنوك :

يرجع تاريخ اللجنة التعاونية الدولية للبنوك إلى عام ١٩٢٢ — وهى تضم مديرى البنوك المركزية وبعض المؤسسات التعاونية للاقراض — وهى تتيح تبادل المعلومات ومناقشة السياسة المصرفية وتستنبط طرقا لاستمرار دوران رؤوس الأموال التعاونية بعيداً عن طريق البنوك التجارية . وقد أنشىء بنك دولى فى « بازل » فى عام ١٩٥٧ ، ثم أعيد تنظيمه وتم تدعيمه فى عام ١٩٦٥ .

التأمين :

فى عام ١٩٢٢ أنشئت هيئة مماثلة للتأمين— وكان عملها أول الأمر دراسة مشاكل التأمين التعاونى والعمل على تنسيق طرق العمل الداخلى بين مؤسسات التأمين الأهلية التعاونية ، وقد أصبح الأعضاء فيما بعد قادرين على إبرام العقود الخاصة بإعادة التأمين ويجرى حالياً تنفيذ عدد ضخم من العقود— وتساهم اللجنة مساهمة ضخمة فعالة فى نمو التأمين التعاونى فى البلاد المتخلفة عن طريق تقديم التموين والخبرة والنصيحة . وتدير اللجنة الآن مكتباً لإعادة التأمين ، ومكتباً للتنمية ، ورصيداً للضمان الدولى لجميع الشعوب .

الانتاج :

لم يتم تكوين لجنة الإنتاج العمالى وجمعية الحرف إلا بعد الحرب العالمية الثانية وذلك فى عام ١٩٥١ . وهى تعنى عناية كبيرة باحتياجات الجمعيات التى لا تماثل فى القوة الجمعيات التعاونية الزراعية — والتى يتاح لها التوسع والنمو بدرجة أكبر فى البلاد المتخلفة .

الزراعة :

أتعتبر المؤسسات التعاونية الزراعية والجمعيات الاستهلاكية التعاونية فى المناطق الريفية عنصراً هاما فى الحلف . وقد شكلت لجنة مساعدة للتعاون الزراعى نظراً لأهميته ، وهى تختص بكل الأمور الزراعية ذات

الطابع التعاونى وخاصة الانتاج والاحتياجات الزراعيةوالتبادل السلعى بين المؤسسات التعاونية المنتجة والمستهلكة فى شتى أنحاء العالم . وقد شكلت اللجنة الدولية للتعاون الزراعى عام ١٩٥١ . وعقدت عديداً من المؤتمرات بالدنمرك فى عام ١٩٦٠ ، ثم سردينيا ، ثم لندن ، ثم فى فيينا عام ١٩٦٦ . الخ ناقشت فيها مشكلات الشاى والقهوة والكاكاو والفواكه والخضراوات .. الخ .

الاسكان :

كانت مساكن الجمعيات التعاونية للاسكان خلال سنوات الحرب الأولى والثانية أرخص مساكن فى كثير من الدول ، وكانت لجنة الاسكان التى شكلها الحلف عام ١٩٥١ إثر مؤتمر كوبنهاجن محلا لمناقشة كافة مشاكل الجمعيات التعاونية للاسكان وإعداد الخطط المشتركة ليس فقط بين جمعيات الاسكان بل ومع الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وغيرها من أنواع الجمعيات .

وبجانب قيامها بدراساتها الخاصة ، مثل تمويل الاسكان . . الخ . فان لها علاقاتها القوية مع الادارات المختلفة بهيئة الأمم والوكالات المتخصصة فى مشكلات الاسكان . كما قامت ببذل جهود رائدة نحو إنشاء وكالة دولية متخصصة منبثقة عن هيئة الأمم المتحدة لتخفيض تكاليف إقامة المساكن، وفى عام ١٩٦٦ أقامت منشأة الإسكان التعاونية الدولية لتحسين بناء المساكن.

ترشيد التوزيع :

قرر المؤتمر عام ١٩٥١ تكوين لجنة من ممثلى تجارة الجملة وتجارة التجزئة التعاونيين لدراسة « أسلوب ترشيد التوزيع السلعى » ويقوم بعمل هذه اللجنة حالياً اللجنة التعاونية لتجارة الجملة التى أنشئت عام ١٩٥٦ ، ولجنة أخرى مساعدة للتوزيع بالقطاعى أنشئت عام ١٩٥٨ .

المطبوعات :

يعتبر الاتحاد مركزاً لتجميع ونشر الأخبار والمعلومات عن النمو التعاونى فى كل جزء من أنحاء العالم ، وهناك قسم خاص بالسكرتارية يقوم بتحرير المطبوعات التالية .

١ – التعاون الدولى :

مجلة مصورة تصدر باللغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية، وهى الأداة الرسمية للحلف التى يتم عن طريقها اعلام كافة الهيئات التعاونية وغيرها بنشاط الحلف التعاونى الدولى وأحدث الاتجاهات والأفكار فى محيط الحركة التعاونية الدولية . كما أنها مركزا لدراسة سياسات الحركة التعاونية ومشاكلها .

٢ – الكارتل :

وهى مجلة ربع سنوية وتصدر بالانجليزية والفرنسية وتعالج مشاكل الاحتكار وأشكاله وسائر المشاكل الاقتصادية الحالية من وجهة نظر المستهلك وهى تنتشر فى أوساط الجامعات والادارات الحكومية والمؤسسات الدولية والاتحادات التجارية وشركات الأعمال والبنوك والمؤسسات التعاونية والأفراد التعاونيين .

٣ – أخبار التعاون والأخبار الاقتصادية :

تصدر هذه المجلة مرتين فى الشهر باللغة الانجليزية وتهتم بدراسة النواحى الفنية فى التعاون .

٤ – النشرة التعاونية الزراعية :

تصدر مرة كل شهر باللغة الانجليزية وتحوى تقارير عن نمو الجمعيات التعاونية الزراعية والميادين المتصلة بها .

٥ – أنباء التعاون :

وتعتبر ملخصا للآراء المقترحة فى الجرائد التعاونية ، وتصدر عشر مرات سنويا باللغة الانجليزية .

٦ – نشرة الأفلام :

تصدر من حين لآخر وتتناول تفاصيل الأفلام التعاونية الحديثة والأخرى التي تهم التعاونيين كما أنها تحوى أخبارا عن الطرق الجديدة فى استخدام الأفلام . . . الخ .

٧ – تقارير عن المؤتمرات الدولية :

تصدر كل ٣ شهور وهى تحوى تقارير اللجنة المركزية بكامل تفاصيلها وكذلك التقارير الأخرى الاضافية والمذكرات الايضاحية .. الخ وتصدر بالانجليزية فقط . وكذلك تصدر موجزاً لهذه التقارير باللغتين الفرنسية والألمانية .

٨ – احصاءات الهيئات التعاونية :

تصدر كل ٣ شهور بالانجليزية والفرنسية والألمانية منذ عام ١٩٢٤ وهى تعطى احصاءات من عدد الأعضاء – رؤوس أموال الهيئات التعاونية المنضمة للحلف . . الخ .

٩ – الملخص السنوى الاحصائى :

وتبين مدى تقدم فروع الحركة التعاونية والحلف بصفة عامة ويصدر كل صيف .

١٠ – دليل الصحافة التعاونى :

ويشمل المعلومات عن الناشرين والمحررين والاشتراكات وانتشار جرائد ومطبوعات الحركة .

١١ – كتالوج الأفلام التعاونية :

ويبين كل ما يتعلق بالأفلام التعاونية – مدة عرضها – موضوعها . . . أفلام دعاية أو تعليم . . . الخ .



إننا نوجه النظر إلى الدور الكبير الذى يقوم به الحلف التعاونى الدولى سواء فيما يتعلق بدولية الحركة التعاونية ، أو تدعيم النشاط الاقليمى للتعاونيات التى تطلب منه العون والنصح والإرشاد ، ويعتبر الاتحاد مركزاً لتجميع ونشر كافة المعلومات التى تتعلق بالبنيان التعاونى الدولى ، وهو يبذل جهوداً كبيرة فيما يتعلق بالإعلام لحركة التعاونية بكافة الوسائل التى تصل إلى الناس وتتناسب مع إمكانياتهم الثقافية ، ومن بين هذه الوسائل الأفلام التسجيلية والتوضيحية حيث يصدر الاتحاد « كتالوج للأفلام التعاونية » . . يتضمن توضيح الأساليب التى تتبع لإنشاء الجمعيات ، وكيفية إدارتها ، وأهمية وأساليب نشر الدعوة والتعليم التعاونى ، وتجارب وكفاح كثير من التعاونيات الناجحة . . . الخ . . ونعتقد أنه ينبغى على كافة التنظيمات التعاونية فى شتى أنحاء العالم العربى أن تستعين بهذه الأفلام . . . وكذلك كافة التنظيمات النسائية ، خاصة وأن الاتحاد النسائى التعاونى الدولى يقوم بدور هام فى مؤتمرات هذا الحلف .

١٢ – التعاون الدولى :

وهو تقارير عن المؤسسات الأهلية ونشاطها عن مدد معينة وقد صدرت فعلا خمس مجلدات تعطى معلومات عن تاريخ التعاون لفترة مدتها ٣٢ عاما – منذ بداية الحركة سنة ١٩٢٤ ثم صدرت منذ عام ١٩٦٧ سلسلة من المعلومات التعاونية بأسلوب يسمح بإضافة هذه المعلومات إلى تلك المجلدات .

١٣ – التعاون فى الاقتصاد الدولى :

ومؤلفة ثورستن أوده – ويتضمن بحوثا عن ميدان التعاون المتسع ويصف الدور الذى يلعبه فى النمو الاقتصادى والاجتماعى حالياً ؛

خدمات المركز الرئيسى :

يقوم المركز الرئيسى بتقديم خدماته عن طريق قسمان خاصان بالسكرتارية يهتمان بالبحوث الاحصائية والاقتصادية .

القسم الاحصائى :

يقوم هذا القسم منذ أكثر من ٥٠ عاماً بتجميع الاحصاءات التى تبين موقف التعاون وتقدمه فى الدول المنضمة للحلف ، وهذه الاحصاءات تظهر سنويا فى أخبار التعاون ، ولدى الحلف احصاءات منذ ١٩٢٧ عن كافة فروع التعاون : الاستهلاكى – الزراعى الانتاجى والحرف الصغيرة والاسكانى . . . الخ .

القسم الاقتصادى :

يقوم القسم بدراسة المشاكل والاتجاهات فى ميدان الاقتصاد اللازمة للحلف والمؤسسات التعاونية حتى يستطيع رسم الاطار العام لسياسته . وفى المراحل الأولى قام القسم بعمل أبحاثه عن نظم الترست والكارتل وتدخل الحكومات فى الأمور الاقتصادية ونمو التوزيع – وقد قدم هذا

القسم الكثير من دراساته للمسئولين بهيئة الأمم — كما أن هذا القسم يقوم بنشاطه فى تحرير مجلة الكارتل أيضاً .

المكتبة :

تحوى فى الوقت الحالى أكثر من ١٤٠٠٠ كتاب عن التعاون والمواضيع الاجتماعية المتصلة به — كما أنها تحوى الجرائد والتقارير وغيرها من المطبوعات المؤسسات التعاونية ومجموعات من الصور والمقتطفات والوثائق — ويصل للمكتبة ٦٠٠ جريدة و ١٧٠ منشور دورى بصفة مستمرة وهى تحت تصرف الأعضاء عند طلبها ، ويوجد بها مطبوعات هيئة الأمم والوكالات التابعة لها .

ومنذ عام ١٩٥٢ والمكتبة تصدر قوائم بكافة ما لديها من مطبوعات وكتب . الخ وما يستجد وتتبادلها مع ٣٠ مكتبة تعاونية . وقد أنشىء فى يناير ١٩٦١ مركزاً أطلق عليه « مركز الحلف التعاونى الدولى للتعريف بالكتب » ، هذا المركز يقوم بالتعريف بالكتب التى تصدر فى التعاون من حيث الموضوع والمؤلفين وتاريخ حياتهم العلمية وآثارهم على الحركة التعاونية سواء أكانت إقليمية أو دولية .

هيئة هنرى . ج . ماى :

قرر المؤتمر الدولى المنعقد فى زيورخ عام ١٩٤٦ تمجيدا لذكرى مستر هنرى ج . ماى الذى عمل سكرتيراً عاما للحلف منذ عام ١٩١٤ — ١٩٣٩ إنشاء معهد يحمل اسمه ويتولى الاشراف على أعمال الحلف التعليمية .

ولم يتم بعد تنفيذ مشروع « المركز الدراسى » الخاص بالحلف كما رسمه مستر ماى بنفسه ولحين تحقيقه سيظل العمل الدراسى من اختصاص عمل الهيئة الرئيسى « المدرسة التعاونية الدولية» التى تقدم برنامج دراسى لمدة عام لعدد من الطلبة يتراوح بين ٦٠ — ٧٠ طالباً من ١٢ — ١٥ دولة . وقد امتد عمل الهيئة ليشمل برامج للنساء التعاونيات كالتى تمت بفرنسا عام ١٩٥٢ ، وفى بلجيكا عام ١٩٥٥ وبالنمسا عام ١٩٥٦ .

اليوم التعاونى الدولى :

اتخذ أول سبت أو أحد من شهر يوليو منذ عام ١٩٢٣ للاحتفال باليوم التعاونى الدولى سنويا — فيجتمع الأعضاء من كل صوب لتبادل الأفكار واظهار وحدتهم وتكاتفهم — ويعلنون ما أتموه من أعمال وما حققوه من تقدم ، وإصرارهم على تحقيق المزيد من النجاح مستقبلا .

ويأخذ هذا الاحتفال طابع المهرجانات الشعبية إذ تتم فى الخلاء فترتفع أعلام الحلف المعروفة (علم قوس قزح) فى كل مكان وتسير المواكب من الدول المختلفة .

الحلف وهيئة الأمم المتحدة

يتميز الحلف التعاونى الدولى باتصاله وارتباطه الوثيق وقدرته على العمل والتشاور مع هيئة الأمم فى كثير من المشاكل الدولية — ويعمل الحلف مع ٩ منظمات دولية من الدرجة الأولى — تابعة لهيئة الأمم — فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية . وهذا يعنى أن الدعوة توجه دائما إلى الحلف لإرسال من ينوب عنه فى حضور اجتماعات مختلف اللجان بجانب حضور جلسات هيئة الأمم نفسها — وللحلف أن يتقدم بأسئلة للمجلس أو بمذكرات يطلب ايضاحا لها وأن يتصل بالمجلس عن طريق ممثليه .

وقد رفع الحلف إلى هيئة الأمم خلال العشرين سنة الماضية وجهة نظره بخصوص العمالة — حرية التجارة الدولية واستخدام مصادر البترول فى العالم . . . الخ .

وللحلف علاقات استشارية مماثلة مع مكتب العمل الدولى الذى ينظم أحوال العمل ويسعى لرفاهية العمال ومع هيئة الأغذية والزراعة

الدولية تعمل التى لتحسين الزراعة وزيادة غلات الأرض – ومع اليونسكو التى تهتم بالتعليم والثقافة . ومع مؤسسة الطاقة الذرية – كما أن الحلف يساهم فى الأعمال الانسانية مع هيئة إغاثة الطفولة التابعة للهيئة أيضاً – ويحضر بصفة مستمرة عضو عن لجنة الاسكان بالحلف جلسات لجنة الاسكان لأوربا التابعة لهيئة الأمم .

وعن طريق برامج المعونة الفنية تقوم هيئة الأمم والأجهزة المتخصصة التابعة لها باسداء الكثير من الخدمات الجليلة للبلاد المتخلفة – بهدف زيادة التعاون لأجل رفع مستوى المعيشة للمواطنين ، وتحسين الشئون الاقتصادية والاجتماعية لهم ، وترويج تأسيس تعاونيات على أسس سليمة .

ويتبادل الحلف الأبحاث والمطبوعات والمعلومات مع هذه الهيئات وينظم الرحلات التدريبية والتعليمية . . . الخ . فالاتحاد بوضعه الراهن شريك فريد فى تبادل المساعدة التى تتيح معرفة وخبرة وتجربة الدول المتقدمة للدول الأقل تقدما .

ويعتبر الحلف مستشاراً لهيئة الأمم ، وهذا يتيح له الاتصال الوثيق بالهيئات الدولية وأن اختلفت وجهات النظر والأهداف – فهو يهتم اهتماما كبيراً بالاتحاد الدولى للمنتجين الزراعيين ، ويستطيع الأفراد العاديون فى شتى أنحاء العالم عن طريق هذه المؤسسات غير الحكومية أن يسمع صوتهم كما لم يسمع من قبل سواء بالنسبة لحكوماتهم ، أو على الصعيد الدولى.

السياسة :

ويسعى الحلف لتحقيق هدفان أساسيان–فهو يسعى لربط الحركات التعاونية بالدول المختلفة وفى الوقت نفسه يسعى لإنجاز عمل دولى تعاونى لازالة أسباب الصراع الاقتصادى والعقبات التى تعترض طريق التفاهم المشترك والسلام الدائم .

ولتحقيق ذلك عمل الحلف على ألا ينقسم الأعضاء وظل بعيداً مستقلا عن الهيئات السياسية . كما وأن الحلف لا يزج بنفسه فى أى هيئة دينية أو سياسية ومثل هذا الاستقلال الذى تعتمد عليه الحركة التعاونية الدولية يسود كل اجتماعات ومطبوعات الحلف (مادة ٧ من قوانين الاتحاد) .

والحلف يسعى إلى تحقيق شعار .. « العالم الذى يرحب بالتعاون » ... وهذا الشعار هو أحد الأهداف لوضع حد للظلم والاستغلال والقيود الظالمة ، والعمل على تحقيق الحرية الفردية والسعى نحو تحقيق نظام إقتصادى سليم مبنى على أساس العدالة الاجتماعية . . وتحقيق هذه المفاهيم أمر حتمى للتوسع التعاونى ولإقرار السلام تدريجياً فى العالم .

وقد أيد الحلف عقيدته هذه فى الاحتفال بيوم التعاون الدولى عام ١٩٥٠ . بإعلانه أن شعب كل دولة من دول العالم له حرية الفكر ، والكلام ، والحركة وحق انتخاب حكومته بالطرق الديمقراطية . وصحة انشاء وإدارة ومراقبة مؤسساته التعاونية طبقاً لقوانين روتشديل . وأن مستوى المعيشة للدول المتقدمة والدول النامية سيتقارب برفع مستويات الأخيرة وخاصة عن طريق التعاون .

وستستمر الدول التى قبلت فى عضوية هيئة الأمم فى توثيق التعاون الودى لتحقيق أهدافها السامية طبقاً لميثاق الأطلنطى ، وخاصة فيما يتعلق بحرية استخدام موارد الخامات بالعالم فيتم بذلك القضاء على كل المحاولات التى يقوم بها الكارتل المحتكر الذى يسعى للسيطرة على مثل هذه الموارد ومراقبة انتاجها واستخدامها وتوزيعها ، وأن تؤسس رقابة دولية على إنتاج كل دولة من دول العالم من سائر أنواع الأسلحة وغيرها من معدات الحرب بما فى ذلك القنابل الذرية .

فالحلف يبدى أهمية كبرى نحو قيام هيئة الأمم بتنفيذ حقوق الانسان .

ولايتضمن التعاون تأكيد حقوق الانسان فقط بل يقدر المسئوليات أيضاً ويحملها ويبذل جهوداً كبيرة لتنفيذها . وتشمل سياسة الحلف -كما أوضحنا سابقاً- التعليم والتعاون مع اليونسكو وغيرها من الهيئات المكلفة بنشر المعانى الانسانية بين الناس فى كل مكان فى عالم لا يتعدى أقصى بقعة فيه عن طيران يوم واحد .

ما تم عمله – وفرص المستقبل :

يتم الحلف فى أغسطس عام ١٩٧٥ عامه الثمانين . ورغم نشوب حربين عالميتين ووقوع كثير من الأزمات الاقتصادية والسياسية فقد ظل قائماً بالواجب الملقى عليه من مؤسسيه .

وقد استطاعت كثير من المؤسسات التعاونية باستمرار الحلف أن تتغلب على مشكلات الغزو والاحتلال الأجنبى وفقد الأراضى عن طريق تغيير الحدود ، وعلى حركات القمع التى كانت تقوم بها الحكومات المعادية وعلى الكوارث المترتبة عن الحرائق والفيضانات .

وقد أصبح الحلف أمل التعاونيين ومصدراً للمعونة العلمية وقناة لمساندة الحركات التعاونية التى استردت حريتها . وقد كانت هيئة الاغاثة والتعمير التى صرفت ٣٠٠ ألف جنيه فى الفترة ما بين ١٩٤٣ – ١٩٤٥ أحد الوسائل التى اتخذها الحلف بعد الحرب العالمية الثانية لحفظ ورعاية مستقبل الحركة والتعبير عن وحدة التعاون .

تقدم التعاون :

دخل التعاون عقب الحرب العالمية الثانية مرحلة جديدة ، فلم تعد الحكومات تتجاهله ، وبدأت كثير من الدول بتعضيد من هيئة الأمم والوكالات المتخصصة ، فى توعية المواطنين وحثهم على استخدام التعاون لرفع مستوى المعيشة وتطوير الزراعة والصناعة والتجارة والتعليم .

ولما كان عبء تقدم التعاون فى هذه البلاد لا يمكن تركه كله للحكومات بل يحتاج الأمر إلى مساعدة هيئة الأمم ومن أجل ذلك قرر الحلف زيادة برامج المعونة الفنية وتدعيمها بأموال للتنمية. وبعد مؤتمر ١٩٥٤ قامت إدارة الحلف برسم الخطوط الأولى فى هذا الميدان . ولايتعارض نشاط الحلف مع نشاط برامج المعونة الفنية لهيئة الأمم فهى مركزة فى ميادين التعليم والدعاية والتموين، وقد تم جمع أموال التنمية عن طريق التبرعات الاختيارية من الهيئات المنضمة للحلف وقد زادت فى السنوات الأولى عن ١٠٠ ألف جنيه استرلينى — وأنفق منها فى هذا الغرض ٧٠ ألف جنيه .

ومنذ عام ١٩٦٠ إكتملت الخبرة الفنية للحلف فوضع برامج طويلة وقصيرة المدى. ومن المشاريع التى نفذها من هذه البرنامج : الوحدات المتحركة السمعية والبصرية بغانا وبورما — ومطبعة بشرق نيجيريا — وتزويد جاميكا بالخبراء فى إدارة المحلات التعاونية وتمرين الموظفين التابعين لها — واعطاء تدريب عملى فى كندا وشيلى لبعض موظفى الجمعيات التعاونية . . الخ . والمعاونة فى تنمية الدول المتخلفة سواء فى جنوب شرق آسيا ، أو أفريقيا أو الشرق الأوسط .

نحو تنظيم العالم :

أرسل الحلف خلال شتاء ١٩٥٥ — ١٩٥٦ خبيراً أوربياً على جانب كبير جداً من الدراية بالأساليب التعاونية التطبيقية للاستعلام فى جنوب شرق آسيا . وكان تقريره عن الحالة هناك وعن احتياجات هذه المنطقة

للحركة التعاونية دافعاً للحلف إلى عقد مؤتمر فى كوالا لامبور فى يناير ١٩٥٨ لانشاء مكتب إقليمى فى جنوب شرق آسيا . وفى الوقت نفسه أصبح من الضرورى أن تولى مؤتمراته مشكلة تقدم التعاون فى البلاد المتخلفة رعاية كبيرة — وقد تمت الموافقة بالاجماع على زيادة المساهمة فى أموال التنمية وأعلن أن مثل هذه الزيادة تعتبر من الزم الواجبات لتحقيق مقتضيات التنمية وتقديم العون للدول المختلفة .

وعن طريق قبول أعضاء جدد ونمو الأعضاء القدامى ، زاد عدد الأعضاء الصناعيين المنضمين للحلف عن مليون سنوياً ، وما زال عدد الأعضاء فى ازدياد مستمر سواء بأوربا أو بغيرها من القارات ، وفى عام ١٩٥٧ زاد عدد ممثلى آسيا وأفريقيا والدول الأجنبية بالحلف عن عدد ممثلى دول أوربا لأول مرة هذا ويعتبر الحلف حقيقة مركزا لاتحاد المؤسسات التعاونية الدولى .

الوحدة :

ومما لاشك فيه ، أن هناك جهودا مثمرة وبناءة تبذل من أجل توحيد الحركة التعاونية ، فبينما تزداد الحركة إنتشاراً وتوسعها يسير قدماً ، فان المجهودات لزيادة التعاون بين كافة الأعضاء لمختلف الأغراض تزداد ارتباطاً ووثوقا ، مع العلم بأن جميع هذه المجهودات تقوم بها المؤتمرات بجانب اللجان المساعدة .

وقدنظم الحلف فى خريف عام ١٩٥٧ مؤتمراً خاصاً للنظر فى أفضل الوسائل لرعاية صحة المستهلكين حيث التقى الأطباء بالمحلفين ورجال الرعاية ورجال التعليم ورجال الأعمال . . . الخ . لوضع سياسة وبرنامج لحماية المستهلكين من الأمراض .

ويسهل الاتصال بالحلف العمل المشترك مع المؤسسات الأهلية ذات المصالح المشتركة – مثل تلك الدول المشتركة فى السوق الأوربية ومناطق التجارة الحرة بأوربا – وظهور مثل هذه النظم الاقتصادية الجديدة يدفع بالحركات التعاونية فى سائر الدول إلى الانضمام بعضها إلى البعض لأجل نمو مشاريعها وخدماتها لتصمد فى وجه المنافسة ، وهذه المؤسسات يزيد اتصالها باستمرار مع الحلف طالبة المساعدة والنصيحة .

ولأجل قضاء هذه المطالب الجديدة وفى الوقت نفسه لانتهاز الفرصة لتقدم التعاون – فان الأمر يتطلب مصادر مالية أكبر من الموجودة حالياً – ولهذا الغرض يلجأ الحلف للمؤسسات المنضمة إليه وإلى التعاونيين فى شتى أنحاء العالم .

إننا نستبشر خيراً بقدرة التعاونيات على تدعيم إقتصادياتها على الصعيد المحلى ، وبالتالى على الصعيد الدولى ، خاصة وأنه قدتم كما أوضحنا سابقاً إنشاء تعاونيات دولية ، إستطاع مديروا الأعمال فيها أن يسايروا التطور الكبير الذى حدث فى تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية ، والتى تتميز بعديد من الخصائص ذات الكفاءة العالية من حيث الإمكانيات والسرعة والدقة فى أداء العمليات الحسابية والمنطقية وقدرة وحدات التخزين بها على استيعاب قدر كبير من البيانات والمعلومات . وكذلك ماتتسم به الحاسبات الالكترونية الحديثة من سرعة تداول البيانات والمعلومات ، والتى تقاس الآن « « بالنانوثانية » . . أى واحد على ألف مليون من الثانية الواحدة ! ! . . . . الأمر الذى دعى العلماء إلى القول أننا نعيش عصر الحاسبات الالكترونية ، وأن هؤلاء الذين لايعدون أنفسهم علمياً وعقلياً بحيث يتمكنون من استخدام الحاسبات ، ويعدون أنفسهم للتطورات التى تحدث فى هذا المجال سيفوتهم الركب ، وسيظلوا دائماً متخلفين .

احصائيات دولية عن الحركة التعاونية

يندرج فى عضوية الحلف التعاونى الدولى ١٦٤ منظمة من المنظمات القومية التعاونية تمثل هذه المنظمات ٧٢ دولة ٠

تنتشر هذه الدول فى قارات العالم حيث يوجد :

١٣ فى افريقيا ، ١٤ فى امريكا ، ١٧ فى آسـيا ، ٢٦ فى أوروبا ، ٢ فى أوقيانوسيا ٠

كما تندرج فى عضوية الحلف ٨ منظمات قومية دولية تهتم بشئون التعاون ٠

إجمالى الاحصائيات فى ١٩٨٥

أنواع الجمعيات	عدد الجمعيات	النسبة المئوية	عدد الأعضاء	النسبة المئوية
زراعيـــــة	٢٥٦ر٣٩٢	٣٤ر٦٪	٦٦ر٦١٢ر٧٤٠	١٣ر٠٪
استهلاكيـة	٦٩ر٢٩٦	٩ر٤ ٪	١٢٩ر٥٨١ر١٣١	٢٦ر٠٪
ائتمـــــان	٢٠٤ر٤٦١	٢٧ر٦٪	١٢٧ر٨٩٥ر٤٣٩	٢٥ر٥٪
سمكيـــة	١٥ر٤٦٧	٢ر٠ ٪	٢ر١٦٢ر٦٤١	٠ر٥ ٪
اسكانيـــة	٦٩ر٢٧٨	٩ر٤ ٪	١٧ر٣٩٤ر٥٥٤	٣ر٥ ٪
صناعيـــة	٥٣ر٩٣٨	٧ر٣ ٪	٦ر٢٩٢ر٧٠٨	١ر٥ ٪
متنوعـــة	٧١ر٨٢٥	٩ر٧ ٪	١٥٠ر٠٢٥ر٤٢٢	٣٠ر٠٪
	٧٤٠ر٦٥٦	١٠٠٪	٤٩٩ر٩٦٤ر١٨٥	١٠٠٪

عـــدد أعضـــاء الحلف التعاونى الدولى فى مختلف دول العالم

قارة افريقيـا		قارة أمريكا	
بوتسوانا	٣٦ر٢٢١	ارجنتين	٥ر٥٨٧ر٤٠٨
مصـــــر	—	كنــــدا	١١ر٢٨٢ر٢٤٧
جامبيــــا	٨ر٩٦٩	شـيلى	٣٥٨ر٥٥٦
غانــــا	٦٨٠ر٠٠٢	كولومبيـا	١٥٢ر٨٧١
ساحل العاج	—	جيـــانا	٢٩ر٠٨٥
كينيــــا	١ر٩٩١ر٢٤٨	هايتى	٠ر١٣٦
موريشيوس	٤٠ر٠٠٠	جاميـكا	—
المغـــرب	—	المكســـيك	—
نيجريا	٣٠٢ر٥٠٦	بانمـــا	٢ر٢٧٦ر٨٤٨
صـومال	—	بيـــرو	١ر٢٢٣ر٠٠٠
تانزانيـا	٦٤٠ر٤٦٣	بورتريكو	٣٢٦ر٤٥٢
أوغنـــدا	٩٨٠ر٠٧٦	أورجـواى	٣٩٨ر٥٠٠
زامبيــــا	١٠٧ر٩٧٧	أمريكــا	٥٨ر٣٤٤ر٥٣٨

تابع (عدد أعضاء الحلف التعاونى الدولى فى مختلف دول العالم)

قارة أوروبـــا		قارة آسـيا	
النمســـا	٣ر٠٢٧ر٣٢٨	بنجلاديش	١ر٩٤٦ر٨٧٥
بلجيكـــا	٢ر٧٢٥ر٩٦٧	الصـــين	١٣٢ر٠٠٠ر٠٠٠
بلغـاريا	٢ر٩٣٣ر٨٥٥	قـــبرص	٢٧٨ر٥٣٣
تشيكوسلوفاكيا	٤ر٤٥٨ر١٧٥	الهنـــد	٦٧ر٦٣٤ر٤٠٩
الدنيمـــارك	١ر٥٣٠ر٨٢٠	أندونيسـيا	٨ر٤٩٢ر١٩٧
فنلنـــدا	٢ر٠٦٠ز٧٣٠	ايـــران	٢ر٩٨٥ر٧٢٦
فرنســـا	١٣ر٦٥٢ر٢٨٤	العـــراق	٥٣١ر٢٥٦
المانيا الديمقراطية	٤ر٣٨٩ر٨٤٧	إسرائيـل	٦٨٠ر٢١٥
المانيا الاتحادية	٧ر٠١٣ر٣٣١	اليـــابان	١٨ر٤٠٩ر٦٣١
اليونـــان	٧١٢ر٨٣٦	الأردن	٣٨ر٠٩٤
المجـــــر	٤ر٦٩٢ر٩١٠	كوريـــا	٢ر١٣٢ر١٥٣
أيسلنـــدا	٤١ر٧٩٢	مالـــيزيا	١ر٧٣٢ر٦٢٠
أيرلنــــدا	—	باكســـتان	٢ر٩٦٠ر٤٤٨
إيطاليـــا	٥ر٢١٥ر٣٨١	الفلبيين	٧٣٥ر٨٥١
نيوزيلنـــدا	١ر٢٥٠	ســنغافورة	٦٣ر٣٧٧
النرويـــج	١ر٢١٨ر٦٠٠	سرى لانكـــا	٣ر٩٤٦ر٧٨٦
بولنـــدا	١٢ر٠١١ر٥٥٨	تايلانـــد	١ر٧٧٩ر٥٤٥
البرتغـــال	٣ر٠٠٠ر٠٠٠		
رومانيـــا	١٤ر٩٧٦ر٦٩٨		
اســـبانيـــا	٢ر٥٢٤ر٤٥٥		
الســـويد	٤ر٥٩٣ر٤٩٨	**أوقيانوسـيا**	
سويســـرا	١ر٠٣٢ر٥٤٥	استرليـــا	٤ر٠٢٢ر٠٩٨
تركيـــا	٥ر٥٢١ر٥١٦	فيجـــى	٣٠ر٤٤٠
انجلـــترا	١٠ر٠١١ر٨١٣		
روســـيا	٥٩ر٥٠٠ر٠٠٠		
يوغوسلافيا	١ر٥٠٦ر٠٠٠		

ملاحظـــــة :

الأرقام السابقة ملخص للإحصائيات الحديثة حتى ٣١ مارس ١٩٨٥ ٠٠ نوجه النظر الى أنه لم يصل للحلف التعاونى الدولى أية أرقام رسمية لتضمينها فى احصائياته ٠

– مؤتمر عام ١٩٣٠ :

فى عام ١٩٣٠ عقد الحلف التعاونى الدولى مؤتمره الثالث عشر فى فينا ، ثم كونت لجنة خاصة لمراجعة مبادىء روتشديل ، والنظر فى وضع تعريف يحدد هذه المبادىء بحيث يمكن تطبيقها على خير الوجوه فى الحركة التعاونية وكان من بواعث الحاجة إلى هذه الدراسة أن الحلف كان ينتظم فى عضويته عدد مختلف من الجمعيات يمثل أربعين دولة[1] ، وأن القانون النظامى للحلف ينص على أن يتبع الأعضاء مبادىء روتشديل ، وأن هذه المبادىء لم تحدد على وجه يسهل معه تطبيقها بل كانت صعوبة تحديدها من الأسباب التى دعت إلى عقد هذا المؤتمر .

– مؤتمر عام ١٩٣٤ .

وقد قدمت اللجنة تقريرها إلى المؤتمر التالى للحلف الذى عقد فى لندن عام ١٩٣٤ واقترحت فى هذا التقرير المبادىء التالية على أساس أنها أهم مبادىء روتشديل[2] ، أو بعبارة أدق هى التفسيرات الحديثة لمبادىء روتشديل :

١ – الباب المفتوح للعضوية .
٢ – ديمقراطية الإدارة .
٣ – رد عائد المعاملات على أساس المشتريات .
٤ – وضع حد على سعر الفائدة على رأس المال .
٥ – التعامل بالنقد .
٦ – الحياد السياسى والدينى .
٧ – التعليم التعاونى .

(1) Report of International Congress of the International Cooperative Alliance at Vienna, 1930.

(2) Report of International Congress of the International Cooperative Alliance at London, 1934.

وقد أوضحت اللجنة أن هناك أفضلية فى ترتيب المبادىء التعاونية وأن المبادىء الأربعة الأولى تعتبر أساسية فى النظام التعاونى أكثر من المبادىء الثلاثة الأخيرة ، وقالت اللجنة عن هذه الثلاثة .

« مما لاشك فيه أنها تكون جزءاً من نظام روتشديل ، ولكنها تعتبر طرقاً وظيفية وتنظيمية مهمة أكثر منها مبادىء عامة وأن عدم الأخذ بها قد يؤدى إلى هدم أهم مزايا التعاون » .

وقد قدم الأعضاء البريطانيون فى المؤتمر تعديلا على إقتراح اللجنة يرمى إلى إستبعاد المبادىء الثلاثة الأخيرة ، وكانت وجهة نظرهم فى ذلك أن التعامل بالنقد والتعليم التعاونى وان لم يكن ثمة شك فى أنهما جزءان مهمان من نظام روتشديل ، وأنهما على جانب كبير من الأهمية فى تنظيم وفى تقدم الحركة التعاونية ، إلا أنهما ليسا مبدأين أساسيين تفقد المنظمات التعاونية أهم مميزاتها إذا لم تاخذ بهما ، وقد عززوا وجهة نظرهم بسبب آخر وهو أن من الأفضل إختصار المبادىء التعاونية ، وهكذا رفض الأعضاء البريطانيون إقتراح اللجنة الأساسى فاعيد إليها على أن تقدم إقتراحها النهائى للمؤتمر التالى للحلف .

– مؤتمر عام ١٩٣٧ :

ثم عقد المؤتمر التالى فى باريس بفرنسا عام ١٩٣٧ ، وقدمت اللجنة تقريرها ، فقالت فيه .

« إن اللجنة وقد واتتها الفرصة الكاملة لتستعرض ماقدمته جمعيات الجملة للمستهلكين وجمعيات العمال للانتاج ، والجمعيات التعاونية الزراعية ، والبنوك التعاونية ، لترغب فى أن تعبر عن إعتقادها بان السبع مبادىء التى سبقت الإشارة إليها ،

مازالت تعتبر ضرورية وأساسية فى نظام روتشديل ، وأنه ليس هناك مايدعو إلى الإخلال بوحداتها ، نتيجة للتقدم الصناعى والتجارى ، أو التغيرات التى طرأت أو تطرأ على طرق الإقتصاد » .

« وترى المحنة فيما يتعلق بالبحوث التى أجريت على هذه المبادىء الأخذ بتفسير أقل جموداً فيما يتعلق ببعض أنواع الجمعيات التعاونية التى تختلف عن الجمعيات التعاونية للاستهلاك وهى التى كان الأصل فى نظام روتشديل أن وضع لادارتها ، وعلى ذلك ترى أن يكون هناك نوع من التميز بين المبادىء السبعة التى سبقت الإشارة إليها ، وذلك بان يكون على جميع الجمعيات التعاونية أياً كانت أنواعها أن تطبق الأربعة مبادىء الأولى حتى تكون لها الصفة التعاونية . أما المبادىءالثلاثة الأخيرة فهى وان لم يكن شك فى أنها تكون جزءاً من نظام روتشديل . وقد طبقتها الحركة التعاونية بنجاح فى مختلف الدول ، إلا أن عدم الأخذ بها لايمنع من الإنضمام إلى عضوية الحلف التعاونى »[1] .

وهكذا يتبين أن المحنة كررت أهمية المبادىء السبعة ، وإذا كان التطبيق العملى قد يلجىء بعض الجمعيات لظروف تتعلق بها ، أو لظروف سياسية محيطة بها ، إلى الإنحراف عن الأخذ بالمبادىء الثلاثة الأخيرة بعضها أو كلها ، فان هذا لا يسلبها صفتها التعاونية من وجهة نظر الإنضمام إلى الحلف التعاونى الدولى .

وقد لوحظ أن الأعضاء البريطانيين فى المؤتمر كانوا يريدون أن يطوروا هذه المبادىء لكى توافق ما تقضى به مصالحهم الخاصة . وفى ذلك يقول أحد التعاونيين البريطانيين عن البيع النقدى ، أن ما إتبع منذ أكثر من تسعين عاماً تختلف تمام الإختلاف عن الطرق المعمول بها

(1) Report of International Congress of the International Cooperative Alliance at Paris

الآن ، ولهذا يجب على الجمعيات التعاونية أن تتبع من الطرق ما يسمح لها بمواجهة المنشآت المنافسة فان البيع بالأجل مكن الحركة التعاونية فى بريطانيا من التقدم والنمو .

والأرجح أن مصلحة الدول التى تأخذ بأسباب التقدم ، والتى لم تستكمل بعد نموها الإقتصادى وبناءها الإجتماعى فى أن لاتتهاون إطلاقاً فى أمر مبدأ البيع بالنقد ، فان الإنحراف عن هذا المبدأ قد يؤدى إلى إغراء الطبقات العاملة القليلة الدخل بالإقبال على الشراء إلى حد تتعدى فيه حدود دخلها فتقع فى ذلة الإستدانة ، وهو من الآفات التى تعمل الحركة التعاونية على إنقاذ المجتمع الإنسانى منها .

وفيما يلى سنتناول بالشرح والتعليق المبادىء السابقة ، نظراً لأهميتها بالنسبة للحركة التعاونية ، وضرورة إلمام من يتولون شئون إدارة الجمعيات بها .

المبدأ الأول — الباب المفتوح للعضوية :

يعنى هذا المبدأ أن لا تغلق الجمعيات التعاونية أبوابها أمام أى شخص مخلص فى إهتمامه بها[1] مادامت تتوافر فيه شروط اللياقة للعضوية . وطبقاً لهذا المبدأ يجب أن تفتح الجمعية أبوابها لكل مستهلك يرغب فى الإنضمام إليها سواء أكان رجلا أم امرأة ، وبغض النظر عن اللون ، والجنس أو الجنسية والمعتقدات الدينية ، والمذاهب السياسية . وكانت جماعة روتشديل تطلب ممن يريد الإنخراط فى عضويتها أن يحظى بتزكية إثنين من الأعضاء كما كانت تعلق قبوله النهائى على موافقة الجمعية العمومية ، وتشترط على العضو أن يحضر بنفسه ليلة إنضمامه إلى غرفة الإجتماعات ويقرر عزمه على المساهمة بخمسة أسهم ، قيمة كل سهم جنيه إنجليزى ،

(1) See Cooperative Ideals and Problems by Anders Orne — translated by J. Downie Cooperative Union, Manchester, England 1937.

وأن يؤكد إحترامه لقوانين الجمعية :

وتنص القوانين النظامية لجمعيات التعاونية للاستهلاك فى مصر على أن من يرغب فى العضوية عليه أن يتقدم بطلب إكتتاب إلى مجلس إدارة الجمعية مشفوعاً بقيمة الأسهم المكتتب فيها كلها أو بعضها ، وأن يبين فى هذا الطلب إسم الطالب ، ولقبه ، وسنه ، ومهنته ، ومحل إقامته ، وجنسيته . كما تنص على أن مجلس الإدارة يبت فى هذا فى مدى شهر من تاريخ تقديمه .

وإذا رفض مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية رغبة الطالب فى الإنضمام ، وجب أن يبنى هذا الرفض على أسباب قوية . ويتبع هذا الإجراء نفسه فى حالة ما إذا تنازل أحد الأعضاء عن أسهمه إلى آخر ليكون عضواً جديداً ، فانه يجب النظر فيما إذا كان العضو المتنازل إليه عضواً سابقاً غير مرضى عنه فى الجمعية أو فيما إذا كان تاجراً منافساً :

ومن المعروف عن الجمعيات التعاونية للاستهلاك أنها تحارب الإستغلال والإنتهازية ، وقد لا يرضى ذلك بعض التجار المنافسين الذين يرون فى وجودها إضراراً بمصالحهم غير المشروعة ، فيعملون على أن ينضموا إلى هذه الجمعيات ، ويداومون على حضور الجمعيات للتأثير على الأعضاء وإتخاذ قرارات يستهدفون فيها مصالحهم الشخصية ، من أجل ذلك كان مثل هذا النوع من الأعضاء غير مرغوب فيه .

وفى حالة رفض طلب العضوية يجب أن يرد إليه ما سبق أن دفعه عند تقديم طلبه بما فى ذلك رسم الدخول إذا كان من الشروط التى تتطلبها الجمعية أن يدفع رسم الدخول . وتعطى بعض الجمعيات للعضو الحق

فى أن يعود إلى تجديد طلبه فيما بعد متى رأى أن الأسباب التى من أجلها رفض طلبه قد زالت .

ولا يتعارض مبدأ الباب المفتوح للعضوية مع ما تتقيد به بعض الجمعيات من قصر العضوية فيها على أعضاء حرفة معينة ، أو مهنة خاصة ، فهناك جمعيات كثيرة من هذا النوع تشترط هذا النوع وتتقيد بهذا القيد وقد كثر الجدل والنقاش حول هذا الأمر بين المؤيدين له والمعترضين عليه . فالمؤيدون يرون أن روح التضامن تكون بين الأعضاء من أبناء الحرفة الواحدة أقوى منها بين الأعضاء من أبناء الحرف المختلفة ، و السبب فى نمو وازدهار الجمعيات التى تقوم على هذا الأساس إلى هذا العامل نفسه وهو تجانس الأعضاء فى المهنة والحرفة . أما المعارضون فينظرون إلى المسألة من جانب آخر يتصل بالصالح العام للحركة التعاونية ، ويرون أن مثل هذه الجمعيات توجه جهودها نحو كفاية التوزيع ، وتهتم بحاجاتها ومصالحها أكثر من إهتمامها بالأهداف الإجتماعية العامة للتعاون ، ومن ثم يرون فى تأسيس مثل هذا النوع من الجمعيات إنحرافاً عن المبادىء التعاونية . . هذه المبادىء التى لا تكلف العضو أكثر من أن يكون مستهلكاً وعلى إستعداد لأن يسهم بنصيبه المطلوب من رأس المال . بل يرون أن وجود هذه الجمعيات يؤدى إلى تقسيم الحركة ، وهذا بدوره يؤدى إلى إضعافها ، ولهذا يستحسن البعد ما أمكن عن إنشاء الجمعيات التعاونية الطائفية . . غير أننا نوضح أن وجود مثل هذه الجمعيات قد يكون ضرورياً فى بعض الأحيان ، كما هو الحال فى مناطق المصانع والمناجم للبعيدة عن العمران ، والتنظيمات الجماهيرية التى تعمل على التيسير على أعضائها ، لصالحهم وصالح الإنتاج فى نفس الوقت .

وفى مصر لايجيز القانون التعاونى تعليق الدخول فى الجمعية على الإكتتاب فى أكثر من سهم واحد ، ولا يجيز للعضو الواحد أن يمتلك أكثر من خمس رأس مال الجمعية ، «مادة رقم ٧ من القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٦» والمادة تستثنى الأشخاص الإعتبارية العامة من هذا الشرط . . كما ينص على أن يكون باب العضوية فى الجمعيات التعاونية مفتوحاً لجميع المواطنين طبقاً للشروط العامة للتعاون ، وقد أجاز كذلك إنشاء جمعيات تعاونية للاستهلاك تكون العضوية فيها مقصورة على فئة خاصة من المواطنين تجمعهم ظروف مشتركة بحسب عملهم أو وظيفتهم ، وفى هذه الحالة الأخيرة يكون لكل من توافرت فيهم الشروط اللازمة حق العضوية فى الجمعية .

وفيما يتعلق بشروط العضوية فى الجمعيات التعاونية الزراعية ، تشترط اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ بشان الجمعيات التعاونية الزراعية ، متعددة الأغراض بالقرية أو البندر ما يأتى :

مادة ١ — يشترط فيمن يكون عضواً فى الجمعية متعددة الأغراض بالقرية أو البندر ما يأتى :

١ — أن يكون شخصاً طبيعياً .

٢ — أن يكون من المشتغلين بالزراعة الحائزين أرضاً زراعية بالملك أو بالإيجار أو بوضع اليد ، أو من المشتغلين بالإنتاج الزراعى أو الحيوانى أو ممن لهم مصالح مباشرة مرتبطة بالزراعة .

٣ — أن يقبل كتابة النظام الداخلى للجمعية ، وأن يفى بالتعهدات الخاصة بالإكتتاب فى الأسهم ودفع قيمتها كلها أو بعضها طبقاً لما يحدده هذا النظام .

---

(١) ونفس هذه الشروط تقريبا فى المادة رقم ٣٠ من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون التعاون الزراعى والمادة رقم ١١ من لائحته التنفيذية الصادر بها القرار الوزارى رقم ١ لسنة ١٩٨١ .

مادة ٢ – يشترط فيمن يكون عضواً فى الجمعيات الزراعية أن يكون من المنتجين الزراعيين فى أحد فروع الإنتاج الذى تتخصص فيه الجمعية طبقاً لنظامها الداخلى ، وأن يتوفر فيه الشرط المنصوص عليه فى البند ٢ من المادة السابقة .

مادة ٣ – يصدر قرار من مجلس إدارة الجمعية فى جميع الأحوال بقبول العضو بعد التثبت من توفر الشروط المبينة فى المادتين السابقتين .

ويتبع حرية الإنضمام إلى الجمعية التعاونية ، حرية الإنسحاب منها . . ولكن تطبيق ذلك فى بعض الدول ليس من السهولة بالقدر الذى يخطر فى البال ، ذلك لأن الإنسحاب يعتمد أول ما يعتمد على وجود من يقبل شراء نصيب العضو المنسحب ، وإذا فرض ووجد هذا المشترى ، فان الجمعية تحتفظ لنفسها بحق الرفض أو الموافقة على قبوله عضواً فيها ، لأنه ليس من المصلحة ولا من المعقول قبول أى طارق يرغب فى أن يحل محل العضو المستقيل ، بل هناك من التعاونيين من يرى أن أفضل الطرق فى حالة الرغبة فى الإستقالة هى أن ترد للعضو المستقيل قيمة أسهمه ، ولكن هذا الرأى إذا أخذ به قد يعرض الجمعية لأخطار جسام ، فقد يجتمع عدد من الأعضاء الساخطين ويطالبون برد قيمة أسهمهم بقصد إحراج الجمعية فتتعرض للانهيار :

وقد روى لتجنب مثل هذه المخاطر ، أو العمل على التقليل من حدتها أن تحتفظ الجمعية لنفسها بحق تأخير دفع قيمة الأسهم إلى الوقت الذى تسمح فيه إمكانياتها برد هذه القيمة ، وقد وضعت لذلك قواعد روعى فيها أن تسمح غالباً برد قيمة هذه الأسهم عند وفاة العضو ، وكان يجب أن تسمح

القواعد رد هذه القيمة فى حالة تغيير محل الإقامة وبخاصة فى المدن الكبيرة إذا سمحت بذلك الحالة المالية للجمعية .

وفى مصر مثلا تنص المادة رقم ٢١ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ بشان الجمعيات التعاونية الزراعية – على ما يأتى :

« يكون لكل عضو الحق فى أن ينسحب من الجمعية وفقاً للاجراءات التى يعينها نظامها ، ويكون له عندئذ الحق فى إسترداد قيمة ماساهم به فى الجمعية بشرط ألا يترتب[1] على ذلك تخفيض رأس مال الجمعية إلى أقل من نصف أقصى قيمة وصل إليها رأس المال منذ نشأة الجمعية ، ويجب تخفيض قيمة ما يسترده العضو المنتسب بنسبة ما أصاب الجمعية من عجز فى رأس مالها » .

وقد بذلت جهود للعمل على تيسير إنسحاب الأعضاء من الجمعية إذا رغبوا فى ذلك كما هو الحال فى معظم الجمعيات التعاونية للتجزئة فى إنجلترا ، فانها فى سبيل هذا الغرض لجأت إلى الأسهم فقسمتها إلى نوعين هما :

النوع الأول : أسهم قابلة للتداول .

النوع الثانى : أسهم خاضعة للاسترداد .

أما النوع الأول فيلاحظ أن الجمعيات لا تلزم أعضاءها فى الغالب بامتلاك ما يزيد على خمسة أسهم منه . ومن حيث أنه قابل للتداول أو التنازل فانه يمكن لأى شخص أن يتنازل عن أسهمه منه لأى شخص آخر تعرفه ، على أن توافق الجمعية على الشخص المتنازل إليه .

(١) وتنص المادة رقم ٣٣ من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون التعاون الزراعى الجديد والخاصة بزوال العضوية على نفس المعنى .

وأما النوع الثانى وهو الأسهم الخاضعة للاسترداد فيمكن للعضو أن يسترد قيمتها من الجمعية طبقاً لشروط معينة ينص عليها فى نظام كل جمعية .

كذلك لجأت الجمعيات التعاونية الأمريكية إلى طرق أخرى ، كطريقة الرصيد الدائر لفترة محدودة أو فترة غير محدودة ، ورأس المال الدائر وطريقة الإستقطاعات الدائرة ، فهذه الطرق جميعها تهدف إلى جذب الأعضاء نحو الإنضمام إلى الجمعيات وتيسير أمر إنسحابهم .

على أى حال فان القاعدة هى أن يكون للعضو الحرية فى الإنضمام ويكون له أيضاً الحرية فى الإنسحاب بشرط أن تسمح الحالة المالية للجمعية بذلك وألا يصيبها ضرر من وراء ذلك . ويرى «جيمس بيتر وارباس» أنه يجب على الجمعية أن تحتاط لنفسها فتحتفظ بحق عدم قبول الأشخاص الذين يكون فى إنضمامهم ضرر يلحق بها . وتحتفظ كذلك لنفسها بحق فصل العضو إذا أتى عملا من طبيعته أن يلحق بها ضرراً جسيما ماديا أو أدبيا . وترى الكاتبة « باركر » أن القيد الوحيد الذى يجب أن يوضع على العضو المحتمل هو ألا يمارس نشاطاً يكون منافساً لنشاط الجمعية أو بمعنى آخر ألا يكون له مصالح تتعارض مع مصالح الجمعية .

والمفضل أن تراعى الجمعيات جانب التحرى والدقة فى أعضائها ، لأن القوانين فى بعض الدول تضع قيوداً على الأعضاء . فالقانون الإنجليزى فى هذا الشأن ينص على ضرورة عقد جمعية عمومية غير عادية ، وتمثيل ثلاثة أرباع قيمة الأسهم وأغلبية ثلثى الأعضاء كما ينص على أن يبلغ العضو بما ينسب إليه من تهم أرتكبت ضد الجمعية كتابة وقبل شهر من تاريخ إنعقاد الجمعية العمومية غير العادية . بل إن المادة ٧٥ من القانون التعاونى

المصرى السابق رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ كانت تتطلب أن يحضر الجمعية العمومية الأعضاء بأنفسهم أو بممثلين عنهم على الأقل ، فاذا لم يتكامل العدد القانونى تدعى الجمعية العمومية للاجتماع مرة ثانية ، وعندئذ تعتبر القرارات صحيحة إذا اشترك فى الإجتماع نصف أعضاء الجمعية على الأقل .

كما أن القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ بشان الجمعيات التعاونية الزراعية ينص فى المادة رقم ٤٣ على أن لا يكون إجتماع الجمعية العمومية صحيحاً إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها ، فاذا قل عدد الحاضرين عن ذلك عد الإجتماع قانونياً بعد إنقضاء ساعة بحضور ربع مجموع الأعضاء ، فاذا قل عدد الحاضرين عن ذلك ، انعقدت الجمعية العمومية فى اليوم الخامس عشر من تاريخ الإجتماع السابق ، ويكون إنعقادها فى هذه[1] الحالة صحيحاً بأى عدد من الأعضاء .

ومثل هذه الشروط تجعل ممارسة هذا الحق بالنسبة للجمعيات ضرباً قريباً من المستحيلات ، ولهذا يطالب التعاونيون دائماً بمراجعة مثل هذه الشروط التى لا تتمشى مع تطور الحركات التعاونية ، ويفهم من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ ومن النظم الداخلية لجمعيات التعاونية للاستهلاك أنه يكفى لفصل العضو صدور قرار باغلبية الحاضرين فى الجمعية العمومية ، إذ تنص الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من هذا القانون ، والبند « و » من المادة ١٦ من النظام الداخلى النموذجى لجمعيات الإستهلاك على فصل العضو إذا أتى عملا يضر بمصالح الجمعية مادياً أو أدبياً . ولم يرد فى القانون أو اللوائح مايتطلب ضرورة عقد جمعية إستثنائية لممارسة هذا الحق .

ومن الموضوعات التى كثر حولها الجدل والنقاش فيما يتعلق بمبدأ الباب المفتوح للعضوية موضوع : هل تفتح الجمعية أبوابها لجميع أعضاء

(١) نجد أن المادة رقم ٣٨ من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ تنص على أن يكون الإجتماع فى هذه الحالة صحيحا بحضور ربع مجموع الأعضاء .

العائلة أم يكتفى بعضو واحد ؟... وفى هذا يقول « شارل جيد » أنه على الرغم من أن الزوجة هى التى تقوم بشراء جميع مايلزم الأسرة فان الزوج هو الذى يصبر عضواً فى الجمعية ، وبما أن المشتريات التى تقوم بها الزوجة هى للأسرة جميعها فانه يبدو من غير الضرورى أن ينضم بقية الأعضاء إلى الجمعية نظراً لما يتطلبه إنضمامهم من دفع المبالغ التى يتطلبها الإكتتاب فى أسهم رأس المال لاكتساب العضوية ، ومن رأيه أن الأسرة لن تستفيد من ذلك كما أن الجمعية كذلك لن تستفيد على الأقل من ناحية إرتفاع رقم المبيعات.

على أننا لانتفق مع « شارل جيد » فيما ذهب إليه . بل نعتقد أن إنضمام أكبر عدد ممكن من الأسرة إلى الجمعية يثمر فائدة مزدوجة تعود على الجمعية وعلى الأسرة . فأما فائدة الجمعية فتتمثل فى زيادة مواردها بما يساعدها على النمو والإرتفاع بمستوى خدماتها والإعتماد فى ذلك على مواردها الذاتية . ولا يخفى أن الجمعية إذا اكتسبت عدداً كثيراً من الأعضاء كان ذلك مما يؤدى إلى زيادة إتساعها ونجاحها ، إذا توافر بالطبع عامل حسن الإدارة وكفايتها .

وأما فائدة الأسرة ، فالمعتقد أن اشتراك أفرادها يغرس فى نفوسهم جميعاً الشعور بمسئولية المالك ، فيزدادون إهتماماً بجمعياتهم ، وبالتالى تنمو فيهم عوامل الجدية فى بحث أمورها عن طريق اللجان الفرعية أو الجمعيات العمومية ، وبذلك تزداد يقظة الأعضاء وينعكس أثر ذلك على مجالس الإدارة فتزيد من بذل جهودها وتوخى الدقة فى تصريف شئون الجمعية . هذا إلى أن إشتراك أفراد الأسرة يساعد على تعويد الصغار منها وتدريبهم على الحياة التعاونية . ثم أن أفراد الأسرة ينتفعون طبقاً للقانون التعاونى بفائدة رأس

المال التى يحصلون عليها ثمرة لقيمة أسهمهم ، وهذا الأسلوب يساعد الصغار والكبار على الإدخار .

ويلحق بمبدأ الباب المفتوح فى الغالب قاعدة البيع إلى الجمهور ، فهناك جمعيات تقصر مبيعاتها على أعضائها ، ولكن الغالب فى الجمعيات أن تتيح البيع لغير الأعضاء ، ومما يذكر بهذه المناسبة أن القانون المصرى أخذ بذلك ، واشترط عدم جواز البيع بالنسيئة لغير الأعضاء

المبدأ الثانى – ديمقراطية الإدارة :

تعتبر الجمعيات التعاونية نماذج مصغرة للمجتمع الإنسانى الكبير ، ومن أهم مبادئها المساواة بين الأعضاء وهى لضمان تحقيق هذا المبدأ تحرص على تطبيق مبدأ أن لكل عضو صوتاً واحداً مهما كان عدد الأسهم التى يمتلكها ، وهذا يختلف تمام الإختلاف عن الشركات الرأسمالية فان للعضو فيها عدد من الأصوات يقل أو يكثر تبعاً لما يمتلكه من أسهم ، ويرى « شارل جيد » أنه لكى يستخدم مبدأ ديمقراطية الإدارة بطريقة منطقية يجب أن يعطى للأعضاء الذين يتعاملون مع الجمعية فقط ، حق الإدلاء باصواتهم وأن يكون لهم من الأصوات القدر الذى يناسب قيمة معاملاتهم مع الجمعية .

ونحن لانتفق معه فى هذا الرأى لأن الحركة التعاونية الإستهلاكية قامت لخدمة الأفراد وتمكينهم من إشباع أقصى مايمكن من رغباتهم فى حدود الدخل الذى يحصلون عليه ، ولا تتحقق هذه الغاية إلا بتحقيق الديمقراطية الإقتصادية ، وهذا يعنى القضاء على سيطرة رأس المال ، وإعطاء كل عضو فى الجمعية الفرصة التى يستطيع فيها أن يعبر عن رغباته ، ويطالب الجمعية بتحقيق هذه الرغبات فى حدود ماتملك من الإمكانيات. وكما أن أعضاء الأمة فى الجمهورية يتساوون فى

أن لكل فرد صوتاً واحداً عندما يدلى برأيه فى الأمور السياسية كذلك فى الجمعيات التعاونية يتحقق مبدأ المساواة فيها عن طريق مبدأ أن لكل عضو صوتاً واحداً مهما كان عدد الأسهم التى يمتلكها ومهما كانت قيمة معاملاته كبيرة ، وإلا إستطاع ذوى الأغراض من الأثرياء أن ينضموا إليها وأن يتمكنوا بفضل قيمة معاملاتهم من السيطرة عليها .

صحيح أن الجمعيات التعاونية العامة تعطى الجمعيات المحلية التى تشترك فى عضويتها عدداً من الأصوات يتناسب مع مقدار معاملاتها ، ولكن الأمر فيها يختلف عن الأمر هنا إذ أنها تهدف إلى تشجيع الجمعيات المحلية على التعامل معها . هذا إلى أن الأصوات التى فيها تكون ممثلة لجمعيات تعاونية تسير على مبدأ ديمقراطية الإدارة . وهذا مما يطمئن نوعاً ما إلى أنها لا ترغب فى الإستحواذ أو السيطرة .

وتظهر المساواة بين الأعضاء فى الجمعيات التعاونية بوضوح عندما ينضم أعضاء جدد إلى الجمعية ، فان الشروط التى يقبلون على أساسها والحقوق التى يتمتعون بها هى نفس الشروط التى يتمتع بها الأعضاء السابقون . وهم كذلك عندما يكتتبون فى شراء أسهم من الجمعية يدفعون نفس القيمة التى دفعها زملاؤهم السابقون . وهذا يختلف إختلافاً كبيراً عن المشروعات الرأسمالية ، فان قيمة أسهمها تتراوح إرتفاعاً وإنخفاضا تبعاً لنجاح الشركة وإخفاقها . ويرجع ذلك إلى أن عدد الأسهم فى الشركات المساهمة محدود ، أما رأس المال فى الجمعيات التعاونية فهو قابل للزيادة والنقصان تبعاً لتطبيق مبدأ الباب المفتوح للعضوية ، فانه يسمح للجمعية بقبول أعضاء جدد وييسر للقدامى سبيل الإنسحاب ، هذا إلى أن الإحتياطيات فى الشركات المساهمة تعتبر ملكاً للأعضاء يقتسمون فائضها عند التصفية

والأمر على عكس ذلك فيما يتعلق بالجمعيات التعاونية ، فانه لا يجوز أن يرد للأعضاء أكثر مما دفعوه ثمناً لأسهمهم .

والسلطة العليا فى الجمعيات التعاونية ، هى لجمعياتها العمومية التى تتألف من جميع الأعضاء ، والأعضاء لهم مطلق الحرية فى إصدار مايشاؤون من القرارات التى تستهدف الصالح العام للجمعية ، فهم الذين يوجهون أعمالها ، وهم الذين لهم الكلمة الأولى والأخيرة فى وجود الجمعية أو حلها . ويستطيع كل عضو رجلا أو إمرأة أن يرشح نفسه لعضوية مجلس الإدارة إذا وجد لديه القدرة والكفاية على تولى مهام هذا المنصب ، وكان حائزاً لثقة الأعضاء فى الجمعية .

وعندما أسست جماعة روتشديل جمعيتها أوردت فى نظامها قاعدة « لكل فرد صوت واحد » بقصد إنتخابات أعضاء مجلس الإدارة فقط . ثم عدلت هذه القاعدة بعد عام من بدء عمل الجمعية لكى تشمل كذلك الرقابة على جميع أعمال الجمعية وقرارات الجمعية العمومية[1] .

وذهبت بعض الجمعيات إلى أبعد من هذا فى سبيل تحقيق مبدأ ديمقراطية الإدارة . فكانت تتيح الفرصة لجميع أعضائها كى يتولوا وظائف العضوية فى مجلس الإدارة ، ومن هذه الجمعيات جمعية « سانت جوتبرس باسكتلنده فقد كان أعضاؤها يتناوبون عضوية مجلس الإدارة تبعاً للترتيب الأبجدى لأسمائهم . وكان لهذه الطريقة فضل كبير فى تدريب الأعضاء وحصولهم على خبرات قيمة . بل إن ذلك أهدى الحركة التعاونية كثيراً من القادة الممتازين . غير أنه هذا من جانب آخر ، وضع كثيراً من الأعضاء فى مركز المسئولية دون أن يكون عندهم الإستعداد أو القدرة على تحملها مما أدى إلى عدم الإستمرار فى ذلك الإتجاه ومن الخير أن

1) Principles of Cooperation by Emory Borgadas. The Cooperative League of the U.S.A. Washington.

لا تاخذ الجمعيات التعاونية بمثل هذه التجربة لأن محاولة خلق قادة من التعاونيين عن طريق التطبيق العملى فقط ووضعهم فى مراكز المسئولية أمر قد يكون سبباً فى إنخفاض مستوى كفايتها ، وقد يؤدى إلى إضعافها ثم إلى نتائج ليست فى صالح الحركة ..»

فاذا أرادت الجمعيات أن تتبع قاعدة إتاحة الفرصة لجميع أعضائها لكى يتناوبوا وظائف العضوية فى مجلس الإدارة فالأفضل أن يقترن ذلك بشروط منها ضرورة نشر التعليم والتدريب التعاونى اللذين يؤهلان عضو مجلس الإدارة المرتقب لأعباء وظيفته ، ثم الإطمئنان إلى مايؤكد أن العضو قد إجتاز هذه الدراسات بنجاح .

وتلجأ بعض الجمعيات فى سبيل تحقيق مبدأ الديمقراطية إلى طريقة هامة ، وهى أن تضع كل عضو من أعضائها فى إحدى اللجان التى تلائم ميوله واستعداده ليبذل فيها نشاطه . وإذا كانت لدى العضو رغبة فى نشاط معين ، ولم يكن هذا النشاط ضمن أوجه نشاط الجمعية سارعت بتكوين لجنة خاصة لهذا النشاط حتى تخلق فى جميع الأعضاء الشعور بالمسئولية وتثير فيهم الإهتمام الدائم بالجمعية .

وتتجه ديمقراطية الإدارة نحو العمل لمصلحة المجموع . فنى السويد مثلا إستطاعت جمعية ك.ف وهى عبارة عن جمعية للجملة وإتحاد بالنسبة للحركة التعاونية فى السويد ، أن تغزو ميادين الصناعة التى تحتكرها الشركات الرأسمالية وتتحكم فى أسعار منتجاتها فتبيعها بقيمة مرتفعة دون مبرر ، فقد إستطاعت هذه الجمعية أن تدخل ميادين الصناعة وصارت منافساً قوياً كان لمنافسته أثر كبير فى هبوط الأسعار إلى حد معتدل معقول ،

وقد حال ذلك بدوره دون أن تعمد الدولة إلى تأميم كثير من هذه الصناعات لأن ذلك أصبح فى نظرها غير ضرورى ، ولم يعد له مايبرره .

ويرى ف.س. آلن أن تحقيق ديمقراطية الإدارة يتوقف على الأمور الأساسية الاتية :

١ – المشاركة الفعالة من جانب الأعضاء فى الرقابة على أعمال الجمعية على أساس أن لكل عضو صوت واحد ، وأن يزودهم أعضاء مجلس الإدارة فى فترات منتظمة بتقارير عن نشاط الجمعية ، وأن تعقد إجتماعات الأعضاء بكفاية تامة ، ويعنى بالإعلان عنها وتنظيمها وإدارتها .

٢ – الكفاية الإدارية وتتمثل فى أعضاء مجلس الإدارة الذين يتراوح عددهم بين سبعة أو أكثر تبعاً لحجم الجمعية ولظروف وإعتبارات أخرى وعلى مجلس الإدارة أن يعقد فى كل شهر إجتماعاً دورياً مرة على الأقل وعليه كذلك أن يجتمع أكثر من ذلك كلما دعت الظروف ليتمكن من المراقبة الفعالة على أعمال المدير ، وليطلب أعضاؤه من الموظفين المسئولين تقارير دورية عن أعمالهم وليتأكدوا من سرعة تنفيذ قرارات الجمعية العمومية . وعلى وجه العموم لمراقبة الجمعية فيما بين دورى إنعقاد الجمعية العمومية – إذ أن أعضاء مجلس الإدارة يملكون فى هذه الفترة السلطة العليا .

٣ – يجب على جميع اللجان التى ينتخبها الأعضاء « بما فيها أعضاء مجلس الإدارة » إعطاء تقارير دقيقة عن نشاطها وعن المركز المالى للجمعية ومدى تقدمها وذلك لكى تتاح للأعضاء الفرصة التى تمكنهم من أخذ صورة حقيقية عن المركز المالى للجمعية وإحتياجاتها وليتمكنوا من الحكم على كفاية هذه اللجان ورؤساء الجمعية .

٤ – إستمرار التعليم التعاونى لأعضاء الجمعية بقصد التعمق فى فهم رسالة ومبادئ وأهداف الحركة التعاونية ولاستثارة حماسهم وإهتمامهم باعمال الجمعية ومراقبتها مراقبة فعالة .

٥ – تيسير سبل الإنضمام إلى الجمعية للراغبين من أهل المنطقة وذلك عن طريق ترحيل فائض معاملاتهم لحساب إكتتابهم فى رأس المال دون أن يشعروا بالحاجة إلى المطالبة بدفع قيمة الأسهم فوراً .

ويرى كذلك أنه يجب أن يكون من سياسة الجمعيات تنظيم حملات الترغيب فى العضوية من وقت لآخر لتكسب الجمعية أعضاءاً جددا ، خاصة وأن الهدف النهائى للجمعية التعاونية الإستهلاكية الحقة هو خدمة المجتمع الذى تعمل فيه . وهذا يتطلب تدعيما بواسطة سكان هذا المجتمع .

ونحن نتفق مع ف.س. آلن فيما يتطلبه من مظاهر لإمكان تحقيق ديمقراطية الإدارة ، غير أننا لا نتفق معه فى أن الكفاية الإدارية تتمثل فى أعضاء مجلس الإدارة فقط إذ أن هؤلاء يجتمعون دورياً مرة على الأقل كل شهر ، ومن إختصاصاتهم رسم السياسة العليا للجمعية ، ويكون على الإدارة التنفيذية بعد ذلك وضع هذه السياسات موضع التنفيذ . لذلك يجب مراعاة الدقة فى إتباع الأساليب العلمية لتحقيق الكفاية الإدارية فى البنيان التعاونى بأسره على إختلاف مستوياته ، وعلى وجه الخصوص فى إختيار أعضاء الإدارة التنفيذية كرئيس مجلس الإدارة ورئيس الجهاز التنفيذى بالاتحاد التعاونى المركزى الزراعى ، والاتحادات الأخرى والمدير ورؤساء الأقسام والموظفين بحيث تتوافر فيهم الخبرة والكفاية التى تتعلق بنشاط الجمعية وبذلك تتحقق الكفاية فى العمل وفى جميع مراحل الإدارة .

كما نرى إمتداد التعليم التعاونى بحيث يشمل أيضا غير

الأعضاء من موظفى الجمعية وعمالها ، وذلك لكى يتشربوا فلسفة التعاون التى تقوم دعائمها على الإرتفاع بمستوى خدمة الأعضاء والمستهلكين ، خاصة وأن هؤلاء الموظفين والعمال هم الذين يتعامل معهم جمهور المتعاملين يومياً ، والمفروض أن يكون أغلب هؤلاء المتعاملين من أعضاء الجمعية . ومن الخير أن يزداد تعاملهم وولائهم مع الجمعية على قدر مايلقون من خدمة وحسن معاملة .

أما فيما يتعلق بتيسير إنضمام أهل المنطقة للجمعية فهذا أمر نحبذه . ولكن يجب أن يكون هناك قواعد تنظمه بحيث تكون هناك قيود على تيسير العضوية ، كأن يشترط ضرورة إشتراك العضو فى عدد من الأسهم ويسمح له بأن يدفع جزءاً من قيمتها عند الإكتتاب ، ثم تيسر الجمعية أمر تغطية قيمة هذه الأسهم عن طريق ترحيل فائض معاملات العضو لحسابها .

ولضمان أخذ الجمعيات بمبدأ ديمقراطية الإدارة ، تنص القوانين التعاونية والنظم الداخلية للجمعيات على بعض شروط مقيدة نذكر بعضها فيما يلى :

(أ) تحديد حد أقصى لما يمتلكه الفرد من أسهم فى رأس المال . فى أغلب الولايات بامريكا يجب أن لايتجاوز مقدار مايمتلكه الفرد من أسهم عما قيمته ١٠٠٠ دولار ، وإن كان هناك كثير من الجمعيات التعاونية تجعل الحد الأقصى يتراوح بين ١٠٠ و ٥٠٠ دولار . وفى إنجلترا لايزيد الحد عن ٣٠٠ ج.ك . وفى مصر لايجوز أن يمتلك الشخص أكثر من خمس رأس مال الجمعية .

(ب) النص على وجوب حضور الأعضاء بانفسهم فى الجمعيات

العمومية وعدم السماح بان ينيب أحد الأعضاء غيره عنه فى تمثيله ، وذلك لأن الإنابة تضعف ديمقراطية الرقابة . غير أن الوضع يختلف فيما يتعلق بالسماح للجمعيات المحلية بأن تنيب عنها ممثلين فى الجمعية العمومية لجمعية الجملة أو غيرها من الإتحادات التعاونية ، فان هذه الإنابة قد تكون ضرورية .

(ج) إشتراط موافقة ثلثى أرباع الأصوات لتعديل بعض المواد فى قانون الجمعية ، وهناك إتجاه متزايد فى الآونة الأخيرة نحو الإكتفاء باغلبية بسيطة للقيام بمثل هذه التعديلات .

(د) تحديد حد أقصى للفائدة التى تعطيها الجمعيات التعاونية لرأس المال ، وذلك خشية أن تؤدى الفائدة المرتفعة إلى إكتتاب راغبى الإستثمار فى أسهم الجمعية ومثل هؤلاء ليس من المرغوب فيهم أن يكونوا أعضاء فى الجمعيات التعاونية .

على أنه يجب أن يكون مفهوماً أن الديمقراطية الحقة فى الرقابة تعتمد كثيراً على فهم الأعضاء الكامل لمبادىء التعاون وروح التعاون ، أكثر من إعتمادها على أى نوع من القيود التى تتضمنها القوانين التعاونية أو النظم الداخلية . فاذا إختفت الروح التعاونية وحلت محلها روح الأنانية والفردية ، فليس هناك مايمنع الأعضاء فى المستقبل البعيد من التصويت على تحويل الجمعية إلى شركة مساهمة إذا كانت القوانين وفقاً للظروف البيئية تسمح بذلك .

المبدأ الثالث : العائد على المعاملات :

وهناك كثير من الكتاب ينسبون إلى رواد روتشديل أنهم أول من طبق مبدأ العائد على المعاملات ، ولكن الحقائق التاريخية أن هذا المبدأ قد طبق من قبل ، وأن بعض جمعيات كانت تعمل فى أنحاء متفرقة من إنجلترا طبقت هذا المبدأ قبل أن يقيم رواد روتشديل نظامهم . وقد ذكر « أكلاندو جونز » أنه عندما أقام رواد روتشديل جمعيتهم فى عام ١٨٤٤ كان يوجد سبعة وثلاثون جمعية تعمل من قبل ، ومن بين هذه الجمعيات كانت تسع جمعيات تطبق مبدأ العائد على المعاملات ومن بينها واحدة أسست عام ١٨١٢ وأعطت لأعضائها عائداً عام ١٨١٣ وهى جمعية « لينوكس تاون »

وهناك من يعتقد أن هذا المبدأ طبقته قبل ذلك الجمعيات الاسكتلندية فقد ذكر « ردفرن[١١] » أن الجمعيات الإسكتلندية الأولى كانت تهدف إلى الشراء أكثر مما تهدف إلى الإنتاج . وكان لهذه الجمعيات وكيل للشراء ياخذ منها قدراً من المال يغطى كافة النفقات ثم يعيد إليها مايفيض بعد تمام الصرف ، وقد تكون هذه هى النواة لفكرة العائد على المشتريات ، وكانت جمعية « لينوكس تاون » تقوم فى نفس المنطقة التى تقوم فيها هذه الجمعيات فوجدت هذا النظام فاخذت به وطبقته على أنه نظام مستتب قائم . وهو يرى أنه إذا كان الفائض يوزع فى حالة إذا ما اشترى شخص لآخر كان توزيع هذا الفائض على من يشتركون سوياً فى الشراء أسهل وأيسر .

. ويتفق « كول » مع الاراء السابقة فى أن نظام العائد كان مطبقاً قبل أن ياخذ به رواد روتشديل . ويقول فى هذا « لقد ظل النظام الذى وضعه رواد روتشديل موضع بحث الكثير من الكتاب إلى أكثر من قرن من الزمان والحقيقة أنهم لم

يخترعوا شيئاً جديداً ، ولكن أعظم خدمة أدوها هى أنهم إستفادوا من خبرة وتجارب من سبقوهم ، فكانت هذه الخبرات ، والتجارب هادياً ومرشداً لهم ، ومع هذا كان كل مافعلوه عندما وضعوا نظامهم أنهم مزجوا مجموعة من الأفكار وكونوا منها هذا النظام ، فكل فكرة منها على حدة لا تعتبر جديدة ، ولكنها بعد إندماج بعضها فى بعض وإمتزاج بعضها ببعض تعتبر جديدة » .

وعندما وضع رواد روتشديل القانون النظامى للجمعية ، كان « تشارلس هوارث هو الذى اقترح الأخذ بمبدأ رد العائد على المشتريات بعد دفع نفقات الإدارة وفائدة رأس المال بنسبة ٥٪ أما مايبقى بعد ذلك فيوزع على الأعضاء بنسبة مشترياتهم .

وقد ظلت هذه الفكرة من أهم مظاهر نظام روتشديل ، فكانت الأرباح توزع كل ثلاثة أشهر من صافى تجارة كل قسم على الوجه الآتى :

١ ـ دفع مصاريف الإدارة .

٢ ـ فائدة القروض .

٣ ـ تخفيض الأصول بمقدار الإستهلاك .

٤ ـ فائدة رأس المال .

٥ ـ زيادة رأس المال بالقدر الذى يتطلبه التوسع فى العمل .

٦ ـ ٢,٥٪ من الباقى بعد ماتقدم لأغراض تعليمية .

ويرى كثيرون أن تطبيق مبدأ رد العائد على معاملات الأعضاء كان

عن أهم العوامل التي ساعدت على نجاح جمعية روتشديل . وأنه كذلك يؤدى إلى تحقيق ثلاثة أمور حيوية :

١ – إعادة توزيع الثروة على الطبقات المحدودة الدخل فقد قدر المبلغ الذى وزعته الجمعيات الإستهلاكية البريطانية على أعضائها عن طريق العائد خلال خمسين عاماً بما يقرب من ثلاثة ملايين من الدولارات .

٢ – إستبعاد عامل الربح الإستغلالى وآثاره على نشاط الجمعية ، فان تطبيق هذا المبدأ مقترناً بتطبيق مبدأ دفع فائدة على رأس المال يخرج بالجمعيات الإستهلاكية من دائرة المنشآت التجارية التى تستهدف الربح الإستغلالى ويضعها فى عداد الأجهزة التى تعمل فى سبيل الخدمة الإنسانية والمصلحة العامة .

٣ – بناء المركز المالى للجمعيات التعاونية على أساس سليم متين لايتأثر بالهزات العارضة ، بل يمكنها من التوسع فى أعمالها ، وطرق ميادين الإنتاج التى يستفيد منها الجميع .

ويجب ألا يغيب عن الأنظار أن العائد الملموس الذى يستمر تدفقه على الأعضاء فى الجمعيات الناجحة ، يوجد إلى جواره عائد آخر غير ملموس ، وهذا العائد يتمثل فى الخدمات الإجتماعية والأسعار المخفضة التى تبيع بها الجمعية ، وفى تحسين أنواع السلع التى يشتريها الأعضاء . وهذين العائدين يتساويان من حيث الأهمية فى كثير من الأحيان ، بل أن العائد الأخير قد تزداد أهميته وبخاصة إذا كانت الجمعية تتبع سياسة البيع باسعار مخفضة فان النفع فى هذه الحالة يتعدى الأعضاء المستهلكين . وهذا مايتجه إليه نشاط الحركة التعاونية الإستهلاكية فى السويد .

وتميل بعض الإتجاهات التعاونية الحديثة إلى معاملة الأعضاء وغير الأعضاء على حد سواء فيما يتعلق برد عائد المعاملات ، ولكنها مع ذلك تشترط أن لايحصل غير الأعضاء على نصيبهم من العائد نقداً أو فى صورة بضائع ، وإنما يقيد العائد لحسابهم فى الدفاتر حتى يتجمع لهم مايساوى قيمة سهم أو عدد من الأسهم تشترطه الجمعية للانضمام إلى عضويتها ... وباتباع هذه الطريقة –وقد اتبعتها كثير من الجمعيات فى الولايات المتحدة الأمريكية ونصت عليها فى نظمها الداخلية –يكون من المحتمل أن يصبح جميع العملاء للجمعيات الناجحة أعضاء فيها . فاذا بلغ نصيب العميل من عائد معاملاته حداً يبلغ قيمة السهم أو القدر من الأسهم الذى يخول له حق العضوية يصبح له الحق فى الحصول على عائد مشترياته كاى عضو آخر . ولكن تطبيق هذه الطريقة يقتضى إدارة علمية للمحاسبة ، وقد يمكن تطبيقها فى المجتمع الصغير المحدد حيث يتردد العملاء على متجر واحد أو عدد محدد من المتاجر ...

ثم أن العائد مع ماله من أهمية كبيرة فى تقدم الحركة التعاونية لاينبغى –بل من الخطأ الكبير–أن يعتمد عليه الأعضاء إعتماداً كاملا فى تنمية جمعيتهم أو تقدمها . بل الواجب أن يساير هذا التقدم نشر التعليم التعاونى ، حتى لاينحصر إهتمام الجمعية فى تحقيق هذا العائد ، فيؤدى ذلك –مع إهمال الناحية التعليمية إلى عدم تكوين الإحتياطيات اللازمة لدعم الجمعية .

وقد أثير أخيراً جدل شديد بالصحف فى الدول الرأسمالية حول إخضاع العائد لضريبة الأرباح التجارية أو إعفائه منها ، فطالبت المشروعات الخاصة فى أمريكا باخضاعه لضريبة الأرباح التجارية بحجة أنه ربح تجارى وأن الجمعيات التعاونية ليست سوى نوع من المنشآت التجارية الخاصة

إن مبادئ الديمقراطية والعدالة لا يستقيم معها أن يكون هناك أدنى تمييز بين المشروعات فى البلد الواحد ، وأن تحابى الدولة بعض المنشآت على حساب البعض الاخر .

وهذه—دون شك—مغالطة يقوم بها أصحاب المشروعات الرأسمالية لتغطية مايشعرون به من الخوف والفزع ، بعد أن رأوا ساعد الحركة التعاونية يشتد يوما بعد آخر ، ويرتاد آفاقاً وميادين جديدة كانت من قبل وقفاً عليهم . ومن ثم أحسوا فى هذه الجمعيات منافساً يهدد كيانهم ووجودهم . أما وجه المغالطة فيما أوردوه لتأييد وجهة نظرهم—فالمعروف أن الحركة التعاونية نشأت فى الأصل على أساس إلغاء الربح الإستغلالى وخدمة الأعضاء ، وهى لذلك تتوخى فى بيع السلع أن تكون بسعر التكلفة وإنما عدلت عن ذلك إلى قاعدة البيع بسعر السوق لأن تحديد سعر التكلفة فوق طاقتها أو على الأقل من الصعوبة بمكان بالنسبة إليها ، ثم إن مايترتب عليه البيع على أساس سعر السوق من وجود فائض تستعين به فى تغطية نفقاتها لتكوين أموالها الإحتياطية ، فهى تدفع من هذا الفائض مصاريفها والفوائد المحدودة على الأسهم ، والأموال التى تخصصها لشئون الثقافة والتعليم أو الخدمات الإجتماعية وخلافه ، وما يبقى بعد ذلك فى هذه الجمعيات يعد للتوزيع بطريقة خاصة يتميز بها النظام التعاونى ، وهى أن يرد هذا الباقى إلى الأعضاء الذين تعاملوا مع الجمعية بنسبة معاملة كل منهم معها . أى أن الجمعية تعيد إلى كل عضو فى نهاية كل مدة ماتقاضته منه خلال هذه المدة من أموال ثبت فيما بعد أنها زادت عن تكاليف الخدمات التى أدتها له ، وهذا هو مادرجنا على تسميته باسم « العائد على المعاملات » .

ومن ثم نرى هذا الفائض أو مايسمى بالأرباح التى تجنيها هذه الجمعيات صفة تختلف كل الإختلاف عن صفة الأرباح التى تجنيها الشركة المساهمة والمشروعات الرأسمالية الأخرى ، ذلك لأن الأرباح فى الجمعيات التعاونية بمثابة فائض تحتجزه لحساب أعضائها لأنهم هم الذين كونوا هذه الأرباح بالتعامل معها فمن حق كل عضو منهم أن يعود له نصيبه بقدر تعامله ، أما الأرباح فى الشركات المساهمة فهى تتكون لديها نتيجة لعرض بضائعها أو خدماتها فى السوق للراغبين فى إستعمالها من أفراد الجمهور عامة وهى تتقاضى منهم الفائض الذى يزيد على التكاليف والنفقات لتذهب به إلى المساهمين فيها وقد يساهم الشخص فى شركة دون أن يهتم بالبضائع التى تنتجها أو يستفيد بالخدمات التى تؤديها ، بل قد يسهم فيها وليس فى فكره إستعمال السلع أو الخدمات التى تقدمها وإنما الذى يعنيه من أمر الشركة التى يشترك فيها بقدر من أسهم هو الربح الذى توزعه على هذه الأسهم عند نهاية كل عام . ولهذا يسهم بعض الأشخاص فى شركات تقوم فى دولة غير التى يقيمون فيها .

ثم أنه من جانب آخر يمكن أن نعتبر العائد الذى توزعه الجمعيات على أعضائها بمثابة ربح الوسيط .

وتذهب الجمعيات التعاونية مذاهب مختلفة فى السياسة التى تتبعها نحو العائد فهى تارة ترفع أسعار البضائع والخدمات عن الأسعار التى تباع بها فى السوق ، وتارة تبيع بسعر السوق وتارة تخفض هذه الأسعار فى بعض الأحيان إلى ثمن التكاليف . وسياسة العائد تنقسم إلى الأنواع الآتية[1] :

(1) Handbook for Members of Cooperative Committees by F. Hall — The Cooperative Union Manchester 1931.

١ ـ العائد الكبير :

فالجمعيات التى تهدف إلى تحقيق عائد كبير ترى أنه كلما كبرت قيمة العائد على الجنيه من المعاملات ، كبر نصيب العضو من هذا العائد ، ويكون ذلك بمثابة مقدار الإدخار الذى قامت به الجمعية لحساب هذا العضو خلال المدة المعينة وبذلك يزداد ولاء الأعضاء للجمعية وإقبالهم على الشراء منها ، ثم أنه يلاحظ أن إقبال الأعضاء على الشراء من أقسام الأثاث والملابس والأحذية وغيرها من السلع التى تستهلك على مدة طويلة فى مواعيد توزيع العائد على الأعضاء لأنهم ينفقون هذا العائد أو جزءاً كبيراً منه فيما يحتاجون إليه من هذه الأصناف .

غير أن الأفضل مع ذلك عدم الأخذ بسياسة العائد الكبير ، لأن الجمعية فى سبيل تحقيقه تضطر إلى رفع أسعار سلعها عن الأسعار السائدة فى السوق ، وهذا بدوره قد يساعد على إرتفاع الأسعار بالمنطقة [illegible] تعمل فيها ، وذلك بما يضر بمصالح المستهلكين بصفة عامة [illegible] ماتهدف إليه الحركة التعاونية من محاربة الإستغلال عن طريق [illegible] إرتفاع الأسعار .

٢ ـ العائد الصغير :

وترى بعض الجمعيات لتشجيع الأعضاء على التعامل معها أن تخفض أسعار بضائعها وخدماتها قليلا عن أسعار السوق فى منطقة عملها أو تجعلها مساوية لهذه الأسعار إذا كان ثمة منافسة شديدة بين التجار وكانت أرباحهم لذلك قليلة . ومن البديهى أن هذا يؤدى إلى صغر قيمة العائد على الجنيه من المعاملات .

وهذه السياسة هى الأمثل والأفضل من حيث تلاقيها مع أهداف التعاون . غير أن الظروف التى تعمل فيها الجمعيات قد لا تكون مناسبة

للأخذ بهذه السياسة كان يخشى تكتل المنشآت المنافسة للجمعية وإعلانها حرب قطع الأسعار على الجمعية ، وذلك بان يتفق عدد من تجار المنطقة على أن يضحى كل منهم –إلى حين– بجزء من ماله ، فيخفضوا سعر سلعة معينة إلى ما دون سعر التكلفة بدافع الثقة بان الجمعية لن تقدر طويلا على منافستهم ، وأنها ستضطر فى النهاية إلى الخروج من الميدان ، ثم يخلوا لهم الجو فيعودون إلى رفع الأسعار وإلى الربح الكثير من وراء ذلك .

٣ – صندوق موازنة العائد :

وترى بعض الجمعيات أنه من الأفضل توزيع قدر ثابت من العائد كل عام مهما كان إختلاف السنين . كأن تدفع مثلا خمسة قروش على الجنيه من المعاملات وهى ترى أن فى ذلك تقوية لمراكز الجمعيات فضلا عن أنه يساعد الأعضاء على التدبير فى تحديد الوجوه التى ينفق فيها هذا العائد المستحق له قدر معاملاته .

والوسيلة التى تلجأ إليها الجمعيات لتحقيق هذه السياسة هى استقطاع جزء من الأرباح إلى السنوات التى تكون فيها هذه الأرباح كبيرة ، وإضافة هذا الجزء إلى إحتياطى خاص فى الجمعية يسمى صندوق الموازنة فاذا عجزت الأرباح فى سنة من السنين عن توزيع المقرر لجأت الجمعيات إلى صندوق الموازنة فاخذت منه القدر الذى يسمح بتوزيع العائد المقرر

ونحن لانميل إلى إتباع مثل هذه السياسة لأنها تتنافى مع الأوضاع التعاونية الحقة إذ المفروض أن العائد الذى يرد إلى العضو إنما هو من فائض معاملاته مع الجمعية خلال السنة التى يستحق فيها العائد ، وهذا الفائض يختلف من سنة لأخرى تبعاً لإختلاف النتائج التجارية لكل سنة . والمعتقد أن تثبيت العائد قد يؤدى إلى فتور الهمم وضعف الجهود عن العمل لزيادة النجاح فى إدارة الجمعية .

٤ – توزيع العائد بالنسبة لنشاط الأقسام :

يقوم نشاط بعض الجمعيات على تحديد فى الأقسام التى تتضمنها ، مثل قسم البقالة وقسم الملابس وقسم الأحذية وقسم الخردوات وقسم الأثاث وقسم اللحوم .. وما إلى ذلك . وبعض الجمعيات تتبع فى سياسة توزيع العائد على المعاملات أن تخص كل قسم من هذه الأقسام بالأرباح التى حققها ، فتنظر إليه كأنه وحدة مستقلة ، وعلى هذا الأساس قد يزيد العائد الذى يوزع على المعاملات على قسم الأثاث عن العائد الذى يوزع على المعاملات على قسم الملابس مثلا وقد يزيد العائد الذى يوزع على معاملات قسم الملابس عن العائد الذى يوزع على معاملات قسم البقالة وهكذا .. وترى هذه الجمعيات أن العدالة فى الأخذ بهذه السياسة لأن الحق يقضى بأن يكون توزيع العائد على الأعضاء بمقدار مايحتجر من فائض معاملاتهم مع الجمعية .

وتعتبر هذه الطريقة من أعدل الطرق لأنها تمكن العضو من أن يحصل على نصيب من الفائض يتناسب مع قيمة معاملاته مع الجمعية –والعائد فيها لا يقدر على أساس إجمالى قيمة المعاملات ، بل وإنما يجزأ بنسبة الأحجام المختلفة لمعاملات كل قسم . وإذا كان يؤخذ على هذه الطريقة أنها تتطلب جهوداً دفترية كثيرة . فان ذلك ينبغى ألا يقف عائقاً دون توخى العدل فى التوزيع .

٥ – توزيع العائد على الفروع :

تلجأ بعض الجمعيات إلى توزيع العائد على الفروع بمقدار مساهمة كل فرع فى تحقيق الفائض وبعض الجمعيات التعاونية للتجزئة تنشىء فروع لها فى جميع أنحاء المدينة التى تعمل فيها ، ثم تختار بعض هذه الجمعيات

أن يكون توزيع عائد المعاملات على هذه الفروع بمقدار الأرباح التى نتجت من عمليات كل فرع .

وعندى أن هذه كذلك طريقة عادلة لتوزيع العائد . ثم هى إلى ذلك تثير إهتمام مدير كل فرع باعمال هذا الفرع وزيادة العناية بتقليل نفقاته حتى تزيد أرباحه عن أرباح الفروع الأخرى أو تتساوى معها .

٦ – توزيع العائد بنسبة متساوية :

بعض الجمعيات التعاونية ذات الأقسام أو ذات الفروع ، ترى فى الأخذ بسياسة توزيع العائد على الأقسام أو الفروع بقدر مساهمة كل منها فى تحقيق الفائض زيادة فى التكاليف الحسابية التى تتحملها الجمعية مما يترتب عليه زيادة نفقاتها ، لهذا ترى من الأفضل أن يكون توزيع العائد على جميع المعاملات فى جميع أقسام الجمعية وفروعها بنسبة متساوية ، لأن توفير التكاليف الحسابية يؤدى إلى زيادة العائد بمقدار هذه التكاليف . كما ترى أن التفرقة بين الأقسام أو الفروع فى التوزيع يؤدى إلى التفاوت بين الأعضاء فى مقدار العائد الذى يوزع على كل منهم فى فروع الجمعية المختلفة . وليس لذلك مايبرره من وجهة نظرهم ، إذ لاشأن للعضو مثلا بكفاءة مدير الفرع الذى تعينه الجمعية فى أحد أحياء المدينة ، ومدى قدرته على تحقيق أرباح تزيد عن أرباح الفروع الأخرى ، وإنما ذلك شأن الإدارة العامة للجمعية التى عليها أن تراعى تعين الكفاءات فى مختلف الفروع .

ونحن لانحبذ الأخذ بسياسة العائد العام الذى يوزع بنسبة واحدة على جميع الأقسام والفروع . وهذا مايصعب تحقيقه لأن الظروف المحيطة بالعمل تختلف فى كل قسم وفرع عنها فى الآخر .

فقد يكون من سياسة أحد الأقسام والفروع مثلا توصيل البضائع إلى منازل العملاء ، بينما لا تقوم بذلك الأقسام والفروع الأخرى . وقد يتعرض أحد الفروع لمنافسة أشد من المنافسة التى تتعرض لها الفروع الأخرى ، هذا إلى أن درجة الكفاءة الإدارية تختلف كذلك من فرع لآخر . فكيف يتصور مع هذا أن تتساوى جميع الأقسام والفروع فى العائد على مابينها من هذا التفاوت البعيد المدى فى الظروف والملابسات ...؟ إن زيادة التكاليف الحسابية يجب ألا نعتبرها مشكلة تحول دون أن يحصل كل عضو على حقه فى عائد يتناسب مع حقيقة معاملاته . كما يجب أن لايغيب عن أذهاننا ماقد يثار بين الأعضاء من الشعور بالاستياء نتيجة لشعورهم بالغبن ، فان معدل الربح ليس واحداً فى كل السلع كما هو معلوم ، وعلى هذا سيحصل الذين سيتعاملون فى السلع ذات الربح المرتفع على عائد أقل مما يستحقون ، ومن جانب آخر سيحصل الذين يشترون السلع ذات الربح القليل على عائد أكبر مما يستحقون ، ومن الطبيعى أن يؤدى هذا إلى سخط الأعضاء ممن ينتمون إلى الفئة الأولى لشعورهم بالغبن . وهذا مايجب العمل على تفاديه تحقيقاً لمبادئ التعاون وأهدافه العليا .

صحيح أن صعوبات التطبيق العملى هى التى تحمل الجمعيات على الأخذ بسياسة توزيع العائد بنسبة متساوية على جميع أقسام الجمعية وفروعها ، ولكننا نرى أن يقترن ذلك بما يسهل هذه الصعوبات عن طريق بذل الجهود الصادقة لنشر التعليم التعاونى بين الأعضاء ، وإقناعهم بالخطوات التى تتخذ لإدارة الجمعية .

وقد جرت عادة بعض الجمعيات على أن تدفع العائد فى صورة كوبونات «طوابع» تستبدل بها بضائع ، كما هو الحال فى بلجيكا مثلا (١) وهى تؤثر هذه الطريقة على غيرها لأنها تعيد الفائض إلى الجمعية وتجعل

(1) Consumers Cooperative Societies by Charles Gide, Translated from the French by the Stall of the Cooperative Reference Library Dublin, 1921.

أموالها حاضرة ، وهى فى نفس الوقت تجيز ترك جانب من العائد لدفع قيمة الأسهم المكتتب بها .

وقد يكون من المفضل عدم إتباع هذه الطريقة فى رد عائد المعاملات على الأعضاء لأنها تحمل معنى إرغام العضو على الشراء من الجمعية ، من حيث أن الطوابع التى تصرفها الجمعيات فى هذه الأحوال تكون قابلة للاستبدال من الجمعيات التى صرفتها دون غيرها ، وقد يكون العضو فى حاجة إلى صرف قيمة المستحق له فى أوجه من وجوه الإنفاق غير الشراء من الجمعية فلا تمكنه فى هذه الطريقة من ذلك ، لأنها ترغمه على الشراء من الجمعية وهذا يتنافى مع مبادىء التعاون الإستهلاكى التى تنادى بالحرية .. حرية الإنضمام .. وحرية الإنسحاب .. وحرية التعامل .. فالحرية هى الضمان للكفاية الإقتصادية فى الحركة التعاونية الإستهلاكية ، هذا فضلا عن ضرورة توعية الأعضاء وحثهم فى تنظيم إستهلاكهم بما يتفق وإحتياجاتهم .

٧ ــ جمعيات لا توزع العائد :

يرى بعض التعاونيين عدم الأخذ بسياسة توزيع العائد لأن ذلك ــ وهذا هدفهم ــ يؤدى إلى أن تبيع الجمعية بأقل الأسعار الممكنة . وهذا الإقتراح وإن كانت تثار حوله إعتراضات كثيرة تحول دون الأخذ به بصفة عامة إلا أن هناك من يرى أن الحركة التعاونية ستجد نفسها مضطرة إلى أن تسير فى الإتجاه الذى يشير إليه مدفوعة إليه بحكم الظروف ، غير أن العائد مازال له تأثيره فى جذب الأعضاء ، بل أن منهم ــ ولعلهم الكثرة الكاثرة ــ من لا يجد فى نفسه أى إستعداد للتخلى عن سياسة العائد من أجل الحصول على السلع بأسعار مخفضة عند الشراء . صحيح أنه فى

بعض الدول كانجلترا ترك الأعضاء أرباحهم فى الجمعية فأدى ذلك إلى مايقرب ما نصف الزيادة السنوية فى رأس المال ، ولكن ما لم تتكون عند الأعضاء عادة زيادة إيداعاتهم طواعية وإختياراً فليس من الحكمة الإقلاع عن الأخذ بسياسة توزيع العائد .

وقد تبين من البحث الذى أجرته اللجنة الخاصة التابعة للحلف التعاونى الدولى[١٥] فيما يتعلق بهذا المبدأ ومدى مايمكن أن تاخذ به جمعيات التجزئة فى الدول التابعة للحلف أن غالبية الجمعيات تدفع العائد نقداً ، وبعض الجمعيات تدفع جانباً من العائد على صورة بضائع ، أما فى روسيا فقد ألغى بناء على طلب أعضاء الجمعيات ، كما تبين أيضاً أن غالبية الجمعيات تدفع لأعضائها فقط ، وبعض المنظمات تشرك غير الأعضاء فى العائد فتدفع لهم نصف المستحق للأعضاء .

وقد أخذت مصر بسياسة العائد ، فنصت المادة رقم ٣٩ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ على توزيع الربح على الأعضاء بعد إجراء الإستقطاعات التى يتطلبها القانون ، واعتبار هذا الربح عائداً لكل منه قدر بنسبة تعامله مع الجمعية .. كما أن القانون الزراعى ينص فى الفقرة « ثامناً » من المادة رقم ٢٢ على « يوزع[١] باقى الفائض على أعضاء الجمعية باعتباره عائداً لكل منهم بنسبة تعامله مع الجمعية بحيث لايقل عن ٣٥٪ من صافى الفائض » .

٨ – العائد المعجل :

لجأت الحركة التعاونية فى بريطانيا وغيرها من الدول فى السنوات الأخيرة إلى سياسة خفض متوسط العائد لحنيه فى متاجر التجزئة التعاونية الإستهلاكية ، وذلك فى مقابلة للمنافسة الحادة التى يقوم بها النشاط الإقتصادى المماثل .. وتسمى هذه السياسة بسياسة العائد المعجل أو العائد السريع ،

---

(١) وتنص الفقرة « ثامنا » من المادة رقم ٢١ من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ على توزيع العائد على مستحقيه فى موعد أقصاه شهر على الأكثر من تاريخ تصديق الجمعية العمومية على الميزانية .

ويرى كثير من التعاونيين أن الحركة التعاونية بتطبيقها هذه السياسة تخرج عن دائرة المنشآت التجارية التى تستهدف الربح فقط ، وتدخل فى نطاق الأجهزة التى تعمل فى سبيل الخدمة الإنسانية والمصلحة العامة .

وقد كانت جملة قيمة العائد عن معاملات جمعيات التجزئة فى بريطانيا فى عام ١٩٦٢ قيمتها ٤٤,٢٥ مليون جنيه إنجليزى ، وبلغ متوسط معدل العائد للجنيه عشرة بنسات وربع ، بينما كانت جملة قيمة العائد عن معاملات جمعيات التجزئة فى عام ١٩٦١ قيمتها ٤٧,٢٥ مليون جنيه إنجليزى ، ومتوسط معدل العائد للجنيه فى هذه السنة يبلغ عشرة بنسات وثلاث أرباع البنس أى أن متوسط معدل العائد للجنيه إنخفض فى عام ١٩٦٢ نصف بنس عنه فى عام ١٩٦١ ، الأمر الذى يوضح الإتجاه المتزايد للحركة التعاونية الإستهلاكية فى بريطانيا نحو الأخذ بسياسة العائد المعجل .

المبدأ الرابع ـ تحديد سعر الفائدة على رأس المال :

حينما أقام رواد روتشديل جميتهم كانوا يؤمنون بأهمية رأس المال ويضعون هذه الأهمية فى المكان اللائق بها من الإعتبار والتقدير ، وقد ظلوا فترة طويلة يجمعون قليلا من البنسات حتى أكتمل لديهم مبلغاً صغيراً بدأوا به نشاطهم ، ثم عملوا على إجتذاب رأس المال من المستهلكين ممن يؤمنون بالفكرة التعاونية ويخصون الجمعية بمعاملاتهم ، وذلك باعطاء فائدة على رأس المال مقدارها ٥٪ ، فقد ورد فى قانونهم المعدل أنه فى حالة تحقيق أرباح « توزع بمعدل ٥٪ سنوياً على الأسهم التى مضى على دفعها ثلاثة أشهر » ، ومعنى هذا أن رأس المال فى الجمعيات التعاونية يعتبر « أجيراً » يتقاضى أجر خدمته . ويقول « شارل جيد » فى ذلك الأمر أنه لا مفر من الإعتراف بأن من الواجب المشروع إعطاء فائدة لرأس

المال ، فانه ثمرة عمل الأعضاء وإدخارهم ، وهم الذين يقدمونه للجمعية ، ومن ثم ينبغى أن يتقاضى أجر خدماته القيمة للجمعية وللمجتمع الذى تعمل فيه .

ويلاحظ أن مبدأ وضع حد للفائدة على رأس المال لم يكن جديداً أو وليداً لأفكار الرواد ، بل إنه كان معمولا به قبل أن يطبقوه بمدة غير قصيرة ، إذ أن هذا المبدأ كان من بين الإصلاحات العديدة التى قام بها « روبرت أوين » وطبقها فى مصنعه بنيو لانارك فى اسكتلنده عام ١٧٨٣ .

ثم أن رأس المال عامل فعال من عوامل نشاط الجمعية وتمكينها من أداء الخدمات للمستهلكين ، فكان من العدالة فى تقدير الرواد أن يكافأ على مايسديه من خدمات فى الجمعية كأى عامل من عوامل الإنتاج . والإتجاه الغالب فى الجمعيات التعاونية يؤيد تحديد فائدة لرأس المال بمقدار ٥٪ ، ومع ذلك أثيرت إعتراضات كثيرة حول إعطاء هذه الفائدة ، فرأى البعض أنه إذا كان العضو على جانب كبير من الولاء لجمعيته فانه لن يستفيد كثيراً من تحديد هذه الفائدة ، لأنه فى حالة عدم تقرير هذه الفائدة ، سيحصل على نصيب أكبر من العائد على قيمة معاملاته فى الجمعية أما إذا لم يتعامل العضو مع جمعيته ، فانه بذلك يكون قد فشل فى أداء واجباته كعضو فيها ، ومن العدالة أن يعاقب على ذلك بالحرمان من الحصول على فائدة لما قدمه فى رأس المال .

ويلاحظ على هذا الرأى أنه لا يبدو سليما أو مستقيما إلا فى حالة واحدة لاتكاد توجد ، وهذه حالة ما إذا اشترك جميع الأعضاء بنصيب متساو فى رأس المال وتساووا ــ كذلك ــ فى قيمة مشترياتهم من الجمعية ، فى

مثل هذه الحالة لاتكون هناك محق أهمية للجدل حول إعطاء فائدة لرأس المال أو عدم إعطاء فائدة ، لأنه فى حالة إعطاء فائدة سيحصل العضو على نصيبه فى الربح مجزءا ، جزء منه فى صورة فائدة وجزء منه فى صورة عائد . وفى حالة عدم إعطاء فائدة سيحصل على نصيبه كاملا فى صورة عائد ومآل المصلحة فى كلتا الحالتين يكاد يكون واحداً .

غير أن تحقيق هذا الوضع يكاد يكون فى حكم المستحيل لأن أعضاء الجمعية لا يتساوون جميعاً فى مقدار الإسهام فى رأس المال ، ومعاملاتهم مع الجمعية تختلف بين فرد وآخر تبعاً لإمكانياته ودرجة ولائه للجمعية ومدى إستعداد الجمعية وقدراتها على توفير وسائل إشباع حاجات الأفراد المتباينة .

ومن هذا يتبين أن من العدالة مكافأة رأس المال على مايقدمه من خدمات للجمعية وبخاصة لأن هذه الخدمات لاتقل بحال من الأحوال عن معاملات العضو مع الجمعية ، فاذا كان العضو يكافأ على معاملاته مع الجمعية عن طريق العائد ، فمن المنطق كذلك أن يكافأ رأس المال بالفائدة ، هذا إلى أن الجمعية إذا لم تسمح باعطاء فائدة على رأس المال ، فسيكتفى الأعضاء بالاكتتاب فى سهم واحد من أسهمها ما دام هذا السهم يكفل لصاحبه جميع حقوق العضوية ، ويضمن له نصيبه من العائد على جميع مشترواته ، إذ لا مزية بعد هذا ترغبه فى الاكتتاب فى مزيد من الأسهم ، ومعنى هذا أن يظل رأس المال من الصغر بحيث يعوق تقدم الجمعية ونموها .

وقد حاولت بعض الجمعيات التلب على هذه العقبة ، فقرر الكثير منها إستبعاد الفائدة على رأس المال بالنسبة للسهم لأول الذى يشترك فيه العضو ، وإعطاء فائدة على ما يكتتب فيه العضو مما يزيد على ذلك .

ويعترض كثير من الكتاب التعاونيين على تسمية الفائدة التي تعطى لرأس المال باسم « نصيب في الربح » وهم يقيمون إعتراضهم على أساس أن القاعدة هي أن رأس المال لا يحصل على نصيب في الربح . فاذا خص بنصيب في الربح فقدت الجمعية خاصيتها التعاونية ولو أطلقت على نفسها هذا الإسم . ولهذا كان استعمال الجمعيات لكلمة « نصيب في الربح » على ما يعطى كفائدة لرأس المال من قبيل الخطأ ، الذي يجب أن تتجنبه الجمعيات التعاونية الحقة .

وعندما أجرت اللجنة الخاصة التابعة للحلف التعاوني الدولي بحثها في التطبيق العملي لمبدأ وضع حد على سعر الفائدة لرأس المال فيما يتعلق بجمعيات التجزئة ، وجدت أن بعض الجمعيات التي أجرى عليها البحث لا تعطى فائدة على رأس المال وأن معدل الفائدة السائد الذي تعطيه بعض هذه الجمعيات هو ٥٪ ، وأن هناك عدداً قليلا من الجمعيات يعطى فائدة يتراوح مقدارها بين ٧و٨٪ كما وجدت أن هناك جمعيات كبيرة خفضت مقدار الفائدة التي تعطيها من ٥٪ إلى ٤٪ .

وأغلب الولايات التي لها قوانين تحكم الجمعيات التعاونية في الولايات الأمريكية تضع حداً أعلى لمعدل سعر الفائدة على رأس المال . وهذا الحد الأعلى هو ٤ ٪ في كاليفورنيا وماساتشوستس ، ٦ ٪ في بنسلفانيا وكولومبيا ومنيسوتا ونيومكسيكو ونورث كارولينا ، ٧ ٪ في ميتشجان ، ٨ ٪ في ألاسكا وفرجينيا ، وهناك كثيراً من الفوائد تتراوح بين ٢ ٪ ، ٤٪ ، وأن هناك بعضاً منها لا يعطى أي شيء من الفائدة .

أما في مصر فقد ترك القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ للنظم الداخلية في الجمعيات أمر تحديد مقدار الفائدة على رأس المال على ألا يتجاوز ٢٠ ٪

من صافى الربح ، ونصت النظم الداخلية لجمعيات على عدم زيادة الفائدة عن ٦ [illegible] القيمة الإسمية للأسهم[1] ، كما نصت على أن الأسهم التى يتمتع أصحابها بهذا الحق هى التى مضى على إصدارها سنة كاملة . وتحتسب أرباح نصف سنة للأسهم التى مضى على إصدارها ستة أشهر على الأقل قبل إنتهاء السنة المالية . ولا يجوز توزيع فوائد الأسهم التى لم تدفع قيمتها كاملة ، كما أجاز المشرع التعاونى عدم تحديد نسبة لفوائد الأسهم . أما فيما يتعلق بالقانون الزراعى فقد نصت الفقرة « أولا » من المادة رقم ١٨ من القانون على أنه « لايجوز توزيع أية فائدة عن الأسهم » .

المبدأ الخامس — التعامل بالنقد

ومن القواعد السليمة التى إتبعها رواد روتشديل قاعدة بالنقد وعدم السماح بالتعامل بالأجل بيعا أو شراء وكانوا [illegible] الغرامات على المسئولين الذين يخالفون هذه القاعدة ويعتبرونهم غير جديرين بمناصبهم فى الجمعية . فقد ورد بالمادة ٢٣ من قانونهم المعدل « ليس لأعضاء مجلس الإدارة مهما كانت الظروف والأحوال أن يتعاملوا بالأجل بيعاً أو شراء ، بل يجب أن تتم جميع المعاملات نقداً . وإذا تصرف أحدهم بما يخالف هذه القاعدة يكون عرضة لغرامة مقدارها عشر شلنات ، فضلا عن إعتباره غير جدير بالقيام بمهام منصبه » .

والسبب الذى حمل الرواد على التمسك الشديد بهذه القاعدة هو أن متاجر [illegible] الملحقة بالمصانع وقتئذ ومتاجر التجزئة المستقلة ، كانت [illegible] البيع بالائتمان لكى تستطيع أن تحتفظ بالعميل ثم تستعبده بعد ذلك بكل ما تحمله كلمة الاستعباد من معان ، فكان يجوز لأصحاب هذه المتاجر أن يطالبوا بحبس المدين ، وكان التهديد بالحبس سيفاً يرهب العميل ، ويمكن أصحاب المتاجر من إستغلال ذلك فى رفع الأسعار .

---

(١) تنص الفقرة « ثامنا » من المادة رقم ١٧ من القانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٣ الخاص بتعاونيات الثروة المائية على « توزيع الأرباح عن الأسهم بما لا يزيد على ٦٪ من القيمة الإسمية للسهم ، وعلى ألا تتجاوز الأرباح الموزعة ٢٠٪ من الفائض » .

ولم يكن الرواد أول من طبق مبدأ التعامل بالنقد ، فقد نصت قوانين بعض الجمعيات التعاونية التي كانت قائمة عام ١٨٣٠ على « عدم السماح بالإئتمان أخذاً أو عطاءاً »

وكان أوين وأتباعه يهاجمون البيع الآجل للأسباب الآتية :

١ – أن البيع الآجل يؤدي إلى أن يتقاضى التجار أسعاراً مرتفعة عن السلع التي يبيعونها بوجه عام .

٢ – أن البيع بالأجل يقتضي زيادة الجهود الدفترية ، وفيه مع ذلك إحتمال إعدام بعض الديون مما يؤدي بالمتاجر إلى أن تلجا إلى زيادة رفع أسعارها على السلع المبيعة بالأجل لمواجهة هذا الإحتمال .

٣ – تغري سياسة البيع بالأجل المستهلكين على زيادة مشترياتهم ، وقد تؤدي هذه الزيادة في المشتريات إلى حالة يتعذر عليهم فيها موازنة دخولهم في المستقبل .

ولاشك أن سياسة البيع بالأجل كانت منتشرة في أنحاء كثيرة من العالم ، وأنها كانت تجلب كثيراً من المتاعب على ذوي الدخل المحدود ، حتى كان يتعذر على كثير منهم الوفاء بالتزاماتهم قبل البائعين . فقد ورد في تقرير عن نشاط الجمعيات التعاونية بمقاطعة نيو إنجلاند بامريكا عام ١٨٥٠ أن المقاطعة كانت تعاني أشد المعاناة من سياسة البيع بالأجل(١) .

وقد طالب كثير من الكتاب التعاونيين بضرورة التزام الجمعيات التعاونية مبدأ البيع بالنقد والابتعاد عن سياسة البيع بالأجل ، خشية أن يؤدي بها هذا الإنحراف إلى الفشل

---

(1) The Principles of Rochdale Cooperation and Modern Systems of Credit Training, by Klipzig Vollrath, I.C.A., Agenda 1930. Also see :

Improving Merchandising Practices through Credit Control in American Cooperation, 1939.

والبيع بالنقد له أهداف مادية ومعنوية لا ينبغى تجاهلها ، فان أى جمعية عندما تبيع بالأجل تخاطر بتعريض أموالها للضياع إذا ماعجز المشترى بالأجل عن أداء ماعليه . هذا إلى أن البيع بالأجل يعتبر بمثابة حبس لجانب من الأموال الحاضرة لجمعية وهذا من شأنه أن يعوق توسعها فى خدمة أعضائها وقد يضطرها إلى الإقتراض وشراء بضائعها بالأجل ، ممايؤدى إلى رفع الأسعار وبالتالى إلى إنخفاض العائد .

ومن ناحية الأعضاء كذلك نجد العضو الذى يشترى بالأجل معرضاً للوقوع فى إرتباكات مالية نتيجة لاختلال التوازن بين دخله ونفقات معيشته ، فان كثيراً من الناس يصعب عليهم مقاومة إغراء الشراء بالأجل ، فيقعون فى ذل الإستدانة ويجدون فى هذا الذل قيوداً أو أغلالا لايستطيعون الخلاص منها ، وفى ذلك يقول شارل جيد أن عادة الشراء بالأجل تحمل فى طياتها العبودية للعامل وأسرته . والتعبير بكلمة عبودية لاينطوى على أدنى مبالغة ، ذلك لأن الشخص المدين للبقال والخباز لايستطيع أن يشكو من إرتفاع أسعار البضائع أو أوزانها أو أنواعها ، كما أنه لا يستطيع أن يتعامل مع غير الدائنين لهمن البقالين والخبازين . وفى هذه الحالة يكون مجبراً على قبول كل مايقدم إليه خوفاً من قفل حسابه وإذا لم تتح له أدنى فرصة للتخلص من هذا الدين فقد يفقد الأمل ، ويهجر بيته ويرحل سراً عن المنطقة !

وعلى ضوء هذه الحقائق الملموسة وجد التعاونيون أنه من الضرورى أن تتمسك الجمعية بمبدأ البيع لأعضائها نقداً ، ليتعودوا أن يعيشوا فى حدود مواردهم . وفيما يلى بعض المزايا المادية لمبدأ التعامل بالنقد :

المزايا المادية :

١ ـ تتمكن الجمعية التى تتعامل بالنقد من الحصول على الخصم النقدى على مشترياتها من المنتجين المحليين وأصحاب المصانع .

٢ ـ يقلل التعامل بالنقد من المصاريف الدفترية .

٣ ـ يستبعد فى التعامل بالنقد إحتمال إعدام بعض أموال الجمعية .

٤ ـ يوفر التعامل بالنقد مصاريف التحصيل .

٥ ـ لا تضطر الجمعية إلى الإقتراض وما يترتب عليه من فوائد تدفعها للمقترضين لأن أموالها تظل حاضرة .

المزايا المعنوية :

١ ـ التعامل بالنقد يرضى خير طبقات العملاء ، وهم الذين يدفعون أثمان مشترياتهم نقداً .

٢ ـ يعتبر مبدأ التعامل بالنقد أفضل وسيلة لتطبيق العدالة والمساواة فى المعاملة بين جميع العملاء .

٣ ـ التعامل بالنقد ييسر مهمة المدير ويدرأ عنه ما قد يقع فيه من حرج نتيجة لسماحه لبعض العملاء دون البعض بالتعامل بالأجل ، وقد يؤدى هذا الموقف إلى أن تصبح الفئة الأخيرة من أعداء التعاون .

٤ ـ البيع بالنقد يلقى عن كاهل المدير أعباء المشاكل التى تنجم عن البيع بالأجل من الجمعية وبذلك يتفرغ للنهوض بشئونها .

٥ ـ يتعود أعضاء الجمعية وعملاؤها ، إذا ما كان البيع بالنقد ، على أن يعيشوا فى حدود مواردهم .

ومع ذلك فقد تضطر بعض الجمعيات التعاونية للتجزئة أن تبيع بعض السلع للأعضاء بالأجل وبخاصة إذا كانت من السلع التى تستهلك فى أمد طويل مثل أثاث المنزل وأجهزة الراديو وآلات الحياكة . . وغيرها من السلع والأدوات التى لا يكون فى مقدور العضو شراءها من دخله الأسبوعى أو دخله الشهرى ، وهى فى ذلك تحاول مجاراة كثير من الشركات التى تعمل على تنشيط حركة البيع فيه باتباع طريقة « البيع مع الإحتفاظ بحق الملكية » .

وإذا كان تطور التجارة وضرورة مواجهة المنافسة الواقعة أو المحتملة وإرتفاع مستوى المعيشة مما يستدعى أو يبرز إعادة النظر فى مبدأ البيع بالنقد بحيث يسمح للجمعية أن تتعامل بالأجل فيجب أن يوضع لائتمان كل عضو حداً أعلى يتناسب مع مايساهم به فى رأس المال . ونرى أنه لامانع إطلاقاً من أن يعطى العضو إئتمانا يتناسب مع ما يقدمه من ضمانات تكفل للجمعية الحصول على حقها كاملا إذا استدعت الظروف ذلك ، على أن يكون الإئتمان فى أضيق الحدود الممكنة ، وأن يكون قاصراً على السلع التى تستهلك فى الأمد الطويل على أنه من الأفضل الأخذ بنظام سليم للاقراض التعاونى ، وذلك بان يقترض أولئك الذين يعوزهم المال لشراء السلع الغالية الثمن من مؤسسات تعاونية للاقراض فى حدود الضمانات الواجبة ثم يشترون بالنقد ما يحتاجون إليه من الجمعية .

وقد أجاز القانون التعاونى للجمعيات التعاونية فى مصر فى المادة رقم ٦٠ من القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ . أن تبيع بالنسيئة لأعضائها ، وحرم عليها البيع بالنسيئة لغير الأعضاء . وورد فى اللائحة التنفيذية للقانون الحدود التى يجب على الجمعيات الإلتزام بها ، وتتلخص فيما يلى :

(أ) أن يكون البيع بالنسيئة مقصوراً على جمعيات الإستهلاك التى يكون أعضاؤها من العمال أو الموظفين .

(ب) أن يكون الضمان قبول الخصم من المرتب أو الأجر وقبول الجهات التى يعملون فيها إجراء هذا الخصم .

(ج) ألا يجاوز ثمن ما تبيعه الجمعية بالنسيئة للعضو أكثر من ٢/٣ من مرتبه أو أجره الشهرى .

(د) ألا يزيد مجموع ما تخصصه الجمعية للمبيعات الآجلة على ٥٠ ٪ من رأس المال المسهم والإحتياطى خلال السنة .

كما أن البند الثانى من المادة رقم ١٣ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ بشان الجمعيات التعاونية الزراعية ينص على «تنظيم حصول الأعضاء على القروض العينية والنقدية اللازمة لزراعة أراضيهم وإستغلالها» .

المبدأ السادس — الحياد السياسى والدينى :

الغرض من هذا المبدأ هو أن تبتعد المنظمات التعاونية كشخصية معنوية عن أن تربط نفسها بحزب سياسى قائم أو بهيئة من الهيئات الدينية القائمة . وسببه هو الخوف من أن يؤدى مثل هذا الإرتباط إلى معاداة الأعضاء الذين ينتمون إلى أحزاب أو هيئات أخرى للجمعية ، وبذلك تفقد الحركة التعاونية جاذبيتها ويبعد عنها الهدف الذى تتوخاه من توجيه دعوتها إلى جميع أعضاء المجتمع الإنسانى فى الوسط الذى تعمل فيه .

وقد كرر رواد روتشديل مراراً أهمية إعتناق مبدأ الحياد السياسى والدينى وكانوا ينتهزون الفرص لإعلان رأيهم هذا عندما يثار جدل أو نقاش حول هذا الموضوع . ومما يوضح سياستهم القرار الذى أصدرته

---

(١) وتنظيم المادة رقم ٢٢ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ بإصدار قانون التعاون الزراعى إجراءات التقدم للحصول على قرض .

جمعيتهم العمومية فى ٧ أكتوبر سنة ١٨٦١ وقررت فيه تمسكها بهذا المبدأ . وقد كتب « إبراهام هاوارد » رئيس الجمعية وقتئذ فى إحدى الصحف يعلن أن من بين ماتتضمنه مبادىء روتشديل ما يلى :

١ – ليس للجمعيات أن تستعلم عن معتقدات من يرغبون فى الإنضمام إلى عضويتها أو عن مذاهبهم ، يستوى فى ذلك جمعية روتشديل والجمعيات الأخرى فى مختلف أنحاء البلاد .

٢ – تأخذ جمعية روتشديل بعين الإعتبار أن أعضاءها يختلفون من حيث المذاهب السياسية والمعتقدات الدينية ، وهذا يمنعها من أن تطبق أو تسمح بحدوث شىء فى مجالسها يستشف منه معنى التحيز لفئة دون أخرى .

وهذه السياسة تتفق مع ماسبق أن صرح به مستر كوبر عام ١٨٦٠ وكان سكرتيراً للجمعية ، فقد ذكر :

أن الحركة التعاونية التى ينتمى إليها أعضاء هذه الجمعية لاتميل إلى التدخل فى الإختلافات السياسية أو الدينية بين أعضائها ولكنها تعمل على توثيق العلاقات بينهم عن طريق الإستفادة من مواهبهم وإمكانياتهم لمصلحتهم الخاصة ولمصلحة المجموع

والواقع إن تطبيق مبدأ الحياد السياسى والدينى بالمفهوم الذى كان يوضحه الرواد الأوائل يعتبر من الأهمية بمكان إذا أريد للحركة التعاونية أن تحقق أهدافها فى خلق مجتمع ديمقراطى متعاون يعمل أفراده جميعاً لما فيه مصلحتهم الخاصة ومصلحة مجتمعهم الذى يعيشون فيه . فانه مهما كانت درجة الإختلاف

فى المعتقدات ووجهات النظر فان ذلك لا يمنع من أن يضم الأفراد جهودهم الإختيارية للقيام بعمل إيجابى من شانه أن يخلق جواً من الصداقة والود بين ذوى الاراء والمعتقدات المتباينة ، لأن هذا يساعد على خلق سلوك إجتماعى رفيع ، وغرس بذور لتقاليد جديدة تمحو الآثار السيئة التى خلفتها عهود الإقطاع وتنشر المحبة والأخاء بين الناس .

ونعتقد أن هذا ماكان يهدف إليه أحد التعاونيين اليابانيين عندما سئل عن التعاون فقال « أنه مبدأ المحبة يعمل فى النشاط الإقتصادى» . فبالمحبة والألفة والتضامن التى يخلقها الحياد والبعد عن إثارة الخلافات الحزبية والدينية يمكن التعاون من أن يخلق رجالا على جانب كبير من الشعور بالمسئولية . وفى ذلك يقول أحد التعاونيين : « إن التعاون يهدف إلى خلق الرجال ، الرجال الذين يشعرون بالمسئولية الفردية والمسئولية الجماعية ويستطيعون أن يرتقوا فرادى ومجتمعين إلى حياة شخصية كاملة وحياة اجتماعية كاملة » .

وتعتبر الحركة التعاونية فى السويد « كعبة التعاون » فى العالم ، مثلا يحتذى فى التمسك بسياسة الحياد والمحافظة على مصالح أعضائها ، فقد حافظت على هذه المصالح دون أن تفكر فى دخول المعارك الإنتخابية لإختيار من يمثلها فى البرلمان وإنما حازت ثقة الجميع ، بما فيهم أعضاء الأحزاب الرئيسية هناك . . فالجميع يستشعرون المفهوم الحقيقى للأخوة فى الوطن على منابر التعاون ، وعلى إستعداد دائماً لتاييدها بغض النظر عن إختلافاتهم السياسية . . وعن طريق هذه الثقة أيدها الشعب وساعدها كثيراً من ممثلى مختلف الأحزاب ، وصارت مثلا يحتذى إلى جانب ما حققته من نتائج ساعدت على إرتفاع مستوى المعيشة فى البلاد ، فهى تقوم بدور فعال

فى الإحتفاظ بمستوى منخفض للأسعار ، وقد نجحت كذلك فى أن تجعل المنافسة حية ونشطة لمصلحة المستهلكين جميعاً ، كما نجحت فى تهيئة الفرص أمام المواطنين لكى يعيشوا حياة شريفة ، وفى العمل الدائب المستمر على تحسين المستوى الإجتماعى للمجتمع . الأمر الذى ندعو معه التعاونيون فى شتى أنحاء العالم إلى أن يحتذوا بالسويد ، ويتمسكون باسلوبها

وعلى الرغم من أن مبدأ الحياد السياسى والدينى إعتبر فى التقسيم الرسمى للمؤتمرات التى دعى إليها الحلف التعاونى الدولى من المبادىء التى لا يمنع عدم الأخذ بها من أن تبقى للجمعية صفتها التعاونية ، ويكون لها حق الإنضمام إلى الحلف ، فان اللجنة التى وكل إليها أمر بحث مبادىء روتشديل ، إقترحت على الجمعيات أن يمتد العمل بمبدأ الحياد السياسى والدينى ، بحيث يشمل على قدم المساواة النوع والجنسية ، كما أعربت عن إعتقادها بان الحياد السياسى والدينى لا يعتبر مظهر قصور من التعاونيين فى الدفاع عن مصالحهم الإقتصادية المشروعة ، وإنما هو نوع من تقوية هذا الدفاع ، وذلك لما تتمتع به الحركة من حرية نتيجة لعدم تبعيتها لأى حزب من الأحزاب أو جماعة من الجماعات . وقدرتها على تعبئة جهودهم جميعاً تحت مبدأ وحدة المصالح الإقتصادية الإجتماعية المشتركة .

وإذا كانت الأحزاب فى مصر فى مختلف العهود فيما مضى ، كانت تحاول أن تستغل الحركة التعاونية لأغراض حزبية ، فكانت تعقد المؤتمرات التعاونية ، لا بقصد نشر الوعى التعاونى والثقافة التعاونية أو بحث نواحى الضعف فى الحركة والعمل على تقويتها ، وإنما لغرض الدعاية للأحزاب القائمة بالحكم ومهاجمة الأحزاب المعارضة ، ونحن لا ننكر أنه كانت توجد أصوات تعمل للتعاون وجهود صادقة تبذل من أجله ولكنها ،

كانت أصوات قليلة وجهود فردية محدودة لم تستطع أن تؤثر أو تحقق أهدافها وسط خضم التيارات الحزبية والإنقلابات الوزارية التي كانت تتوالى .

ونعتقد أن الخلافات الحزبية فيما مضى وعدم توافر الكفايات الفنية والإدارية أدت إلى ضعف الحركة التعاونية فى مصر ، ومن مظاهر ذلك أنه كان إذا صدر تشريع فى عهد وزارة من الوزارات لصالح الحركة ، تهاونت الوزارة التى تأتى بعدها فى تنفيذه ، وتوانت عن توفير قوة الإشراف اللازمة للتوجيه والرقابة ، وإذا أدعت وزارة من الوزارات أنها رعت الحركة وأعانتها ، فقد كان ذلك بإقامة المشاريع المرتجلة التى تغدق فيها أموال الشعب فى تبذير وإسراف معيبين ، دون توخى أحكام الرقابة ، أو التأكد من إقراض الأموال للناجح من الجمعيات . كما أن التطاحن الحزبى هو الذى كان يدفع إلى مقاعد مجالس الإدارة من ليست لديهم القدرة والكفاية على إدارة الجمعيات ، بل أن العصبية والنفوذ الحزبى كانا السبيل إلى الوصول إلى هذه المراكز ، وترتب على ذلك أن الجمعيات كانت تدار لصالح هذه العصبيات وذوى النفوذ من رجال الأحزاب .

وإنه لما يبشر بالخير ، أن التعاون صار من مقومات مجتمعنا الحديث ، والدولة تبذل جهوداً صادقة فى سبيل نشره وتدعيمه وتنقيته من العناصر التى تقف دون تحقيق أهدافه السامية . وكذلك برزت من بين أصحاب المصلحة الحقيقية فى التعاون قيادات تكافح كفاحاً مستمراً من أجل تصحيح الأوضاع ، وتؤمن بالأسلوب العلمى فى إعادة تنظيم البنيان التعاونى ، بحيث تتحقق شعبية الحركة وقدرتها على تعبئة جهود جميع

أعضائها ، والأمل أن تؤدى هذه الجهود إلى خلق المجتمع التعاونى الذى يتآلف ويتكاتف أفراده عن طريق ضم جهودهم الإختيارية فى المنظمات التعاونية مستهدفين فى ذلك مصلحتهم الخاصة ومصلحة مجتمعهم الذى يعيشون فيه .

المبدأ السابع — التعليم التعاونى :

يرجع الإهتمام بالتعليم التعاونى إلى التعاونيين القدامى الذين آمنوا به ، ورأوا فيه وسيلة ناجحة لإقامة مجتمع تعاونى سليم ، فبذلوا جهودا محمودة نحو نشر التعليم بوجه عام والتعليم التعاونى بوجه خاص ، وتعتبر مدرسة نيولانارك التى أقامها روبرت أوين مثلا حياً لما بذل من جهود فى هذه الناحية .

وقد قام هؤلاء التعاونيون القدامى بطبع كتب ومذكرات وإصدار مجلات والقاء محاضرات على زملائهم التعاونيين لشرح القواعد والأسس التى تقوم عليها الحركة التعاونية . وكان من أهدافهم إقامة مدارس وكليات تعاونية وذلك قبل أن يؤسس رواد روتشديل جمعيتهم المشهورة .

ونحن إذا ألقينا نظرة على مصدر الحركة التعاونية الحديثة ، رأينا أن رواد روتشديل قد إهتموا بالتعليم منذ قيام نظامهم ، فقد ورد فى نظام الجمعية أنها « ستسعى فى أقرب فرصة إلى تنظيم قوى الإنتاج والتوزيع والتعليم والإدارة[1] » .

وكانت جهودهم فى هذا الجانب تسير فى تناسق يتفق مع أغراض الحركة المثالية ، بل لقد إتسعت هذه الجهود حتى كان من آثارها إنشاء وإدارة مكتبة ، يذكر هوراس جريسلى عنها أنها كانت تحتوى على خمسة آلاف مجلد من الكتب المختارة بعناية ، وعلى غرفة للمطالعة مزودة

(1) The Cooperative Movement, in Britain by E. Tophan and J.A. Hoagh Longman Green and Co. London 1948.

بالصحف والمجلات يقرؤها الأعضاء وعائلاتهم بالمجان ، وكذلك نظموا فصولا دراسية مسائية فى الوقت الذى كان فيه التعليم الأولى الإجبارى لاوجود له . وكان هناك كثير من التعاونيين القدامى لا يعرفون القراءة والكتابة ، فاقيم لهم نظام تبادل المعرفة لتثقيفهم ومحو أميتهم وذلك بان يقوم الملمون بالقراءة والكتابة من الأعضاء بالتدريس لزملائهم الأميين .

وقد عقدت مؤتمرات سنوية فى مختلف المدن الإنجليزية للعناية بالناحية التعليمية فى الحركة التعاونية ، فلم يخل مؤتمر من هذه المؤتمرات من قرار يطالب فيه الجمعيات التعاونية بصفة عامة ، والأجهزة التعاونية المسئولة عن رعاية الحركة بصفة خاصة ، ببذل أقصى الجهود لنشر التعليم التعاونى والعمل على تدريس المواد التى تنفع التعاونيين .

ويضيق بنا المجال هنا عن إستقصاء الجهود التى بذلها التعاونيين لإبراز أهمية التعليم بصفة عامة ، والتعليم التعاونى بصفة خاصة ويكفى لإبراز هذه الأهمية أن نذكر فى هذا الشان ما قاله أحد التعاونيين :

« قيل عن التعاون أنه حركة إقتصادية تسعى إلى تحقيق أغراضها بوسائل تعليمية . ونحن إذا عكسنا العبارة وقلنا أن التعاون حركة تعليمية تسعى إلى تحقيق أغراضها بوسائل إقتصادية لاستقام المعنى وكان نصيبه من الحق نصيب ذلك القول » .

وقد آمنت الحركة التعاونية فى شتى أنحاء العالم بأن التعليم التعاونى هو سبيلها إلى خلق مواطنين صالحين لأمتهم ، يسند بعضهم بعضاً بروح بعيدة عن الأنانية والإنتهازية ، شعارها الفرد للمجموع والمجموع للفرد ، بل آمنت بأنه الضمان للسير بالحركة فى الإتجاه السليم ، فعمدت بكل الوسائل إلى نشر مبادئه ونظرياته ، وكيفية تأسيس جمعياته وتنظيمها وإدارتها

ولم تقتصر على هذا ، بل أنشأت لذلك مدارس ومعاهد تعاونية وضمنت مراجعها المواد التى ترتبط بالتعاون إرتباطاً وثيقاً ، وتكفل تخريج أعضاء مزودين بثقافة علمية تكفل لهم النجاح فى المسئوليات التى يضطلعون بها داخل الحركة . ويكاد يجمع التعاونيون على أن خير وسيلة لنجاح الحركة التعاونية هو نشر التعليم بصفة عامة والتعليم التعاونى بصفة خاصة ، وفى هذا المعنى يقول أحد كبار التعاونيين « هـ . إلدن » وهو من السويديين

« إذا أتيحت لنا فرصة أن نبدأ حركتنا من جديد ، وكان علينا أن نختار بين أحد شيئين : البدء دون رأس مال ، ولكن بموظفين وأعضاء مستنيرين ، أو البدء برأس مال كبير وموظفين غير واعين ، فان تجاربنا تملى علينا أن نختار الطريق الأول » .

ولا شك أن التعاونى السويدى يعنى بقوله « دون رأس المال » رأس المال الكبير .

والتعليم التعاونى يعنى بالتدريب إلى جانب عنايته بالثقافة التعاونية . والمقصود بالتدريب ، التدريب الشامل لجميع عناصر الحركة إبتداء من العضوية فى الجمعيات إلى مناصب مجالس الإدارة فيها ، وتحرص الدول التى تأخذ بأسباب التقدم على العمل لسد هذا النقص فى حركتها ، وليس أدل على ذلك أنه عندما عقد الحلف التعاونى مؤتمراً فى سيلان عام ١٩٥٠ ، وكان يضم قادة الحركة التعاونية فى آسيا طالب زعماؤها بانشاء مكتب إقليمى فى المنطقة ليساعد على تدريب العمال التعاونيين وعلى تزويد الحركة بالكتب والأفلام وعلى إختيار بعض الشباب للتعليم فى البلدان التى تتميز بقوة الحركة التعاونية فيها .

ونكاد نعتقد أن الحركة التعاونية لن تبلغ نصيبها من التقدم والنجاح إلا إذا كان هناك تجارب عام نحو نشر الثقافة التعاونية فى شتى مراحل التعليم ، بمعنى أن تبدأ الثقافة التعاونية فى المرحلة الإعدادية بتلقين الجيل الجديد المبادىء التعاونية طبقاً للأساليب العصرية الحديثة فى التعليم ثم يزاد قدر هذه الثقافة فى المرحلة الثانوية حتى تبدأ المرحلة الجامعية ، وهنا يجب أن تعمل الجامعات كما تعمل زميلاتها فى الخارج ، على إخراج قادة للقطاع التعاونى لايقل مستواهم فى هذا النوع من التعليم عن مستوى ماتخرجهم للقطاعات الأخرى ، على أن يكون القادة على جانب كبير من الإيمان برسالة الحركة التعاونية وأهدافها ودورها الفعال فى بناء المجتمع الحديث . فان هذا الإيمان هو الذى يجعلهم يقبلون عن طيب خاطر أن يربطوا مستقبلهم بها ، ولا يترددون فى التقدم للعمل فيها ، فما لا شك فيه أن الحركة التعاونية أشد ماتكون حاجة إلى هذا الدم الجديد الذى يغذيها بكفايته وحيويته ونشاطه .

ويحسن أن تكون هناك علاقة مستمرة وثيقة بين الجامعات والحركة التعاونية . ولا شك أن الجامعات ترحب بالتعاون مع الهيئات التعاونية فى بحث مشاكلها وإيجاد الحلول لما يقابلها من صعاب . كما أنه لاشك فى أن قوة الحركة التعاونية فى الخارج ترجع إلى هذا الإتصال الوثيق ، وكثيراً من الأبحاث التى أخرجتها الجامعات فى الخارج تدل على مدى قوة هذا الإتصال والتعاون .

ويحسن كذلك أن تعمل جميع الأجهزة الإرشادية فى الدولة على التعاون مع الأجهزة التعاونية العليا فى نشر التعليم والثقافة التعاونية ، فتبذل مع الإتحادات أقصى جهودها فى هذا الميدان ، وقد يكون من

المفيد فى هذا الشان أن تتعاقد الإتحادات مع الصحف الواسعة الإنتشار على إستئجار ركن معين فيها تتابع فيه نشر أخبارها . ولها بعد ذلك ، وعندما تنمو الحركة ويشتد عودها ، أن تستقل بصحف ومجلات خاصة .

وهناك فئة على جانب كبير من الأهمية يحسن الإنتفاع بها فى هذا المجال وهى : فئة الوعاظ والأئمة وغيرهم ممن يقومون بدور التوجيه والإرشاد فى الشعب فهؤلاء ينبغى أن تطور معلوماتهم وتنظم لهم دراسات سريعة يلمون فيها بحقيقة الحركة وأهدافها ونظمها لكى يستطيعوا عن طريق إتصالهم اليومى بعامة الشعب أن يثقفوهم ويبصروهم بحقيقة الحركة وأهدافها .

وإذا أضفنا إلى ما تقدم تطوير البرامج الإذاعية والتليفزيونية حتى تخصص جانباً منها لنشر الفكرة فى برامج خفيفة مسلية للشعب تارة ، ولأحاديث يقوم بها بعض المتخصصين تارة أخرى ، أمكن عن طريق كل ذلك أن نعوض مافاتنا ، وأن نؤمل خيراً فى إقامة مجتمع تعاونى على أساس سليم نفخر به فى القريب إن شاء الله ، بل أن الأمل كبير فى أن تقوى الحركة فى بلادنا وأن تمتد بعد ذلك جهودنا التعاونية لمساعدة المتطلعين إلينا من شعوب أفريقيا وآسيا .

ويلاحظ أن الفقرة رابعاً من المادة رقم ٢٢ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ والتى توضح توزيع صافى الفائض المتحقق من الأعمال الجارية خلال السنة المالية للجمعية ، تنص على تخصيص ٥[١] ٪ للتدريب التعاونى فى منطقة عمل الجمعية ، أو داخل المحافظة التابعة لها .

---

(١) ونفس النسبة فى المادة رقم ٢١ من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ البند « رابعاً » والبند « و » من المادة رقم ٥١ من القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التعاون الإنتاجى والمادة ٥١ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التعاون الإستهلاكى .

الحلف التعاونى الدولى ومبدأ التعليم :

لعل من الأهمية بمكان « أن نوضح أن المفاهيم الخاطئة التى سادت فى كثير من الدول النامية ، سواء فى أفريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاتينية ، فيما يتعلق بالتعليم التعاونى ، وإعتباره فى كتابات التعاونيين من المبادئ الثانوية ، الأمر الذى ترتب عليه أن الحركات التعاونية فى هذه الدول لم تقم بجهد ملموس فيما يتعلق بنشر التعليم التعاونى على مستوى أعضائها ، أو أعضاء مجالس إدارتها ، أو الأحياء التى تتواجد فيها ، أو الإتصال بالحكومات لكى تجعل من التعاون مادة ضمن مواد الدراسة فى مختلف مراحل التعليم ، أو إقامة معاهد وكليات تعاونية .. إلى غير ذلك من وسائل نشر التعليم والثقافة على كافة المستويات ، كل مستوى بالقدر المناسب له .. وكان من نتيجة ذلك أن الجمعيات التعاونية فى هذه الدول نشات وقامت على أساس عضوية غير واعية وغير مستنيرة وغير عارفة بحقيقة التعاون وفلسفته وأهدافه ، الأمر الذى أدى إلى فشل الجمعيات التعاونية فى مختلف هذه الدول .

وفى الحقيقة ، فان مصر قامت بدورها فى الكشف عن الخطأ السائد فى هذا المجال ، وأوضحت خطأ تقسيم المبادئ إلى مبادئ أساسية وثانوية ، وخطأ إعتبار التعليم التعاونى مبن المبادئ الثانوية ، وأنه لاينبغى إطلاقاً أن يحدث خلط فى المفاهيم نتيجة للمناقشات التى دارت فى مؤتمرات الحلف التعاونى الدولى فى عام ١٩٣٠ ، ٣٤ ، ٣٧ فيما يتعلق بالمبادئ التى ينبغى أن تتوافر فى قمة التنظيمات التعاونية فى مختلف الدول والتى تريد أن تنضم للحلف التعاونى الدولى ، وكانت آراء الألمان تطالب باعتبار المبادئ السبعة وحدة واحدة لاتتجزأ ، إستنادا إلى أنها من أساسيات القانون النظامى لجمعية روتشديل ، غير أن المندوبين البريطانيين بحجة إختصار

المبادئ نادوا بامكان إدماجها فى أربعة مبادئ .. الأمر الذى دفع اللجان إلى تكرار توضيح أهمية وحدة المبادئ السبعة ، ثم تأكيد أنه إذا كانت شروط الإنضمام إلى الحلف الدولى تتطلب ضرورة توافر المبادئ الأربعة الأساسية الأولى ، إلا أن جميع الجمعيات التعاونية مطالبة بتطبيق المبادئ السبعة ، لأنها وحدة واحدة لا تتجزأ .

وإحقاقاً للحق ، فان كثيراً من الدول الإشتراكية قامت بجهد مشكور فى هذا المقام ، وأقامت ندوات علمية لتسهم بقدر فى توضيح أهمية التعليم ووضعه فى مقدمة المبادئ إذا أردنا للتنظيمات التعاونية التقدم والنجاح .

كما وأن من الجهود المشكورة فى هذا المقام ، ماقامت به جامعة كاليفورنيا بامريكا ، إذ أنها كلفت أستاذين عالمين من أساتذتها فى الإقتصاد الزراعى وهما : « بروفسور هـ . أ . أردمان » و « بروفسور ج . م . تينلى » للقيام ببحث موضوع المبادئ التعاونية وعلاقاتها بنجاح أو فشل الجمعيات .. ونشرت جامعة كاليفورنيا هذا البحث فى نشرة خاصة تحت رقم ٧٥٨ من نشرات البحوث التجريبية فى المجال الزراعى لجامعة كاليفورنيا .. وقد تضمن هذا البحث الرجوع إلى مؤتمرات الحلف التعاونى الدولى ، وأن مادار فيه يؤكد وحدة المبادئ التعاونية السبعة ، وأن عدم الإخلال بها فيما مضى ، ووفقاً للظروف التى كانت قائمة وقتئذ تعتبر من أساسيات نجاح الجمعيات ، وأن التعليم التعاونى إبتداء من الجهود التى بذلها « روبرت أوين » الذى يعتبر نبى التعاون فى العالم ، إلى الجهود التى بذلها « دكتور وليم كنج » .. إلى الجهود والأساليب العلمية التى قام بها رواد روتشديل ، تؤكد أن التعليم التعاونى كان فى طليعة ما اهتموا به ، وأنه ساعد على نجاحهم ، غير أن العالمين الأمريكيين أكدا أن الظروف الإقتصادية والإجتماعية المتغيرة فى العالم تتطلب ضرورة إضافة مبادئ إلى المبادئ التعاونية ،

واقترحا إضافة أربعة مبادئ جديدة لنجاح الجمعيات ، هذه المبادئ هى : القدرة التمويلية فى إطار الهيكل التعاونى القانونى ، والإستناد إلى جهاز قوى للمحاسبة والمراجعة ، وكفاءة الإدارة ، والقيادة النشطة .

وقد أدت هذه الجهود جميعاً إلى أن يستجيب الحلف التعاونى لهذه الأصوات التى تنادى بالحق بضرورة تصحيح الأوضاع والمفاهيم على صعيد البنيان التعاونى الدولى ككل ، بدلا من هذه الجهود الفردية التى تبذل فى كل مجتمع على حدة ، وكان أن اتخذت اللجنة التنفيذية المنبثقة عن الحلف التعاونى الدولى قراراً فى عام ١٩٦٣ باعادة بحث موضوع المبادئ التعاونية ، خاصة وأن الفترة التى أعقبت دراسات الحلف السابقة فى عام ١٩٣٧ قد صاحبها تطورات كثيرة على الصعيد العالمى ، هذا بالإضافة إلى إنضمام العديد من الدول التى ينبغى أن يسمع رأيها فى هذا المجال .. وقد اتبع الحلف نفس الأسلوب الذى أتبع فى المؤتمرات السابقة التى ناقشت مبادئ التعاون من حيث توجيه استمارات إلى التنظيمات التعاونية فى شتى أنحاء العالم ، ثم القيام بتحليلها وتبويبها واستخلاص النتائج منها .

والذى يعنينا فى هذا المقام أن الردود أكدت أهمية التعليم التعاونى وأنه إذا كانت هناك مبادئ أساسية للتعاون ، فان أهم المبادئ الأساسية هو مبدأ « التعليم التعاونى » ، وأنه ينبغى على الجمعيات التعاونية أن تخصص للاعتمادات اللازمة للتعليم التعاونى ، وأن تمتد جهودها فى هذا المقام ، ليس فقط إلى الأعضاء والقوى الوظيفية العاملة فى التعاونيات ، بل إلى الجمهور العريض أيضاً ، وينبغى أن يتضمن التعليم التعاونى ، المبادئ والتطبيقات وعلى وجه الخصوص أساليب الممارسة الديمقراطية والنشاط الإقتصادى .

كما ولا ننسى فى هذا المقام أن الحلف التعاونى الدولى ، تاكيداً من جميع الأعضاء الدول المنتمين إليه لمفهوم دولية التعاون ، أضاف فى قراراته مبدأ جديد للمبادئ التعاونية ، وهو مبدأ « تنمية العلاقات الدولية » .

المبدأ الثامن – تطبيق الإدارة العلمية :

يتفق علماء التعاون فى شتى أنحاء العالم على أن التنظيمات التعاونية ، تنظيمات تستهدف تحسين الشئون الإقتصادية والإجتماعية لمجموع الأعضاء الذين ينتمون إليها ، وأن هذه التنظيمات إذا كانت تعمل وفقاً لفلسفة التعاون وأهدافه ، فانها ينبغى أيضاً أن تطبق الأساليب التى يمكن عن طريقها تحقيق هذه الأهداف ، وهناك إجماع على أن التعاون يستطيع أن يعيش جنباً إلى جنب مع غيره من أوجه النشاط المماثل ، وأنه وسيلة لتحقيق هدف ، وأنه من أجل تحقيق أهدافه عليه أن يساير المتغيرات العالمية التى يكون لها أثر كبير فى تحقيق كفاءة التشغيل ، مع إعطاء أكبر قدر من الإهتمام للاعتبارات الإنسانية ، خاصة وأن التعاون نشأ أساساً من أجل الفرد ، وإفساح المجال أمامه لكى يعيش حراً عزيزاً كريماً فى مجتمعه ، فى إطار من التضامن والتضافر والعمل مع المجموع ، بحيث يكون الفرد فى خدمة المجموع ، والمجموع فى خدمة الفرد ، والجميع فى خدمة الهدف المشترك والصالح العام ، الذى ينبغى تغليبه ووضعه فوق كل إعتبار .

ومن هذا المنطق فانه ينبغى على التعاونيين أن يفهموا جيداً أن الجمعيات التعاونية أيا كان نوعها ، وسواء أكانت جمعيات للانتاج أوجمعيات للاستهلاك ليست إلا منظمات إقتصادية يجب أن ترتفع بمستوى كفايتها[1] إذا أرادت أن تقف على أقدامها وتحقق أهدافها فى ميادين نشاطها ، وتتفوق على منافسيها من المشروعات التى تقوم بنشاط مماثل .

والواقع أن الكفايات الفنية والإدارية تعتبر من أهم العوامل التى

(١) يهمنا ان نوضح اننا اقترحنا هذا المبدأ منذ عام ١٩٥٨ تنبيها وتاكيدا لأهمية تطبيق هذا المبدأ فى الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة ، وذلك لتخلف معظمها عن مسايرة الثورة الإدارية ، والخطأ الجسيم الذى وقعت فيه إعتبارها التعليم التعاونى مبدأ ثانويا !! ٠

تساعد على تحقيق هذه الأهداف ، ولهذا يحسن الإسراع باتخاذ الخطوات الإيجابية نحو إخراج جيل من الإداريين التعاونيين الذين يعرفون كيف يستفيدون من الكفايات الإنسانية التى تعمل تحت إدارتهم :. وكيف يستخدمون هذه الكفايات بحيث يوحدون بين صفوفها ، وينسقون من جهودها ، ويخلقون بينها روح الفريق ، ويوجهونها نحو تحقيق أهداف التعاون المنشودة .

ولاشك أن ذلك يتطلب أن يكون هؤلاء الإداريون من الطبقة الى التى تزودت بالثقافة الإدارية والعلمية ، وممارستها من الناحية التطبيقية حتى يستطيعوا أن يطبقوا مبادئ الإدارة العلمية فى إدارة الجمعيات التعاونية .. ومن المعروف الآن لكل باحث ودارس فى علم التنظيم والإدارة ، أن مبادئ الإدارة العلمية قد عم تطبيقها فى الخارج تقريباً فى مختلف أنواع المشروعات .

قد يرى بعض التعاونيين أنه ليس هناك حاجة إلى الإهتمام بضرورة توافر هذه الكفايات بحجة صغر حجم معظم هذه الجمعيات ، فان أى فرد من وجهة نظرهم متى كان على جانب قليل من الخبرة يستطيع أن يقوم بتصريف شئونها .. ولكن هذا دون شك رأى خاطئ ، فانه لا يؤثر فى أساس التنظيم والإدارة أن تكون الجمعية صغيرة أو كبيرة .. فان المطلوب فى كلتا الحالتين هو تحقيق غرض محدد ، وتنفيذ سياسة معينة ، وهذا يقتضى ضرورة توفير الكفاية ، وفى إعتقادى أن عدم الإهتمام بالناحية التنظيمية والإدارية فى هذه الجمعيات هو السبب فى تعثر خطوات الكثير منها وفشلها .

والان ونحن نستهدف خلق مجتمع الكفاية فى ظل تطورنا الإشتراكى الذى يؤمن بالفرد ، وقدرته على إعادة تشكيل الحياة ، ويحمل الشعب

بأسره أمانة العمل فى إطار الوحدة الوطنية ، لخلق جيل يتصف بالقدرة والكفاية ويستطيع أن يحقق آمال الشعب فى مجموعه ، ويمكنه من حقه الأصيل فى حياة قائمة على دعائم متينة من الحرية والعدالة ، وهو حق مستمد من كرامة الحق ذاته ومن قداسته .

ومن أجل تحقيق ذلك رسمت الطريق ، فاعتمد التطبيق الإشتراكى على التعاون فى مجالات كثيرة ، أعتمد على التعاون فى مجال الإستهلاك بغرض حماية المستهلكين .. وفى مجال الإنتاج بغرض رفع مستوى صغار المنتجين وزيادة الإنتاج القومى، وخاصة فى الزراعة وفى الإنتاج الحرفى ، وتأكد المعنى من أن الأسلوب التعاونى يتمشى مع روح إشتراكيتنا ، لأنه يهذب من النشاط الخاص ويحافظ عليه ، فالتعاون يقوم على الإحتفاظ بالملكية الخاصة ، كما يسعى فى الوقت نفسه إلى تحقيق عدالة التوزيع وديمقراطية الإدارة .

وقد أجريت بحوث ودراسات فى كثير من البلدان عن أسباب فشل الجمعيات التعاونية وتعطلها عن العمل ، وقد تبين من هذه البحوث والدراسات أن الأسباب تكاد تكون واحدة .

ومن بين هذه البحوث ماقدمته الكاتبة « كاترين ويب » إلى المؤتمر التعاونى الثالث الذى عقد بلندن عام ١٨٣٢ ، وذكرت فيه أن فشل الجمعيات التعاونية إنما يرجع إلى أسباب ثلاثة :

١ ــ عدم إهتمام الأعضاء بجمعيتهم ، ليس فقط من ناحية عدم الإهتمام بحضور الجمعيات العمومية ، ولكن أيضاً من ناحية عدم التعامل معها .

٢ ــ عدم فشلهم فى القيام بعمليات المراجعة والجرد المستمر .

٣ – إنعدام الكفاية والأمانة لدى المديرين .

ومنذ ذلك الحين أجريت بحوث ودراسات كثيرة للتعرف على أسباب فشل الجمعيات .. ومن بينها ماقام به الأستاذان « أكلاند وجونز » عام ١٨٤٤ ، واللذان ذكرا أسباب فشل وإنقضاء ١٠٦١ جمعية منذ عام ١٨٢٦ ، وأرجعا ذلك إلى أسباب يمكن القول أنها تندرج جميعاً تحت ضعف الكفايات الفنية والإدارية .

وفى عام ١٩١٨ نشر الإتحاد العام التعاونى الأمريكى كتيبا من أربعة صفحات بعنوان « لماذا تفشل الجمعيات التعاونية » .

ونشر مكتب العمل فى الولايات المتحدة الأمريكية فى عامى ١٩٢٣ ، ١٩٢٧ إحصاءات عن أسباب فشل الجمعيات التعاونية للاستهلاك لفترات متعاقبة مدتها خمس سنوات تنتهى فى عامى ١٩٢٠ ، ١٩٢٥ على التوالى .

وفى عام ١٩٢٨ أصدرت لجنة التجارة الإتحادية كتاباً عن التسويق التعاونى ضمنته فصلا عن أسباب تعطل وفشل الجمعيات التعاونية .

وكذلك أجرت وزارة الزراعة الأمريكية بحوثاً ودراسات عديدة عن أسباب تعطل وفشل الجمعيات . وأولى هذه البحوث ما أجراه جورج ك . هولمز عام ١٩٠٠ ، ثم اتبعته بتقرير ثان فى عام ١٩٢٣ عن الجمعيات التى توقفت عن العمل منذ عام ١٩١٣ ، وقد تضمن هذا التقرير خلاصة البحث الذى أجرى على ٢٤٣ جمعية من الجمعيات التى توقفت عن العمل .

كذلك أصدرت وزارة الزراعة تقريراً ثالثاً فى عام ١٩٢٤ يتضمن البحوث والدراسات التى أجريت على ٦٠٨ جمعية من مجموع الجمعيات

التى توقفت عن العمل فيما بين عامى ١٩١٣ ، ١٩٢٢ وكان عددها ١٠٠٠ (ألف جمعية) .

وقد تبين من التقريرين اللذين أصدرهما المكتب الأمريكى لإحصاءات العمل أن هناك أحد عشر سبباً تكون نسبة مقدارها ٧٤٪ من أسباب فشل الجمعيات ، وهذه الأسباب هى :

١ – عدم كفاية الإدارة .
٢ – زيادة المخزون عن اللازم .
٣ – الإهمال فى إمساك الدفاتر .
٤ – التوسع غير الحكيم فى الإئتمان .
٥ – إرتفاع المصاريف الثابتة .
٦ – شراء بضائع بطيئة الحركة .
٧ – إتباع سياسة إجمالى ربح منخفض .
٨ – الإعتماد أكثر من اللازم على رأس المال المقترض .
٩ – عدم كفاية رأس المال .
١٠ – تجميد أموال الجمعيات فى إصول ثابتة .
١١ – سوء الموقع .

ل من أهم التقارير التى بحثت فى أسباب توقف الجمعيات الزراعية نعطيها عن العمل التقرير الذى قدمه الأستاذان : « كوشران والزورث » بادارة الإئتمان الزراعى فى أمريكا .

وترجع أهمية هذا التقرير إلى أنه قام بدراسة واسعة على عدد كبير من الجمعيات يبلغ ١٤٦٥٥ جمعية ، وهى الجمعيات التى توقفت عن العمل فيما بين عامى ١٨٧٥ و ١٩٣٩ . وقد تناول هذا التقرير بالتفصيل كثير

من الأسباب التى أدت بهذه الجمعيات إلى التوقف عن العمل .. وبالتالى فشلها ، وأوضح أنه أمكن القيام ببحوث ودراسات على ٧٣٧٣ من مجموع عدد الجمعيات موضوع البحث ، وأنه أمكن حصر ١١٢٧٢ سبباً لتعطيل الجمعيات وفشلها . وقد ذكر التقرير أنه يمكن القول أن هذه الأسباب تعتبر أيضاً السبب فى فشل بقية الجمعيات .

وفيما يلى نورد جدولا يوضح النسب المئوية لأسباب توقف الجمعيات الزراعية وتعطلها عن العمل فيما بين عامى ١٨٧٥ و ١٩٣٩ من واقع الدراسات الواردة بالتقرير المشار إليه .

السبب	عدد مرات حدوثه	النسبة المئوية
مصاعب إدارية	٢٢٣٤	١٩,٨
مصاعب تتعلق بالعضوية	٢٢٢٠	١٩,٧
أسباب قهرية	١٢٣١	١٠,٩
قصور المعاملات عن الحجم الأمثل للجمعيات ...	١١٦١	١٠,٣
مصاعب مالية وإئتمانية	١٠٧٩	٩,٦
مشاكل فى النقل	١٠٢٠	٩,١
الإنخفاض المفاجئ فى الأسعار	١٠٠٣	٨,٩
الجهود التى تبذل من المنشآت المنافسة المعارضة ...	٦١٤	٥,٤
التكتل والإندماج	٣٥٧	٣,٢
التطورات التكنولوجية	١٣٥	١,٢
أسباب أخرى	٢١٨	١,٩
الإجمالى	١١٢٧٢	١٠٠

ولعل من الأهمية بمكان أن نوجه الأنظار نحو الندوة العلمية الهامة التى عقدتها اللجنة الأمريكية للتنمية التعاونية فيما وراء البحار فى يومى ١٠ ، ١١ اكتوبر فى عام ١٩٨٥ بواشنطن والتى كان موضوعها (ما هى أسباب نجاح وفشل التعاونيات ؟)

Why Cooperatives Succeed ... and Fail ?

لقد اتضح لكافة المستويات المسئولة عن الحركات التعاونية فى الدول المتقدمة عند محاولتها لدفع الحركات التعاونية فى الدول النامية نحو تحقيق مزيد من التقدم والازدهار لصالح اعضائها من ملايين المواطنين انه ما زال يوجد الكثير من أوجه القصور التى تشوب هذه الجركات رغم الجهد المبذول لمعاونتها ، ومن أجل التعرف على أسباب هذا القصور انتهزت اللجنة الأمريكية للتنمية التعاونية فيما وراء البحار فرصة عقد المؤتمر السنوى للجنة المركزية للحلف التعاونى الدولى فى واشنطن عاصمة الولايات المتحدة فى اكتوبر عام ١٩٥٨ ودعت الدول النامية وبعض الخبراء التعاونيين البارزين المتخصصين فى الدراسات التحليلية للحركات التعاونية فى دول العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة لكى يناقشوا فى ندوة علمية هذا الموضوع الهام الذى استغرق الإعداد له اكثر من عام ٠

ولقد كانت مصر من بين الدول التى وجهت إليها هذه الدعوة ، وشرفت بأن اقوم بتمثيلها ، وان اقدم ورقة توضح(١) تجربتها ، ولعل من بين العوامل الهامة التى اجمعت عليها هذه الندوة ان من اهم اسباب فشل التنظيمات التعاونية فى كثير من دول العالم سواء فى ذلك الدول المتقدمة او المتخلفة ٠٠ هو عدم توافر القيادات القادرة على تطبيق الإدارة العلمية ٠

---

(١) ٠٠٠ يرجع فى ذلك الى الورقة التى قدمها الدكتور كمال حمدى أبو الخير عن التنمية التعاونية فى مصر ، وأساليب فشل بعض التنظيمات التعاونية ٠

الفصل الخامس

محاولات لتعريف التعاون

محاولات لتعريف التعاون وتوضيح مفهومه

التعريف بالتعاون :

ان محاولة تعريف التعاون تعريفا علميا يجد من الصعوبة ماوجدتها جميع المحاولات التى بذلت لوضع تعريفات علمية متفق عليها للألفاظ التى تعلق على مختلف العلوم الاجتماعية ، وذلك لأن هـــذه العلوم تختلف عن العلوم الطبيعية من حيث أنها تنهج منهج الاستقراء وتجميع المشاهدات وملاحظتها على أساس من المقارنة والموازنة واستنتاج الظواهر المشتركة بينها واستخلاص القواعد العامة منها وهذه اذا كانت تنطبق على حالات معينـــة فقد لا تنطبق على حالات أخرى تدخل فى المفهوم العام للفظ . ومما يزيد فى هذه الصعوبة عند وضع اصـــطلاح علمى متفق عليه فى العلوم الاجتماعية أن هذه العلوم تســتمد مواردها من حقائق تقوم على تصرفات الجنس البشرى المختلفة وعلى مفاهيم ذهنية تختلف باختلاف الظروف والبيئات ، كما تقوم على تجارب وخبرات مرت بها مجتمعات كانت تبنى سلوكها على أساس تصـــور خاص لأهداف ومثل خاصة ، وهذه الأهداف والمثل قد تتغير مع مرور الزمن وتتطور مع تطور الأجيال ، حتى تأخذ أوضاعا جديدة تختلف عن الأوضـــاع القديمة ، ويصبح التنظيم الحديث الذى يســير عليـــه المجتمع أوفق بمصالحه من التنظيم القديم الذى بدأ نشاطه عليه .

ولعل مما يوضح صـــعوبة وضع تعريف علمى لحـــالة أو ظاهرة اجتماعية ما نجده فى تعريف الديمقراطية مثلا ، فهذا اللفظ كان له منذ

فجر التاريخ دلالة معينة ، حين كانت بعض المجتمعات القديمة تمارس نوعا من التنظيم السياسى والاجتماعى وتطلق عليه اسم الديمقراطية ، ثم تعاقبت الأجيال وتبدلت الظروف فسار كل مجتمع فى طريق اقتضته الظروف الخاصة به ، وتوالت الأحداث وقامت الثورات والانقلابات وتبدلت ظروف وبيئات ، وظهرت نظم وأنواع جديدة من النشـاط فى حياة الأفراد ، كما ظهرت أديان كان لها أثرها البالغ فى تكييف القيم الأخلاقية ، ومن وحى تلك القيم قامت فلسـفات وأفكار اجتمـاعية وسياسية جديدة ، منها ما انتشر فى بقاع متعددة من الأرض فاستقت منها شعوب مايتلاءم مع حاجاتها ومقتضيات بيئتها ، أو نبذتها وعارضتها شعوب أخرى بسبب أو لعدة أسباب •

مفهوم الديمقراطية :

ومن ثم أصبح مفهوم الديمقراطية مرنا يتسـع لألوان مختلفة من التنظيم لا تقف عند حد ، وأصبحنا عاجزين عن تحديد معنى دقيق علمى واضح لماهية الديمقراطية ولهذا عقدت مؤتمرات دولية عديدة للعلوم السياسية ، وحاول كبار الفلاسفة من دول العالم وأئمة علم السياسـة فى شتى الجامعات أن يضعوا تعريفا يقع عليه الاتفاق فلم يجدوا هذا التعريف ، وبقى لفظ الديمقراطية ، وظل حتى اليوم يعطى مفهوما غير محدود ، ويطلق على نظم تتباين وتختلف تمام الاختلاف فى أسـلوب الحكم ودرجة تمرس الأفراد به من حيث أنه حقهم ، كما هو الأساس القديم لفكرة الديمقراطية ، فنجد الدول الشيوعية الحديثة تسمى نفسها ديمقراطيات شعبية وتعنى أو تكنى بذلك عن أنهـا بلغت أعلى مراتب التنظيم الديمقراطى للحكم ، مع أننا نعلم أن مثل تلك الدول تنعـدم فيها الحريات الشخصية ، ومن ناحية أخرى نجد دولا تطلق على نفسها اسم دول العالم الحر ، ومع ذلك يسودها نوع من التنظيم السياسى يضع

السلطة فى أيدى فريق من ذوى النفوذ المادى أو الطبقى • ونجد دولا أخرى يسودها نظام الأحزاب والانتخابات والبرلمانات ، وتسودها من الناحية النظرية المساواة فى الحقوق المدنية والسياسية لجميع الأفراد ، ولكنها عند تطبيق الديمقراطية بصورة عملية ترتكب شتى ألوان الضغط والاساءة الى أفراد الشعب باسم حكم الأغلبية •

هذا المثال وغيره كثير يوضح أن الخبرات والتجارب العملية فى ميدان الحياة الاجتماعية تختلف باختلاف المجتمعات واختلاف المفاهيم التى تضفيها المجتمعات على ظاهرة اجتماعية أو حالة معينة • فنجد أساليب متباينة يطلق عليها اسم واحد مع أنها تختلف فى كثير من التفاصيل ، وقد تختلف أحيانا فى الجوهر وبخاصة اذا جاء هذا المفهوم ممتزجا أو متأثرا بمثل وقيم وفلسفات مغايرة للمثل والقيم والفلسفات التى تسود المجتمعات الأخرى •

وضع تعريف علمى للتعاون :

كذلك الحال بالنسبة لكلمة التعاون ووضع تعريف علمى لها بحيث يكون جامعا مانعا ، فقدنشأ التعاون مجرد فكرة وفلسفة اجتماعية معينة قامت فى ذهن البعض ، ثم تغيرت التفصيلات التطبيقية لتلك الفلسفة على ضوء التجارب العملية والظروف المحيطة ، ثم أظهرت التجارب نواحى جديدة فى مفهوم التعاون واختلفت التطبيقات باختلاف المجتمعات ، ثم تبلورت الأفكار المستوحاة من التجارب فأخذت طابع مثل جديدة يطلق عليها اسم « التعاون » ثم سارت بعض الدول فى طريق يختلف عن الذى سار فيه غيرها من الدول ، فنجح البعض وفشل الآخر ثم جاء الباحثون والدارسون وعلماء الاقتصاد والاجتماع بعد حوالى قرن من التجارب التعاونية وحاولوا وضع تعريف شامل

للتعاون ، فوجدوا أنفسهم أمام عدد كبير من « النظم » والفلسفات والأفكار والتجارب والتعريفات والاصطلاحات التى وضعها السابقون. فوقفوا حائرين ازاء وضع تعريف علمى دقيق يشمل جميع ألوان التعاون ، ويمكن تطبيقه على جميع النظم والتجارب والمشروعات والأفكار التعاونية . ولكن من حسن حظ « المثل التعاونية » أن التعريفات المختلفة التى وضعت لتفسير التعاون تتفق مع المفهوم العام لكلمتى التعاون والروح التعاونية . فانه على الرغم من اختلافهما فى بعض التفصيلات التطبيقية ، لا تتعارض فى الجوهر ، وهذا مما ساعد على انتشار الدراسات التعاونية وعلى استمرار فكرة التعاون من حيث هى أسلوب صالح لتنظيم حياة الجماعة .

معنى التعاون :

اذا نظرنا الى الألفاظ من حيث تأثيرها النفسى فى سامعها أو من حيث مدلولها الذهنى وما يرتبط بها من خير أو شر ، وجدنا أن كلمة التعاون من المشتقات التى تترك نوعا من الاستجابة النفسية الطيبة فى الفرد ، وتوقظ فيه شعورا أخلاقيا ايجابيا[1] . فالعون والمعونة والاعانة والمعاونة كلها ألفاظ تدل على عمل طيب يسديه فرد لآخر ، أو جماعة لأخرى ، أو عدة أفراد أو جماعات . ولهذا كان لهذه الكلمة من الواقع النفسى ما يرتاح اليه الضمير ، لأنها تعطى على التو فكرة التضامن والتساند والتعاضد ، وما يستتبع ذلك من معانى القوة والايثار دون الأثرة وما اليها من المعانى التى تتصل بالنزعة ، كما تترك انطباعا ذهنيا يضع العمل المشترك من أجل تحقيق نتيجة ايجابية فى اطار أخلاقى

(١) مثال ذلك كلمات الرحمة والشفقة والعطف ــ فكلها مدلولات خيرة أخلاقية بخلاف كلمات « البطش » و « الاعتداء » و « الايذاء » فهى تقترن فى ذهن الفرد بمعان غير أخلاقية لما تنطوى عليه من شر .

جميل ، اذيندر أن يقترن لفظ « التعاون » فى الذهن بالعمل المشترك من أجل غاية[1] منكرة أو جريمة اجتماعية ، وما الى ذلك من ألوان الشر .

ونظرا لما لهذه الكلمة من وقع طيب على اسماع الأفراد ، نجدها ركنا هاما فى الفلسفات الاجتماعية والاخلاقية ، بل اصبحت فى شتى الشعارات والدعوات السياسية اكثر الكلمات دورانا على الالسنة ، لان هذه الشعارات والدعوات تقوم على التجارب بين الأفراد ، وتضافر الجهود من اجل تحقيق المصلحة العامة او المتبادلة ، وما من عاقل يرفض « التعاون من اجل الخير المتبادل » وما من كلمة تحمل من الاغراء بالعمل الجماعى مثل ما تحمل كلمة « التعاون » .

واذا رجعنا الى هذه الكلمة فى اللغات المشتقة من اللاتينية ، وجدناها تعطى معنى صريحا للعمل المشترك ، فكلمة Co-operate الانجليزية ، أو كلمة Coopérer الفرنسية ، مكونة من مقطعين : co ومعناها فى اللاتينية[2] « مع » أو « معا » أو « بالتبادل » أو « بالاشتراك » ، وكلمة Operate [3] بمعنى يعمل (باللاتينية Operari — والعمل Opus وفى الألمانية نجد كل المرادفات لكلمة التعاون تعطى فكرة والعمل المشترك مثل (Mitwirken أى يعمل مع) وكلمة

---

(١) عادة يطلق على هـذا العمل لفظ التآمر — وواضح ان كلمة التآمر يغلب عليها الاتفاق على عمل من اجل تحقيق هدف انقلابى او ضار بالفرد أو المجتمع .

(٢) Mitwirken ; Zusammén — together ; work and operate — togethèr ; Jointly, mutually.

(٣) استعمل كلمة operate فى معانى طبية وجراحية وعسكرية وتجارية

(Zusammenwirken أى العمـل سويا) وكلمة Zusammenarbeit بنفس المعنى[1] .

ونظرا لما يجب أن ينطوى عليه معنى « التعاون » فى رأينا من الايحاء بفعل الخير ، والتآزر عليه ، نجد الأديان والشرائع تحث عليه من حيث أنه أسلوب يجب اتباعه فى هذه الحياة ، وفى معاملات الانسان لأخيه الانسان . ففى الديانة المسيحية اشارات وتوجيهات تدعو الى التعاون مثل « احملوا بعضكم أثقال بعض » و « مهتمين بعضكم لبعض اهتماما واحدا » « لاينظر الانسان الى ماهو لنفســه بل الى ما هو للآخرين أيضا » . وفى الدين الاسلامى يقول الله تعالى فى كتابه الكريم : « وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان » ويقول: « واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا » . ويقول النبى صلى الله عليه وسلم : « الله فى عون العبد ما دام العبد فى عون أخيه » و « خير الناس أنفعهم للناس » و « يد الله مع الجماعة » و « ان الله يحب من عبده اذا كان بين أصحابه أن لا يتميز عليهم » فالأديان[1] ــ وهى أعلى مراتب المثل الاخلاقية والاجتماعية التى يتخذ منها الفرد فلســفته فى الحياة ــ تحث على التعاون والعمل المشترك من أجل خير الجماعة .

التعاون والفلسفات السياسية :

وكما تدعو الأديان الى التعــاون وتحث عليه ، نجده كذلك من الاركان الهامة التى استندت اليها الفلسفات السياســية كما عرفناها ، وكما نقلها الينا مؤرخو المذاهب والفلسفات السياسية القديمة . ففى

---

(١) وهكذا وردت مثل هذه المعانى فى جميع الاديان السماوية .

المجتمع الاغريقى القديم ، كان التعاون على الرغم من مساوىء الرق والنزعات الانفصالية التىأدت الى استمرار الصراع بين الوحدات السياسية (المدن) فى هـذا المجتمع ـ أساس الحياة الاجتماعية فى الدولة ، سواء فى تصوير فلاسفة الاغريق للحياة السياسية المثلى ، أو فى النظم التطبيقية والدستورية التى كانت سائدة بالفعل ، فقد ظلت فكرة استمتاع كل مواطن بحق المشاركة فى شئون مجتمع متجانس هى الطابع المميز لاتجاهات الفكر الاغريقى[1] وفى نطاق هذه الحدود لفكرة الحياة المشتركة المتجانسة فى المدن الاغريقية ، برزت فى ذهن الاغريق دعامتان متلازمتان يقوم عليها كل نظام سياسى لهم ، وهما الحرية واحترام القانون[2] وهذا دون شك يدل على اعتراف المجتمع بضرورة التضامن من حيث الحرية « الاجتماعية » مكفولة ، وحيث القانون المنظم لحياة الجماعة محترم ، وفى هذا يقول المؤرخ السياسى جورج سابين « ولقد كانت أوجه نشاط المدنية الاغريقية تؤدى عن طريق تطوع المواطنين بالتعاون وكان محور هـذه المعاونة هو حرية بحث السياسة العامة ومناقشتها من جميع نواحيها[3] » .

وهنا يتضح لنا مظهر اجتماعى من مظاهر التعاون ، وهو المناقشة البناءة الرشيدة العاقلة ، والاعتراف بأنها أفضل وسيلة لاعداد المسائل الهامة والعمل على تنفيذها ، ومعنى الايمان بضرورة التعاون ، اعتراف المجتمع بأن خير الوسائل للتنظيم الاجتماعى وأحسن النظم السياسية

---

(١) جورج سابين ، تطور الفكر السياسى (ترجمة جلال العروسى) مطبعة المعارف صفحة ١٨ .

(٢) صفحة ١٩ من المرجع السابق .

(٣) صفحة ١٩ من كتاب جورج سابين ـ تطور الفكر السياسى (ترجمة جلال العروسى) مطبعة المعارف .

لابد أن يتولد عن جهـد مشترك لأشـخاص عديدين ، وقد كان لهذا الايمان الفضـل الأول فى جعل مدينة أثينا الاغريقية مهـدا للفلسـفة السياسية .

ثم انفلاسفة الاغريق تصوروا النظم المثلى للحياة الاجتماعية وأشادوا بالجوانب العملية والأخلاقية للتعاون الاجتماعى . ومنهم من تعمق فى جزئيات الحياة الاقتصادية فى المجتمع ليستنتج أن التعاون هو الأساس الذى تبنى عليه الحياة[1] ، ففى فلسفة أفلاطون مثلا نجده يقول « ان الجماعات ظهرت قبل كل شىء نتيجة للحاجات البشرية التى لا يمكن اشباعها الا حين يكمل بعضهم بعضا ، فللناس حاجات كثيرة ، ولا يوجد من يستطيع العيش على أساس الاكتفاء الذاتى ، ومن ثم كان لزاما أن ينشد كل من الآخر العون والمبادلة »[2] .

على أن هذه المبادلة التى يعنيها أفلاطون ليست قاصرة على المبادلة الاقتصادية فانه يتخيلها على أساس أنها المجال الاجتماعى الواسع لاجراء تحليل عام يشمل كل صور اتصال الناس بعضهم ببعض فى المجتمع ، فحيثما توجد الجماعة فهناك حتما نوع من اشباع الحاجات ومن تبادل الخدمات لتحقيق هذه الغاية . وكلما اتسع نطاق التعـاون الاجتماعى (أو التبادل والمنافع المتبادلة) قرب المجتمع من التنظيم الأمثل ، وبمثل هذا التصور « ألقى أفلاطون ضوءا على ناحية من نواحى الجمـاعة

---

(١) وهذا طبعا مع الاعتراف بما وقع فيه بعضهم من أخطاء — أو ما نادوا به من آراء قد ينبذها المجتمع الحديث كالاعتراف بنظام الرق أو شيوعية الزواج والملكية عند افلاطون .

(٢) الدكتور عبـد الرحمن بدوى : افلاطون — مكتبة النهضـة (١٩٥٤) صفحة ١١٨ — ٢٣١ .

عنده على أساس أنها نظام الخدمات يقوم فيه كل عضو بقدر من الأخذ والعطاء ، بمعنى أن عليه خدمات يجب أن يؤديها بالتعاون مع غيره ، واذا كانت الدولة تكفل له الحرية فليس الغرض منذلك مجرد تمتعه بارادة حرة ، بل الغرض من ذلك كذلك تمكينه من أداء الخدمات المطلوبة منه[1] .

وقد نهج أرسطو فى تصوير المجتمع نهجا آخر يعرف بالمنهج التكوينى فأبرز ظاهرة التعاون فيه على أنها حقيقة لابد منها فى تكوينه. ووصف الانسان بأنه حيوان سياسى ، وكان يعنى بذلك أنه مدنى واجتماعى بالطبع « ذلك لأن الانسان لا يمكن أن يتصور وحده منعزلا مطلقا ، ولهذا فلابد أن يوجد فى جماعة »[2] . ويرى أرسطو أن الأسرة ـ لا الفرد ـ هى الوحدة الرئيسية فى المجتمع ، والأسرة مع غيرها من الأسر تتكون منها القرية ، واذا تعددت حاجات القرية ، واحتاجت الى غيرها من القرى تكونت عن ذلك الدولة ، ومعنى هذا أن أرسطو يرى المجتمع والدولة لا يمكن لأحدهما أن يقوم الا على أساس من التعاون بين الأفراد ، ولولا هذا التعاون لما كان مجتمع .

هذه الفلسفات السياسية القديمة ، لا تزال النبراس الذى تهتدى به النظريات الحديثة فى التنظيم السياسى على الرغم من تغير الظروف والبيئات والأفكار . فما دام هناك مجتمع وتنظيم سياسى ، فانالتعاون الإجتماعى بمعنى تضافر الجهود لتحقيقالمصالح المشتركة ، يعتبر الركن

---

(١) صفحة ٢٣٢ من المرجع السابق .

(٢) دكتور عبد الرحمن بدوى . ارسطو (مكتبة النهضة ١٩٥٣) الصفحات ٣٦٤ ـ ٢٦٦ .

الهام فى تكوين المجتمع الواحد وربط أفراده بعضهم ببعض فى الدولة. « ويعنى بالمصالح المشتركة مجموعة العوامل المادية التى تربط الجماعة السياسية وتحضها على توثيق أواصر صلاتها والتمسك بكيانها السياسى »[1] . ويلاحظ أن الدول الديمقراطية الحديثة وان كانت تأخذ ببعض مثل الديمقراطية الأولى التى سادت العصر الذهبى لنظام المدنية ، الا أنها تقف اليوم عاجزة عن تطبيق تلك المثل وتحقيقها فى الناحية العلمية .

صحيح أنه قامت ثورات ضد الاستبداد فى عدد من الدول ، وصحيح أن غالبية الحكومات الحديثة قد اعترفت بمثل حقوق الانسان التى أعلنتها الثورة الفرنسية ، وصحيح أنه توجد حكومات برلمانية انتخابية فى أغلب الدول تطلق على نظمها اسم الديمقراطية .. ولكننا اذا دققنا النظر وعمقنا البحث ، وجدنا أن هذه الديمقراطيات الحديثة تشوبها مساوىء اجتماعية تتفاوت درجاتها ولا تزال هذه المساوىء فى انتظار الحلول للوصول الى الأهداف الحقة التى تعبر عنها كلمة الديمقراطية .

ذلك لأن المثل العليا للديمقراطية لا تتحقق الا حيث تتحقق الحرية والمساواة ويتحقق حكم الشعب بحيث يكون خاليا من استبداد طبقة معينة أو تسلط فئة أو طائفة ، وبحيث تسود فيه المساواة المطلقة بين الأفراد فى الحقوق والواجبات وفرص الحياة ، حتى يشعر كل بذاته وكرامته ، وقد نجحت الديمقراطيات النيابية الحديثة فى تحقيق نوع من

---

(1) دكتور احمد سويلم العمرى : بحوث فى السياسة (الانجلو ١٩٥٣) صفحة ٨٥ .

المساواة السياسية فى ظل النظم البرلمانية ، ولكن أغلبها مازل بعيدا عن تحقيق المساواة الاقتصادية بين أفراد المجتمع الواحد[1] .

ولا يمكن ان تقوم ديمقراطية حقة مادامت هـذه الفوارق الصارخة فى فرص الكسب والتعليم قائمة ، وما دامت الأقلية المتخمة تظفر من الحكومات بمزيدمن الرغد والرفاهية ، بينما تكدح الملايين منسواد الشعب لكسب ما يقل فى الأحيان عنسد الرمق ، فالديمقراطية ليست مجـــرد اعطاء حق الانتخـــاب على أسس جغرافية ، ولا هى مجرد احتســـاب ارقام الأغلبية والأقلية ، وكل نظام حكم يعجز عن حل المشــــاكل الاقتصادية التى يواجهها المجتمع لايستحق ان يطلق عليه اسم الديمقراطية .

ثم ان الاحساس أو الاعتراف بنواحى الضعف فى الديمقراطيات الرأسمالية الحديثة يثير فى نفوس الأفراد مشاعر متباينة ، كانفعـالات الغضب التى تولد الرغبة فى الثورة على الأوضاع القائمة ، ومنها ماهو أقل انفعالا فيكتفى باعلان الصيحة مناديا بضرورة الاصلاح والتهديد بالعواقب الوخيمة اذا تفاقمت الأمور ، وكالشـعور بالضعف أو العجز عن المقاومة أو المطالبة بالاصلاح أو الأمل فيه ، فيجد صاحبه فى فضائل الدين مسلاة أو مدعاة للقنوع والصبر وانتظار اصلاح الحال من الله ، وقد ينحرف الشعور بصاحبه الى القاء المسئولية على الحكومة ، فيرى

---

(١) يضيق المجال فى هذه المقدمة القصيرة عن سرد تفاصيل نقاط الضعف فى الديمقراطيات الحديثة يراجع على سبيل المثال ـ دكتورمحمد عبد الله عنان . المذاهب الاجتماعية الحديثة (١٩٥٦) صفحات ٤٢ ـ ٤٦ ودكتور محمد يحيى عويس . الاشتراكية (المعارف ١٩٥٥) صفحات ١٤ ـ ٤٥ ودكتور بطرس غالى ودكتور خيرى عيسى . المدخل فى علم السياسة (الأنجلو ١٩٥٩) صفحات ٦٥٥ ـ ٦٦٢ .

أن من واجبها تغيير النظام الاجتماعى القائم ناسيا أو متناسيا أن الحكومات قد تتكون من أفراد ينتمون الى طبقة تجد مصلحتها فى بقاء الحال على ماهو عليه .. ومن ألوان هذه المشاعر مايدفع فردا أو عدة أفراد الى التفكير فى مصلحة الطائفة التى ينتمى اليها دون الاهتمام بغيره من أفراد أو طوائف المجتمع . وأخيرا هناك المشاعر التى تولد الرغبة فى الأخذ بمبدأ « لا سبيل لاصلاح الجماعة الا اذا أصلحت أمورها[1] بنفسها » وهذا يفسر بمعنى القيام بعمل ايجابى مشترك يعتمد فيه الجميع على جهودهم المتضافرة .

وهكذا تولدت الاتجاهات المختلفة لاصلاح مساوىء الديمقراطية الرأسمالية الحديثة .. فكان منها الاتجاهات الثورية كالشيوعية الماركسية والاشتراكية السندكالية[2] . وكان منها الاتجاهات الحزبية شبه الثورية التى تكتفى بالثورة الكلامية وتجاهر بضرورة الاصلاح، والاتجاهات المشوبة بالنزعة الدينية التى تحاول المزج بين مبادىء الاصلاح المادى والمثل الأخلاقية . والأفكار التى تنادى بالتدخل المباشر الايجابى بواسطة الحكومة فى جميع القطاعات الاقتصادية الهامة ، ومظهرها أحزاب العمال والفلاحين والنقابيين وغيرها من الطوائف والهيئات التى يقتصر نشاطها على محيط مصالحها الخاصة ولا يتعداه الى مصالح بقية أفراد المجتمع .. ثم كان منها الفكر التعاونى وهو يقوم على أساس تضافر الأفراد وبذلهم الجهد المشترك ليساعدوا أنفسهم

---

(١) God help those who help themselves

(٢) الاشتراكية السندكالية ، هى الاشتراكية النقابية وهى نوع من الاشتراكية الثورية .

بأنفسهم ولكى يحققوا هدفا مشتركا بغض النظر عن ميولهم الطائفية أو العنصرية أو المهنية .

ونستخلص مما سبق ان التعاون بمعنى تضافر الجهود للعمل الجماعى ولتحقيق هدف مشترك قديم قدم الحضارة اما تطبيقه على جمعيات تعاونية كتلك التى نشاهدها اليوم ، فيرجع تاريخه الى الثورة الصناعية وما تمخضت عنها من مساوىء اجتماعية .

لقد كانت الجهود السابقة فى مضمار التعاون محاولات من التنظيم الاقتصادى تقوم فى نطاق ضيق ولهدف محدود ، ولم تترك وراءها أثرا فكريا يخلق حركة اجتماعية ، فمثلا كان سوء الحال يدفع المحبين للاصلاح وأهل الخير الى محاولة مساعدة الفقراء بشراء مواد غذائية وتوصيلها اليهم حيث تباع بسعر التكلفة أو بناء مطاحن للغلال يستعملونها دون مقابل وما الى ذلك من الخدمات والمساعدات الانسانية .

لقد ألقينا فى دراستنا عند منشأ الحركة التعاونية فى العصور الحديثة نظرة عاجلة على الأوضاع التى خلفتها الثورة الصناعية والآثار الاجتماعية السيئة التى كانت الى حد كبير الدافع المباشر لقيام الحركة التعاونية . وعالجنا الآثار فى الدول التى تأثرت قوة أو ضعفا بالتطور الصناعى، وتناولنا ماحدث فى بريطانيا بشىء من التفصيل النسبى لأنها كانت أكثر الدول تأثرا بمساوىء الثورة الصناعية وبمحاسنها ، لأن الحركة التعاونية التى نشأت فيها سرعان ما صارت الهدى الفكرى الذى سارت عليه حركات أخرى فى شتى دول العالم ذلك لأن قادة الفكر التعاونى فى انجلترا بما كان لديهم من جرأة فكرية فى عصر كان يسخر بجهودهم وآرائهم كشفوا دون قصد عن نواحى الضعف فى النتائج الفعلية لتطبيق

المفاهيم المختلفة للحركة التعـاونية ، وبذلك مهدوا للأجيال اللاحقـة السبيل لتجنب ما وقعوا فيه من أخطاء ، والسير بالتعاون سيرا ايجابيا يتفق مع مطالب المجتمع ويتابع تطوراته •

وسنورد فيما يلى بعض النصوص الانجليزية للتعاريف التى وردت فى كتابات مشاهير الباحثين فى التعاون مع ترجمة عربية لها ، لنظهر مدى تفاوت المفاهيم بين تعريف وآخر ، ومع ذلك نرى أن دراسة التعـاون لن تستفيد كثيرا من تقدم هذه التعريفات أو الاشادة بها ، ولا من عمل مفاضلة بينها على أساس أن بعضها أكثر شمولا « لأنواع » التعاون من غيره ، وبعضها ينطوى على قصور فى مفهومه لأنه تجاهل هذا الجانب أو ذاك وكل ما سنستفيده من ذلك هو ايستخلاص الخصائص المشتركة فى هذه التعاريف واستنتاج الظاهرة الغالبة على ماهية التنظيم التعاونى ، وفلسفته وأهدافه ، وسـنـنظر بعد ذلك فيمـا بقى من الاضـافات التفصيلية التى أوردها كل على حسب مفهوم التعاون عنده وتقديره لما يشترط أن يتوافر فى التنظيم التعاونى ، فان كانت هـذه الاضافات لا تتعارض مع الجوهر العام لمبدأ التعاون تلقيناها بالقبول أما اذا كانت هذه الاضافات والتفصـيلات من قبيل المبادىء التى تحكم ادارة المشروعات التعاونية وتحقيق أهدافها التسـويقية ، فمثل هذه الوظائف مجالها فى بحوث أخرى ، ولهذا أغفلنا الاشارة اليها هنا ، وسنجد من بين التعاريف التى سنوردها فيما يلى ــ تعريفات يظهر عليها الاهتمـام بجانب خاص من التنظيم التعاونى • فبعض الكتاب يرى فى التعاون نظاما للاصلاح الاجتماعى وبعضهم يعرفه ويصفه بماهيته كمـا هو موجود بالفعل فى بعض الدول ، وبعضهم يهتم بالجانب النظرى ، فيعرف التعاون من حيث فلسفته التحليلية أو بعبارة أخرى من حيث ما يجب أن يكون

عليه ليستحق اسم التعاون ، والبعض يهتم بابراز أهدافهـا فى تنظيم الانتاج والاستهلاك ودور التعاونيات فى التسويق .. الخ .. وهكذا يلقى كل عالم وباحث فى التعاون برأيه وفقا للظروف التى أحاطت ببحثه .

ويهمنا أن نوضح اننا فى مجال الاسهام برأى فى هذا الموضوع أوضحنا أن التعاون يؤمن بالعمل(١) كسبيل البناء .. ولا يرضى عن منطق الاستيلاء .. وأن التعاون يعتز بحرية الكلمة فى اطار من قيم الحـوار العلمى لتعميق الولاء .. وكسب مزيد من الاصـدقاء .. والتعـاون اساسا نظام اقتصـادى اجتماعى ينبثق من صـميم احتيـاجات الأفراد الذين يتضامنون فى تنظيم قائم على اساس مسئولية المالك صاحب الشىء والادارة المشتركة ، ويستهدف ليس فقط انتفاع الأعضاء بالخدمات واقتسام الفائض ، بل أيضا النهوض بهم الى مستوى أخلاقى رفيع يجعل منهم مواطنين صـالحين قادرين على خلق المجتمـع الديمقراطى السليم الذى يضع مصلحة الجماعة فوق مصلحة الفرد ، ويؤمن بالفرد ويحفزه الى اطلاق أقصى طاقاته وامكانياته للاسهام فى اعادة تشكيل الحيـاة نحو خلق المجتمع الأفضل .

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضـح الاتجاهات الفكرية فيما يتعلق بتعريف التعاون ، أو التنظيمـات التعاونية ، تعطى الدارسين قدرا من المعرفة فيمـا يتعلق بالبحوث والدراسات التى استخلصت منهـا هؤلاء الباحثين تعريفاتهم .

---

(١) نرجو التكرم بالرجوع الى اهداء كتابنا « التطبيق التعـاونى الاشتراكى » الناشر مكتبة عين شمس ١٩٧٢ .

وفيما يلي نورد بعض التعريفات عن التعـاون ، تعيمقا للفـائدة المرجوة عن التعريف بالتعاون .

التنظيمات التعـاونية تنظيمات شعبية ، تستطيع انتقوم بدور مؤثر وفعال فيالتمكين للديمقراطية السليمة . ان هذه التنظيمات لابد ان تكون قوى متقدمة في ميـادين العمـل الوطني الديمقراطي ، وان نموها معين لا ينضب للقيـادات الواعية التي تلمس بأصابعها مباشرة اعصاب الجمـاهير وتشـعر بقوة نبضها .

ان تعاونيات الفلاحين فضلا عن دورها الانتـاجي هي منظمـات ديمقراطية قادرة على التعرف على مشاكل الفلاحين وعلى استكشاف حلولها .

Cooperatives are popular organizations, and can play an effective and influential role in promoting sound demoraracy. They should form a vanguard force in the various fields of national democratic action and their revelopment provides an endless source to the concious leadership that directly feels the reactions and responses of the masses.

Besides their productive role, the farmers' cooperatives are democratic organizations capable of recognising and solving the problems of the farmers.

الميثاق

The National Charter presented by President Gamal Abdel Nasser at the Inaugural Session of the National Congress of Popular Power, May 1962.

الجمعية التعـاونية هي تنظيم اقتصادي ضمن نظام المنافسـة يهدف الى الاصلاح الكلي اوالجزئي لنتائج سوء توزيع الثروة .

"A Cooperative association is an economic institution which within the existing system of free competition aims to concur wholy or partly the natural imperfections of the distribution of wealth".

جينو فالنتي

Ghino Valenti, quoted from Economic Theory of Cooperation. Ivan V. Emblianoff, Washington, D.C. 1948, p. 18.

"Cooperation is an economic system arising out of the direct interests, on the part of those participating in goods and services as such. It assumes the form of free undertakings established by those who desire to make use of the operations and activities themselves that are carried on by those undertakings for the purpose of pursuit of their occupation".

التعاون نظام اقتصادى ينبثق من المصلحة المباشرة للأفراد القائمين به لاشباع حاجاتهم من السلع والخدمات ويتخذ شكل مشروعات حرة يقيمها من يريدون الاستفادة من العمليات والنشاط الذى تقوم به تلك المشروعات بقصد تحسين حالتهم الاقتصادية او ممارسة مهنهم[1] .

Andres Orne

اندريه اورن

Cooperative Ideals and Problems, translated by : J. Downie. Published by : The Cooperative Union Ltd., Manchester 1937 p. 2.

"A movement has a far higher far more important object than to increase the economic welfare of the population. Its most important and significant aim is to raise it to a higher moral standard, to make the members of the cooperative societies more efficient and more independant, and above all, better men and women.

للحركة (التعاونية) غرض اسمى واهم كثيرا من مجرد زيادة الرفاهية الاقتصادية للسكان — ان اهم واعمق اهدافها هو النهوض بهم الى مستوى اخلاقى أعلى بأن تجعل اعضاء الجمعيات التعاونية اكثر كفاية واكثر استقلالا بل اكثر من ذلك تجعل منهم رجالا ونساءا افضل .
(يقصد خلق مواطنين صالحين)

Severin Jorgensen

سيفرين جورجنسن

Quoted from : Cooperation in Denmark.

By : A. Axelsen Driger, Copenchagen, Denmark, 1947. p. 2.

(١) يقصد التعاون الانتاجى بين أفراد مهنة معينة .

ان الذى يضفى صفة التعاونية على مشروع معين هو تعمد الارتقاء بالتعاون الى مرتبة مبدا للتنظيم ليدعم ويستخدم فى تحقيق تلك الأهداف التى من اجلها قام المشروع

"What makes an undertaking cooperative is the deliberate deviation of cooperation to the status of a principle of organisation to be fostered and employed for the purpose of realising those objects for the attaining of which the undertaking has been called into being".

هل وتكنر

F. Hall and W.P. Watkins Cooperative Union Ltd.

التعاونيات هى النظم الاقتصادية التى تحاول عن طريق مشروع جماعى أن تدعم أو تكمل النشاط التحصيلى أو الاستهلاكى لأعضائها بقصد الرغبة فى الحصول على أشياء .

"The cooperatives are the economoic systems which endeavour through a common business establishment to further or to complete acquisitive or consuting activities of their members".

بروفسور روبرت ليفمان

Prof. Robert Lifman

Qoted from : Economic Theory of Cooperation.

Same Reference, p. 26.

الجمعية التعاونية مشروع يمتلكه الأفراد الذين ينتفعون بخدماته — كما انهم يقومون جميعا بالاشراف عليه ويقتسمون ما يجنيه المشروع بنسبة معاملاتهم مع الجمعية .

"Cooperative enterprise is one of which belongs to the people who use its service, the control of which rest equally with all the members and the gains of which are distributed to the member in proportion to the use which they make of its services".

تقرير اللجنة الامريكية عن التعاون باوربا

Report of the Inquiry on Cooperative Enterprises in Europe, 1937.

Washington, United, State Goverfnment, Printing Office, 1937, p. 19.

"The cooperative movement is a business enterprise. world wide in scope, but local in origin, whereby consumers in voluntary associations purchase and produce for their own use the things they need".

الحركة التعاونية هى حركة مشروعات تجارية ـ عالمية فى نطاقها ـ محلية فى اصلها ، يقوم فيها المستهلكون عن طريق التجمع الاختيارى بشراء او انتاج السلع التى يحتاجون اليها لمنفعتهم الخاصة

جيو . س . مونر

Cooperative to-day and to-morrow

Canadian Survey by : Geo. S. Mooner,

Prepared for the Survey Committee. Montereal, 1938 .

"In a board sence a consumers cooperative society exists every time that a number of persons, fealing the same need, join togther collectively to satisfy this need better than they could do by individual means."

يمكن القول بصورة عامة بأن الجمعية التعاونية الاستهلاكية تتواجد كلما احست مجموعة من الأفراد بنفس الحاجة وبأن حاجتها المتفقة تدفعها الى الترابط الجماعى بغرض اشباع حاجاتها بصورة افضل عما يمكن تحقيقه بالمجهود الفردى لكل منهم .

شارل جيد

Charles Gide.

Consumers' Cooperative Societies Translated from the French by. The Staff of the Cooperative Reference Library Dublin.

Cooperative Union : Manchester 1921. P. 1.

"An association for the purpose of joint trading originating among the weak and conducted always as an unselfish spirit on such terms that all who are prepared to assume

الجمعية التعاونية فى جمعية هدفها التجارة المشتركة تنشأ فى الاصل بين فريق من الضعفاء وتدار دائما بروح من انكار الذات وبشرط ان جميع من يقبلون القيام بواجبات العضوية يقتسمون (الأرباح)

the duties of membership share its rewards in proportion to the degree in which they make use of their association".

العائدة كل بنسبة مدى تعامله مع الجمعية .

بروفسور . س . ر . فاى

C. R. Fay. Cooperation at Home and Abroad : Volume 1 — 1908 Staples Press : London. 1948. P. 5.

"A Cooperative association is a voluntary association of the purchasers or sellers of labor and of other goods with the aim to improve the purchasers and sellers' prices and achieving it by an organization of their own enterprise respectively for buying or for selling".

الجمعية التعاونية هى جمعيـــة اختيـــارية من المشترين او البائعين للسلع ولعنصر العمل بغرض تحسين الأسعار بالنسبة للشارين والبائعين – وذلك عن طريق تنظيم المشروع الخاص بهم أما للشراء أو البيع .

مريانو مريانى

Mariano Maoriani

Quoted from : Economic Theory of Cooperation. Same Reference. P. 21.

"A cooperative society for, consumption appears at the first sight as an association of consumers for the purpose of prectring advantageously all or some of the commodities necessary to satisfy the needs".

يبدو من النظرة الأولى ان الجمعية التعاونية الاستهلاكية هى جمعية من المستهلكين تهدف الى الحصـــول بطريقة افضل على كل او بعض السلع اللازمة لاشباع حاجاتهم .

ارنست بواسون

Ernest Poisson

The Cooperative Republic Translated by : W.P. Watkins. Manchester, England. Cooperative Union, 1925.

الجمعية التعـاونية هى منظمة اختيارية من الأفراد تجمعهم مصلحة مشتركة ــ تشكل ويسير العمل بها على أسس ديمقراطية بغرض تزويد الأعضاء (وهم العملاء والممولين فى نفس الوقت) بخدمات بسـعر تكلفتها .

"A cooperative association is a voluntary organization of persons with a common interest, formed and operated along democratic lines for the purpose of supplying serveices at costto its members, who contribute both canital and business.

جامعة كاليفورنيا

University of California (1957) P. 4. Bulletin 758.

The principles of Cooperation.

الجمعية التعاونية الاستهلاكية هى جمعية اختيارية ينظمها الأفراد على أسس ديمقاطية للحصول على حاجاتهم عن طريق العمل المتبادل حيث يكون الدافع الأول للانتـاج والتوزيع هو خدمة الأفراد وليس الربح ــ وحيث يكون المبدا القائم (لهذا التنظيم) هو اداء العمـل المفيد يعود بالنجاح وبأفضل الجزاء

"A consumer cooperative society is a voluntary association in which the people organize democratically to supply their needs through mutual action in which the motive of production and distribution is service, not profit, and in which it is the aim that performance of useful labor shall give success and the best of rewards".

جيمس بيتر واربابس

J.P. Warbasse

Cooperative Democracy. Harper and Brothers Publishers.

New York and London, 1947. P. 7.

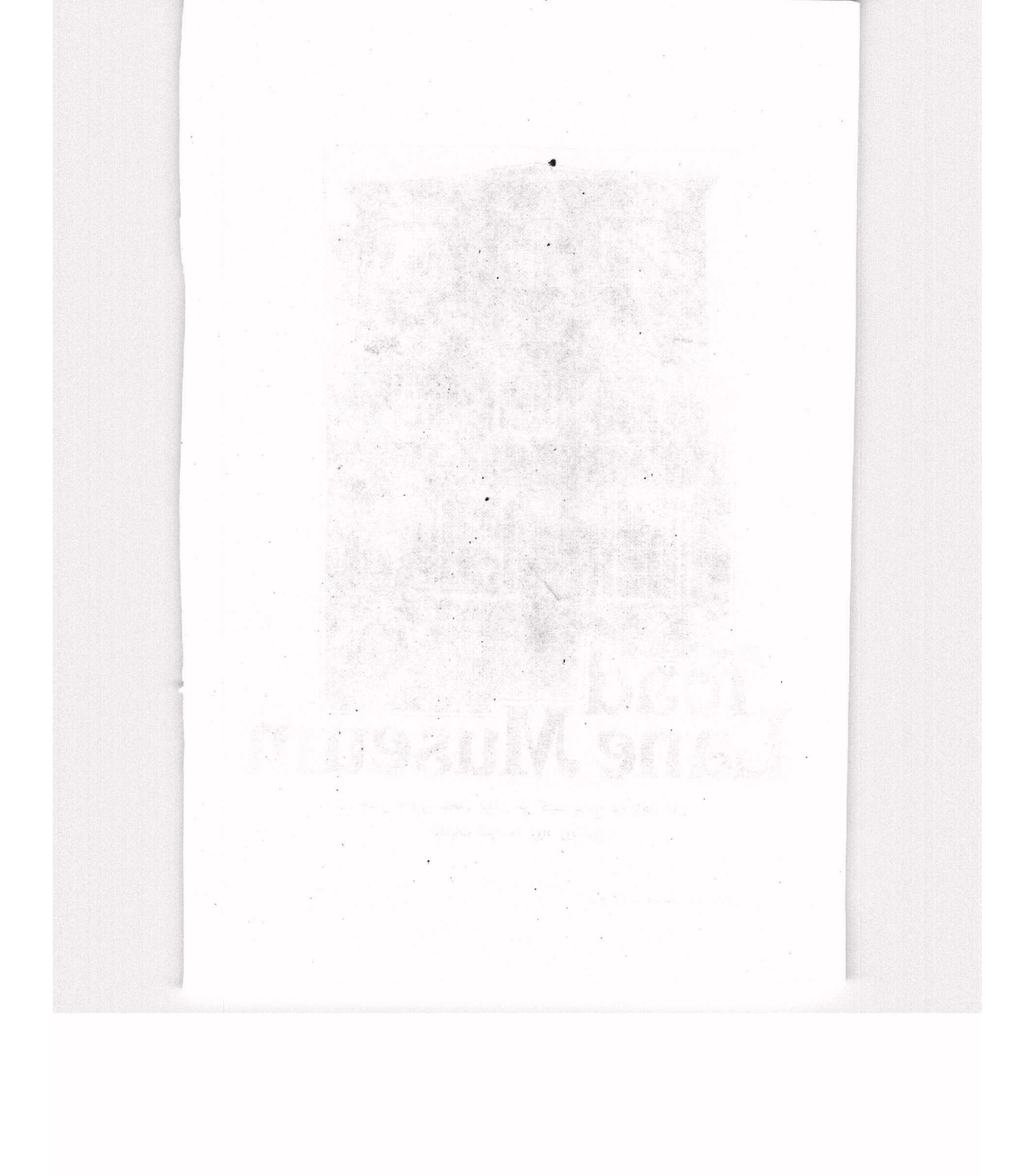
نوجه النظر الى أن هناك تعريفات أخرى كثيرة أوردناها فى مواضعها من مؤلفاتنا الأخرى التى يمكن الرجوع إليها .

الفصل السادس

متحـف التعـاون



يحصل الزائرون لمتحف تودلين على كتيب يوضح فيه بإيجاز تطور
البدايات المتواضعة لرواد روتشديل .



متحف تود لين

كتيب تذكارى

موطن التعاون

مقدمة بقلم رئيس الاتحاد التعاونى.

أصبح المتجر الأول الأصلى لرواد روتشديل بتود لين مبعث الاهتمام والالهام لآلاف الزوار القادمين من جميع أنحاء العالم منذ أن أفتتحه الأتحاد التعاونى ـ وهو الأتحاد القومى للجمعيات التعاونية البريطانية ـ لأول مرة عام ١٩٣١ كمتحف . ويفخر الأتحاد التعاونى بأنه الأمين على هذا المبنى الصغير . فطالما بقيت الحركة التعاونية فستظل قصة رواد روتشديل تروى . ولن يكون لهؤلاء الرواد تذكار أفضل ولا أكبر مغزى من المتجر الذى بدأوا فيه عملهم عام ١٨٤٤ فرسموا بذلك بداية الحركة التعاونية فى العالم كله .

ولانزعم أن جمعية روتشديل كانت أول جمعية تعاونية تقام لكنها أول جمعية تعاونية تتمكن من السير بأعمالها إلى مثل هذا النجاح ، وتطورت عن قرارات وطرائق وممارسات الرواد مبادىء روتشديل التعاونية الشهيرة التى أقتبسها واتبعها الذين أنشأوا الجمعيات التعاونية فى أنحاء بريطانيا وفى الخارج ، وتضم الحركة التعاونية الدولية اليوم أكثر من ١٠ ملايين عضو وتجاوز حركة أعمالها ٣٠٠٠ مليون جنيه استرلينى وإنما بدأكل ذلك فى تود لين

بمتجر ضئيل تديره جمعية تعاونية عدد أعضائها ۲۸ عضوا ورأسمالها ۲۸ جنيها استرلينيا .

واحتاج المتحف فى النصف الثانى من السبعينيات إلى اصلاح وتجديد على نطاق واسع اضطلع بها الاتحاد التعاونى بمساعدة كريمة من المنظمات التعاونية فى بريطانيا والخارج ومن مكتتبين من غير التعاونيين هيئات وأفراد .

ويواصل الاتحاد التعاونى بسرور كبير الحفاظ على هذا المبنى التاريخى الفريد وصيانته ليستطيع زيارته التعاونيون من بريطانيا والخارج . ومواطنو روتشديل . وتلاميذ المدارس . والمؤرخون وكل من له إحساس بالتاريخ وأعجاب بنمو الحركة التعاونية الدولية من مثل هذه البدايات المتواضعة .

جمعية رواد روتشديل

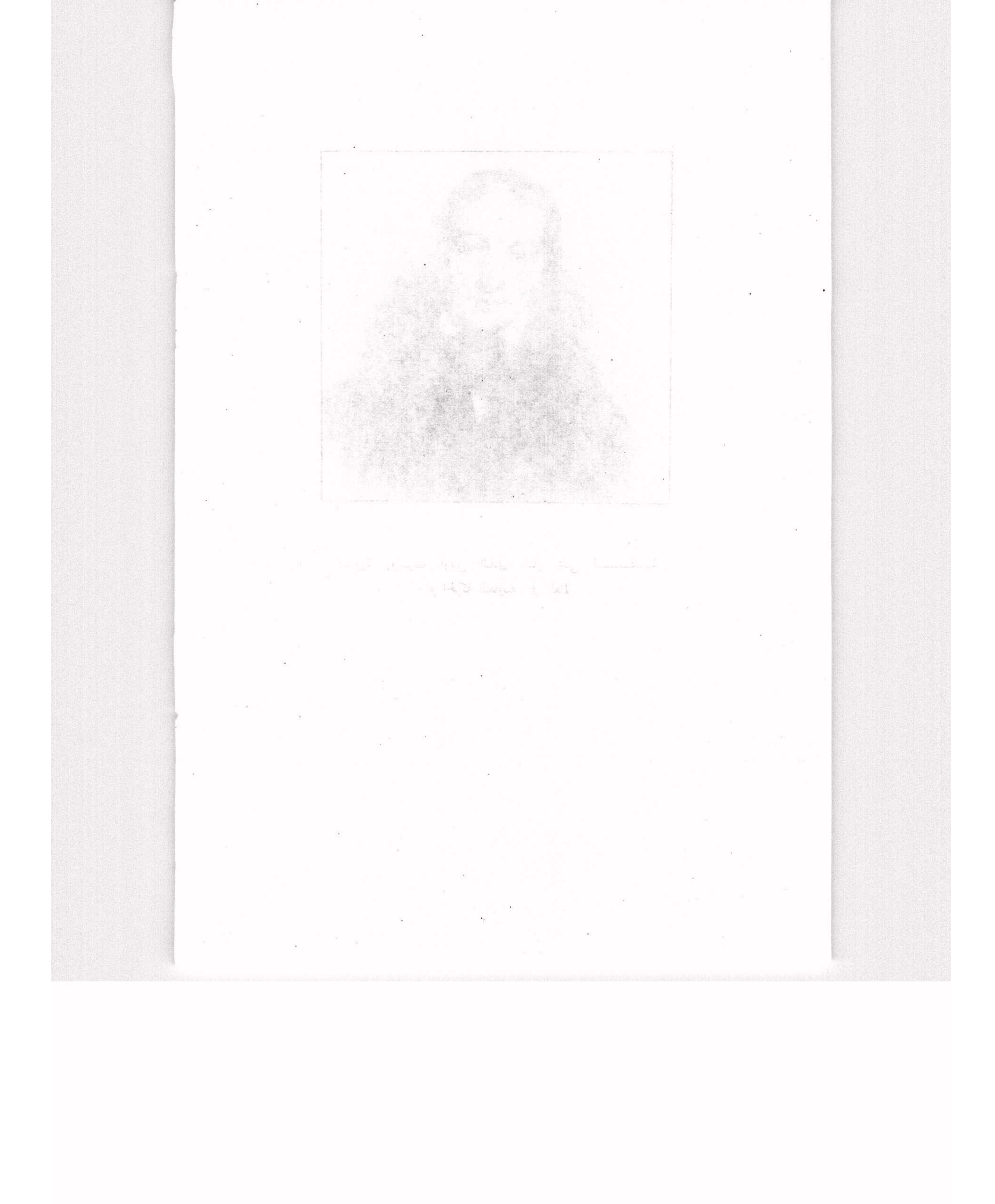
بقلم أ . بونر A. Bonner

تقع روتشديل على حدود لانكاشير ويوركشاير . وهى بلدة قديمة عانت فى النصف الأول من القرن التاسع عشر بؤس الثورة الصناعية وانتفعت بمكاسبها . وظلت* صناعة الفانيلا مهنتها المميزة لقرون عديدة . لكن الغزالين اليدويين العديدين بها أخذوا يحسون أن الزمن يزداد صعوبة مع

(*) اقتبس هذا النص من كتاب « التعاون البريطانى » بقلم أرنولد بونر وهو المؤلف المعتمد عن الحركة التعاونية ويمكن الحصول على هذا الكتاب من الاتحاد التعاونى . هولى أوك هاوس . شارع هانوفر مانشستر .



صورة روبرت أوين الذى حاز على لقب
« أبو الحركة التعاونية » فى العالم .



ازدياد منافسة المغزل الآلى . ومع تأثر الصادرات بسياسة التعريفة الجمركية الأمريكية . وتدهورت أيضا صناعة القبعات وكانت أحدى الصناعات الهامة بها . ومن ناحية أخرى أخذت تنمو الصناعة القطنية التى أدخلت فى العقد الأخير من القرن الثامن عشر وكذلك صناعة استخراج الفحم وصناعة الآلات واجتذبت المصانع الجديدة ومناجم الفحم العمال المهاجرين وكثير منهم أيرلنديون مما زاد من استياء السكان الأصليين المشتغلين بالنسيج اليدوى .

ويدل على عمق الاستياء توالى الاضرابات التى أتخذت أحيانا صورة عنيفة ادت إلى تدخل العسكريين . فمثلا جىء بألف ومائة متطوع من هاليفاكس إلى البلدة فى اضراب ١٨٠٨ ثم تبعتهم القوات النظامية التى ظلت تعسكر بالبلدة حتى عام ١٨٤٦ . وحدث اضراب أخر عام ١٨٢٩ انتهى إلى اضطرابات قمعها جنود من المشاة والفرسان ونتج عنها اصابات مميتة وعقوبات بالسجن وبالنفى مدى الحياة لأحد قادتها . وقد اشترك فيها النساجون اليدويون بوجه عام .

ودخلت روتشديل بحكم موقفها وموقعها وصناعاتها القطنية والصوفية فى نطاق « وست ريدنج » بيوركشاير وجنوب شرق لانكاشير وهما منطقتان مضطربتان ومهد حركات مختلفة متنوعة . فأكتسبت جوا نشطا بلغ أحيانا حد الاثارة . وكان بالبلدة عناصر راديكالية قوية وعقد اجتماع للمطالبين بالاصلاح قبل أسبوعين من الاجتماع الذى عقده بيترلو Peterloo واجتذب نحو ١٣٠٠٠ شخصا . وخطب فى المجتمعين توم كولير Tom Collier عم جون كولير John Collier أحد الرواد الأوائل . ويصف ج . د . هـ . كول G. D. H. Cole أهمية البلدة الاستراتيجية فيما يتعلق بمحاولة لتشكيل نقابة عمالية قومية والدور الذى ادته فى حركة الميثاق وحركة تحديد وقت العمل

بعشر ساعات . وكان جون برايت John Bright أحد كبار أنصار حرية التجارة من مواطنى البلدة وكذلك كان ريتشارد كوبدن Richard Cobden وهو من كبار أنصار حرية التجارة أيضا وقد مثل البلدة فى البرلمان فى فترة من الفترات . أى أنه كانت هناك دلائل على نشاط سياسى كبير وحركات إثارة واسعة .

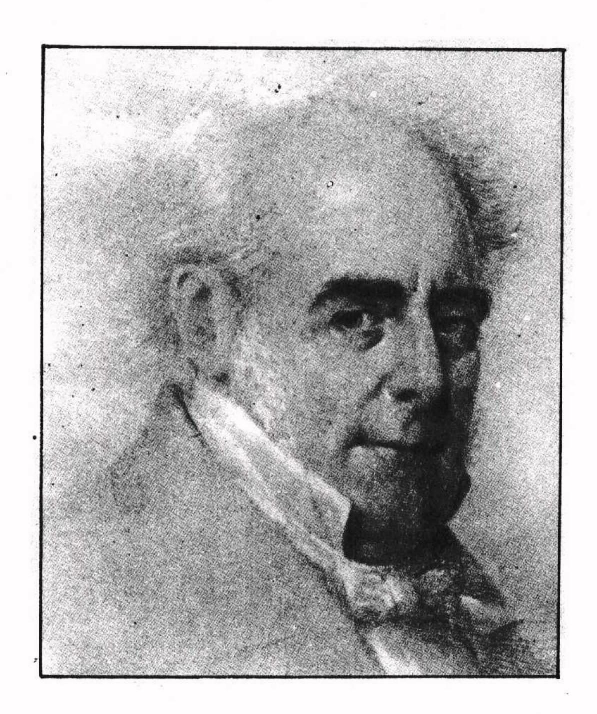
الجهود التعاونية المبكرة Early Co-operative Efforts

وفى وسط هذه التفاعلات ظهرت محاولات فى سبيل التعاون وشكلت عام ١٨٣٠ جمعية روتشديل التعاونية للأصدقاء وهى جمعية من نساجى الفانيلا تضم ٦٠ عضوا . ويبدو أنها كانت بها مكتبة صغيرة . وأنها أوفدت مندوبا عنها إلى مؤتمر برمنجهام التعاونى عام ١٨٣١ ووجهت خطابا إلى المؤتمر التعاونى الثالث عام ١٨٣٢ طالبة انشاء مصنع فانيلا وإقامة نظام مندوبين دائم . وربما انبثق عن هذا المشروع الأول انشاء جمعية أدارت متجرا للبيع بالتجزئة عام ١٨٣٣ فى تود لين رقم ١٥ يبعد مسافة قصيرة عن الموقع الذى أنشأ فيه الرواد متجرهم فيما بعد .

واستطاعت الجمعية البقاء حتى عام ١٨٣٥ حين غرقت على الصخرة التى حطمت معظم الجمعيات ألا وهى التعامل بالأجل . وكان من بين من شاركوا فى تلك الجمعية تشارلز هوارث . وجيمس ستاندرنج . وجون آسبدن وقد شاركوا مع الرواد فيما بعد .

وبرغم هذا الفشل لم تفقد جماعة صغيرة من الأوينيين* BUM ايمانها

(*) أتباع روبرت أوين (١٧٧١ ــ ١٨٥٨) «أبو التعاون» والاصلاح الاجتماعى . غير أن منظمة التعاون ضعيفة الصلة بالشكل التعاونى العملى للحركة التعاونية كما تعرف الآن لكن كتاباته كانت الهاما وحافزا لرواد روتشديل .



صورة دكتور ولیم كنج الذى لقبه التعاونيون تجاوزا « نبی التعاون »



بالمبدأ . وظلت توالى اجتماعاتها فى منزل جيمس سميثز غالبا . وأقامت اتصالا دائما بالحركة الأوينية العامة . وهدفها المباشر انشاء فروع لجمعية المجتمع العالمى للمتدينين العقلانيين . ولم تكتف روتشديل بأنشاء الفرع رقم ٢٤ فقط بل اكتسبت فى إبريل ١٨٣٨ حق استخدام ملحق من ملاحق « ذى ويفرز آرمز » فى شارع يوركشاير وأسمته المؤسسة الاجتماعية الجديدة لتكون مقرا للنشاط الأوينى فى البلدة وظلت كذلك لسنوات عديدة ثم كانت مكان ميلاد رواد روتشديل ومقرهم الأول .

الأربعينيات الجائعة The Hungry Forties

عرفت الأربعينيات من القرن التاسع عشر بأسم « الأربعينيات الجائعة . وكيفما كان الحال فى أنحاء أخرى فقد كانت سنوات جوع فى روتشديل بغير شك . ففى عام ١٨٣٧ . كان عدد المواشى التى تذبح أسبوعيا فى روتشديل ١٨٠ رأسا هبطت عام ١٨٤١ إلى ٧٠ أو ٦٥ رأسا .

وقال عدد من رجال الطب المحليين أن الطبقات العاملة كانت تعانى حرمانا شديدا ومتزايدا وعجز الكثيرون عن الحصول على طعام صحي بكمية تكفى لبقائهم فى صحة جيدة مما عرضهم للأمراض التى عجزوا عن مقاومتها . وطالما لاحظ هؤلاء الأطباء حالات من البؤس الشديد والمعاناة تأتيهم يوميا تقريبا . وأعلن شيرمان كراو فورد نائب المقاطعة فى مجلس العموم أن فى روتشديل عام ١٨٤١ نحو ١٣٦ شخصا يعيشون على دخل قدره ٦ بنسات أسبوعيا و ٢٠٠ شخص على دخل ١٠ بنسات فى الأسبوع و ٥٠٨ شخص على

شلن و ٦ بنسات و ١٥٠٠ شخص على شلن و١٠ بنسات . وأن خمسة أسداس هؤلاء الذين أشار إليهم لايكادون يملكون أية أغطية بل أن ٨٥ أسرة لا تملك أغطية بالفعل . و ٤٦ أسرة ليس لديها الا فراش من القش بلا غطاء مطلقا .

ويحتمل أن يظل من المستحيل معرفة الظروف التى أدت إلى أتخاذ قرار بانشاء جمعية فى ١٨٤٤ على وجه اليقين . لكن المؤكد أنه كان بالبلدة فرع نشط ومتحمس من فروع أتباع أوين . أخذ يفكر فى انشاء جمعية على أسس تشبه الأسس التى يناصرها دكتور وليم كنج * .

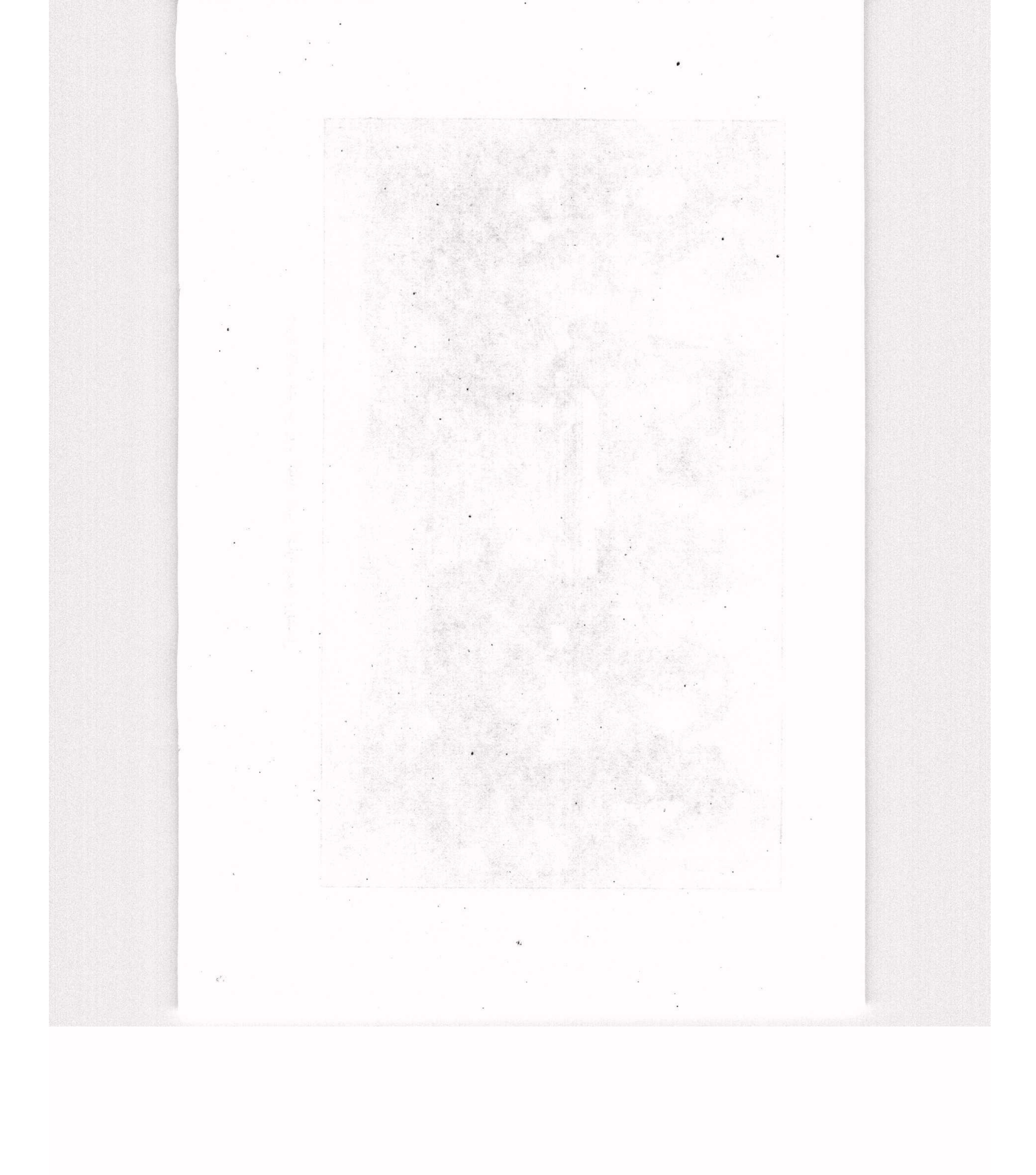
بداية جمعية روتشديل Start of the Rochdale Society

روى وليم كوبر لبروفيسور فاوسيت Professor Fawcett عام ١٨٦٦ قصة أنشاء الجمعية وتاريخها المبكر ويرى أن فشل أحد اضرابات النساجين ثم الجهد المبذول بعد ذلك لانشاء جمعية انتاجية لهم كان لها دور فى هذا الصدد . إذ أن فرع الأوينيين كان صغيرا كما كان العداء للاشتراكية قويا بحيث لا يسمح لهذا الفرع بأن يبدأ مشروع أنشاء متجر . لكن أعضاء هذا الفرع نجحوا فى أن يجتذبوا اهتمام عمال النسيج وبعض أنصار منع المسكرات والميثاقيين إلى هذا المشروع . ولاشك فى أن الأوينيين كانوا البادئيين

(*) دكتور وليم كنج (١٧٨٦ - ١٨٦٥) من باعثى حركة التعاون الأوائل . وكانت جريدته « التعاونى » اسهاما فى الفكر والرأى التعاونى . وللراغبين فى مزيد من الدراسة عن هذا الرائد التعاونى . يرجع إلى كتاب « دكتور وليم كنج » للدكتور كمال حمدى أبو الخير . الناشر مكتبة عين شمس ١٩٨٥ .



صورة ثلاث عشر من رواد التعاون الذين أنشأوا جمعية روتشديل



والمسيطرين على الاجراءات والخطوات ، فهم الذين رسموا اطار القواعد . فقد اسندت هذه المهمة إلى تشارلز هوارث وجيمس دالى واستمدا معظم القواعد من جمعية التأمين الأوينية التى كانا فيها وهى « جمعية رعاية المرضى ودفن الموتى » والتى أقامها مؤتمر مانشستر المنعقد عام ١٨٣٧ ومن القواعد النموذجية التى وضعها مؤتمر عام ١٨٣٢ كما سيتضح من المقارنات ، وكانت خطتهم - كما يظهر من إعلان الأهداف الذى أصدروه - هى الخطة التى يحبذها دكتور كنج أى البدء بالمتجر ثم تطويره بحيث يوفر العمالة للأعضاء ثم ينمو ليصبح بالتدريج متجتمعا تعاونيا .

ويتضح من دراسة الملحق المنشور فى كتاب « قرن من التعاون » بقلم ج . د . هـ . كول عن « من كان الرواد ؟ » أن قائمة المشتركين الأوائل ضمت نسبة كبيرة من النساجين مما يوحى بأن فكرة كوير عن الدور الذى قاموا به فى بدء الجمعية فكرة يحتمل صحتها ، ولم يلبث أن فقد كثيرون من هؤلاء اهتمامهم بالأمر وانفضوا قبل الاجتماع الذى عقد فى ١٥ أغسطس ١٨٤٤ وفيه أعلن رسميا أنشاء الجمعية ، وتضم قائمة كول النهائية ٣٤ اسما لكن بينها أربعة محكمين غير أعضاء ، ولاشك أن بين الأعضاء ١٥ عضوا من الاشتراكيين الأوينيين منهم شخصيات نشطة وقائدة مثل جورج آشورث . جون بنت ، جون كولير ، وليم كوبر ، جيمس دالى ، وليم مالاليو ، جيمس سميثز ، جوزيف سميث ، وليم تايلور ، تشارلز هوارث ، جيمس تويديل ، ولم يتجاوز عدد النساجين عشرة أشخاص .

ولا ينبغى تصوير كل هؤلاء على أنهم عمال يكادون يموتون جوعا ساقهم يأس الجوع إلى انشاء متجر تعاونى ، بل كان معظمهم حرفيون ماهرون يكسبون أجورا حسنة نسبيا ، وبعضهم يشتغلون فى

مشروعاتهم الخاصة . واستمدوا الهامهم من الأفكار المثالية والرغبة فى نظام اجتماعى أفضل . ولم يدفعهم الجوع . بل من الخطأ أيضا افتراض أن الآخرين الذين عانوا من انخفاض الأجور والتعطل لم يحركهم سوى معاناتهم المباشرة . فهناك ميل أو اتجاه إلى تناسى أن الرواد بدأوا عملهم بهدف ارتياد الطريق إلى نظام اجتماعى أفضل . ولم تكن الجمعية لتقوم أبداً بغير هذه الفكرة المثالية وبدونها لم يكن فى الوسع التغلب على صعوبات السنوات الأولى . ولا بذل الجهد من أجل مساعدة الجمعيات الأخرى . ولا التفكير فى التطورات التى أوجدت المنظمات القومية . وبالاختصار لم تكن الحركة التعاونية لتنشأ لولا تلك الفكرة المثالية .

أهداف رواد روتشديل Objects of the Rochdale Pioneers

وردت أهداف الجمعية فى « القانون الأول » من قواعدها كالآتى :

أهداف هذه الجمعية وخططها هى وضع ترتيبات من أجل إفادة أعضائها ماليا وتحسين أحوالهم الاجتماعية والمنزلية بجمع رأسمال كاف على صورة أسهم قيمة كل منها جنيه واحد لتنفيذ الخطط والترتيبات التالية :

إنشاء متجر لبيع المؤن والملابس وغيرها .

بناء أو شراء أو إقامة عدد من المنازل يقيم فيها الأعضاء الراغبين فى مساعدة كل منهم للآخر لتحسين أحوالهم المنزلية والاجتماعية .

بدء صنع السلع التى تقررها الجمعية لتوفير العمل للأعضاء الذين بلا

عمل أو الذين يعانون من جراء توالى تخفيض أجورهم .

كمكسب وضمان إضافى لأعضاء هذه الجمعية تشترى الجمعية أو تؤجر ضيعة أو ضيعات يزرعها الأعضاء الذين بلا عمل أو الذين لا يكافأون على عملهم مكافأة حسنة .

تبدأ الجمعية :

تبدأ الجمعية بمجرد ما يمكنها ذلك فى تنظيم قوى الانتاج والتوزيع والانتاج والتعليم والحكومة أو بعبارة أخرى انشاء مستعمرة من المصالح المتحدة تعتمد على نفسها أو مساعدة الجمعيات الأخرى فى إنشاء مثل هذه المستعمرات .

ولنشر الرشد والاستقامة تفتح الجمعية فندقا يقوم على الاعتدال وذلك فى أحد بيوتها بمجرد أن يصبح ذلك مستطاعا .

ويلاحظ هنا التشابه الوثيق بين هذه الخطة وبين خطة كنج والمؤتمرات الأولى . فالهدف النهائى واحد هو مجتمع تعاونى شامل ومتسع المدى بحيث يكون « مستعمرة تعتمد على نفسها » كذلك تتشابه خطة تحقيقها فيأتى أولا جمع رأس المال ثم فتح المتجر ثم اقامة المنازل التى تمارس فيها المعيشة التعاونية وتتطور (ويلاحظ أن البيوت تقام لمن يريدون العيش تعاونيا) أما الصناعة وزراعة الأرض فيوفران العمل ويؤديان دورهما فى تطوير الجمعية إلى مجتمع .

قواعد رواد روتشديل The Rules of the Rochdale Pioneers

إذا قرأ الأنسان القواعد الأصلية للجمعية لأحس برغبة تلك الجمعية فى

بدء عملها على أسس صحيحة من إدارة الأعمال برغم أنها تبدأ عملها على نطاق صغير . ولا يجد أثرا للتنظيم الجاهز الفج الخشن غير المستقر الذى يتوقع فى مثل هذه الأحوال . كان بين الأعضاء بالطبع رجال على شىء من الخبرة درسوا وناقشوا مانشر فى جريدة كنج « التعاونى » وحضروا اجتماعات ومؤتمرات . ولا شك أنهم كانوا يستطيعون الحصول على النصح والعون من المراكز الأوينية ومن محاضرى مانشستر .

وبعد بيان الأهداف تواصل القواعد وضع نظام السلطة فى الجمعية ، وكانت ديموقراطية يتولاها رئيس وأمين صندوق وسكرتير وثلاثة أمناء وخمسة أعضاء بمجلس الادارة تنتخبهم سنويا الجمعية العمومية للأعضاء ويظلون مسئولين أمام الأعضاء ، وتعقد اجتماعات عامة ربع سنوية يدلى فيها أصحاب المناصب المسئولين ببيان عن طريقة تصريفهم للعمل وتطرح عليها التقارير المالية بعد مراجعتها للمناقشة ، ويجتمع مكتب الجمعية وأعضاء مجلس الادارة أسبوعيا فى « قاعة اللجنة بويفرز آرمز » . وتحددت واجبات ومسئوليات العضوية وواجبات ومسئوليات كل مسئول من أصحاب المناصب . وتسوى المنازعات بمعرفة محكمين « لا يكون لأى منهم مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فى أموال الجمعية » (وهو شرط أغفله أولئك الذين ادخلوا المحكمين ضمن الأصليين « ٢٨ ») .

ويحظر قبول أو منح الائتمان « يجب على مسئولى هذه الجمعية ألا يشتروا فى أية حالة ولا بأى مبرر أية سلعة الا بالنقد الحاضر ولا يسمح لهم ببيع أية سلعة أو سلع إلا بالنقد الحاضر ، وكل من يتصرف بالمخالفة لهذا القانون تفرض عليه غرامة مبلغ عشر شلنات وتسقط عنه أهلية أداء واجبات منصبه » (قاعدة ٢١) .

وتوزع الأرباح طبقا لما اعتقدوا أنها طريقة جديدة ، فيجب أن تتضمن

القائمة المالية التى تعرض على الاجتماع ربع السنوى الربح الذى تحقق فى ربع السنة السابق » ويوزع كالآتى : تسدد لجميع الأسهم فائدة بواقع ٣ ½ سنويا ... وتدفع الأرباح المتبقية للأعضاء كل بنسبة المال الذى أنفقه فى المتجر » (قاعدة ٢٢) ، وهذه بالطبع هى القاعدة التى أدخلت مبدأ « الربح على المشتريات » .

ووضعت تسع قواعد لتنظم إدارة المتجر ومواعيد فتحه وتعيين صراف وبائع : « يقوم البائع بالوزن والقياس والكيل لكنه لا يقبض المدفوعات . ويقوم الصراف بقبض المدفوعات ويعطى الدافع إيصالا ويحتفظ بما يدل على هذا الايصال . ويدفع المال المتحصل إلى السكرتير فى كل اجتماع أسبوعى » . وتقدم للمشترين استمارات مطبوعة فيها بيان السلع المعروضة للبيع ويملأ المشترى الاستمارة ويقدمها للبائع الذى يقدمها بدوره للسكرتير « كوسيلة مراجعة على الصراف » .

وروجعت القواعد عام ١٨٤٥ وأدخلت عليها تعديلات منها حكم بعقد اجتماعات عامة شهرية للأعضاء مهمتها « شرح مبادىء وأهداف وقوانين الجمعية ومناقشة شئونها واقتراح أية تحسينات ليتولى دراستها المسئولون وأعضاء مجلس الادارة » ، وظهرت الحاجة إلى مزيد من المرونة فى إدارة المتجر فألغيت القواعد الخاصة بذلك « وتركت إدارة المتجر فى أيدى المسئولين ومجلس الادارة » .

ولم تتضمن القواعد كل ممارسات الرواد ، فقد خلت من ذكر أى شىء عن البيع بأسعار السوق الجارية أو التعامل فى السلع النقية غير المغشوشة وحدها أو الوفاء بالوزن والكيل الصحيح أو الحياد الدينى والسياسى .

لكن الأعضاء اختاروا وطبقوا وطوروا ما رأوه طرائق سليمة لسلوك العمل التعاونى . ونقلوا ذلك إلى الجمعيات الكثيرة التى طلبت معونتهم حتى أصبحت ممارسات جمعية روتشديل تعتبر الممارسات الصحيحة وأتبعتها بوجه عام معظم الجمعيات لا فى هذه البلاد فحسب بل فى مختلف أنحاء العالم .

مبادىء روتشديل Rochdale Principle

لخصت هذه القواعد والممارسات الموصى بها واستخرجت منها المبادىء التى أطلق عليها أسم مبادىء روتشديل التعاونية . ونتيجة لذلك نجد أن كل من كتب عن تاريخ رواد روتشديل وحاول أن يسرد مبادئهم قد جاء بقائمة تختلف عن قائمة غيره فأورد هولى أوك ١٤ مبدأ لكنه سماها « سمات مميزة » . وفى عام ١٨٦٠ أصدرت جمعية روتشديل بيانا فى تقويمها السنوى بقواعد السلوك ونقاط التنظيم المتصلة بمعاملات الجمعية . وهى كالأتى :

لاتنوى الحركة التعاونية الحالية أن تقحم نفسها فى الخلافات الدينية والسياسية التى توجد الآن فى المجتمع . لكنها تريد عن طريق رابطة مشتركة هى رابطة المصلحة الذاتية أن تجمع معا كل وسائل وطاقات ومواهب الجميع من أجل النفع المشترك لكل .

١ ـ يجب أن يدبر الأعضاء أنفسهم رأس المال ، ويدفع عنه معدل فائدة محدد .

٢ ـ لايقدم للأعضاء إلا أنقى المؤن التى يمكن الحصول عليها .

٣ ـ استيفاء الوزن والكيل والقياس .
٤ ـ البيع بأسعار السوق ولا يؤخذ أو يعطى أى ائتمان .
٥ ـ يجب تقسيم الأرباح بنسبة مبالغ مشتريات كل عضو .
٦ ـ يجب اتباع مبدأ « صوت واحد للعضو الواحد » فى حكم الجمعية والمساواة بين الجنسين فى العضوية .
٧ ـ يجب أن تكون الادارة فى أيدى أصحاب المناصب المسئولين وأعضاء اللجنة الذين ينتخبون دوريا .
٨ ـ يجب تخصيص نسبة مئوية محددة من الأرباح للتعليم .
٩ ـ يجب أن تقدم للأعضاء قوائم وميزانيات بصورة دورية متواصلة .

(1) That capital should be of their own providing and bear a fixed rate of interest.
(2) That only the purest provisions procurable should be supplied to members.
(3) That full weight and measure should be given.
(4) That market prices should be charged and no credit given nor asked.
(5) That profits should be divided *pro rata* upon the amount of purchases made by each member
(6) That the principle of "one member one vote" should obtain in government and the equality of the sexes in membership.
(7) That the management should be in the hands of officers and committee elected periodically.
(8) That a definite percentage of profits should be allotted to education.
(9) That frequent statements and balance sheets should be presented to members.

ووجد الحف التعاونى الدولى فيما بعد أن من الضرورى الوصول إلى شيء من التحديد لتقرير حقيقة الجمعيات

التى تتقدم للحصول على عضوية الحلف ووافق مؤتمر الحلف عام ١٩٦٦ على المبادىء الآتية :

١ ـ يجب أن تكون عضوية الجمعية التعاونية اختيارية ومتاحة دون قيود مصطنعة أو أى تمييز اجتماعى أو سياسى أو عنصرى أو دينى لكل الأشخاص الذين يمكنهم الانتفاع بخدماتها وعلى استعداد لقبول مسئوليات العضوية .

٢ ـ الجمعيات التعاونية منظمات ديموقراطية . ويجب أن تدار أعمالها بمعرفة أشخاص منتخبين أو معينين بطريقة يتفق عليها الأعضاء ومسئولين أمامهم . ويجب أن يتمتع أعضاء الجمعيات الأساسية بحقوق تصويت متساوية (لكل عضو صوت واحد) ويشتركوا فى القرارات المؤثرة على جمعياتهم . وفى الجمعيات الأخرى خلاف الأساسية يجب أن تجرى الادارة على أساس ديموقراطى بشكل مناسب .

٣ ـ يجب ألا يتلقى رأس المال المساهم غير معدل محدود جدا من الفائدة أن وجد .

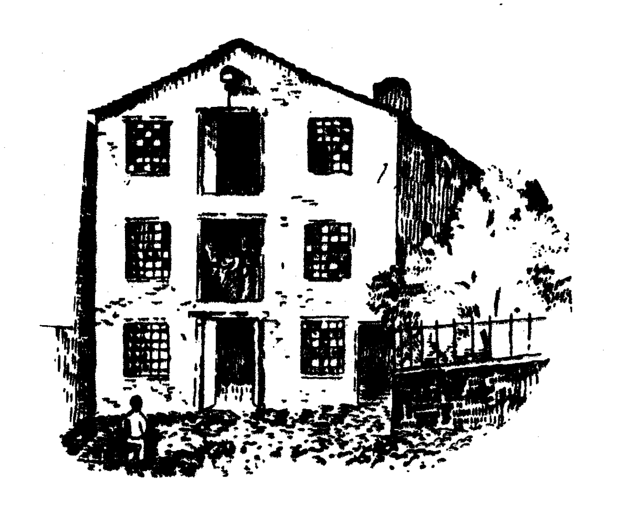
٤ ـ الفائض أو الوفر ـ ان وجد ـ الناشىء عن عمليات الجمعية يستحق لأعضاء تلك الجمعية ويجب أن يوزع بطريقة تتجنب أن يكسب عضو على حساب الآخرين . ويجرى ذلك بقرار من الأعضاء كما يلى :

ا ـ بالتخصيص لتطوير أعمال الجمعية . أو

ب ـ بالتخصيص للخدمات المشتركة . أو

جـ ـ بالتوزيع على الأعضاء بنسبة معاملاتهم مع الجمعية .

٥ ـ يجب على جميع الجمعيات التعاونية أن تجرى تخصيصا لتثقيف أعضائها ومسئوليها . وموظفيها والجمهور العام من مبادىء وفنيات التعاون اقتصاديا وديموقراطيا على السواء .



المتجر التعاونى فى صورته الأصلية عام ١٨٤٤

٦ ـ يجب على كل الجمعيات التعاونية من أجل خدمة مصالح أعضائها
وبجتمعاتها على أحسن وجه أن تتعاون تعاونا نشطا بكل طريقة عملية مع
التعاونيات الأخرى على المستويات المحلية والمقطرية والدولية .

بدء العمل Commencing Business

عقد أول اجتماع رسمى للجمعية يوم الأحد ١١ أغسطس ١٨٤٤
وانتخب مايلز آشورث رئيسا وكان نساجا ولعله انتخب لهذا المصب ارضاء
للنساجين ثم حل محله تشارلز هوارث فى الاجتماع ربع السنوى التالى .
وانتخب جون هولت أمينا للصندوق . وجيمس دالى سكرتيرا . وجيمس
تويديل . جيمس سميثز . جيمس هولت . بامفورد . وليم تايلور أعضاء
مجلس الادارة . وتشارلز هوارث . جورج آشورث . وليم مالاليو أمناء .
وجون بنت وجوزيف سميث مراجعى حسابات . وجيمس ويلكنسون .
تشارلز بارنيش . جورج هيلى . جون جارسيد . جون لورد محكمين . وعقد
اجتماع ثانى فى المعهد الاشتراكى يوم الثلاثاء ١٥ أغسطس قرر : « تاريخ
انشاء الجمعية ١٥ أغسطس ١٨٤٤ » .

لكن كان يجب القيام بالكثير قبل أن تتمكن الجمعية من بدء عملها .
فيجب الحصول على رأس المال . وقد جمع بأقساط أسبوعية . واستطاعت
الجمعية أن تجمع رأسمال يبلغ نحو ٢٨ جنيها منه قرض ٦ جنيهات من اتحاد
النساجين وبهذا المبلغ بدأ العمل وكانت القواعد تقضى بالسماح للأعضاء
بسداد قيمة أسهمهم بأقساط قيمة القسط ٣ بنسات أسبوعيا ، فإذا حدث
تأخير قدره ثلاثة أشهر يدفع العضو غرامة ٦ بنسات . وإذا تأخر ٦ شهور
يفصل من الجمعية . ولا يسمح للعضو بالاكتتاب فى أكثر من ٥٠ سهما ،
وعقد اجتماع فى ٢٩ أغسطس قرر عدم السماح بسحب الفوائد أو الأرباح

الناشئة عن التعامل مع المتجر خلال الأثنى عشر شهرا التى تعقب بدء العمل الفعلى «ويجب إضافة ذلك إلى حساب كل عضو ثمنا لأسهم إضافية» . وذلك بغرض الاسراع فى تكوين رأس المال .

وحصلت الجمعية على مقر لها عبارة عن الطابق الأرضى من مستودع فى تود لين رقم ٣١ بإيجار ١٠ جنيهات سنويا لمدة ثلاثة سنوات . وبعد إجراء الاصلاحات وشراء تركيبات بسيطة لم يتبق من رأس المال سوى مبلغ قليل لشراء البضائع . وقال كوير فيما بعد أنه يعتقد أن ما حدث ربما كان مفيدا لأنه منع الاقدام على مشتريات بلا تبصر مما قد يؤدى إلى الخراب . وبدأت الجمعية التجارة بثمانية وعشرين رطلا من الزبد و ٥٦ رطلا من السكر و ٦ هندردويت* من الدقيق وجوال من القرطم وبعض الشموع . وتكلفة ذلك كله ١١ بنس ١١ شلن ١٦ جنيه وكانت هذه البضائع الأولى بعيدة عن صفة المضاربة سواء من حيث النوع أو الكمية . وهذا حسن خاصة بالنسبة لقوم لا خبرة لهم فى بيع أصناف البقالة ولا فى شرائها بالجملة .

وفتح المتجر فى مساء ٢١ ديسمبر ١٨٤٤ . واستمر يفتح فى الشهور الثلاثة التالية مساء أيام السبت والاثنين فقط . ثم فتح ابتداء من مارس ١٨٤٥ مساء كل يوم من أيام الأسبوع ماعدا أيام الثلاثاء مما يدل على تقدم أعمال المتجر .

لكن التقدم كان شديد البطء . فنى نهاية السنة الأولى زاد عدد أعضاء الجمعية إلى ٧٤ عضوا وبلغت قيمة مبيعاتها ٧١٠ جنيهات . وزاد رأسمالها إلى ١٨٠ جنيها وحققت ربحا ٢٢ جنيها .

الهندردويت : وحدة وزن تساوى مائة رطل فى الولايات المتحدة الأمريكية . و١١٢ رطل فى انجلترا ويرمز لها اختصارا (cwt) .

حدث كساد تجارى عام ١٨٤٧ كان حريا أن يحطم الجمعية لو أنها منحت أعضائها إئتمانا أو سمحت بسحب أسهم رأس المال . ووقع كثير من الأعضاء فى مآزق وصعوبات ولجأ بعضهم إلى بيع بعض أسهمهم إلى أعضاء آخرين . وزاد رأسمال الجمعية قليلا أثناء تلك السنة . وتعتبر هذه الزيادة برغم ضآلتها ظاهرة ذات دلالة . إذ أثبتت أن الأزمة لا تضر بالتوسع التعاونى . وزاد عدد أعضاء الجمعية من ٨٠ إلى ١١٠ أعضاء وارتفع رقم المبيعات من ١١٤٧ جنيها إلى ١٩٢٥ جنيها لكن الربح أنخفض من ٨١ جنيها إلى ٧٢ جنيها . ولعل هدوء العاصفة أوجد الثقة فى النفوس لأن السنة التالية شهدت زيادة كبيرة فى العضوية وحركة المبيعات والأرباح ورأس المال برغم أن الصناعة كانت ماتزال فى كساد .

وعملت بعض الظروف الخارجية على تهيئة أسباب النجاح والنمو للجمعية فى تلك الفترة فقد جاءت أحداث عام ١٨٤٨ لتزيل الغشاوة عن كثير من الميثاقيين وبالتالى محت العداء الذى كانوا يحسون به إزاء التعلون الذى اعتبروه حركة منافسة تصرف الطبقة العاملة عن الهدف الوحيد و « القضية المقدسة » . وانتهت عام ١٨٥٠ حياة معهد الشعب People's Institute وكان هذا المعهد جمعية أدبية مؤلفة من الطبقة الوسطى أساسا . فاشترى الرواد الجانب الأكبر من مكتبتها المكونة من ١١٠٠ مجلد وأصبحت الجمعية أولى المؤسسات التثقيفية فى البلدة . ويرجع معظم تقدمها التثقيفى إلى أبراهام جرينوود الذى شغل وظيفة أمين مكتبة المعهد المذكور ثم انضم إلى الرواد عام ١٨٤٦ وأصبح من قادة التعاون لا فى روتشديل وحدها بل وفى جميع أنحاء البلاد ومن باعثى ومخططى التطورات القومية .

ولعل فشل بنك الادخار بروتشديل عام ١٨٤٩ هو

الذى أعطى قوة دفع كبرى لتقدم الرواد فقد كان البنك أمين الودائع الرئيسى بالنسبة لمدخرات الطبقة العاملة بالبلدة . وكان صاحب البنك من رجال الصناعة فاستخدم المدخرات المودعة لديه لتغطية خسائر مشروعه الصناعى . فلما مات كشفت وفاته الكارثة أثناء تسوية تركته . وظهرت جمعية الرواد بالبلدة بوصفها أفضل أمين على ودائع الطبقة العاملة . بعد أن اكتسبت لنفسها ثقة كبرى لاسيما حين حققت تقدما ونجاحا واجتازت فترة الكساد التجارى . وبدأ تكوينها الديموقراطى جذابا للمدخر الذى يرغب فى أن يكون له شىء من الرقابة على مدخراته وكيفية استخدامها . إذ يرى أن الجمعية تقدم كل ربع سنة بيانا ماليا فى اجتماع عام للأعضاء فيه حق سؤال مسئولى الجمعية بشأنه .

وزاد عدد الأعضاء من ١٤٠ عضوا عام ١٨٤٨ إلى ٦٠٠ عضو عام ١٨٥٠ وارتفع رأس المال من ٣٩٧ جنيها إلى ٢٣٠٠ جنيه . ونقل الأعضاء الجدد معاملاتهم إلى حيث يودعون مدخراتهم وبالتالى زادت المبيعات فى المدة نفسها من ٢٢٧٦ جنيها إلى ١٣١٨٠ جنيها والأرباح والفوائد من ٥٦١ جنيها إلى ٩٩١ جنيها . وأمكن للجمعية بناء على هذا النمو زيادة خدماتها . فأضافت إلى معاملاتها الأقمشة . والتفصيل والحياكة . والجزارة . والأحذية . وافتتحت قاعة لقراءة الصحف ومكتبة تفتحان يوميا من عام ١٨٥١

جمعية مطحن القمح : The Corn Mill Society

وما كانت تجارة التجزئة إلا بداية مشروع الرواد الذين كانوا مستعدين لانتهاز فرص دخول ميدان الانتاج . وتمثلت إحدى هذه الفرص فى محاولة بعض رجال روتشديل إقامة مطحن غلال عام ١٨٥٠ على نفس الأسس التى قام عليها مطحن ليدز . لكنهم وجدوا صعوبة فى جمع رأس المال اللازم فلجأوا إلى قادة أعضاء جمعية الرواد طالبين العون ونقلوا مقرهم من « ويفرز آرمز » إلى مقر الرواد فى تود لين . ووصل رأس المال عندئذ إلى ٦ جنيهات وشكل مجلس مؤقت فى ١٨ سبتمبر ضم عددا من الرواد . وعين تشارلز هوارث سكرتيرا وتولى وضع القواعد على نمط قواعد جمعية الرواد واستثمرت الجمعية ١٠٠ جنيه فى جمعية المطحن . وعينت مندوبين استثمر هذا المبلغ باسمهم لأن القانون لايسمح لجمعية بالاستثمار فى جمعية أخرى . واستثمرت جمعية رواد بريكفلد (وتبعد نحو ميل عن روتشديل) مبلغا آخر . وكذلك بعض الأفراد بعد إقناعهم . وأخيرا وصل رأس المال الذى جمع إلى ١٠٠٠ جنيه . واشترت الجمعية الجديدة مطحنا وزاد الرواد استثمارهم إلى ١٥٠ جنيها وقدموا فى ديسمبر قرضا بمبلغ ٢٨٤ جنيها . وبدأ المطحن يطحن قمحا فى يناير ١٨٥١ وأخذت بعض الجمعيات الأخرى تستثمر فيه .

وخسرت جمعية المطحن خسارة جسيمة لبعض الوقت بسبب سوء إدارة رئيس الطحانين الذى « ادعى أن له خبرة عملية بهذا العمل » ففصلته الجمعية وأصبح المطحن بلا مدير وتولى مجلس الادارة شئون المطحن حتى نهاية عام ١٨٥١ . ورغم أن أعضاء المجلس افتقدوا كل خبرة أو علم بطحن القمح فقد استطاعوا تحقيق ربح فى آخر ربع سنة .

وقام بمعظم العمل أبراهام جرينوود رئيس المجلس

والجمعية . واستطاع الابقاء على المطحن بعبقريته واستند إلى ولاء جمعيتى روتشديل وبريكفيلد اللتين رفضا بيع أى نوع آخر من الدقيق سوى دقيق المطحن التعاونى . وفعل المساهمون من الأفراد الكثير أيضا لانهم خافوا على استثماراتهم من الضياع وأقنعوا جمعيات أخرى بشراء الدقيق . وكان عليهم التغلب على المعارضة فى الجمعيات التى خافت على استثماراتها واشتكت من الكساد لأن الأعضاء لم يقبلوا على دقيق المطحن بسبب لونه . فقد كان دقيقا صافيا ونقيا ولذا كان لونه أقل بياضا من الدقيق المغشوش أو المخلوط الذى تنتجه مطاحن الأفراد . وأخيرا نجحت جمعية المطحن وشقت طريقها وحققت ربحا فى عام ١٨٥٢ . ثم فاقت أصولها خصومها فى نهاية عام ١٨٥٣ .

مشروع مشترك — A Joint Venture

يجتذب المطحن التعاونى الاهتمام بوصفه أول مشروع مشترك تقوم به الجمعيات الاستهلاكية فكان أعضاؤه عامى ١٨٥٠ و ١٨٥١ ست جمعيات للبيع بالتجزئة و ٩٠ فردا بينهم كثير من الرواد الأوائل وخمس نساء . وفى نهاية عام ١٨٥٢ بلغ عدد الجمعيات المتعاملة مع جمعية المطحن ٢٢ جمعية . وبازدياد الثقة فى الجمعية زاد عدد الجمعيات المتعاملة معها بل وانضمت إلى عضويتها وكانت معظم تلك الجمعيات تقع فى دائرة تبعد نحو ١٦ ميلا عن روتشديل . غير أن المطحن أنشأ معاملات مع جمعيات بعيدة

حتى حدود كرو ودادلى Crewe and Dudley .

ويعتبر هذا المشروع المشترك ذو دلالة من حيث أنه علامة على مفارقة سياسة انشأ « مستعمرة من المصالح الموحدة » ، إلى سياسة تطوير المشروعات على نطاق واسع يناسب احتياجات جمعيات عديدة ، وكانت أغراض الجمعية بسيطة وعملية : « صناعة دقيق يخلو من الغش ، وتوزيع الأرباح الباقية بعد سداد الفائدة على رأس المال المستثمر ونفقات الادارة على الأعضاء بنسبة معاملاتهم مع الجمعية » ، ولم يكن فى غرض الجمعية أو تنظيمها أى عنصر يوحى بأنها جمعية « منتجين » بل كانت جمعية بدأها المستهلكون ويملكها ويشرف عليها المستهلكون وتخدم مصالح المستهلكين .

الجمعية الصناعية The Manufacturing Society

لكن الرواد اهتموا بإنشاء جمعيات « الانتاج » وأجدر هذه الجمعيات بالملاحظة جمعية روتشديل التعاونية الصناعية التى نظمت على أساس ما يسمى الآن « المشاركة التعاونية » فاكتتب المساهمون فى رأس المال كما يحدث فى اكتتابات أى شركة مساهمة وساعدتهم جمعية الرواد بالمال ، والتزم كل عضو بالاكتتاب فى سهمين على الأقل وبحد أقصى ٢٠ سهما وقيمة السهم ٥ جنيهات يمكن سدادها على أقساط بواقع جنيه واحد أسبوعيا ، وكانت الأرباح توزع بالتساوى بين حاملى الأسهم والعمال بعد خصم ٥ ٪ كفائدة على رأس المال ٧ $\frac{1}{2}$ ٪ استهلاك ، وتوزع الأرباح على العمال بنسبة اجورهم ، ووضع قواعد الجمعية فانسيتارت نيل Vansittart Neale وهو محام اشتراكى مسيحى قدر له أن يؤدى دورا كبيرا فى الحركة التعاونية ، ومن بين من كانوا فى مقدمة العاملين على إنشاء الجمعية جيمس سميثز ، وابراهام جرينوود ، ووليم كوبر ، وج . ت . و . ميتشل الذى تولى رئاسة الجمعية

الصناعية وصار فيما بعد رئيس الجمعية التعاونية للبيع بالجملة . وقدم وهو فى هذا المنصب تأييدا عظيما وقويا للتعاون الاستهلاكى وعارض التعاون الانتاجى مما ترك طابعا محددا وباقيا على تنظيم وسياسة وغرض الحركة التعاونية البريطانية . ولعل معارضته للتعاون الانتاجى كان نتيجة لما حدث لجمعية روتشديل التعاونية الصناعية .

النجاح والتراجع Success and Reversion

نجحت الجمعية وأدى نظام المشاركة فى الأرباح إلى أحساس العمال بأن لهم مصلحة فى ازدهارها وبالتالى نقصت الحاجة إلى فرض الرقابة والاشراف وتقلصت النفقات ، وأعجب جون برايت John Bright بالمشروع اعجابا شديدا لاعتقاده بأن المشاركة فى الربح تؤدى إلى زيادة غلة رأسمال صاحب العمل ، إذ ستعمل الآلات عملا أكثر ويزداد الوفر فى المواد الخام . وازدهرت الجمعية بصورة ملحوظة حتى أنه تقرر عام ١٨٥٩ انشاء مصنع جديد ، واحتاج الأمر إلى رأسمال إضافى وكان فى طريقه إلى الجمعية . ومن المؤسف أن المساهمين الجدد اهتموا فقط بالحصول على أقصى ربح من استثمارهم فبدأت المطالبة بالغاء مبدأ المشاركة فى الأرباح ، ونالت الحركة غرضها عام ١٨٦٢ ، وهجر المبدأ وأصبحت الجمعية مجرد شركة مساهمة تقتصر أرباحها على المساهمين ، وصدمت العناصر التعاونية من هذه الردة . وأعلن أبراهام جرينوود أن المؤسسين الأصليين لم يفقدوا ايمانهم ابدا بمبدأ المشاركة فى الربح ، لكن نجاح الجمعية جذب اليها نفر لا يؤمنون سوى بالربح وجلب هؤلاء الأشخاص أموالهم إلى الجمعية بسرعة وزاد عدد المساهمين من ٢٠٠ أو ٣٠٠ مساهم إلى ١٤٠٠ مساهم . وهكذا أكتسحت العناصر الجديدة المؤسسين الأصليين فى معركة ما سمى حينئذ « مكافأة العمال

Bounty to Labour » وأعلن وليم كوبر أيضا « جميع معارضى المكافآت تقريبا هم قوم انضموا الى الجمعية بعد أن اصبحت منشأة مزدهرة تغل ارباحا وقال محتجا إن الذين يرغبون فى الحصول على الربح فقط كان عليهم أن يبدأوا هم جمعية أخرى طبقا لتصورهم الخاص ، « وأرى من الخطأ أن يدخل اناس جمعية لا يوافقون على مبادئها ثم يخربون دستورها وكيانها » .

ولعل نتيجة هذا المشروع هى التى أثارت فى ج . ت . و . ميتشل J. T. W. Mitchell معارضته التى لا تلين لمشروعات التعاون الانتاجى وتفضيله ملكية ورقابة المستهلكين لأنها تحمى المشروعات التعاونية الانتاجية من أن تقع فريسة من سماهم « الرأسماليين الصغار » . Little Capitalists

تطورات روتشديل الأخرى : Other Rochdale Developments

من المشروعات التعاونية الأخرى التى بدأها فى روتشديل رجال كان لهم أتصال برواد روتشديل جمعية روتشديل لرعاية المرضى ودفن الموتى ، جمعية روتشديل التعاونية الصناعية لتمشيط الصوف ، وجمعية تعاونية للبناء ، وشركة تأمين تعاونية (صارت فيما بعد جمعية التأمين التعاونية الحالية) .

وحاولت جمعية الرواد أيضا أن تؤدى عمل جمعية الجملة لغيرها من الجمعيات أثناء الخمسينات ثم قامت بدور قائد فى انشاء الجمعية التعاونية للجملة عام ١٨٦٣ ، ومع ذلك لم يزد عدد أعضائها عام ١٨٦٣ عن ٤٠١٣ عضوا ، وتدل انجازاتها على مدى ما يمكن حتى للجمعيات الصغيرة انجازه إذا كانت مشكلة من أعضاء ينتخبون قادة ذوى عزم وتصميم وحيلة من أجل الأغراض التعاونية ، وتتصل هذه الصفات سببا ونتيجة بالأنشطة التثقيفية .

كان الرواد الأصليون الذين أنشأوا الجمعية أعضاء في الفرع ٢٤ من جمعية الترشيد Rational Society وكانوا من أتباع أوين الغيورين الذين اقتنعوا بضرورة التثقيف لتحقيق أغراضهم . ولذا سرعان ما استخدموا المقر في تود لين للأغراض التثقيفية . وعقدوا المحاضرات والمناقشات أيام الآحاد وفي أمسيات أيام الأسبوع . وعندما حصلت الجمعية على المبنى كله عام ١٨٤٨ استخدام الطابق العلوى كقاعة مطالعة واتخذت الخطوات لانشاء مكتبة . وتطورت عن تنظيم هذه الأنشطة ادارة التثقيف بالجمعية .

وفي الاجتماعات ربع السنوية كانت تقدم الهبات للمكتبة لكن يبدو أن هذا التصرف لم يكن قانونيا ، ثم صدر قانون الجمعيات الصناعية والادخارية عام ١٨٥٣ فأتاح الفرصة لتعديل قواعد الجمعية بادخال قاعدة تنص على تخصيص ١٠٪ من أرباح الجمعية لأغراض التثقيف ، واعترض مسجل التعاونيات على ذلك وأخيرا وافق على قاعدة تنص على استخدام ½ ٢٪ من الأرباح لهذا الغرض ، وشكلت لجنة تثقيف أثبتت أنها هيئة نشطة وبعيدة النظر ، ولما كان الوصول إلى المعلومات أساس الدراسة فقد أنشأت مكتبة جيدة ، ولما افتتح المقر المركزى الجديد في عام ١٨٦٧ تهيأ مكان كاف للمكتبة ولانشاء قاعة مطالعة جميلة وتسهيلات تثقيفية أخرى في الطابق الثانى ، وزود كل متجر فرعى بقاعة لمطالعة الصحف لأن الجمعية أعتبرت أعضائها لا مجرد زبائن بل تعاونيين تحتاج عقولهم إلى غذاء كما تحتاج بطونهم .



متحف رواد روتشديل

جولة بالصور

نبدأ جولتنا فى متحف الرواد التذكارى عند مدخله بتود لين رقم ٣١ ـ وكان المبنى فى الأصل مستودعا أقيم حوالى عام ١٧٩٠ ، وفى عام ١٨٤٤ قرر ٢٨ عاملا معظمهم من الفقراء أن يشكلوا جمعية تعاونية خاصة بهم تقدم خدمة تجارية عادلة لأعضائها كما توفر أيضا المقومات الاجتماعية والتثقيفية ، فاستأجروا الطابق الأرضى من هذا المبنى بايجار ١٠ جنيهات فى العام وحولوا الغرفة الأمامية منه إلى متجر ، وكان لزاما أن يقوموا بالتعديلات المعمارية اللازمة وواجهة المبنى هى كما كانت عام ١٨٤٤ ، وأصبح « المتجر التعاونى » فى تولد لين معروفا بحيث لم يجد الرواد ضرورة لعرض بضائعهم فى نوافذه ، وانزلت الضلف عن النوافذ فى ٢١ ديسمبر ١٨٤٤ وبدأت جمعية رواد روتشديل عملها التجارى بل كانت اشارة بدء الحركة التعاونية العالمية ، وكان تود لين شارعا تجاريا مزدحما يمتد إلى وسط البلدة ، لكن معظمه الآن مشغول بمبانى روتشديل التسويقية الحديثة ويقال ان اسم تودلين مشتق من لهجة لانكشاير من نطق « ذى أولد لين » إذ تنطق بهذه اللهجة « ت . أود لين » لكن فى هذا القول خلاف . (تبين الصورة الصغيرة تفاصيل أعمال الاصلاح والتجديد التى أجريت فى السبعينات)

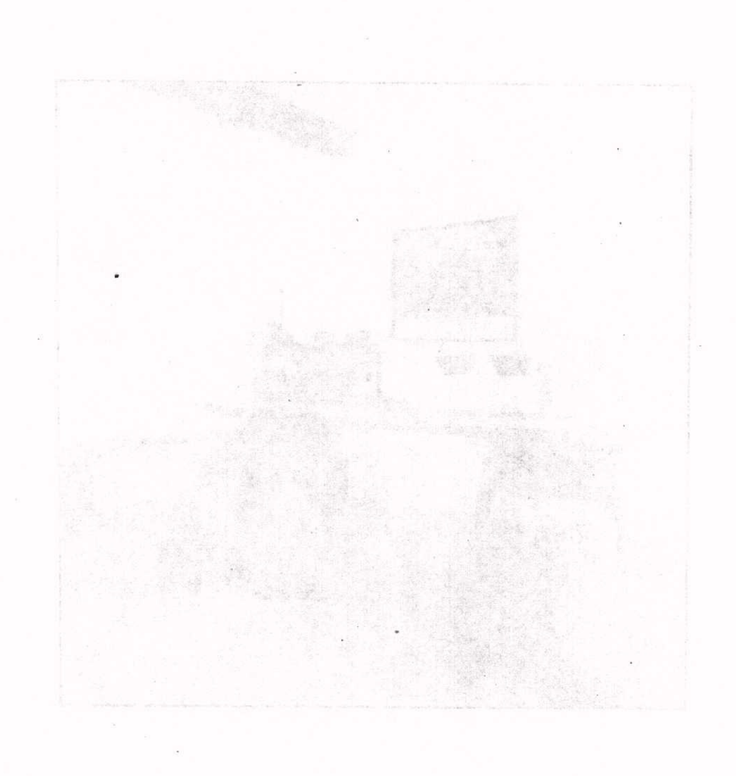


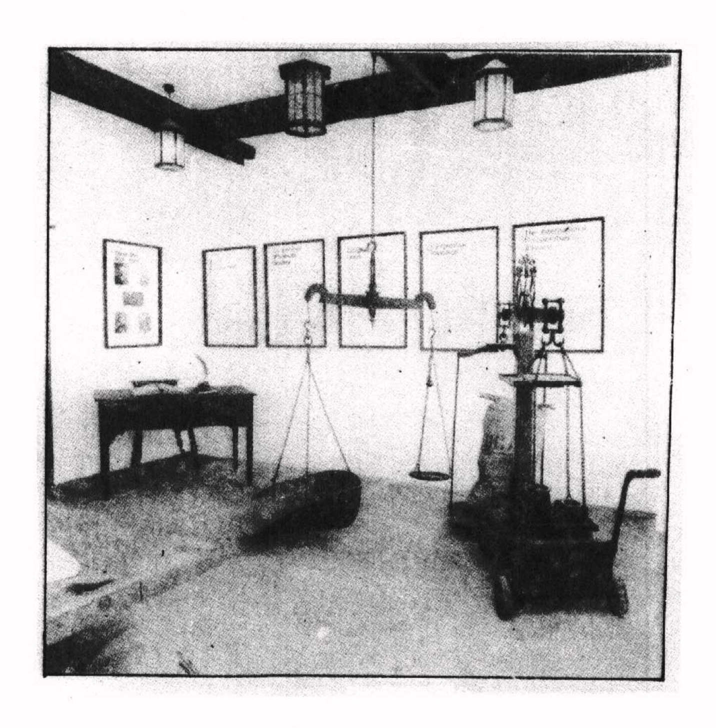
حليت جدران المبنى بينما اقيم هيكل خرسانى فى المبنى لدعم البناء كله .





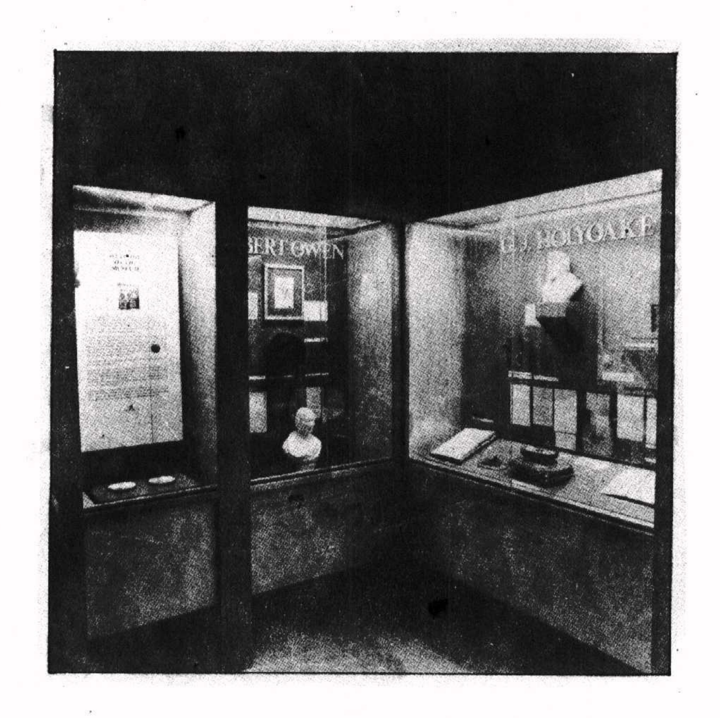
عندما تدخل المتجر تلاحظ فورا بساطته . فقد بدأ الرواد عملهم برأسمال متواضع قدره ٢٨ جنيها مما لايسمح بتزويد المتجر بأثاث أو ديكور فاخر . بل عملوا فى مكان طليت جدرانه بالجير واستخدموا أدوات وأثاثات بدائية . وبدأوا ببيع سلع قليلة تدعو للرثاء لقلة عددها وهى السكر . والزبد . والدقيق . والقرطم . والشمع . لكن سرعان ماتطورت تجارتهم واستطاعوا أن يشتروا ويبيعوا أنواعا أخرى من السلع مثل الشاى والطباق ـ لاحظ أوعية الشاى الفيكتورية على المنضدة .





الميزان الأقرب إلى النافذة من فترة ١٨٤٤ . أما ميزان الفحم فقد اشتراه الرواد عندما بدأوا بيع الفحم . وعند الجدار الخلفي مقعد يجلس عليه الأعضاء انتظارا لدورهم في الشراء . ويجلس الصراف على المكتب الموجود بالركن ليسجل المبيعات كي يحسب على أساسها الربح المستحق للأعضاء .

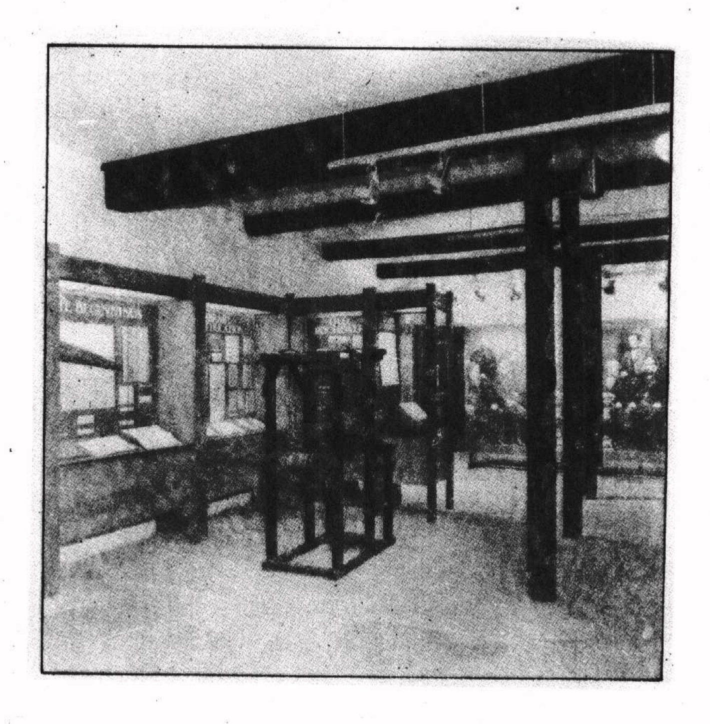




وتدخل الآن إلى المتحف ذاته فى الغرفة الخلفية التى كانت فى الأصل مخزنا لجمعية الرواد كما كانت تستخدم كقاعة اجتماع مجلس الادارة الذى كان يجلس أعضائه بين صناديق الشاى وأجولة الدقيق ليصرفوا الأعمال.

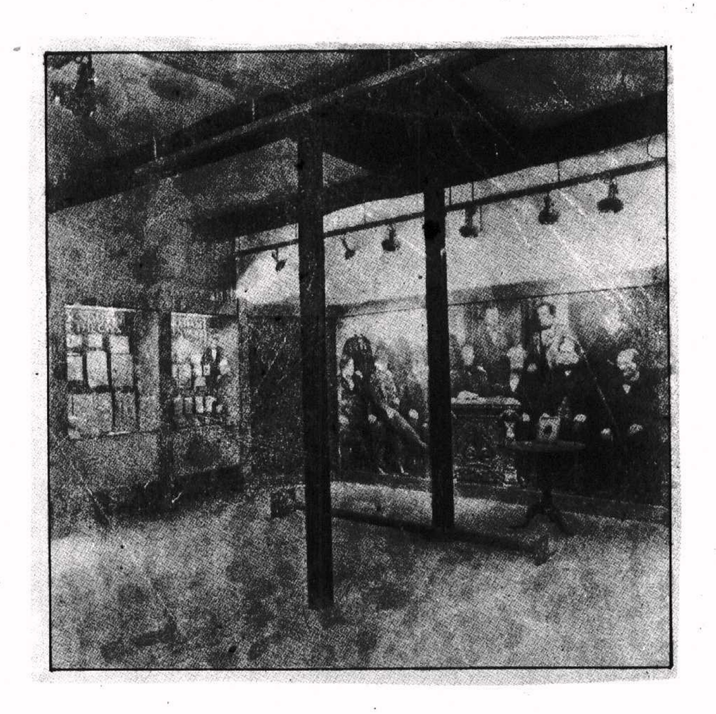
ونرى أولا دواليب زجاجية مخصصة لروبرت أوين (١٧٧١ ـ ١٨٥٨) وج. ج. هولى أوك (١٨١٧ ـ ١٩٠٦) وكان أوين المصلح الاجتماعى العظيم ورجل البر للقرن التاسع عشر وسمى « ابو التعاون » وتأثر بكتاباته عن التعاون كثير من الرواد حين انشأوا جمعيتهم . أما ج. ج. هولى أوك فكان قائدا تعاونيا واعلاميا تعاونيا بارزا . وكان صديقا ومستشارا للرواد . وكتب مؤلفات عن تطور وانجازات جمعيتهم . وترجمت هذه الكتب إلى اللغات الأجنبية فنشرت رسالة التعاون على نمط روتشديل فى البلاد الأخرى





وتروى لنا الدواليب الزجاجية الأخرى فى الغرفة قصة الرواد فى ترتيب زمنى من بداية الجمعية إلى احتفالات عيدها المئوى عام ١٩٤٤ . والكنز الثمين فى هذه المجموعة هو سجل المحاضر الأصلى لجمعية رواد روتشديل الذى يحكى كفاحهم المبكر وانجازاتهم . ويعرض هذا السجل فى دولاب خاص به . أما النول اليدوى (نموذج ١٨٧٠) فهو النول الذى كان يمكن أن يستخدمه أعضاء الجمعية بوصفهم من نساجى قماش الفانيلا .



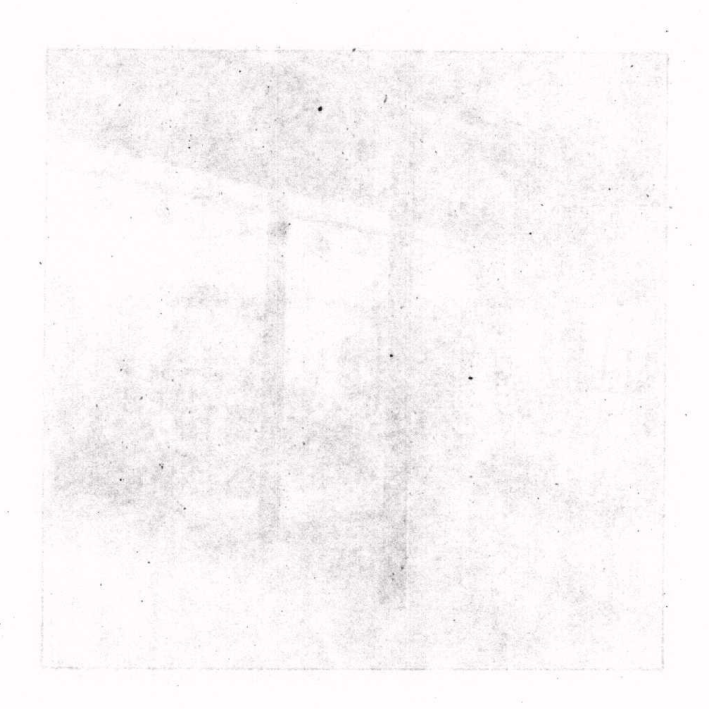


حين نذهب إلى الجزء الخلفى من المتحف نرى منضدة صغيرة غير مألوفة الشكل موضوعة أمام الصورة الفوتوغرافية الفخمة الموجودة على الجدار وتبين ١٣ من الرواد الأوائل ، ويقال إنها المنضدة الأصلية التى كتب عليها تشارلز هوارث الذى أصبح رئيسا للجمعية أول دستور للجمعية يشمل مبادىء التعاون التى اشتهرت بها الجمعية فى أنحاء العالم.

وبجانب المنضدة عامود حديدى من القرن التاسع عشر كان من الدعامات الأصلية للسقف فى المخزن لكن كان لابد من ازالته اثناء أعمال الاصلاح والتجديد فى النصف الثانى من سبعينات القرن الحالى.

ونتجه الآن إلى فحص الهدايا والرسائل التى جاءت من المنظمات التعاونية فى أنحاء العالم . وهى معروضة فى الدولاب المخصص لاحتفالات العيد المئوى عام ١٩٤٤ ، ونلاحظ تحت السلم نموذج لتود لين كما كانت عام ١٨٤٤ وبيوت النساجين وكور الحداد فى مواجهة متجر الرواد ، وعرض هذا النموذج فى معرض العيد المئوى لجمعية تجارة الجملة عام ١٩٦٣ .

ونصعد السلم فنجد ملصقات ولوحات من مختلف المنظمات التعاونية تحية للعيد المئوى للرواد عام ١٩٤٤ .





قضت ضرورات الاصلاح بازالة قدر كبير من المشغولات الخشبية لاصابتها بسوس الخشب ولتأثير الرطوبة عليها . وقد ازيل السلم الخشبي القديم .







نصل الآن إلى الطابق الأول الذى كان يستخدمه الرواد فى الأصل كمكتبة وفصل دراسى . وعندما بدأت الجمعية تزدهر استأجر الرواد الطوابق العليا من المبنى . واستخدم الطابق الثانى لبيع الأقمشة لكن هذا الطابق أزيل اثناء أعمال الاصلاح والتجديد فى المبنى فى النصف الثانى من سبعينات القرن الحالى لأنه أصبح غير مأمون معماريا . ونتيجة لذلك تكونت قاعة عالية السقف يمكن استخدامها للاجتماعات الصغيرة والمحاضرات والمعارض . وبذلك أضاف الاتحاد التعاونى بعدا جديدا للمتحف واسهاما يليق بالتعاونيين المحدثين لذكرى الرواد الذين كان يسرهم ولا شك أن يعلموا أن القاعة أصبحت تستخدم مرة أخرى للأغراض التثقيفية والاجتماعية يمكن رؤية الهيكل الخرسانى الذى أقيم فى المتحف لدعمه . ويظهر هذا الهيكل بوضوح من هذا الطابق . وعلقت على الجدران صور للرواد أخذت فى أواخر حياتهم . وصور لأحداث تاريخ الجمعية والمتحف وقادة جمعية رواد روتشديل البارزين . وقد قام الرواد بدور قائد فى أنشاء الجمعية التعاونية لتجارة الجملة فى جامبو فارم . ميدلتون وفى القاعة صور توضح هذه الجمعية



منظر لما يسمى الآن القاعة المتعددة الأغراض بعد ازالة الطابق الثانى غير المأمون . ويرى الهيكل الخرسانى أثناء اقامته



المحاضرات والفصول Iectures and Classes

أنشئت مدرسة للصغار فيما بين ١٨٥٠ و ١٨٥٥ لكن قدمت الجمعية تعليما متقدما بعد تلك السنة للناضجين فى السن ونظمت فصولا فى الاقتصاد السياسى . والرياضيات . واللغة الفرنسية . ونظمت أيضا دورات من المحاضرات فى الموضوعات التاريخية عادة التى كانت تلقى اقبالا شعبيا فى ذلك الحين . واستقدمت الجمعية أساتذة بارزين لإلقاء المحاضرات لكن نجاحهم كشف عن فشلهم . لأنهم أثاروا شهية الناس لمزيد من المعرفة التى لم يستطيعوا تقديمها . ولذا كان من الضرورى مواصلة الدراسة الجادة فى الفصول وقد طالب الاعضاء بذلك . ونظمت دورة محاضرات فى الفلك ألقاها بروفيسور ستيوارت من جامعة كامبردج أوحت بحل جيد للمسألة . فعلى أثرها ولدت فكرة فصول التعليم الجامعى طبقا لكتاب بروفيسور سادلر Professor Sadler عن الارشاد الجامعى الذى جاء فيه :

« ابتكر بروفيسور ستيوارت نظام « الفصل » فى روتشديل ويشمل فترة من التعليم الشفوى تتبعه فترات حية من الأسئلة والاستفسارات التى أصبحت ملمحا مميزا لنظام الأرشاد الجامعى « وأساسها بسيط اذ توضح المحاضرات برسوم تترك معلقة على الجدران حتى الاجتماع التالى ويأتى أعضاء الجمعية لحضور الاجتماعات العامة فتجتذبهم الرسوم ويبقون بعد الاجتماع للمناقشة فيها ويكتبون إلى بروفيسور ستيوارت طالبين إليه الحضور إلى قاعة المحاضرات قبل المحاضرة التالية كى يسألوه بعض الأسئلة . « ويحضر ... وهكذا يبدأ فصل الارشاد الجامعى » أى

أن رواد روتشديل استحقوا لقب الرواد فعلا فيما يتعلق بتعليم الكبار كما استحقوه فى ميادين أخرى .

مكانة روتشديل فى التاريخ Rochdale's Place in History

المفروض أن جمعية روتشديل اكتسبت شعبيتها من أنها كانت أول جمعية تعاونية ، ولم يكن الأمر كذلك . فقد قامت ووجدت مئات الجمعيات قبلها وبقيت على الأقل واحدة منها . ولم تكن أول من اتبع مبدأ تقسيم الربح بنسبة المعاملات ، لكن بروفيسور كلابهام Clapham يوافق على الفكرة العامة القائلة بأن الحركة التعاونية الحديثة بدأت بانشاء جمعية روتشديل عام ١٨٤٤ . فلم تنبثق عن أى من الجمعيات السابقة عليها حركة ، وحتى لو بقى بعضها فقد عاشت حياة راكدة « فمن ساعة فتح باب متجر تود لين بروتشديل فى ديسمبر ١٨٤٤ بدأت الحركة التعاونية الفعالة للقرن التاسع عشر ببريطانيا الصناعية وإلى هذا التاريخ تنسب دائما وبحق » (التاريخ الاقتصادى لبريطانيا الحديثة) .

وتستند شهرة الرواد إلى أكثر من مجرد ابتكارهم طريقة ناجحة لادارة متجر تعاونى ، فهم أنشأوا حركة أيضا ، وكانت لهم رؤية لم تقتصر على جمعيتهم وبلدتهم ولا على أيامهم وجيلهم بل عملوا على تحقيق نجاح الحركة التعاونية ككل ، وفعلوا الكثير لتشجيع ومساعدة الجمعيات الأخرى على القيام والنمو ، وكتب ج . ج . هولى أوك فى « الخمسينيات » يقول : يستطيع أى قارىء لهذه الصفحات يدرس أنشاء متجر فى مكان اقامته أن يطلب من سكرتير جمعية الرواد فى تود لين بروتشديل الحصول على القوانين السارية حاليا وغيرها من الوثائق المطبوعة التى يمكن أن تستقى منها التفصيلات التنفيذية ... قام كثير من أعضاء البرلمان ، والاقتصاد والسياسى وبعض



صورة جورج جيكوب هولى أوك أبرز المؤرخين المعاصرين لرواد روتشديل .



الشخصيات العامة المرموقة برحلات مؤخرا إلى متجر روتشديل فيستقبلهم المسئولون ويقدمون المعلومات لكل من يطلب . وكثيرا ما يسافرون بعيدا عن محل اقامتهم لمسافات تصل إلى ٣٠ ميلا ليقدموا بيانات فى الاجتماعات المسائية التى يعقدها العمال الراغبين فى معرفة معلومات عن التعاون العملى لينشئوا جمعيات لهم » . والواقع أن كل من ينشد معرفة أو نصيحة فيما يتعلق بالجمعيات التعاونية كان يطلبها فى روتشديل . كما يطلبها الناس الآن من الاتحاد التعاونى .

وأدت هذه الأنشطة إلى جانب نجاح جمعية روتشديل إلى إنشاء جمعيات كثيرة وعادة ماتقام هذه فى نفس الأمكنة التى كان لها تجارب ومحاولات تعاونية قبل عام ١٨٤٤ . وعمدت الجمعيات التى ظلت باقية إلى اقتباس قواعد وطرائق روتشديل وفعلت الجمعيات الجديدة نفس الشىء . أى أن الجمعيات التعاونية أخذت تتطابق مع نظام روتشديل .

رواد المشروعات القومية Pioneers of National Venture

سبق الرواد إلى زيادة تجارة التجزئة التعاونية لكنهم طبعا لم يتوقفوا عند ذلك بل ارتادوا الانتاج التعاونى . والتجارة بالجملة والتأمين والتثقيف . وقام أعضاء الجمعية بدور كبير وقائد فى تأسيس وتطوير المنظمات التعاونية القومية . فرسم أبراهام جرينوود خطة الجمعية التعاونية لتجارة الجملة وكان أول رئيس لها . وضمت أول لجنة للجمعية جيمس سميثز فى منصب أمين الصندوق . وتشارلز هوارث (الذى انتقل إلى هيوود Heywood) وت . تشبتهام المقيم بروتشديل . وقام وليم كوبر بدور بارز ونشط فى تأسيس الجمعية . وتولى صمويل آشورث منصب مندوب مشترياتها ومديرها . وأصبح ج . ت . و . وميتشل رئيسها عام ١٨٧٤ واعتبر أعظم من تولى هذا

المنصب في الجمعية عموما ولعله كان له أكبر الأثر والكثرة دواما على الحركة التعاونية من أى إنسان آخر ، وتولى صمويل بامفورد رئاسة تحرير « الأخبار التعاونية Co-operative News (١٨٧٥ ــ ١٨٩٨) واستطاع أن يرسخ [illegible]دها ويكون له الأثر الاعلامى الضخم على الحركة وكان هو الآخر ممن [illegible] بين الرواد « ونال الشهرة والامتياز فى فصول العلوم والفنون التى نظمتها [illegible]معية الرواد » وقامت جمعية الرواد بدور قائد فى إنشاء وتنظيم جمعية مؤتمر لانكاشير ويوركشاير الذى كان بشيرا بالاتحاد التعاونى ، وكان من بين من رعى المؤتمر التعاونى الأول فى دورته الحديثة عام ١٨٦٩ أبراهام جرينوود ، وج . ت . و . ميتشيل ، ونيافة ناساو مولز ورث ، أسقف سانت كليمانت بروتشديل ، الذى قدم بحثا ناقشه المؤتمر ، وبروفيسور فريد هول Fred Hall أول عميد للكلية التعاونية ومستشار الدراسات بالاتحاد التعاونى ، وهو من روتشديل أيضا ، وقد خطرت له فكرة انشاء كلية تعاونية حينما كان شابا حديث السن يدرس التعاون فى فصول جمعية الرواد وعمل الكثير لتحقيق تلك الفكرة ، أى أن جمعية الرواد لم تبدأ الحركة التعاونية الحديثة فحس بل قدمت أيضا الرجال الذين صنعوا تلك الحرء إحد كبير .

الفصـل السابع
مبادىء التعاون الدولية المعاصرة

لعل من الأهميــة بمكان أن نوضـــح أنه منذ انعقــاد المؤتمر الثالث عشر للحلف التعــاونى فى فيينـــا عـــام ١٩٣٠ وما بعده من مؤتمرات حتى عام ١٩٣٧ ، استقر رأى اللجنة المتخصصة فيما يتعلق بالمبادىء التعاونية على أنها تعتقد بأن السبع مبادىء السابق الاشارة اليها تعتبر ضرورية وأساسية فى نظـــام روتشديل ، وأنه ليس هناك ما يدعو الى الاخلال بوحدتها ، نتيجة للتقدم الصناعى والتجارى ، أو التغييرات التى طرأت أو تطرأ على طرق الاقتصاد •

ويهمنا أن نوضـــح أن هـــذه الآراء وهذه المفاهيم صـــدرت فى عام ١٩٣٧ ، غير أن سنة الحيـــاة التطور وأن كل يوم يشهد جديدا فى مختلف العلوم والفنون التطبيقية الأمر الذى دعا علمـــاء التعاون وقادة الحركة التعاونية المهتمين بالشئون التطبيقية أن يهتموا بمسايرة التطورات العصرية حتى يقفوا على قدم المساواة مع المنشآت المنافسة ولا يفوتهم ركب التقدم •

ولعل من أهم الهيئات التى دعت الى اجراء بحوث ودراســـات لمسايرة هذا التطور الحلف التعاونى الدولى ، حيث أنه فى جميـــع مؤتمراته قـــام بمناقشـــة الكثير من البحوث والدراســـات التى تهتم بمشـــكلات التطور ، وايجاد أفضل الأساليب التطبيقية لحلهـــا ••• ومن أجل ذلك نرى أن مؤتمرات الحلف التعاونى الدولى والتى كانت تعقد كل ثلاث ســـنوات ثم كل أربع سنوات منذ عام ١٩٧٦ وكذلك اجتماعات اللجنة المركزية للحلف والتى تعقد سنويا ، نرى كل هـــذه المؤتمرات والاجتماعات حافـــلة بالبحوث والدراســـات التى ترســـم الطريق نحو مسايرة هـــذه التطورات •

الأزمة الاقتصادية الحالية :

ولعل من الأهمية بمكان أن نوضح أن العالم يمر من فترة الى أخرى ببعض الازمات الاقتصادية وقد بدات ملامح الازمة الاقتصـــادية العالمية الراهنة من خلال الستينات وانفجرت واضحة فى السبعينات الا أن أزمة السبعينات قد شاهدت ملامح جديدة وهى انفجار معدلات التضخم مواكبا لانتشار البطالة بشكل عام وبالتالى وقعت الحكومة فى حيرة شديدة ، فاذا ما اتبعت سياسات التدخل المعروفة لمحاربة البطالة نتج عن مثال هذه السياسة مزيدا من التضخم واذا حاولت قمع الارتفاع الجنونى فى الأسعار ، تكون قد أسهمت فعليا فى احداث مزيد من البطالة .

ولقد عجز معظم الاقتصادين التقليديين عن تعليل أسباب الأزمة الجديدة وفى الحقيقة نان أسباب الأزمة الراهنة انما تختلف اختلافا جوهريا عن الأزمات السابقة ، فهى ليست أزمة دورية عادية بل هى أزمة هيكلية ناتجة عن التعارض بين نمط الانتاج القائم على مزيد من تمركز رأس المـــال ، وعلاقات الانتاج القائمة على تعاظم الطابـــع الاجتماعى لعملية الانتاج . فلقـــد تميزت الفتـــرة التالية للحـــرب العالمية الثانية ، وحتى الستينات بكونها فترة نمو اقتصادى متصل لدول أوروبا الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، وكانت القطاعات القائدة لهذا التقدم قطاعات انتاج السلع المعمرة خاصة صناعة السيارات وما واكب انتشار هذه الصناعة من بناء شبكات الطريق وازدهار المدن وامتداد العمران ، وتميز النظام الرأسمالى فى هذه الفترة بكونـــه نظاما يقوم أساسا على ما يعرف باسم قواعد سوق المنافسة الاحتكارية ومن الصحيح أن القطاعات القائدة للنمو الاقتصادى تميزت بتركيز شديد لراس المال وقلة المهيمنين على اتخاذ قرارات الانتاج ، فمثلا ؛

نرجو التكرم بالرجوع الى ما نشره مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الاهرام الغراء .

تسيطر على سوق السيارات الأمريكية أربع شركات كبرى فقــط وهى (جنرال موتورز ، فــورد ، كريزلر وأمريــكان موتورز) ولكن يبقى أن نلاحظ بقية القطاعات الاقتصادية كانت تخضــع لقواعد المنافسة الاحتكارية حيث كان يوجد نوع من المنافســة بين الشركات يرغمها فى أوقات الكساد على محاولة تثبيت أســعارها (فليس من عــادة هذه الشركات فى العصر الحديث تخفيض الأســعار) ، للمحافظــة على نصيب كل منها فى السوق الاجمالية ، أما فى فترة الستينات ، فلقد تزايدت دفعة التركز الرأسمالى وذلك عن طريق الاندماج الأفقى، أى أن الشركات الكبرى فى فروع الانتاج المختلفة أخذت فى ابتلاع الشركات الأصغر المنتجــة لنفس نوعية السلع ، كما انتشرت ظاهرة اندمــاج الشركات الكبرى مع بعضــها البعض حتى أن مثل هــــذه الاندماجات الأخيرة قد شكلت حوالى ٨٤٪ من جميع صور الاندماجات التى وقعت ســنة ١٩٦٨ فى الولايات المتحدة الأمريكية ــ لقد أدت حركات الاندماج هــذه الى ظهور تنظيم ســوقى آخر يعرف باســم احتكارات القلة حيث تهيمن قلة من الشركات الضخمــة (ومعظمهــا شركات متعددة الجنسية يمتد نشاطها الى العديد من أنحــاء العالم) على نشاط الســوق بأكمله ، وفى مثل هــذا النوع من الأســواق لا تعبأ الشركات كثيرا بمحاولة تثبيت أسعارها فى حالات الكســاد وانخفاض الطلب الفعلى فهى الآن المسيطرة على السوق ، وبما أن هذه الشركات ترســم سياساتها بهدف تحقيق أهداف فرعية معينــة فهى تستطيع المحافظة على أرباحها بل زيادتها عن طريق تخفيض حجم الانتاج ورفع الأسعار بدلا من تثبيت السعر والمحافظــة على نفس الكم من المنتجات ، واتباع مثل هــذه السياســة الأخيرة يحقق لها كثيرا من أهدافها ، فبتقليل حجم الانتاج ، تقل العمالة المستخدمة التى أصبحت تطالب بمزيد من الأجور فى ظل التضخم بينما تحافظ عى

على أرباحها مع تخفيض مخصصات الأجور والقاء المسئوليه على عاهل الحكومة التى تتعهد باعانة المتعطلين وذلك طبعا من حصيلة الضرائب التى كان قد دفعهـا نفس هؤلاء العمـال سابقا ، ومن هنا بذرت بذور الركود التضخمى الذى باتت معالمه واضحة اليوم •

احتمالات تجـاوز الأزمـة :

ولقد شجع الشركات العملاقة فى اتباع مثل هذه السياسـات امتداد نشاطهـا الى كثير من دول العـالم الثالث حيث اليد العاملة أرخص بكثير من اليد العامـلة ببلاد مركز النمو الاقتصـادى (أى الاقتصاد الأمريكى واقتصاديات دول أوروبا الغربية) ، وبالتالى فلقد انتشرت البطالة فى قطاعات بعينها فى الدول المتقدمة وهى قطاعات الصناعة التقليدية التى تخصص فيها الغرب مثل صناعات النسيج وبناء السفن والحديد والعلب بينما ازدهرت صناعات النسيج خاصة لاغراض التصدير فى دول العالم الثالث مثل هونج كونج ، وكوريا الجنوبية ، وتصدرت اليابان وكوريا الجنوبية صناعات بناء السفن كما بدأت دول مثل ايران وبعض الدول العربية المصدرة للبترول فى انشاء مصـانع ضخمة للحديد والصلب •• ومن ثم ترى أن هنـاك تغيرا جوهريا فى هيكل الصناعة على الصعيد العالمى حيث بدأت بعض الدول من العالم الثالث فى الدخول كمنافس قوى ، لانخفاض أسعار منتجاتها ، فى سوق التجـارة الدولية ، وغزو الأسـواق المتقدمة ، وبالتالى بدأت صناعات مراكز النمو تتحسس طريقها الى ايجاد نوع من الصناعات القائدة لا يمكن أن تنافسها فيها بلاد العالم الأخرى مثل ايجاد مصادر جديدة للطاقة باستخدام الطاقة الشمسية أو القوى النووية ، صناعة المعلومات القائمة على صناعة العقول الالكترونية ، صناعات الفضـاء وانتاج الغذاء الصناعى كما بدا العمل فى محـاولة اسـتغلال قـاع المحيطات ، ونلاحظ أن معظم هذه الصناعات تعتمد أساسا على مستوى

مرتفع جدا من المعرفة التكنولوجيــة ، وتستلزم استثمارات ضخمــة لا يستطيع القيــام بها الا الشركات العملاقــة أى الشركات المتعددة الجنسية • والمعضلة الأساسية فى هذا التحول الهيكلى الخطيربالنسبة لدول مركز النمو الاقتصــادى أن معظم هــذه الصناعات الحديثــة لا تستخدم الا نسبة ضئيلة جــدا من القوى العاملة المتاحة والتى تعانى الآن من البطالة ومن ثم بدأت هــذه الدول فى رسم سياسات جديدة لاستيعاب العمالة فى صــناعات خدمية جديدة مثل صــناعة السياحة وصناعة الألعاب الرياضية الخ •• من أمثال هذه الصناعات ، كما تحاول نقابات العمال تخفيض عدد أيام العمل الرسمية وفى نفس الوقت تحاول اتحادات العمــال فى القطاعات الصــناعية التقليدية الضغط على الحكومات لفرض سياســات حماية خاصــة فى مجــال صناعة النسيج والجلود لحماية العمالة ألمحلية من المنافسة العالمية ، ولكننا لا نتوقع لهذه السياسة كثيرا من النجاح اذ أن معظم صناعات النسيج فى الدول المتخلفــة تتبع شركات أمريكية ضخمــة ليس من صالحها على الاطلاق تطبيق سياسات الحماية وبالتالى نتوقع استمرار أزمة الركود ــ التضخمى فى الوقت الراهن حتى يتم التغير الهيكلى المتوقع على أساس تقسيم عمل جديد على الصعيد الدولى حيث تقوم بعض دول العالم الثالث بالتخصص أساســا فى الصناعات التقليدية بينما ينطلق مركز النمو فى مجــال الصناعات الحديثــة التى ســبق الاشــارة اليها

العالم الثالث والتغيرات الهيكليــة :

ومن المهم الاشــارة فى هــذا المجــال الى أن هــذا التغير الهيكلى لن يتم بين يوم وليلة ، فمن المتوقع أن يستغرق فترة طويلة قد تمتد لعدة قرون من الزمــان ، فمن الصعوبة بمــكان أن تتخلى فجأة الدول الغربية عن رأس المــال الضخم المستثمر فى مثل هــذه

القطاعات الصـناعية والتى شكلت صـورة النمو الاقتصـادى فى العصر الحديث ، كما أن اعادة تقسيم العمل الدولى لن يتم بصـورة مطلقة حيث تنقطع الدول المتقدمة كلية عن انتـاج الحديد والصلب أو بناء السفن أو تصنيع المنسوجات بل من المتوقع أن تتخصص فى نوعيات معينة من هذه الصناعات (مثل المنسوجات الفاخرة أو بناء السـفن والسـيارات الخاصـة والتى تتمتع بمسـتوى تكنولوجى مرتفع)، كما أن اعادة تقسيم العمل هـذا ، لا يعنى أن تستفيد منه كل دول العالم الثالث على قـدم المساواة ، فسمات هـذا التقسيم واضحة من الآن حيث أن معظم المنتجات السلعية من العـالم الثالث والموجودة فى السوق الغربية المتقدمة انما تمثل صادرات بعض الدول مثل كوريا الجنوبية ، تايوان ، هونج كونج ، البرازيل ، والمكسيك ••• حيث تهيمن الشركات المتعددة الجنسية كلية على النشاط الاقتصـادى فى مثل الدول ، أى أن اعادة تقسيم العمل لن يخضع فقط لاعتبارات اقتصادية بل سيخضع أيضـا لاعتبارات سياسـية معينة ، لخدمة مصالح الشركات العملاقة حيث تستفيد الدول الوثيقة العرى بالغرب والتى تخدم مصـالح استراتيجيـة له ، بالجزء الأعظم من اعـادة تقسيم العمـل على المستوى العالمى •

التعاون والشركات المتعددة الجنسية :

بعد تبين أسباب الأزمة الاقتصـادية الحديثة ، لنا أن نتساءل كيف تؤثر هذه الأزمة التى نشأت من خلال خصائص النظام الاقتصادى لدول أوروبا الغربية والولايات المتحدة على اقتصاديات بلاد العالم الثالث فى الوقت الراهن ، ونستطيع الاجابة هنا بدون تردد : عن طريق قنوات التجارة الخارجيـة التى تربط بين الدول الصناعيـة المتقدمة أو مركز النمو العالمى ، ودول العالم الثالث • ولقد تم تشكيل هذه العلاقة الوثيقة بين مركز النمو وهامش النمو منذ انطلاق الثورة

الصناعية وما واكبها من حركة استعمارية ضخمة شكلت اقتصاديات العالم الثالث فى خدمة اقتصاديات مركز النمو العالمى . ويشكل نصيب التجارة الخارجية الى اجمالى الدخل القومى نسبة تزيد على الثلاثين فى المائة فى معظم بلدان العالم الثالث بينما لا يتجاوز هذا النصيب ستة فى المائة فى الولايات المتحدة على سبيل المثال ، ومن هنا يبين لنا اعتماد دول العالم الثالث على تجارتها الخارجية الى حد كبير .

ويتم تصدير التضخم من مركز النمو فى صورة ارتفاع أسعار صادراتها الى الدول المتخلفة خاصة أن هذه الدول الأخيرة تستورد غالبية السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة من الدول المتقدمة مما يؤدى الى تزايد نفقة انتاج السلع المحلية وارتفاع أسعارها ، كما حدثت فى السبعينات أزمتان حادتان فى أسعار البترول وأسعار الغذاء وهما تشكلان لكثير من الدول المتخلفة واردات أساسية ، مما أدى الى ارتفاع حاد فى الأسعار فى معظم هذه الدول أما بالنسبة للبطالة ، فعلينا أن نميز بين البطالة الهيكلية التى تعانى منها البلاد المتخلفة وهى بطالة نابعة من خصائص الهيكل الاقتصادى لهذه الدول وعدم مرونة جهازها الانتاجى وقلة فرص العمالة الصناعية المتاحة بها والبطالة التى تعانى منها الدول الصناعية ، حيث انها بطالة دورية تتميز عادة باقترانها بمعدلات ضخمة من التراكم الرأسمالى وتنشأ لقلة الطلب الفعلى وعجزه عن استيعاب المعروض من السلع والمنتجات بينما تتميز البطالة البنيانية للدول المتخلفة بكونها بطالة مستديمة لعدم توافر رأس المال اللازم لتشغيل القوة العاملة الموجودة ، ويعمل التضخم فى حالة البلاد المتخلفة على تلاشى قدرة هذه الدول على الاستثمار والتوسع فى التصنيع مما يعنى أستمرار البطالة وتزايدها ، فتراكم التضخم . فى مراكز النمو الاقتصادى يؤدى الى انخفاض واردات الدول المتقدمة من المواد الأولية والسلع الاستهلاكية

التى تتخصص فى انتاجها وتصديرها دول العالم الثالث مما يؤدى بهذه الدول الى خفض أسعار منتجاتها لتصريف الأنتاج .. وبالتالى فان استمرار أزمة الركود التضخمى فى أوروبا الغربيـة والولايات المتحدة قد أثرت تأثيرا سلبيا على موازين المدفوعات للدول المتخلفة . فمع ازدياد أسعار الواردات وانخفاض أسعار الصادرات ، زاد العجز بهذه الموازين الى درجة أدت الى اعتماد هذه الدول المتزايد على القروض الدولية لسد العجز ، مما فاقم مشاكلها الاقتصادية حيث تراكمت المديونية الى حد يهدد بافلاس اقتصادياتها . ومن هنا ، نرى أن تبعية اقتصاديات العالم الثالث لاقتصاديات الدول المتقدمة قد هزت بنيانها الاقتصادى الى درجة بلغ فيه التشاؤم اقصاه من تحقيق آمالها فى معدلات تنمية مرتفعة فى ظل النظام الدولى القائم .

الحلف التعاونى والمستقبل :

من أجل ما تقدم فاننا نجد أن المؤتمر السادس والعشرين الذى عقد فى باريس فيما بين ٢٨ سبتمبر الى أول أكتوبر قد خصص جميع مناقشاته لما يأتى :

أولا : التخطيط لأنشطة التعاون على الصعيد الدولى والمناطقى والمحلى بما يواجه احتمالات المستقبل .

ثانيا : التعاون بين التعاونيات .

وقد استهل رئيس الحلف التعاونى كلمته مخاطبا ممثلى الحلف من شتى أنحاء العالم قائلا ينبغى علينا أن نسائل أنفسنا ... الى أين نريد أن نذهب ؟ كيف نصل جميعا الى الحل الأمثل الذى يمكن خلاله تحقيق التنسيق الأفضل لعمل اللجان المساعدة بالحلف والتى كثفت نشاطها وقامت بدور على جانب كبير من الأهمية فيما يتعلق بالدراسات العلمية التى يناقشها مؤتمر الحلف من أجل مسايرة التطورات العالمية بهدف تدعيم النشاط التعاونى ككل ... ثم تساءل

رئيس الحلف كيف نعمل سويا من أجل تحقيق هـذا الهدف ؟ ...
نحن المنتمين الى شتى أوجه النشاط التعاونى والذين تجمعنا من أجل العمل معا بغض النظر عن اللون أو الجنس أو العقيـدة أو النظم السياسية التى ننتمى اليها .

أما بالنسـبة للموضـوع الأول وهو التخطيط للمستقبل فاننى أستطيع أن أقول باطمئنان بأن الجهد الذى بذل فى الخطـة يمكن أن يكون مناسبة لتحديد السياسة الواجبة الاتباع فى المستقبل حتى لا نظل قانعين بأن نضيف من وقت لآخر بعض الأنشطة الهامشية لأعمـال الحلف ... ينبغى على الحركة التعاونيـة أن تسـهم فى العمل معا نحو عالم أفضـل تتحقق من خلاله المساواة ويتم بنـاء مجتمع لصالح الجميع ويرتكز على العون الذاتى المتبادل على أساس أننا قادرون على معالجة مشاكلنا وأن ننشىء وندير سويا مشروعاتنا .

أما فيما يتعلق بالتعاون بين التعاونيات فان التعاونيين الأوائل أقاموا عام ١٨٩٥ الحلف التعاونى الدولى الذى أبرز الأهميـة التى وضعها التعاونيون الأوائل على العلاقـات بين الناس بانشاء هـذه المنظمة التى تعتبر اليوم واحـدة من أقدم وأقوى المنظمات الدولية غير الحـكومية .

ومنذ ذلك الوقت صـنع التعاونيون الروابط بينهم عبر الحدود كتعبير عن ارادتهم ومقاصدهم الطيبة ، هـذه الروابط التى مكنتهم من تبادل الخبرات ، بل وأيضـا مكنتهم من ممارسة أنشطة مشتركة فى ميادين الاستيراد والانتاج والتوزيع والاستهلاك للمواد الغذائية والبضائع اليومية حتى منتجات البترول وبنـاء المسـاكن والتأمين والائتمان والزراعة والبنوك والأسماك والترفيه ... الى غير ذلك ...
والتعاونيون لا يستطيعون أن يهربوا من المخاوف والآمال التى يشعر

بها أعضاؤهم فهم اليوم مشغولون مقدما بمشاكل موارد الغذاء والطاقة والاخطار التى تهدد البيئة والصحة على مستوى العالم وهذا يتطلب من التعاونيين أن يبرزوا أسلوبا آخر فى ادارة الأمور وطريقا آخر فى معالجة المشاكل غير تلك التى تقوم بها الاستثمارات الخاصة العملاقة القومية والشركات المتعددة الجنسية التى لايمكن القول بأى حال من الأحوال أن مصالحها تلتقى دائما مع صالح الأغلبية العظمى من المواطنين ... وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالدول النامية التى تعانى الكثير من المشكلات ... والذى نعتقد أن حل مشكلات الكثير منها يكمن فى التعاون الشعبى ، فالتعاون لا يمكن أن يفرض على الناس ، لأنه من أجل أن يصبح التعاون تعاونا ويصبح على جانب كبير من القدرة والكفاءة فانه ينبغى أن يعيش الناس النشاط التعاونى ، فاذا تحقق ذلك فان التعاون يستطيع أن يسهم فى التقدم الحضارى والاقتصادى لأنه قادر على أن يحشد طاقات الجماهير من أجل صالح المجتمع وتقدمه وازدهاره .

والجدير بالتسجيل فى هذه المناسبة أن رئيس الجمهورية الفرنسية « فاليرى جيسكار ديستان » ألقى فى افتتاح هذا المؤتمر كلمة أوضح فيها انه فى قدرة الحلف الذى يتحدث باسم اتحاد « ٣٤٠ » مليون تعاونى من « ٦٦ » دولة ، فى قدرة الحلف ان يسهم فى حل المشكلات العامة لعصرنا سواء على المستوى القومى أو على المستوى الدولى عن طريق البحث عن النظام الاقتصادى الدولى الجديد الذى ينبغى أن يكون التعاون أساسه ، وأوضح أن قوة الحركة التعاونية ترتكز على معرفتها الحقيقية للاسلوب الأمثل الذى يمكنها من الحفاظ على تقاليدها وحماية استقلالها وأن توجه نفسها نحو المستقبل ، وهذا سوف يسمح لها أن توجه للعالم رسالة الأمل والتقدم .

ولعل من أهم القرارات التى صدرت عن هذا المؤتمر السادس والعشرين المطالبة بالعمل الدائم لارساء السلام العالمى من خلال الظروف الاجتماعية والاقتصادية الضرورية وأحداث توازن أمام تهديد الشركات الكبرى متعددة الجنسية وأفضل أسلوب لتحقيق ذلك هو أن تتفهم الحركات التعاونية فى شتى أنحاء العالم أن هناك ارتباطا بين تطورين هامين فى مجتمعنا الدولى المعاصر ... الذى يتميز بوجود المؤسسات القومية الكبرى والشركات المتعددة الجنسية ... هذا الارتباط يوضح أن الوحدات الكبرى تفسح المجال للمتخصصين أن يربطوا مستقبلهم بها وأن يكسبوا رزقهم من خلال عملهم فيها كما أنه عن طريق الاعداد العلمى أمكن توفير الاعداد المتخصصة بدرجة كافية . وبالتالى أمكن اقامة الوحدات الكبرى وادارتها ... وبدون هذا الارتباط لا يمكن أن تقوم وحدات كبرى وعلى وجه الخصوص الشركات المتعددة الجنسية أو ايجاد أشكال أخرى من الوحدات الكبرى لمنافستها .

ومن هذا المنطق فان الحلف التعاونى الدولى قد أضاف مبدأ جديدا ينبغى على التعاونيات أن تأخذ به وهو « مبدأ التعاون بين التعاونيات على الصعيد المحلى والقومى والدولى »

Provision of cooperation between cooperatives at local, national and international levels

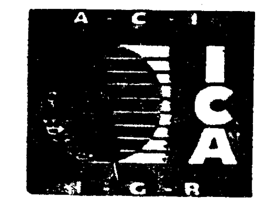
ويسعدنى فى هذا المقام أن أعرض لأول مرة للتعاونيين العرب تفصيلات تقرير لجنة الحلف التعاونى الدولى عن مبادىء التعاون الدولية .

INTERNATIONAL COOPERATIVE ALLIANCE

الحلف التعاوني الدولي

Report of the I.C.A. Commission on Cooperative Principles

تقرير لجنة الحلف التعاوني الدولي عن مبادئ التعاون



International Co-operative Alliance

تقـرير
لجنة المبادىء التعاونية بالحلف التعاونى الدولى

Report

of the I. C. A

Commission on Co-operative Principles

المقدمـــة : FOREWORD

وجدت أشكال متنوعة من التعاون منذ بداية الجنس البشرى لكن رواد روتشديل هم الذين حددوا الأهداف والأغراض كتابة فى صيغة أوضحت بالتحديد تسع قواعد وجعلت من الممكن تطوير سبعة مبادىء تعاونية عرفت بمبادىء روتشديل هى التى استرشد بها تكوين وتطوير وتمييز التعاونيات فى أنحاء العالم منذ ذلك الحين.

وتولت لجنة من الحلف التعاونى فى الفترة من ١٩٣١ إلى ١٩٣٤ دراسة « التطبيق الحالى لمبادىء روتشديل » بغرض مساعدة سلطات الحلف على تطبيقها تطبيقا صحيحا ودقيقا عند النظر فى أحقية أى جمعية تعاونية من أى نوع ومن أى جهة من جهات العالم فى الالتحاق بعضوية الحلف . وتحديد كونها جمعية تعاونية صحيحة صالحة لعضوية الحركة التعاونية الدولية .

وقدمت اللجنة تقريرها الأول إلى مؤتمر الحلف عام ١٩٣٤ بعد دراسة المعلومات المقدمة من التعاونيات من كافة الأنواع . وقدمت تقريرها النهائى للمؤتمر المنعقد عام ١٩٣٧ ونتيجة له اعترف الحلف التعاونى الدولى بمبادىء

روتشديل السبعة لكنه قرر أن أربعة منها هي التي تطبق بصفة عامة وعلى المستوى الدولى فيما يتعلق بعضوية الحلف التعاوني الدولى . وكانت تلك المبادىء : العضوية الاختيارية . والرقابة الديموقراطية . وتوزيع الفائض على الأعضاء بنسبة معاملاتهم مع الجمعية . وتوزيع فائدة محدودة على رأس المال . . . وأن المبادىء السبعة وحدة واحدة لاتتجزأ عند التطبيق على المستوى المحلى والأقليمى .

وقرر مؤتمر الحلف المنعقد عام ١٩٦٣ أن يطلب من اللجنة المركزية تشكيل لجنة لدراسة التطبيق الحالى لمبادىء التعاون فى مختلف أنواع الجمعيات وفى مختلف الدوائر السياسية والاقتصادية . وابداء المشورة فيما يتعلق بالصياغة الصحيحة للمبادىء التعاونية فى ضوء تطبيقها فى أنحاء العالم وقتئذ . وقدمت اللجنة تقريرها فى مارس ١٩٦٦ إلى اللجنة المركزية التى قدمتها إلى مؤتمر الحلف الثالث والعشرين المنعقد بفيينا فى سبتمبر ١٩٦٦ مع مشروع قرار يتضمن التوصيات الرئيسية للجنة كما لخصتها فى الجزء الثالث من تقريرها .

ويعتبر التقرير وقرار المؤتمر مادة هذه النشرة .

ومن* مسئولية المنظمة العالمية للتعاونيات . وهى

(*) ملاحظة : الفقرتان الأخيرتان تردان فيما يلي بنصهما باللغة الأجنبية

It is the responsibility of the world organisation of cooperatives, namely the International Co-operative Alliance, to consider the essential characteristics of cooperatives which enable them to be identified from other organisations. If any confusion exists, the I.C.A. will endeavour to clarify the issue. Any single pronouncement on Cooperative Principles should therefore be viewed historically in this light as a description of =

الحلف التعاونى الدولى . أن تبحث الصفات الأساسية
للتعاونيات التى تميزها عن غيرها من المنظمات
الأخرى . فاذا حدث التباس كان على الحلف أن
يحاول توضيح الموضوع . ولذا فان أى اعلان فردى
فيما يتعلق بالمبادىء التعاونية لابد من النظر إليه تاريخيا
فى ضوء وصف المبادىء التعاونية وتطبيقها فى وقت
الدراسة . وإذا وجدت الحركات التعاونية القومية أى
صعوبة من صعوبات التعريف أو التطبيق فعليها إخطار

= Cooperative Principles and their application at the time of study. If national cooperative movements find any difficulty of definition or interpretaion, they should advise the International Co-operative Alliance whose authorities will endeavour to ensure that proper studies are carried out and satisfactory advice and definitions given.

The records of the Committee of 1931 to 1937 and of the Commission of 1963 to 1966 and all the evidence submitted to these bodies are available for study at the head-quarters of the International Co-operative Alliance in London. Not only the staff of the I.C.A. but research workers form national cooperative movements will have every facility for using this material in London and, when practicable, photocopies of important material can be supplied at cost price on request from affiliated organisations for use by their research workers. Important material on Structural Changes in national cooperative movements is also available at I.C.A. headquarters in London and may frequently be of use to students or research workers on Cooperative Principles

W. G. Alexander
Director I.C.A

الحلف التعاونى الدولى . كما تحاول سلطاته عمل دراسات لاسداء المشورة الصحيحة وتحديد التعريف السليم .

ويحتفظ مقر الحلف التعاونى الدولى بسجلات اللجنة من **١٩٣١** إلى **١٩٣٧** وسجلات اللجنة من **١٩٦٣** إلى **١٩٦٦** وجميع الشهادات والأقوال المقدمة إليها ويستطيع موظفو الحلف بل والباحثين من الحركات التعاونية القومية أن يطلعو عليها ويستخدموها فى المقر بلندن . كما يمكن الحصول على صور فوتوغرافية . من الوثائق الهامة بسعر التكلفة بناء على طلب المنظمات المنضمة للحلف كى يستخدمها باحثوها . كما يحتفظ الحلف أيضا فى مقره بلندن بالأوراق الهامة الخاصة بالتغييرات الهيكلية فى الحركات التعاونية القومية ويمكن أن يرجع إليها الدارسون والباحثون فى المبادىء التعاونية .

و . ج . الكسندر

مدير الحلف التعاونى الدولى

الجزء الأول ـ مقدمة

Part I Introduction

ا ـ تشكيل واجتماعات واجراءات اللجنة

a Composition. Meetings and Procedure of the Commission

شغلت لجنة المبادىء التعاونية بناء على طلب مؤتمر الحلف التعاونى الدولى المجتمع فى بورنمادث Bournmouth عام ١٩٦٣ بقرار من اللجنة المركزية للحلف التى اجتمعت فى بلغراد من ٣ إلى ٥ أكتوبر ١٩٦٤ .

وبناء على توصية اللجنة التنفيذية عينت اللجنة المركزية خمسة أعضاء ليعملوا فى اللجنة الخاصة (*) وهم

مستر أ . بونر أستاذ بالكلية التعاونية بالاتحاد التعاونى لانجلترا وايرلندا

مسز هوارد أ . كودن عضو مجلس إدارة الرابطة التعاونية للولايات المتحدة الامريكية

الاستاذ الدكتور هنزلرمدير معهد التعاون بجامعة هامبورج

(*) Mr A. Bonner	Senior Tutor, Co-operative College, Co-operative Union Ltd., Great Britain and Ireland.
Mr Howard A. Cowden	Member, Board of Directors, Co-operative League of the U.S.A.
Professor Dr R. Henzler	Director, Institute of Co-operation, University of Hamburg.
Professor D. G. Karve	Chairman, I.C.A. Advisory Council for S. E. Asia.
Professor I. Kistanov	Professor, Economics and Co-operation, Moscow Institute of Peoples' Economy.

الأستاذ د . ج . كارث رئيس المجلس الاستشارى لجنوب شرق آسيا بالحلف التعاونى الدولى

الاستاذ أ . كستانوف استاذ الاقتصاد والتعاون بمعهد اقتصاد الشعوب بموسكو

وفى ديسمبر ١٩٦٥ قرر الاستاذ كيستانوف ـ بناء على نصيحة طبية عقب مرض شديد ـ الا يسافر من موسكو وناب عنه فى حضور الجلسة والجلسات التالية زميله الاستاذ ج . بلانك G Blank رئيس قسم الاقتصاد بمعهد التعاون بموسكو .

وعقدت اللجنة اجتماعها الأول بمقر الحلف التعاونى الدولى بلندن يومى ١٥ و ١٦ ديسمبر ١٩٦٤ . وانتخب الأستاذ د . ج . كارف رئيسا لها ليرأس الاجتماعات والمداولات طوال اجتماعات اللجنة .

وتقرر أن تتولى سكرتارية الحلف التعاونى تقديم خدمات السكرتارية للجنة تحت إدارة مستر و. ج. الكسندر W.G.Alexader الذى كان له الاستعانة بمقرر يساعده فى إعداد تقرير للجنة . وبناء عليه صدر تكليف إلى مستر و . ب . واتكنز W . P . Watkins المدير الأسبق للحلف يتولى هذه المهمة .

وقضت خطة اللجنة أولا بتجميع وتحليل المعلومات المتعلقة بكيفية الالتزام بمبادىء روتشديل حاليا كما وردت بالتقرير الذى وافق عليه مؤتمر الحلف التعاونى الدولى فى اجتماعه بباريس عام ١٩٣٧ . واتفق على أن هذا الغرض يمكن تحقيقه بأفضل مايمكن عن طريق توجيه استبيان للمنظمات المنتسبة إلى الحلف التعاونى الدولى وإلى بعض منظمات مختارة من غير المنضمة لعضوية الحلف ولبعض الأفراد المعروفين بالمامهم الواسع بالحركة التعاونية والمشهود لهم بمعرفة وعرض الأفكار التعاونية . وأعدت السكرتارية

الاستبيان على أساس المقترحات المقدمة من أعضاء اللجنة . وبعد موافقة اللجنة عليه وزع فى أول يونيو ١٩٦٥ .

وحدد آخر موعد لاستلام السكرتارية للردود فى ٣١ أغسطس ١٩٦٥ وقد وصلت ردود كثيرة فى هذا التاريخ . لكن تتابعت وصول الردود فى الشهور التالية حتى بلغ مجموعها أكثر من مائة . وكانت الردود تنسخ بمجرد وصولها وتترجم كلما استدعى الأمر وتوزع على أعضاء اللجنة وكانت المعلومات والآراء والمقترحات الجديدة التى جاءت فى الردود تمثل عينة كبيرة من المنظمات الأعضاء فى الحلف التعاونى الدولى والتى لجأت هى نفسها إلى استشارة أعضائها فى الموضوع . واستطاعت اللجنة بهذه المعلومات أن تكتسب نظرة صادقة ونافعة لا من حيث مدى الالتزام بمبادىء روتشديل عمليا فى ذلك الحين بل وأيضا من حيث الأسباب التى تستند إليها التعاونيات من مختلف الأنواع فى اعتقادها بأن من المستحيل أو غير المستحب تطبيق هذه المبادىء عمليا فى بعض الأحوال .

وعقدت اللجنة سلسلة ثانية من الاجتماعات بعضها فى هلسنكى من ١٨ إلى ٢٢ سبتمبر وبعضها فى موسكو من ٢٤ إلى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٥ . ولما كانت هلسنكى اختيرت مكانا لاجتماع اللجنة المركزية للحلف التعاونى الدولى فقد أمكن اعداد عدد من المقابلات استمعت فيها اللجنة لآراء تعاونيين كبار من الحركات التعاونية فى أمريكا وآسيا وأوربا فيما يتعلق بكافة ميادين بحثها . وفى موسكو قابلت اللجنة رئيس مجلس ادارة الاتحاد التعاونى وسمعت تفسيرات هذا الاتحاد فيما يختص بمختلف ملامح النشاط التعاونى فى الاتحاد السوفيتى .

وبدأت اللجنة مناقشاتها بطريقة دراسة المبادىء التعاونية فى اطار الظروف الاقتصادية والحياة الاجتماعية المعاصرة وعن جدوى وقيمة المبادىء

السبعة الواردة فى تقرير عام ١٩٣٧ . وبدأت تلك المناقشات فى هلسنكى واستمرت فى موسكو .

وفى هلسنكى طلبت اللجنة المركزية من اللجنة أن تحاول بكل وسيلة ممكنة الفراغ من عملها فى وقت يسمح بعرض تقريرها النهائى على مؤتمر الحلف بفيينا فى سبتمبر ١٩٦٦ لمناقشته . ورغبة فى تحقيق هذا الطلب تقرر أن تعقد اللجنة اجتماعات فى ديسمبر ١٩٦٥ وفبراير ١٩٦٦ .

وفرغ قسم البحوث بسكرتارية الحلف من تحليل الردود على الاستبيان فى نوفمبر ١٩٦٥ وصار متاحا لأعضاء اللجنة قبل سلسلة الاجتماعات التى عقدت فى مقر الحلف من ١٢ إلى ١٦ ديسمبر ١٩٦٥ . ونظرا لأن اللجنة درست أصول وملخصات وتحليل الردود فقد استطاعت الوصول إلى قرارات بعد مداولات كاملة حول مبادىء عام ١٩٣٧ سواء بالاحتفاظ بها أو إعادة صياغتها أو رفضها مع الاقتراحات الخاصة باضافة مبادىء جديدة .

وأعدت مسودة التقرير وأرسلت إلى الاعضاء قبل نهاية يناير قبل بدء السلسلة الرابعة من الاجتماعات فى لندن من ١٤ إلى ١٨ فبراير . وقد وافقت اللجنة بأجماع الآراء فى تلك الاجتماعات على التقرير النهائى .

وتود اللجنة أن تشير إلى شعور الامتنان الذى أحست به تجاه العدد الكبير من المنظمات التعاونية وأفراد التعاونيين الذين سارعوا بلا تحفظ إلى وضع معلوماتهم وآرائهم رهن تصرف اللجنة وإلى الجهد الذى تكبده بعضهم فى الاستجابة لدعوتنا بالحضور لمقابلتنا فى هلسنكى وموسكو ونحن نقرر لهم ذلك بأعمق تقدير . وتفضلت الاتحادات التعاونية القومية وبعض منظماتها فى فنلندا والمملكة المتحدة والاتحاد السوفيتى بتقديم الضيافة الكريمة التى مكنت اللجنة من توسيع تفهمها لظروف وآراء الحركات التعاونية .

وتفضل مستر و . ج . واتكنز بقبول دعوة اللجنة له ليعمل سكرتيرا لها

إلى جانب واجباته الثقيلة كمدير للحلف التعاونى الدولى . وتحمل هذا العبء الكبير سواء جانبه الادارى أو جانب المداولات بأقبال ورضى فكان مثمرا أجل الفائدة . وتود اللجنة أن تخص بالذكر مستر الكسندر لاسهامه فى وصولها إلى نتائج مرضية فى الوقت المحدد .

وعاون الموظفون مثل مستر أ . ويليامز الذى سجل نص المداولات ومستر ف . كوندرانوف الذى ساعد فى الترجمة الروسية ومستر ج . هـ . أولمان ومستر ل . ستنز من مكتب الحلف وغيرهم من موظفى الحلف كل فى موقعه . واستطاعت اللجنة بهذه المعاونة القيمة تنظيم أعمالها ولذا فهى توجه لهم أعمق الشكر .

ب ـ مهمة اللجنة b . Terms of Reference

أوضح قرار مؤتمر بورنموث أغراض ومدى بحث اللجنة فى بيان مهمة اللجنة كالآتى « يرجو المؤتمر اللجنة المركزية : أن تشكل لجنة فرعية ذات سلطة لصياغة المبادىء الأساسية لنشاط التعاون فى الظروف الحديثة .

وأن تفوض* اللجنة الفرعية بصلاحية معرفة أى من مبادىء رواد

(*) The task of the Commission shall be :

To ascertain how far the Principles of Rochdale - as defined by the I.C.A. Congress at Paris in 1937 - are observed today and the reasons for any non - observance ;

To consider, in the light of the results of the foregoing study, whether the Rochdale Principles meet the needs of the Co - operative Movement having regard to the present - day economic, social and political situation or whether any of the Principles should be reformulated in order the better to contribute to the fulfilment of the aims and tasks of the Co - operative Movement in its different branches ; if so, to recommend a new text or texts.

روتشديل احتفظت بأهميتها حتى الوقت الحالى وأيهما يجب تغييره وكيف يتم هذا التغيير بحيث تسهم بأفضل طريقة ممكنة فى تنفيذ واجبات الحركات التعاونية . وأخيرا ماهى المبادىء التى نفذت أهميتها وينبغى استبدال غيرها بها .

وأن تخول اللجنة حق صياغة مبادىء جديدة للنشاط التعاونى .

وأن تدرج فى جدول أعمال المؤتمر الثالث والعشرين للحلف النظر فى مبادىء جديدة لنشاط الحركة التعاونية .

وأن تمنح اللجنة التنفيذية الحق فى أن تطلب إلى المنظمات التعاونية القومية الاعضاء فى الحلف التعاونى الدولى أن ترسل مقترحاتها فى هذا الموضوع .

وأن تطلب إلى اللجنة المركزية النظر فى مقترحات المنظمات التعاونية القومية ومقترحات اللجنة فى جلسة تسبق المؤتمر الثالث والعشرين وأن تقدم رأيها للمؤتمر .

وبناء على طلب المؤتمر أصدرت اللجنة المركزية قرارا بشأن عمل الترتيبات الادارية الخاصة باللجنة الفرعية وانشائها ووضع بيان المهمة الخاص بها وقد جاء فى الفقرة الرابعة التالية : « **٤ ـ مهمة اللجنة هى :**

التحقق من مدى الالتزام حاليا بمبادىء روتشديل كما حددها مؤتمر الحلف التعاونى الدولى المنعقد بباريس عام **١٩٣٧** والأسباب الباعثة على أى ابتعاد عنها .

وأن تنظر فى ضوء نتائج الدراسة المشار إليها أنفا فيما إذا كانت مبادىء روتشديل تفي بحاجة الحركة التعاونية فى إطار الموقف الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الحالى أم أن أحداً منها يجب أن تعاد صياغته ليصبح أكثر تناسبا للاسهام فى تحقيق أهداف وواجبات الحركة التعاونية بفروعها المختلفة .

وإذا كان الأمر كذلك تقوم اللجنة بالتوصية بنص أو نصوص جديدة » .

وكان الجزء الأول من عمل اللجنة ـ كما يتضح مما سبق ـ هو بحث الالتزام حاليا بمبادىء روتشديل وأسباب ما قد يكون من الابتعاد عن الالتزام بها حسبما يبدو من البحث . ورغبة فى الحصول على مساعدة المنظمات التعاونية المعنية . خاصة فى هذا الجزء من مهمتها . أعد الاستبيان الذى أشرنا إليه وتم توزيعه . ويتولى قسم البحوث بالحلف التعاونى الدولى تلخيص وجدولة الردود ليصبح متاحا الحصول عليها فى الوقت المناسب .

على أن الردود على الاستبيان لا تمثل إلا جزء فقط من أساس نتائج وأحكام اللجنة التى عليها أن تعتمد بصورة كبيرة على دراسات وخبرات أعضائها . وقد قدمت كل البيانات اختياريا وطوعيا وعمدت بعض المنظمات إلى إشراك أعضائها فى الرد بالتشاور معها قبل ارسال الردود إلى اللجنة . مما جعل المادة المستقاة منها تمثل عينة كبيرة وعظيمة القيمة والفائدة لأغراض المعلومات والبيان .

وكانت الشهادات والأقوال الواردة فى الردود أعظم قيمة بسبب الاهتمام الكبير الذى أبداه التعاونيون فى كافة أنحاء العالم بصرف النظر عن نوع منظماتهم التعاونية وبيئاتها الاقتصادية والاجتماعية إذ أنها جميعا ذات فلسفتعاونية مشتركة واحدة تستمد منها مشاعر مشتركة ومواقف واحدة إزاء المشكلات الأساسية وهى مشاعر ومواقف تعلو على الخلافات التى لابد منها فى الأهداف والطرائق وترجح عليها . وكشفت النتائج عن الاستمرارية التاريخية التى تربط رواد التعاون فى المراحل المبكرة من الثورة الصناعية فى

القرن التاسع عشر حتى قبل رواد روتشديل بالرواد فى المناطق الناهضة الجديدة فى القرن العشرين . وقد سهل ذلك مهمة اللجنة فى الاجابة على السؤال الذى يتناول ما إذا كانت مبادىء روتشديل تفى بحاجات الحركة التعاونية الآن ، واتضح أن المهمة ليست مهمة مراجعة بقدر كونها مهمة إزالة الالتباس والتوضيح والتخلص من الجمود الذى لا ضرورة له والمنبعث فى التفسيرات غير المتوازنة أو المفرطة فى التبسيط . وبعبارة أخرى كانت المهمة عبارة عن عملية أزالة الصدأ لتظهر المبادىء لائقة من جديد تحت ضوء ساطع .

a process of re-burnishing which permits the underlying principles to shine with a brighter light.

جـ ـ لمحة تاريخية
c. Historical Background

صدرت قرارات مؤتمر بورنموث التى قادت إلى البحث الحالى بأغلبية ساحقة . وقد اتضحت الحاجة إلى مراجعة مبادىء التعاون من عدة وجهات نظر . إذ حدثت تغييرات واسعة النطاق فى تكوين الأمم السياسى والاقتصادى . ويواجه العديد من المنظمات التعاونية صعوبات فى التمسك بممارساتها التقليدية تحت ضغط الثورة . التى حدثت فى تجارة التوزيع ، ومايزال لزاما على الحركات التعاونية الناشئة فى المناطق الجديدة النامية أن تحاول الوصول إلى مقدرتها الكاملة على تنفيذ المبادىء التعاونية وتطبيقها فى إطار وضعها الاقتصادى والاجتماعى الخاص .

وكانت اللجنة الحالية تعمل فى ظروف تغيرت كثيرا بالقياس إلى ظروف اللجنة الخاصة التى عملت فى السنوات ١٩٣٠/١٩٣٧ رغم أن المشكلات الأساسية قد تبدو هى نفسها أى الاحتفاظ باستقلال الحركة التعاونية بازاء الأحزاب السياسية والحكومات . وتصحيح الميول إلى المساومات على المبادىء سعيا لمكاسب عملية أو تجارية . وتوضيح الفروق الأساسية بين التعاونيات الحقيقية والمشروعات الأخرى التى تبدو ومقلدة للطرائق التعاونية . وابراز الضرورة الحيوية لتحديث جهاز الحركة الديموقراطى ونظامها التعليمى . إلا أن هذه المشكلات قد اتخذت اشكالا مختلفة وأولويات أخرى عما كانت عليه منذ ثلاثين عاما حين كان الموقف أقل تحركا عما هو الآن . ولم يكن العمل الأساسى للجنة الخاصة المذكورة مجرد توضيح المبادىء التى انحدرت الينا من أيام حركة الرواد بل إعادة تأكيدها . وكان الحلف التعاونى الدولى ذاته أصغر حجما فيما يتعلق بالعضوية الكلية وكان يعتمد بصفة خاصة على عون الحركات التعاونية الاستهلاكية فى أوروبا مما كان يؤذن بالتأثير على نظرة اللجنة الخاصة بؤرة اهتمامها .

وأدت الحركة التعاونية أثناء الحرب العالمية الثانية دورا هاما فى الحياة الاقتصادية لكثير من الأقطار . وبعد انتهاء الحرب بدأ العمل فى إعادة الأعمار قوميا ودوليا . وأعيد تنظيم امكانيات المنظمات التعاونية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى جميع الاقطار بصرف النظر عن انظمتها الاقتصادية والأجتماعية .

وحدثت أيضا تغيرات هامة فى العلوم التطبيقية خاصة فى الادارة . وبدأ العالم وكأنه يقف على عتبه ثورة صناعية جديدة أكثر شمولا مما سبقتها . فأصبح عمل المنظمات التعاونية يتجاوز مجرد الدفاع عن مصالح

الجماعات وتعدى ذلك إلى الاسهام فى تحقيق الرفاء للمشتركين فيها داخل إطار نظام اقتصادى آخذ فى التوسع . وسوف يزداد احتياج التعاونيات إلى رأس المال الكبير والأيدى العاملة المدربة . لكن رأس المال لن يسيطر بل سيكسب فائدة عادلة فقط . ومع تطور المشروعات الكبيرة المتشعبة على مدى فترة طويلة أصبح لابد من شكل تنظيمى معقد تصبح معه التفسيرات المجردة المطلقة للمبادىء غير ميسورة التطبيق . ولا تستطيع الحركة الاكتفاء بنمط التنظيم المعتاد فى الماضى بل لابد من أنماط جديدة تناسب الحاضر والمستقبل . ويهم هذا الاعتبار البلاد الجديدة النامية كما يهم البلاد المتقدمة لأن التطبيقات الخاطئة لمبدأ ما قد لا تؤدى إلى إعاقة تقدم الحركة فحسب بل إلى نتائج لا يودها التعاونيون الذين ينبغى أن يعترفوا بأن المشاركة فى السياسة العامة لقطاعات اقتصادية أخرى غير قطاعهم أصبحت شيئا لا مهرب منها وأنهم يخطئون إذا ارادوا غير ذلك .

ويزيادة وانتشار الوعى بين التعاونيين بمتطلبات العهد الجديد الذى تمر به الحركة فقد استجابوا على كافة المستويات محلية وقومية ودولية . فأدخلت تغييرات هيكلية فى عدد من الحركات القومية تناولت إدماجات وتركيزات وتكاملات واسعة المدى وغير ذلك من المتغيرات مازال قيد الدراسة . واستحقت هذه التغيرات أن تصبح محلا للبحث وتبادل الآراء فى الجهات المسئولة والمنظمات المساعدة بالحلف التعاونى الدولى طوال الخمس سنوات الأخيرة .

ويشعر كثير من التعاونيين البارزين وهم ينفذون اجراءات إعادة التنظيم والبناء بالحاجة الشديدة الملحة للعون والارشاد فى مسائل المبادىء . والتمييز بين ماهو ضرورى ولا غنى عنه فيستبقى مهما كان الثمن وبين ما يمكن تعديله أو الاستغناء عنه أو إضافته حسبما تقضى الظروف . وقد أحسوا أيضا بالحاجة إلى جعل الأساس العقلى والمعنوى المشترك الذى يمكن أن تتحد عليه كافة مدارس الفكر بفروع الحركة كلها وكذلك التعاونيون من جميع الأمم . ولذا تأخذ اللجنة فى اعتبارها أثناء عملها التحولات الهيكلية البنائية الجارية حاليا والمقترحة للمستقبل .

د ـ تحليل اللجنة واتجاهها :

d . The Commission's Analysis and Approach

يلاحظ أن الحركة التعاونية حركة عالمية وأن الحلف التعاونى الدولى يزداد استقرار كممثل لها . وتنمو عضويته من سنة لأخرى وتزداد توازنا وشمولا لجميع ومختلف الجمعيات التعاونية رغم أن المنظمات التعاونية فى كثير من أقطار آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية مازالت غير منضمة إليه . لكن التعاونيات الاستهلاكية والزراعية لم تزل المسيطرة إلى حد كبير . ومن المنتظر استمرار هذا الوضع . ولو أن من الملاحظ أن عددا متزايدا من الاتحادات فى ميادين الائتمان والاسكان وصيد الأسماك وغير ذلك أخذت تنضم للحلف . ولا يمكن السماح باستمرار الانقسامات الحادة الموجودة بين التعاونيات من مختلف الأنواع . وأخذت التعاونيات متعددة الأغراض تحل

فى البلاد النامية حديثا محل التعاونيات المتخصصة التى هى فى كثير من الأحيان صغيرة الحجم أو غير فعالة .

وأهم من ذلك كله أنه رغم الفروق الظاهرة بين الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية التى تعمل فى اطارها التعاونيات فان الحلف محتفظ بوحدته وصفته باعتباره المنظمة الدولية الوحيدة التى تكرس جهدها كله لنشر ودعم التعاون .

the Alliance maintains its unity, as the only international organisation dedicated entirely and exclusively to the propagation and promotion of Co-operation.

وتأثرت اللجنة فى أدائها لمهمتها تأثرا عميقا بوعيها لهذه الحقائق . وأحست من جهة أخرى بأنها لابد لها من الاعتراف بأن ممارسات التعاونيات تختلف حتما بطرق متعددة . وأن هناك الكثير من الفروق . لا طبقا لغرضها ونوعها فحسب بل طبقا للبيئة التى عليها أن تعيش فيها وتعمل من أجل مصالح أعضائها . لكن لابد من ناحية أخرى أن توجد بالضرورة عناصر مشتركة تستمد منها التشابه والتماثل اللذين يثبتان انتمائها إلى الأسرة التعاونية . وقد يكون لهذا الفرع أو ذاك من الحركة التعاونية مبادىء معينة خاصة به وضئيلة الأهمية بالنسبة للفروع الأخرى .

لكن اللجنة تعتبر واجبها الرئيسى هو محاولة صياغة المبادىء العامة التى يمكن بل يجب أن تلتزم بها التعاونيات بكافة أنواعها فى كافة الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية .

وسبق القول بأن لجنة الحلف الخاصة تأثرت إلى

حد ما فى تقريرها عام ١٩٣٧ بشكل الحلف وتكوينه حينئذ . ومع ذلك فان المبادىء التى أوردتها كان يقصد منها أن تطبق عالميا على التعاونيات من جميع الأنواع وفى جميع الأزمنة والأمكنة . ولذا اتخذت اللجنة الحالية من تقرير اللجنة الخاصة نقطة أنطلاق كما هو مطلوب منها بموجب بيان مهمتها وأسست مناقشاتها على المبادىء المصاغة فى التقرير المذكور . ونظرا لأن التجارب أثبتت أن الصياغة الوجيزة أو المبسطة قد تضلل أكثر مما ترشد . فقد اختارت اللجنة عن عمد أن توضح بالكامل مقاصد فكرها فى كل موضوع رغم أن ذلك يجعل بياناتها أكثر طولا وتحديدا .

وحاولت أيضا وفى جميع الأوقات أن تجعل رأى التعاونيين العملى نصب عينيها مؤكدة فى كثير من الأحوال روح المبدأ لا نصه وفضلت أن تضع فى اعتبارها الأول أن مختلف نواحى التعاون تكتسب فى الملابسات المختلفة والظروف التاريخية المختلفة درجات متفاوته من الأهمية والتركيز . وأن جماعات التعاونيين الكثيرة تحاول كل فى ظروفها وبيئتها الخاصة تحاول معرفة كيفية الوصول إلى أهداف الحركة النهائية . ورأت اللجنة أن المهم ليس الصيغ الكلامية البليغة بل جوهر هذه الأهداف .

هـ ـ المبادىء والمثل التعاونية e-Co-operative Principles and Ideals

وعلى أساس هذه الأهداف حددت اللجنة تعريفها للمبادىء التعاونية بأنها الممارسات الضرورية والتى لا غنى عنها مطلقا لتحقيق غرض الحركة

التعاونية . وقد وصف هذا الغرض بطرق متعددة فى مختلف مراحل تطور الحركة التاريخية . فقد أعلن رواد روتشديل وبعض سابقيهم من التعاونيين هدفهم على أنه أنشاء مجتمعات تعيش بعملها على أرضها . لكن الحركة لم تتقدم على هذا الخط من التطور المكثف بل تطورت تطورا متسعا بالانتشار جغرافيا والدخول فى ميادين النشاط الاقتصادى ميدانا بعد ميدان . وشجع نجاحها هذا الكثيرين على أن يتصوروا هدفها ومثلها الأعلى النهائى فى تحقيق المجتمع التعاونى Cooperative Commenwealth لكن بمضى الوقت وفى مرحلة تالية تواضع كثير من التعاونيين وقبلوا هدفا أقل طموحا هو إنشاء قطاع تعاونى يكمل قطاعى الاقتصاد العام م وا والخاص لكن لا يمارس أى تأثير عليهما .

وكان العنصر المشترك فى جميع الأوقات أن التعاون يهدف فى أفضل صورة إلى ما يتعدى مجرد تحقيق مصالح الأعضاء الأفراد المنضمين إلى الجمعية التعاونية وأن هدفه هو تحقيق تقدم ورفاهة الجنس البشرى عامة . وهذا ما يجعل الجمعية التعاونية شيئا يختلف عن المشروع الاقتصادى العادى ويبرر النظر إليها لا من وجهة نظر كفاءتها العملية التجارية فحسب بل من وجهة أسهامها فى القيم المعنوية والاجتماعية التى ترتفع بحياة البشر فوق المستوى المادى والحيوانى المجرد .

وبترتب على وجهة النظر التى أتخذتها اللجنة ألا يجوز التمييز بين المبادىء الضرورية الحتمية من حيث درجة مصداقيتها ولذا لم تسبغ اللجنة على بعض المبادىء درجة عالية من الأولوية تفوق غيرها . بل على العكس رأت أنه إذا كان كل مبدأ يعنى شيئا جوهريا فيجب أن تتمتع جميعا بقيمة متساوية ويجب

الالتزام بجميعها على قدم المساواة وبكامل المدى وبالطريقة التى تسمح بها الظروف فى أى زمان ومكان . وهذا الالتزام لابد منه فى تطبيق المبادىء النظرية التى يجب إعملها فى الظروف المتنوعة . وقامت اللجنة بعملها على أمل الوصول إلى صياغات للقيم الأساسية للتعاون تقدم تفسيرات ذات معنى ودلالة وارشاد للتعاونيين الذين عليهم أن يواجهوا التحدى وأن ينتهزوا الفرص التى يقدمها العالم الحديث .

وفيما يلى نص هذه الفقرة من التقرير باللغة الانجليزية :

It follows from the standpoint adopted by the Commission that no distinction of degree of validity can be drawn between essential principles. The Commission has not given some principles a higher priority than others. On the contrary, if every principle denotes something essential, all possess equal authority and the essential substance of all must be equally observed to the full extent and in the manner that circumstances permit at any time and place. This qualification is inevitable in the application of theoretical principles which have to be effective in a variety of circumstances. The Commission has done its work in the hope of arriving at formulations of essential values in Co-operation which will supply meaningful interpretations and guidance to Co-operators who have to meet the challenge and grasp the opportunities of the modern world.

١ ـ العضوية I . Membership

كان المعتاد فى الماضى وصف مبدأ العضوية التعاونية بأوصاف مثل « المفتوحة » أو « الطوعية » . وتشعر اللجنة لأسباب عديدة أن هذه الأوصاف المختصرة لا تعبر بالكامل عن الملامح المميزة للعلاقة بين المؤسسة التعاونية ومكونيها الأفراد . وأحد الاعتبارات الأساسية الذى ينطبق أنطباقا تاما تقريبا على حقيقة الجمعيات التعاونية بجميع أنواعها وعملها العادى أن أولئك الذى ينتفعون بخدمات الجمعية التعاونية هم الذين يجب أن ينضموا إليها . وعليه تتألف عضوية الجمعية التعاونية من الأفراد الذين تستطيع الجمعية بخدماتها أن تفى بحاجتهم . وينبثق الاعتبار الأساسى الثانى من طبيعة الحركة التعاونية ذاتها التى هى حركة اجتماعية تهدف إلى زيادة عدد مؤيديها وكيان اقتصادى قادر على التوسع واحتلال ميادين نشاط أرحب مدى . فموقفها من الافراد الصالحين لعضويتها موقف ترحيب بهم إذا أرادوا الانضمام اليها بل انها تشجعهم على ذلك وتساعدهم على الالتحاق بالجمعيات المناسبة لحالتهم وحاجاتهم .

ويتضح من ذلك أن المسائل المتصلة بالعضوية يمكن بل يجب دراستها من وجهتى نظر متكاملتين أى من وجهة نظر الفرد ومن وجهة نظر الجمعية التعاونية . ومن هنا فان حرية كل طرف منهما فى مراعاة مصالحه الخاصة والعمل بمقتضاها يجب أن تمتزج ويوفق بينها وبين حرية الطرف الآخر . فيتمتع الفرد بحرية الانضمام للجمعية التعاونية والمشاركة فى

المزايا الاقتصادية والاجتماعية التى توفرها على قدم المساواة مع الأعضاء الآخرين ويلتزم بحمل نصيبه من المسئولية أيضا . فلا يصح أن يجبر على الانضمام بطريق مباشر أى بالزام قانونى أو إدارى ولا بطريق غير مباشر بضغط اجتماعى أو سياسى ، ويجب أن يكون قراره فى طلب الانضمام للعضو نتيجة لتقديره الحر غير المقيد للقيم التعاونية واعتبارات المزايا الاقتصادية له ولمن هم فى ولايته . ويجب أن يكون حرا أيضا فى الانسحاب من الجمعية عندما يجد أنه لا حاجة له بخدماتها أو عندما تعجز الجمعية عن الوفاء بحاجاته .

Obviously, the whole group of questions involved in membership can and must be studied from two complementary standpoints, that of the individual and that of the co-operative. The freedom of each - the individual and the co-operative - to consult its own interests and act accordingly - needs to be reconciled and blended with that of the other. On the one hand, the individual should be free to join a co-operative and share its economic and social advantages on an equal footing with other members. That implies that he must shoulder his due share of responsibility also. But he should not be coerced into joining, either directly, by legal or administrative compulsion, or indirectly, under social or, possibly, political pressure. His decision to apply for membership should normally be the result of his unfettered appreciation of co-operative values and consideration of his economic advantage, including that of his dependants. He should be free also to withdraw from a co-operative when he

finds that he no longer has any need of its services or when the co-operative is unable to supply his needs.

لكن هذه الحرية استنادا إلى طبيعة الاشياء نادرا ما تكون مطلقة أو هي فى الواقع ليست مطلقة أبدا بل تخضع لاعتبارات أخرى أعظم قوة وأوسع نطاقا . فحين تساعد الحكومة الفلاح على استصلاح الأرض التى سيقيم ويستقر عليها فليس مما يجافى المنطق أن تلزمه بعضوية جمعية تعاونية للتوريد أو للتسويق لمدة معينة على الأقل كشرط للحصول على مساعدتها ومراعاة لمصلحته شخصيا . وقد يسعى أحد المنتجين أو جماعة منهم لتخريب جهود جمعية تعاونية طوعية من أجل تحسين الموقف التسويقى للمنتجين ودخولهم وذلك عن طريق رفض الأنضمام إليها . وتكون النتيجة دعم المصالح الاقتصادية المضادة والمعارضة وقد تكون رجعية . وتلجأ الحكومة بغية أحباط هذا المسعى إلى التدخل بتشريع ويلزم كل المنتجين بالانضمام إلى عضوية الجمعية التعاونية أو بتسويق منتجاتهم عن طريقها على الأقل إذا رغبت أغلبية المنتجين فى ذلك وصوتوا من أجله . ونستطيع أن نورد أمثلة أخرى منها أن ترفض أقلية ضئيلة من الأفراد الانضمام إلى جمعية تعاونية بعد كل الجهود المبذولة لاقناعهم بذلك لأن الجمعية ستدير مشروعا للرى مثلا أو تستخدم المبيدات الحشرية أو تطبق طريقة جديدة للزراعة فيعوقون الخطة كلها . فرفض العضوية التعاونية فى مثل هذه الأحوال عمل مضاد للمصلحة الاجتماعية ويجوز اتخاذ اجراء للتغلب عليه من أجل مصلحة الجماعة كلها بشرط مراعاة جميع الجوانب والظروف واتخاذ كافة الاحتياطات حتى لايساء استخدام سلطة الاجبار فى أحوال غير ضرورية أو غير مناسبة .

وتحتاج الجمعية التعاونية ــ من ناحية أخرى ــ إلى الحرية ازاء طالبى

العضوية بموقف يتراوح بين الترحيب وبين الرفض . وأن تحتفظ بحق انهاء عضوية العضو إذا تطلبت مصلحة مجموع الاعضاء ذلك .

ويخطىء من يفسر قاعدة العضوية المفتوحة « على انها الزام لجميع التعاونيات بقبول جميع الأشخاص الذين يطلبون الانضمام إليها ، فلم يقصد أبدأ بالعضوية المفتوحة هذا المعنى ، ولم يحاول رواد روتشديل مطلقا تطبيق القاعدة على هذا الأساس لسبب هام هو أن جمعيتهم كانت تعتبر أكثر من مجرد مشروع توزيع بالتجزئة بل كانت مجتمعا فى المهد وكان نموها ونجاحها يرتهن إلى حد كبير بسيادة الانسجام الداخلى وهو ما يمكن أن ينقلب بسهولة إلى اختلاف كما حدث في بعض التجارب المبكرة إذا دخل الجمعية أشخاص لهم خلق ردىء أو لا يهتمون بالمسئولية أو يثيرون المتاعب . ونلاحظ فى هذا الصدد القول المشهور « القانون أولا » Law First ، فلن تكسب الجمعية شيئا بل قد تخسر كثيرا إذا دخلها إنسان يسىء إلى تماسك الأعضاء . وعلى هذا الأساس يجوز لبنوك الادخار أو التسليف أو جمعيات الائتمان أن ترفض انضمام طالب عضوية تعرف أن مركزه الائتمانى غير متين . ومن أمثلة القيود التى تفرض صيانة للتشغيل الاقتصادى أو منعا للمنافسة غير السليمة رفض الجمعية أنضمام أفراد إليها يقيمون فى جهة تخدمها جمعية أخرى ويمكن تقديم أمثلة كثيرة للقيود التى تفرض على حرية الأنضمام

المطلقة باستقصاء أشكال التعاونيات المختلفة .

وقد يقال بوجه عام إن الذين يرغبون فى الانضمام إلى جمعية . أو تشكيل جمعية تستهدف التعامل فى إنتاج معين . أو عمل من الأعمال غير انتاج الجمعية التى ينتمون إليها . أو ما تقوم به من عمل . إن هؤلاء بأسلوبهم هذا لا يسايرون المبادىء التعاونية من حيث أن التعاونيات جماعات بشرية تعطى أهمية واحدة للأعضاء من حيث المساواة والخدمات المتبادلة .

ويبدو بعد أخذ القيود السابقة فى الاعتبار ــ أن « العضوية المفتوحة » ينبغى أن تكون بمعناها الواسع مبدأ التعاونيات الاستهلاكية العام . فما من رجل أو امرأة أو طفل إلا وهو يستهلك استبقاء لحياته . أما فيما يتعلق بالمنظمات التعاونية الأخرى فالمجال متسع لقيود أخرى على قبول الأعضاء كما هو واضح .

ونأخذ على سبيل المثال التعاونيات الانتاجية شديدة التخصص التى يقيمها العاملون فى نفس المهنة أو الصناعة سواء كانوا حرفيين أو أجراء أو التى يقيمها الفلاحون والزراع ، هذه الجمعيات تفرض بطبيعتها وطبيعة المنتمين إليها قيودا على العضوية وتقصرها على الأشخاص الذين لهم مصلحة .. وتستبعد هؤلاء الذين ليست لهم مصلحة فى هذا الانضمام ، فعلى سبيل المثال فان الزراع الذين لايهتمون بزراعة الحمضيات (الموالح) لا مكان لهم فى جمعية لتسويق هذه المحاصيل . لكن جمعية تسويق الحمضيات التى تغلق عضويتها فى وجه طالب العضوية . الذى يزرع الحمضيات تخالف المبدأ التعاونى .

وكمبدأ عام فان الشخص الذى له مصلحة فى ميدان الخدمة الذى انشئت من أجله الجمعية التعاونية

يجب أن يعتبر صالحا للعضوية ويجب قبوله إذا طلب الانضمام إلا إذا كان هو شخصيا غير مقبول بناء على مبررات واضحة كالسابق الإشارة إليها .

وبالنسبة للتعاونيات العمالية الانتاجية التي يعمل فيها اعضاؤها فالقيود لها ما يبررها ويبرر شدتها . فلا يصح أن يفرض عليها قبول شخص يبتغى عملا فيها كعضو لأن قدرة الجمعية على تشغيل أعضائها والاضافة إلى عدد العمال وبالتالى لعدد الأعضاء محدودة بالضرورة . ومن القيود المقبولة هنا اشتراط تمضية فترة تجربة أو اختبار للمتقدمين للعضوية كي يتأكد الأعضاء القدامى من أن الوافدين عليهم على درجة كافية من المهارة الفنية وقدرة على رعاية مصلحة الجمعية . وإذا كانت بعض التعاونيات قد تسيء استخدام هذه القيود فلا يعنى ذلك أنها غير معقولة . غير أن استمرار استخدام العمال الذين رفضت الجمعية قبولهم كأعضاء يخالف مبدأ العضوية المفتوحة .

ومن أنواع التعاونيات الأخرى التي تضطر إلى تقييد عضويتها جمعيات الاسكان لانها تقوم بتوريد سلعة محدودة العرض بطبيعتها . ولذا لا تستطيع سوى تلبية احتياجات عدد محدود من الأعضاء لانها لا تضمن أن يقدم مسكنا فى وقت معقول لكل الراغبين فى عضويتها . ولابد لها من اقفال باب العضوية إلى أن تسنح فرصة أخرى . وإذا وضعنا صيغة أخرى للسؤال . وقلنا هل رفضت الجمعية أن تعطى حق العضوية لأحد مستأجرى مساكنها ؟ فإذا كان الجواب بالنفى فالجمعية تتصرف بروح غير تعاونية .

ولو أن الأمثلة السابقة ليست جامعة فانها تكفى لبيان القيود الطبيعية التى تفرض على قبول الأعضاء ومع ذلك يعتبر مبدأ الاختيار قائما وتعتبر الحركة حركة طوعية مادامت الجمعيات تراعى التزامها بقبول أى شخص يرضى بأن يفى بواجباته مقابل ما يحصل عليه من منافع . ولا تعتبر قيوداً مرفوضة إلا

السياسات والقواعد والممارسات التي تقتصر على قلة مختارة ما يجب أن يكون متاحا للجميع .

وربما يمكن تسمية نوع واحد من القيود قيود اقتصادية لأنها عبارة عن اقامة حواجز قد لا يستطيع بعض المؤهلين للعضوية اجتيازها لأسباب اقتصادية أو مالية ، كما لو طالبت احدى الجمعيات الأعضاء الجدد بدفع رسم دخول أو شراء عدد معين من الأسهم كحد

وربما يمكن تسمية نوع واحد من القيود قيود اقتصادية لأنها عبارة عن اقامة حواجز قد لا يستطيع بعض المؤهلين للعضوية اجتيازها لأسباب اقتصادية أو مالية ، كما لو طالبت احدى الجمعيات الأعضاء الجدد بدفع رسم دخول أو شراء عدد معين من الأسهم كحد
أدنى مما لا يكون في مقدور عدد كبير من راغبي الانضمام فيعوقهم ذلك عن طلب العضوية . ونقول في هذا الصدد بوضوح أن الاعتبار السليم هو أن تحدد قيمة رسم الدخول (أن وجد) والحد الأدنى للمساهمة بمبالغ في إمكان أفقر من ينتظر انضمامهم أن يدفعوها بلا صعوبة .

وقد ظلت الجمعيات التعاونية خلال أجيال مضت تتبع مبدأ تسهيل شروط الانضمام إليها بتقسيط قيمة الأسهم التي يجب الاكتتاب فيها أو السماح بسداد قيمتها خصما من العائد على المشتريات أو المبيعات . وكان الميل العام نحو الغاء رسم الدخول ، غير أن احتياج الجمعيات إلى رأس المال يضع حدودا لهذه التسهيلات ، واستمرت هذه الحدود خلال السنوات العشرين

الماضية تتوالى فى الارتفاع بسبب التضخم النقدى من جانب وازدياد الحاجة إلى رأس المال لتمويل التوسعات وإعادة التنظيم من جانب آخر بغية مواجهة المنافسة الشديدة التى توالت حدتها أكثر من أى وقت مضى . واضطرت بعض الحركات التعاونية القوية إلى رفع القيمة الاسمية للسهم أو زيادة عدد الأسهم التى يجب الاكتتاب فيها كحد أدنى للعضوية . وهو اجراء له مايبرره تماما فيما يبدو بشرط إلا يكون لهذه الزيادات أثر تقييدى يعوق أنضمام الأعضاء الجدد . وقد لا تكون هذه القيود ذات أثر كبير فى ظل الأحوال السائدة من ارتفاع الأجور واستقرار العمالة . لكن يجب أن يخضع كل اقتراح بزيادة الحدود الدنيا لقيمة السهم أو عدد الأسهم لبحث وتمحيص دقيقين من كل وجهة قبل الموافقة عليه .

ونوع ثان من القيود قد يسمى « عقائديا ideological » إذ لا نجد لنظام اخر أكثر شمولا يضم معظم الظواهر الهامة التى تعمل على تقسيم الناس فى المجتمع بغير نظر إلى حاجاتهم أو حالتهم الأقتصادية ، وقد كانت وماتزال ميادين الصراع الرئيسية تشمل السياسة والدين ، وإلى جانبها ولكن على اتصال بها مسائل العنصر واللون والجنسية واللغة والثقافة وكلها أمور قد تثير عداوات حادة بل ومزمنة أحيانا ، وأدرك حكماء القادة التعاونيين منذ مطلع أيام الحركة التعاونية ان هدف زيادة القوة الأقتصادية للاعضاء وهو ما تعمل له الجمعية التعاونية سواء فى الحاضر أو المستقبل ، يستدعى ألا يستبعد أى إنسان من عضوية الجمعية بسبب رأيه أو نشاطه السسى أو سبب دينه أو

عقيدته أو عنصره أو لونه أو لأى اعتبار آخر لا يتصل بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتعاونيات والا كان ذلك خطأ كبيرا . ومازال هذه القاعدة سارية حتى الآن فيما عدا استثناءات قليلة . وتتمسك بها التعاونيات حتى المنظمات التعاونية التى عرفت بانتمائها الوثيق إلى الأحزاب السياسية أو المؤسسات الدينية .

A second kind of restriction may be indicated by the term "ideological" for lack of something more comprehensive which would include the most important matters which tend to divide people in society, irrespective of their economic situation and needs. The chief of these areas of conflict have been in the past and still tend to be in the present, politics and religion. Distinct from but partly overlapping these are race, colour, caste, nationality, culture, language any of which can provoke intense and sometimes chronic hostility. From the Co-operative Movement's earliest days wise co-operative leadership realised that if a co-operative society was to maximise the economic power of its membership, actual or potential, it would be a mistake to exclude any person of good will on account of political opinions or activities, religious creed or lack of creed, race, colour or any other consideration not relevant to the economic and social purpose of the co-operative. And with few exceptions, that rule is followed today even by co-operative organisations which may have always had close affiliations with political parties or religious institutions. The important consideration is that the society shall demand from its members no other allegiance or loyalty than what is owed to itself

and its own democratic decisions and shall admit all who are prepared in good faith to give their allegiance.

وقبل الانتقال من مسألة الانضمام لعضوية التعاونيات إلى معالجة النواحي الأخرى من العلاقات بين الجمعيات التعاونية وأعضائها تود اللجنة القول بأن عواقب السياسات التقييدية لا تقتصر على مجرد اعاقة التطور الاقتصادى للجمعية بل تهدد بتدهور صفتها التعاونية . وأوضحنا فى فقرة سابقة من هذا الجزء أن أعضاء الجمعية المستفيدين من خدمتها فئة واحدة من الناس وهم هم فى جميع الأحوال . غير أن طبيعة الحياة العملية الواقعية تجعل من غير المحتمل بل من المستحيل أن تمتنع أو تتجنب التعاونيات الكبرى العاملة فى الميادين الصناعية والزراعية والتى تأخذ بأحدث أساليب التطور ... يصعب على هذه الجمعيات التعامل مع غير الأعضاء . فالفرد غير العضو الآن ربما يصبح عضوا مستقبلا أو هو فعلا عضو مرتقب . وتتجه كثى من التعاونيات البعيدة النظر إلى الاحتفاظ لمثل هذا الفرد بالعائد على معاملاته حتى إذا بلغ الحد الأدنى لقيمة الأسهم التى تخوله العضوية ضمته إليها بعد عرض الأمر عليه وبذلك تصبح علاقته بالجمعية منتظمة وقانونية . أما التعاونيات التى تتمسك بالقيود فأنها تغامر بمواجهة تجمد عضويتها وقصرها على دائرة ما تزال تضيق حتى تصبح ديموقراطيتها موضع شك وتصبح طريقة عملها أشبه بالمشروعات التى تسعى للربح .

أما إذا كان المتفق عليه أن لب النظام التعاونى ودافعه هو الخدمة المتبادلة وليس الربح فلابد عندئذ من أن تسود قاعدة العضوية « المفتوحة » بكل مايرد عليه من قيود وتعديلات من التطبيق على نحو ما

أسلفنا . لأن هذه القاعدة تمثل ضماناً ضرورياً من الانزلاق إلى نمط المشروعات العادية . وبفضلها تظل أسهم التعاونيات ثابتة عند القيمة الاسمية المحددة لها فى النظام الأساسى للجمعية ويمكن لأى فرد أن يشتريها بهذه القيمة الاسمية وبذلك تصبح المضاربة على أسهم الجمعيات التعاونية عملاً لايدر ربحاً فلا يمارس أصلاً .

وطبيعى أن تتراجع الآثار الطيبة للعضوية المفتوحة إذا زال أو ضعف التمييز بين غير الأعضاء والأعضاء . فما دام الأعضاء يتحملون المخاطر فلابد أن يقتصر عليهم دون غيرهم العائد الناشىء عن معاملاتهم مع الجمعية . وعلى الجمعية من ناحية أخرى أن تراعى الضمير والورع فى التصرف فى الايراد الناشىء عن المعاملات مع غير الأعضاء فما لم تخصص هذا الايراد لغير الأعضاء كعائد اجتذاباً لهم للانضمام للعضوية فعليها أن تستخدمه فى أغراض تخدم النفع المشترك للأعضاء ويحسن أن يتجاوز النفع الأعضاء إلى المجتمع كله .

ولا ينبغى بأى حال أن يضاف هذا الايراد إلى عائد الأعضاء ويوزع عليهم وإلا فسوف يشتركون فى الأرباح بشكل يأباه التعاون .

غير أن التمييز بالوضوح اللازم بين الأعضاء وغير الأعضاء أخذ يزداد صعوبة فى ظل ظروف التجارة المعاصرة . فتفتح مخازن الجمعيات الاستهلاكية الكبيرة فى مناطق الحضر بالأقطار المتقدمة للجمهور العام . وتعتبر بعض الحركات التعاونية القومية ببعض البلاد البيع للجمهور العام حقا وتطالب به ويعتبره البعض الآخر شرطاً ضرورياً لنمو الحركة وفاعليتها فى ضبط

الأسعار . وهناك ميل من الجمهور للاستفادة من مزايا التعاونيات مع تجنب الانضمام لعضويتها التي تتطلب بعض المسئوليات . ولاشك أن قاعدة العضوية المفتوحة وسيلة لابقاء الباب مفتوحا أمام الأجيال الجديدة واجتذاب عناصر جديدة قد تنعش الديموقراطية في التعاونيات حيث أصبحت اليوم أقل قدرا مما كانت سابقا لكن قيمتها لاشك عظيمة خاصة في مساندة سياسة التعليم التي سوف نتطرق إليها في موضع آخر .

وإذا سلمنا للفرد بحريته في الانضمام للتعاونيات فيجب أن نسلم له من حيث المبدأ بحرية الانسحاب منها . لكنه حين ينسحب يجب إلا يتخلص توا من المسئولية التي تحملها حين صار عضوا ويلقيها عن كاهله فورا . فعليه الالتزام بمراعاة مصالح الجمعية وعلى ادارة الجمعية حماية هذه المصالح خاصة لأن الانسحاب يستتبع مطالبة العضو باسترداد نصيبه في رأس المال . وهكذا فإن انسحاب عضو يملك عددا كبيرا من الأسهم أو انسحاب عدد من الأعضاء معا قد يربك الجمعية بل قد يهدد مركزها المالي . ويتضمن النظام الأساسي للتعاونيات أحكاما تطبق على أنهاء العضوية أو الانسحاب منها أو التنازل عن الأسهم وتحويلها ومسئولية العضو بعد ترك الجمعية . ويجب ألا نلتمس عذرا للعضو بادعاء الجهل بالشروط التي يلتزم بها عند ترك الجمعية . ومال التعاونيون في مرحلة مبكرة من تطور الحركة إلى اشتراط أن يحتفظ العضو بحد أدنى معين من الأسهم القابلة للسحب أو التحويل رغبة في ضمان استقرار التعاونيات المالي وأمنها لكن الحركات التعاونية القديمة المستقرة تجنح الآن إلى تسهيل سحب رأس المال لأنه في الواقع عامل جذب للأعضاء واغراء لهم على الاكتتاب في عدد من الأسهم فوق الحد الأدنى المشترط في النظام الأساسي . وتنظم القوانين بمختلف البلاد هذا الموضوع بطرائق متنوعة .

ويوجه عام بينما لا يستطيع العضو قانونا أن يجبر الجمعية على رد قيمة أسهمه كحق له . فإن إدارة الجمعية تتساهل كلما سمح لها الموقف المالى والسيولة وتبدى روح التعاون فلا تلتزم التزاما حرفيا بالنظام الأساسى وتحاول فى حالات الضرورة والطوارىء مساعدة العضو المنسحب ما أمكن برد مستحقاته فى رأس المال .

وأخيرا وصيانة لمصالح مجموع الأعضاء يجب أن تحتفظ الجمعية بالحق فى النص فى نظامها الأساسى على حقها فى إنهاء عضوية العضو بسبب عادل يبين فى النظام الأساسى مع تفصيل الظروف التى تلجأ الجمعية فيها لفصل العضو والاجراءات التى تتبع قبل تقرير هذا الفصل نهائيا بحيث يتمكن الأعضاء من الالمام بذلك . ولم يرد هذا الحق فى أى مبدأ تعاونى معين . لكنه مبدأ طبيعى يسرى على كافة الجمعيات المعترف بها ويمنحها الحق فى طرد العناصر التى تعمل ضد مصالحا أو تضر بها . وإذا صدر القرار بشكل ديموقراطى من السلطات المنتخبة فى الجمعية التعاونية أى مجلس الادارة أو مجلس المراقبة أو كلاهما فيجب أن يكون للعضو الذى صدر بحقه القرار حق استئنافه أمام باقى زملائه الأعضاء أى أمام الجمعية العمومية أو أى جمعية تمثل الأعضاء ويفوضه بواجبات الجمعية العمومية قبل أن يصبح الفصل نهائيا .

وتتألف عضوية المنظمات التعاونية التى تعلو المنظمات الأساسية إما من الجمعيات التعاونية . أو من الجمعيات التعاونية والأفراد . وتماثل قواعد قبول وفصل الأعضاء فيها القواعد المعمول بها فى التعاونيات الأساسية التى سبق الكلام عنها وبالتالى فهى لا تثير أية صعوبات أو مسائل هامة . وبينما قد

تتضمن عضوية الجمعيات الأساسية أحيانا أقلية صغيرة من الهيئات التى لا تنتمى للحركة التعاونية دون أن يضر ذلك بصفة هذه الجمعيات الأساسية كتعاونيات فأن كثيرا من المنظمات المنشاة لخدمات خاصة تحتاج إلى فحص ودراسة لأن الظروف ليست متشابهة بالضرورة . فقد يوجد احتمال حقيقى بأن تمثل المنظمات التعاونية أقلية . وفى هذه الحالة لا تتمكن من ضمان الالتزام بالمبادىء التعاونية والاحتفاظ بالصفات التعاونية الصحيحة لهذه المنظمات التى يتهددها فى هذه الحالة خطر فقد صلاحيتها للاعتراف بها كتعاونية .

والاعتبار الهام هنا ليس بالضرورة هو الشكل القانونى للمنظمة بل هل هى تلتزم فى الواقع بالمبادىء التعاونية أم لا ؟ . ويخضع للاعتبار ذاته اشتراك الجمعيات التعاونية فى منظمات غير تعاونية . فيجب على التعاونيات ألا تشترك فى منظمة غير تعاونية بل وتنسحب منها إذا كان الا تشترك يجعلها تمارس أعمالا لا مبرر لها من وجهة النظر التعاونية المبدئية .

وفى الختام وبعد مراجعة ممارسات تعاونيات كثيرة الأنواع فى بيئات اجتماعية مختلفة ترى اللجنة ان العضوية الطوعية دون قيود مصطنعة أو تمييز مصطنع بالشكل السابق شرحه يجب أن تستمر كصفة أساسية للنظام التعاونى لأنها مبدأ ضرورى لا يستغنى عنه من أجل تحقيق أهداف هذا النظام سواء منها القريبة أو البعيدة . وحين يريد أحد الناس أن يشارك مع جيرانه أو زملائه من العمال فى جمعية تعاونية فيجب أن يفعل ذلك بارادته الحرة وليس تحت ضغط أو الزام مفروض من الخارج . ولا ينبغى للجمعية التعاونية أن

تضع أى عقبة مصطنعة أو تفرض أى تميز مصطنع فى طريق انضمامه إليها . أو تفرض كشرط لانضمامه إليها أن ينضم إلى أى تنظيم أو عقيدة أو مبدأ لا يتصل بأغراضها الاقتصادية والاجتماعية . ويجب ألا يخضع الفرد لأى إجبار أو قسر ليظل عضوا لمدة أطول مما تمليه عليه مصالحه الخاصة ، ولا ينبغى أن يفرض على الجمعية التعاونية إبقاؤه عضوا بها إذا تصرف بشكل يضر بمصالحها أو يضاد أهدافها ، ويجب أن توضح الجمعية مقدما فى نظامها الأساسى الشروط التى بموجبها والأحوال التى فيها يستطيع العضو وتستطيع الجمعية إنهاء علاقاتها ومشاركتها ، ويجب أن تكون هذه الشروط والأحوال معلومة للجميع مقدما .

٢ ـ الادارة الديموقراطية 2. Democratic Administration

غرض الجمعية التعاونية الأول والسائد هو النهوض بمصالح أعضائها ، وهم وحدهم القادرون على تحديد مصالحهم بشكل نهائى فى أى ظرف معين ، ولن تستطيع الجمعية ــ والحالة هذه ــ أن تعمل وتزدهر على المدى الطويل دون وسائل فعالة متفق عليها لاستشارة هيئة الأعضاء وتمكينها من التعبير عن رغباتها ، ولما كان الأعضاء هم الذين ينشئون الجمعية ويحتفظون بوجودها بمساندتها فيجب أن يختار الأعضاء بطريق مباشر أو غير مباشر من يتولون ادارة شئونها وخاصة أعمالها اليومية ويجب أن يظل أولئك متمتعين بثقة الأعضاء . ويستتبع ذلك أن يظل أعضاء مجلس الادارة والمديرون مسئولين أمام الأعضاء عن إدارتهم وأن يقدموا تقارير دورية منتظمة عن نشاطهم

ويعرضوا نتائج ادارتهم على الأعضاء ليحكموا عليها فإذا لم يرض الأعضاء عن كل ذلك فلهم الحق والسلطة فى النقد والاعتراض وفصل أعضاء مجلس الأدارة والمديرين واستبدال غيرهم بهم .

وهذا هو معنى القول بأن التعاونيات تدار بشكل ديموقراطى . ومما يستدعى النظر أنه ليس بين جميع الوثائق التى عرضت على اللجنة واحدة تثير تحديا خطيرا لمطلب الاعتراف بالديمقراطية كعنصر أساسى فى التعاون . أما ما لوحظ من اختلاف فى الرأى فقد اتضح أنه يتصل بالقواعد والاجراءات الضرورية للوصول إلى الديموقراطية الفعالة فى مختلف الظروف .

أى أن المبدأ لا يحوم حوله أى شك لكن تنفيذه يتزايد تعقيدا مع نمو حجم المؤسسات التعاونية ومدى ارتباطاتها الاقتصادية والتغيرات السريعة بعيدة المدى الجارية الآن فى البيئة الاقتصادية والاجتماعية للحركة . ويترتب على تطور الصناعة والمشروعات التعاونية بوجه خاص أنه لابد من اجراء تعديلات مستمرة . ولذا فان تحسين أشكال وأجهزة الادارة لا يعتبر انحرافا عن مبدأ الديموقراطية .

وإذا أريد لتطور الأجهزة الادارية التعاونية أن تتضمن المبدأ التعاونى فيجب أن تظل معتمدة على قواعد وفروض أساسية معينة قبلتها الحركة التعاونية منذ بدايتها وتختلف الجمعية التعاونية عن شركة المساهمة فى أنها تجمع بشر فى المقام الأول وعليه فان جميع أعضائها يجب أن يكونوا متساويين وأن الجميع يجب أن تتوافر لهم فرصا متساوية للمشاركة فى القرارات والتعبير عن

آرائهم فى سياسة الجمعية . ولا سبيل لضمان ذلك إلا بأن يعطى كل عضو صوتا واحدا فقط . ونظرا لأن الغرض من وجود الحركة التعاونية أن تتيح للافراد العاديين السيطرة الفعالة على جهاز الحياة الاقتصادية الحديث فيجب أن تمنح الفردى كثيرا ما ينظر إليه كمسار فى هذا الجهاز فحسب) فرصة التعبير عن نفسه وأن يكون له صوت فى شئون ومصير جمعيته التعاونية . وأن يفسح له مجال استخدام رأيه وحسن حكمه . ويترتب على مبدأ العضوية الطوعية وجوب أن يشعر العضو الفرد بمسئولية حقيقية عن حسن ادارة جمعيته وانجازاتها . وعليه يجب تنفيذ قاعدة لكل عضو صوت واحد دون أى استثناء لا سيما فى التعاونيات الأساسية أى فى جمعيات الأفراد .

غير أن حق كل عضو فى صوت واحد فقط وهو الحق المنصوص عليه فى لوائح التعاونيات ليس فى ذاته ضمان للادارة الديموقراطية الحقيقية لاسيما وقد انتشرت وتوسعت التعاونيات الأساسية اليوم خاصة فى اطار الحركة التعاونية الاستهلاكية . وتؤثر الظروف التى يدعى فيها الأعضاء للتصويت والتى يصوتون فى ظلها فعلا تأثيرا خطيرا فى هذا الصدد . ففى الجمعيات التى تنمو سريعا اما بسبب التوسع أو الدمج تصبح الجمعية العمومية أقل سلطة ومصداقية كأداة ديموقراطية عليا . ولذا يحل محلها غالبا مجلس يخول قانونا سلطات الجمعية العمومية ويمارس واجباتها . ولا ينتخب الأعضاء الأفراد المجلس الادارى هذا انتخابا مباشرا بل ينتخبه الممثلون عنهم الذين ينتخبون مجلس الادارة . وبدلا من أن يدعى الأعضاء لحضور الجمعية العمومية يدعون إلى عدد من الاجتماعات للفروع أو المناطق . ولو أن جدول أعمال هذه الاجتماعات يمكن أن يشمل كافة مجال أعمال الجمعية وليس أعمال الفرع أو المنطقة وحدهما . وإلى جانب ذلك تضعف معرفة الأعضاء الشخصية بأصحاب المناصب فى الجمعية وبالمرشحين لها مما يجعل العلاقة بين الاعضاء

والادارة غير شخصية وغير مباشرة . وفى نفس الوقت يتزايد مدى أعمال الجمعية ومجالها ونعقيدها حتى يغلب قدرة العضو العادى على متابعتها بل يتحدى أيضا قدرات المندوبين المنتخبين على ذلك .

وليس الميل إلى التطور باستمرار نحو انشاء وحدات تشغيل أكبر حجما وأوثق تكاملا صفة ينفرد بها العالم الاقتصادى بل هو كامن أيضا فى الشكل التعاونى . وعلى الحركة التعاونية أن تحاول مجاراته بتطور مماثل فى أجهزتها الديموقراطية وايجاد توازن حكيم عن طريق اللامركزية ليعادل المركزية . وكلما أسندت أعمال التعاونيات الأساسية إلى محترفين ذوى خبرة ومران . وكلما زاد المجال أمام النخبة الادارية فى اتخاذ القرارات فى مركز نظامهم الادارى . كلما زادت أهمية دعم الأسس المحلية للجمعيات وتقوية تأثيرها على أذهان الأعضاء وتحتاج الجمعيات من أجل إحداث التوازن ازاء الميل الطبيعى لأصحاب المناصب والموظفين نحو البيروقراطية أن تجعل مندوبى الأعضاء على قدرة كافية للنهوض بمسئولياتهم فى كفاءة وفاعلية بوصفهم حماة مصالح الأعضاء والناطقين بأسمهم والمعبرين عن رغباتهم .

ولهذا الغرض يجب أن تلم هيئة الأعضاء الماما تاما بشئون الجمعية وأعمالها . ولا تشمل مهمة هذه اللجنة اقتراح الطرائق المؤدية إلى تنظيم الأجهزة أو البناء التنظيمى . ويحتاج كل ذلك إلى تنسيق مع الظروف

التى تتميز من قارة لأخرى . لكنها تفشل فى مهمتها إذا هى لم توجه العناية إلى خطورة المسائل الرئيسية المتعلقة بالحفاظ على ديموقراطية الحركة التعاونية فى الظروف الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة . وكلها مسائل شديدة الأهمية وذات صفة عاجلة لأن الديموقراطية هنا أمر حيوى وضرورى ، وفى الأيام التى تصبح فيها السوابق غير ذات تأثير ولا يعتمد عليها تظهر الحاجة إلى دوام الاختبار والتجربة . ونذكر فى هذا الصدد الجهود التى تبذل فى عدد من الأقطار لتحسين نوعية ومؤهلات أصحاب المناصب المنتخبين ومحاولات تثقيف أعضاء لجان الادارة وتفويض الأعضاء فى شئون جهاتهم المحلية حتى فى أمور مثل تعيين وفصل المديرين ، وغيرها حيث المصالح المحلية ذات أهمية كبرى .

ومن الضرورى فى هذه المرحلة دراسة الديموقراطية بالنسبة لناحية أخرى هامة من التطور نحو الوحدات التشغيلية الأكبر حجما وهى الدور المتزايد الذى تؤديه الآن وستؤديه بشكل أكبر مستقبلا اتحادات التعاونيات والمنظمات التعاونية على المستوى الثانى والثالث فالمنظمات من المستوى الثانى التى تقيمها الجمعيات التعاونية هى فى ذاتها بلا شك منظمات تعاونية لها ذات الالتزامات التى للجمعيات الأساسية باتباع القواعد التعاونية الأساسية ، ويتساوى أعضاء المنظمات التعاونية من المستوى الثانى فى الحقوق وتمثل هذه المساواة الأساس السليم لديموقراطية الادارة ، ومن ثمة يصبح من الصحيح تطبيق قاعدة الصوت الواحد للعضو الواحد فى المنظمات من المستوى الثانى كما فى

الجمعيات الأساسية ، ولا شك أن ترتيب حق التصويت على العضوية الفردية فيه احترام للعنصر البشرى ، وهى صفة واضحة فى الحركات التعاونية الاستهلاكية التى تضم اتحاداتها القومية أو الاقليمية جمعيات قروية حجم عضوية كل منها بضعة مئات وجمعيات حضرية عدد أعضاء كل منها عدة ألوف أو مئات من الألوف . ومن تنويعات هذا النظام إقامة حق التصويت على قيمة المساهمة فى رأس المال وهى قائمة أيضا على العضوية . ومن ناحية أخرى يشاهد ميل من جانب بعض الحركات التعاونية الانتاجية نحو مراعاة درجة المصلحة ازدياد الجمعيات المنضمة إلى منظمتها المشتركة مثل حجم المشتريات منها أو حجم المنتجات المسوقة عن طريقها ، وتوجد طبعا عدة اتحادات استهلاكية لتجارة الجملة تصوت الجمعيات الأعضاء بها فى الانتخابات وتعين مندوبين فى الجمعيات العمومية والمؤتمرات طبقا لحجم مشترياتها .

لكن لايبدو أن هذا الخروج عن قاعدة المساواة قد أدى فى أى مكان إلى توزيع حق التصويت بصورة تختلف جذريا عما كان يحدث إذا قام التصويت على أساس العضوية ، بل أنه يشكل من الناحية العملية وفى ضوء التجربة تساهلا ضروريا أو مرغوبا من أجل الوحدة أو العدالة أو الفاعلية أو مزيج من ذلك كله وتبدو هذه الظاهرة بأجلى صورها فى جمعيات التسويق أو التجهيز التى تعمل بدون أى قاعدة ملزمة تجبر المنضمين إليها بتسليم منتجاتهم إليها ، وترى نفسها والحالة هذه ، مضطرة إلى اقامة نوع من التمييز لصالح الذين يلجأون إلى خدماتها دواما إزاء الذين لا يلجأون إليها إلا كل حين وآخر .

لكن مهما كان نظام التمييز فى التصويت فلا يسمح لكبار الناخبين بأن يكون لهم عدد من الأصوات غير محدود . ويكاد لا يكون هناك أى استثناء من هذه القاعدة وتسمح القواعد فى الأحوال العادية بنظام تصويت متدرج مع فرض حد أعلى لا يمكن تجاوزه كما فى قواع التصويت بالحلف التعاونى الدولى . وتؤدى هذه الطريقة إلى انقاص احتمال صدور قرارات غير ديموقراطية بسبب ائتلاف عدد صغير من المنظمات الكبيرة بقصد التغلب بأصواتها على عدد كبير من المنظمات الأصغر منها . ومع ذلك من المحتمل أن يؤدى اندماج الجمعيات الأساسية المحلية فى وحدات إقليمية إلى اختفاء أمثلة عدم المساواة الظاهرة فى حجم أعضاء الاتحادات القومية .

وقد استمرت مناقشتنا الحالية للادارة التعاونية حتى الآن على افتراض أن أعضاء المنظمات التعاونية إذا اعطوا البناء الديموقراطى السليم وبعض التثقيف يمكنهم ـ كقاعدة عامة ـ إدارة اعمالهم لمصلحتهم بشكل كفء . يتفق هذا الافتراض تماما مع الحقائق . وإلا لما استطاعت الحركات التعاونية المستقرة الآن فى الأقطار الصناعية المتقدمة أن تفاخر بنجاح وتطور متواصلين لقرن أو نصف قرن من الزمان .

ومع ذلك هناك مناطق من العالم لا يسرى عليها هذا الافتراض الذى يختلف اختلافا كبيرا عن الواقع فيها . وليس معنى هذا القول بأنه لن يكون ممكنا فى يوم من الأيام تقديم هذا الافتراض ومعرفة أنه صحيح .

ومع ذلك يجب مواجهة الحقائق وهى أن فى عدد من البلاد النامية حيث بدأ الناس توا يتعلمون التعاون . لن نجد هؤلاء دائما مؤهلين بأنفسهم لادارة جمعياتهم بنجاح بغير نصح وارشاد من مصدر خارجى صديق . والا توقف تطور التعاون . وكقاعدة عامة فالمصادر

الخارجية نوعان : الحكومة أو المؤسسات والأفراد العاطفين على الطرائق والمثل التعاونية .

Meanwhile, the fact must be faced that, in a number of the newly-developing countries, people who are just beginning to learn co-operation are not always sufficiently well equipped by themselves to manage their societies succesfully without advice and guidance from some friendly outside source. If they do not receive this help, co-operative development may not take place. The possible sources are, generally speaking, two, namely. government, or institutions and individuals in sympathy with co-operative methods and ideals.

ولا يعترض أحد على أنه بغير مساندة مبالغ كبيرة من الأموال الحكومية سوف يسير تطور التعاون فى البلاد المستقلة حديثا فى بطء اليم بل ستحيطه الشكوك لكن الحكومة إذا قدمت أو ضمنت قروضا كبيرة أو ساهمت مساهمات كبيرة فى رأس المال فسوف تصر على تقييد استخدام هذا المال العام وعلى وجوب قبول اتباع النصحية الفنية السليمة والحكمة فى التصرف المالى . ولذا قد تطلب الحكومة وجود مندوبين عنها فى مجالس الادارة لمدة من الزمن لا من أجل الاعتراض ولكن ليتأكدوا من حسن استخدام المعونة التى تقدمها بالطريقة وللأغراض التى قدمت من أجلها فى الأصل . والمسألة الهامة هى أن مندوب الحكومة يجب إلا يستمر فى مجلس الادارة ليوم واحد أكثر مما هو ضرورى . وكلما كانت الجمعية ناجحة كلما كان من الممكن للأعضاء أن يحققوا أملهم فى الحصول على الاستقلال عن الاشراف الحكومى وفى العمل من أجل هذا الاستقلال .

ولاشك لدى اللجنة فى أن الديموقراطية فى إدارة المنظمات التعاونية

تتطلب بالضرورة الاستقلال عن الاشراف الخارجى . لكن لا يمنع ذلك من أن تخضع التعاونيات للقانون العام الذى تخضع له المنشآت الأخرى وتقبل النظم التى تفرضها الدولة أو سلطات التخطيط . وفى الوحدة التعاونية الكاملة التطور يجب أن تظل الادارة فى يد الأعضاء وأن تتخذ القرارات بمعرفة التعاونيين أنفسهم دون تدخل من الخارج فالاستقلال أساس الديموقراطية .

لكن يجب أن نعترف فى الوقت نفسه بأن الأجهزة الديموقراطية فى التعاونيات التى فى بداية تطورها قد تكون متخلفة وكذلك أيضا قد يتعذر على أعضائها تنفيذ الاجراءات الديموقراطية بكفاءة وعلى الخضوع لأحكام الديموقراطية بسهولة . والمهم أنهم سوف يتقدمون باستمرار نحو الديموقراطية الكاملة الفعالة . وسيفعلون ذلك إذا كانوا راغبين أن يتعلموا من التجارب . وأن كانوا على استعداد للتفكير فى تجاربهم ومناقشة قراراتهم مع زملائهم وأى منها جيد وأيها ردىء فلابد أن يتعلموا من هذا الطريق حقوقهم ومسئولياتهم وأساس التصرف الديموقراطى السليم . ولكن لا نهاية لذلك كما ادرك التعاونيون فى الحركات التعاونية الاقدم عهدا طوال عقدى السنوات الماضيين إذ على الديموقراطيين أن يتعلموا الحركة الديناميكية المستديمة خاصة والعالم يتغير بسرعة وعلى الدوام .

٣ ـ الفائدة على رأس المال : ٤. Interest on Capital

يختلف النظام الاقتصادى التعاونى عن المشروع التجارى العادى الباحث عن الربح لا من حيث النظام الأساسى والادارة الديموقراطية السابق مناقشتها فحسب ولكن أيضا من حيث القواعد التى تحكم تخصيص وتوزيع الفائض والمزايا المالية الأخرى التى توفرها التعاونيات الناجحة لأعضائها . وترجع أصول ذلك إلى استبقاء كثير من العمال أزاء نظام توزيع الممتلكات والدخول فى القرن التاسع عشر ونظرتهم إليه على أنه غير عادل ومناف للمساواة .

وإذا كان الهدف المباشر للجهد التعاونى هو ارخاص ضرورات الحياة للمستهلكين أو توفير حياة كريمة للمنتجين فان هدفه النهائى اقامة نظام اجتماعى جديد يتصف بما اطلقوا عليه « العدالة » فى توزيع الثروة والدخل . وقد كانت تقنيات الصناعة الجديدة فى ذلك الوقت ـ كما هى الآن ـ لاتشبع من رأس المال . وكان مالكو المال المخصص للاستثمار يتمتعون لذلك بقوة مساومة تمكنهم من الحصول على ارباح عالية وسيادة لقيم رأس المال التى تمثل شيئا أكثر جدا من مجرد الفائدة إذا يستولون على نصيب الأسد من أرباح الصناعة أيضا وكل ذلك على حساب عوامل الانتاج الأخرى .

وأدرك رواد روتشديل أن رأس المال لاغنى عنه عندما كانوا يخططون لتنفيذ فكرتهم المباشرة وهى فتح مخزن بضائع استهلاكية وعندما كانوا يخططون أيضا لهدفهم البعيد وهو اقامة مجتمع جديد ، واعترفوا بالانتاجية

المضافة التى يسبغها رأس المال على العمل بوصفه مصدرا لمكافأة من يقدمون هذا العمل . لكن فكرتهم قامت على أساس أن العمل مع رأس المال وليس رأس المال مسيطرا على العمل . ولذا قاوموا كل مطالبة من جانب أصحاب رأس المال بالاستيلاء على جزء من الفائض الذى قد يتبقى بعد حصول عوامل الانتاج الأخرى على مكافآتها بأسعار السوق . وان كانوا يوافقون على مطالبتهم بفائدة بمعدل عادل . ويجدر بنا أن نؤكد هنا أن القواعد التعاونية تعتبر الفائدة وتوزيع واستخدام الفائض نتيجة مزدوجة لتصميم حازم على إنشاء نظام لتوزيع ناتج المنظمة الاقتصادية بطريقة أكثر عدالة مما هو معتاد فى المشروعات التجارية التى تسيطر عليها فكرة الربح .

وقرر رجال روتشديل ـ رغم فقر بعضهم ـ أن يقدموا رأس المال لبدء مشروعهم من مدخراتهم الخاصة . وكلما نجح المشروع أضافوا الوفورات التعاونية لاسيما فى شكل احتياطيات واستهلاكات من الممتلكات العينية بجمعيتهم . وأصبح التمويل الذاتى بهاتين الطريقتين العادة المتبعة والمنتشرة فى الحركات التعاونية القديمة الأولى سواء كانت حركات انتاجية ام استهلاكية.

للسهولة والمزايا الواضحة والأمن والضمان المتسمة بها كل منها .

ويعتبر التمويل الذاتى ضمانا إضافيا لاستقلال الجمعية التعاونية وحريتها فى حل مشكلات النمو والتطور بتطبيق المبادىء التعاونية لكن يشترط أن تستطيع الجمعية الحصول على رأس المال بمبالغ كافية عند الاحتياج إليه . ومن ناحية أخرى تمثل المدخرات

الفردية ـ فى شكل اسهم رأس المال ـ تعهدا من جانب الأعضاء بمساندة الجمعية . لأن تعرض أموالهم الخاصة للمخاطرة يحفزهم إلى توخى الحذر والحيطة وبعد النظر عندما يؤدون دورهم فى إدارة جمعيتهم .

وليس التمويل الذاتى سهلا بالنسبة للمنظمات الحديثة العهد فى البلاد النامية . لكنه هدف يستحق العمل من أجله وتحقيقه . ويجب الزام الأعضاء كمبدأ بالاسهام فى رأس المال بأقصى ما يمكن فى جميع الأحوال وبقدر طاقتهم . وعلى الحركات التعاونية القديمة العهد والمستقرة والتى لها مؤسساتها المركزية للتجارة والتأمين والأعمال المصرفية أن تعنى باضفاء صيغة أوسع مجالا على التمويل الذاتى فى الظروف الراهنة . لانه أخذ يزداد صعوبة وقد ينتهى الأمر بأن يصبح مستحيلا بالنسبة للجمعيات الأساسية .

ويجب على الحركات القومية ككل أن تمول نفسها باقراض الجمعيات الأساسية من الأموال المتراكمة فى المؤسسات المركزية وأن ترسم لذلك سياسة توافق عليها المنظمات المنضمة إليها . بل قد سيأتى وقت لن تتمكن فيه الحركات القوية من تمويل عملياتها دون اللجوء إلى اجتذاب رؤوس الأموال من خارجها لاحتياجها تحت ضغط المنافسة إلى التوسع فى بنيانها وتجديد معداتها . وربما يحدث أن تضطر أيضا لضرورات التنافس بنجاح من أجل مصلحة ذوى المدخرات أن تستثمر ضد بنوك الادخار . وأن يؤدى التعامل فى الأوراق المالية بالبورصات إلى تقييد حرية المنظمات التعاونية فى تحديد سعر الفائدة التى تدفعها بما يتفق ومبادئها الخاصة .

ويدعو كل ذلك الجمعيات التعاونية إلى العمل على فهم ما تتطلبه مبادئها فى هذا الصدد .

ويلاحظ أن تكوين رأسمال مختلف الحركات التعاونية القومية غير متماثل ولا موحد ويمكن تمييز ثلاث فئات رئيسية فى هذا التكوين لكنها توجد بنسب تتفاوت كثيرا من قطر لآخر ومن فرع من فروع الحركة لفرع آخر . وهى : أسهم الأعضاء فى رأس المال . رأس المال الذى تملكه الجمعية على هيئة احتياطيات . والأموال الخاصة التى لاحق للأعضاء فيها وهى رأس المال المقترض الذى يشمل جميع القروض الخارجية التى قد تستمد من البنوك أو الحكومة أو المؤسسات التعاونية الأخرى وكذلك كافة أنواع القروض والمدخرات التى يودعها الأعضاء فوق مساهمتهم فى رأس المال . ولا تدفع الجمعية فوائد على الفئة الثانية لكنها قد تحسب عليها فوائد لأغراض المحاسبة الداخلية . ولا تتجاوز أسعار الفائدة على الفئة الثالثة من الأموال الأسعار السائدة فى أسواق رأس المال على القروض أو الأسعار التى تحددها السلطة المختصة فى البلاد ذات الاقتصاد المخطط مركزيا على أنواع الاستثمارات المماثلة . وواضح اذن أن الفئة الأولى أى رأس المال المساهم هى التى يدفع عنها فائدة محدودة السعر . ويلاحظ أن هذه الأموال هى علامة العضوية والتى تتعرض لتحمل المخاطر .

ولا يتفق التعاونيون فى الرأى حول مسألة دفع فائدة عن رأس المال المساهم . وتختلف أيضا طبقا لذلك الاجراءات التى تتبعها الحركات التعاونية . غير أن المسألة ليست مسألة مبدأ .

فليس بين مبادىء التعاون مايجبر التعاونيات على دفع مثل هذه الفائدة بل يقضى المبدأ التعاونى بأنه إذا تقرر دفع فوائد على رأس المال المساهم فيجب أن تكون بسعر

محدود على اعتبار أن من يقدم رأس المال لا حق له فى المشاركة فيما يسمى الوفر أو الفائض أو الربح حسبما يسمى الرصيد المتبقى من قيمة معاملات الجمعية من السلع أو الخدمات بعد خصم التكاليف التى تشمل أجر العمل والأرض ورأس المال .

وتظهر ـ فيما يبدو ـ أربعة مواقف مختلفة فيما يتعلق بالسياسة التى تتبعها أى جمعية تعاونية بشأن الفائدة على رأس المال فى ضوء هذا المبدأ . الأول هو الموقف الذى أوضحناه . أى الامتناع بتاتا عن دفع فائدة على رأس المال المساهم ـ ولا يتعارض هذا الموقف مع أى مبدأ تعاونى أساسى . والموقف الثانى هو دفع فائدة بسعر يحدد عن قصد بما يقل عن السعر الذى يعتبر عادلا فى السوق العادية ولايتعارض هذا الاجراء أيضا مع المبادىء التعاونية . والموقف الثالث هو تطبيق التحديد لمدة معينة أو رفع وخفض الفائدة طبقا لسعر الخصم المصرفى أو طبقا لأى سعر آخر يعتبر أنه الحد العادل فى الأحوال التى تسود السوق العادية . أى أن هذا الحد يعادل العائد العادل على رأس المال بوصفه رأس مال بوجه عام وليس بوصفه رأس مال مساهم بوجه خاص . ولا يتحدد هذا العائد طبقا لتقلبات سوق المال قصيرة الأجل بل على أساس حركات أسعار الفائدة طويلة الأمد طول سنين أو اجيال . فإذا نسقت التعاونيات الحدود العليا لأسعار الفائدة بما يتفق مع هذه التحركات طويلة الأمد . فهنا أيضا لا مخالفة للمبدأ الحقيقى السليم .

ولدينا أخيرا الموقف الرابع حين تجد المنظمات التعاونية نفسها مضطرة لأن تضيف إلى الفائدة التى تدفع عن رأس المال المساهم مبلغا يمثل علاوة للمقرض لإغرائه على استثمار أمواله فى الجمعية التعاونية بدلا من استثمارها فى

مكان آخر . ويعتبر هذا الاجراء من وجهة النظر التعاونية مريبا لكن ينبغى مع ذلك النظر إليه من وجهة عملية خاصة مع ازدياد الحاجة إلى رأس المال فى فروع الحركة التعاونية التى لابد لها من المنافسة مع المشروعات الرأسمالية واسعة النطاق والمجهزة بكل الأدوات الفنية الحديثة . ويجب على المنظمات التعاونية فى هذه الحالة أن تقنع أعضاءها بأنهم لن يخسروا كثيرا إذا وظفوا رؤوس أموالهم فى الجمعية التعاونية بدلا من المشروعات التى تسعى للربح والتى يحصلون منها فى المدى الطويل على زيادات فى القيم الرأسمالية إلى جانب الأرباح . وعليها فى هذا السبيل أن تقدم لهم أسعار فائدة مرتفعة لتستديم التمويل الذاتى لكل من يفيد من مزاياه وتتلخص المسألة فيما إذا كانت الفائدة الاضافية يمكن احتمالها أم أنها ثمن مبالغ فيه للالتزام بطريقة تقليدية سليمة . فان كانت الفائدة الاضافية ليست إلا هامشية فيمكن اعتبار الخروج على المبدأ حالة خاصة . إما أن كانت الاضافة كبيرة ولا تستند إلى موقف كالذى اوضحناه فمن الصعب عندئذ بل من المستحيل تبريرها .

وترى اللجنة أن تحديد الفائدة يجب إلا ينطبق فقط على الحد الأدنى من الأسهم التى يجب على الأعضاء الاكتتاب فيها حسب قواعد معظم الجمعيات التعاونية . بل تطبق أيضا على كل الأسهم التى يكتتب فيها الأعضاء فوق حد المساهمة الأدنى .

وترى اللجنة فى ختام هذا الجزء أن تقول كلمة بشأن الطرائق المتبعة فى تحديد سعر الفائدة على رأس المال المساهم والجهاز الذى يحدده . فى الأيام الأولى للحركة التعاونية تميز العهد باستقرار واضح يفوق هذه الأيام وكانت صفة الاستقرار لازمة لكل جمعية

تعاونية تريد البقاء . فكان المعتاد عندئذ النص على أسعار الفائدة فى نظام الجمعية لأنه كان يبقى مستقرا لمدة طويلة نسبيا . ولذا كان تعديله يستدعى اللجوء إلى كل الأجراءات الكثيرة والمعقدة التى يتطلبها تعديل النظام الأساسى مثل عقد جمعية عمومية غير عادية لابد لانعقادها من مرور أسابيع كثيرة ثم موافقة أغلبية ثلثى أعضاء الجمعية العمومية على التعديل المطلوب . وكان الأعضاء يودعون مدخراتهم لدى الجمعية توخيا لسلامتها والأمن عليها وليس رغبة فى الحصول على دخل اضافى فى شكل فوائد . ويتركون أموالهم فى رعاية الجمعية لتتراكم من خلال تحويل العائد المستحق لهم إلى حساب الأسهم . لكن الظروف الراهنة فى البلدان ذات التطور الاقتصادى المتقدم تستدعى أتباع طريقة أكثر مرونة فى تحديد الفائدة . وإذا ارادت الحركة التعاونية الا تظل مجرد تابع لخطوات معسكر القطاع العام الأكثر تقدما وأن تمهد لنفسها طرقا جديدة وتقود النظام الاقتصادى بأسره . فلابد لها من دراسة موضوع توافر رأس المال بطريقة متحركة وديناميكية تفوق ماكان مستطاعا فى الأيام الخالية . ولا يعنى ذلك الخروج عن المبادىء المقبولة حتى الآن بل هو مجرد تطبيق لها بشكل مرن . مادامت التعاونيات تلتزم بالأ تدفع سوى معدل فائدة محدود قانونا دون زيادة ولا يختلف من جمعية إلى أخرى

سواء تحدد هذا المعدل لفترات طويلة بموجب النظام الأساسي أو لفترات قصيرة حسب معدل نمطي معين سائد في السوق .

In concluding this section of the report the Commission is of the opinion that a word may be appropriately said on methods and machinery adopted for fixing rates of interest on share capital. In the Movement's early years, in an age of greater apparent stability than the present, when the quality of stability was essential in any co-operative society which intended to endure, rates of interest were often stated in societies' rules and remained constant for relatively long periods. They were thus subject to all the rather cumbrous and roundabout procedures required for the amendment of rules, such as a two-thirds majority vote in a special general meeting convened after so many weeks' notice. The members placed their savings in their society's care for the sake of security, much more than for any additional income in the form of interest, and left them with it to accumulate through the automatic transfer to share account of dividends (patronage refunds). Contemporary conditions in the countries of advanced economic development demand some more elastic system of interest limitation. If the Movement is to be more than a mere camp-follower of the more progressive private sector and blaze new trails and lead the entire economic system, the whole question of capital availability has to be studied in a much more mobile and dynamic manner than was possible in earlier days. This does not imply any departure from principles hitherto accepted, only their application in a more flexible manner. If co-operatives adhere to the principle that nothing more than a

legitimate rate of interest will be paid, one is no more and no less co-operative than another, whether it fixes its rate for long periods by rule or for short periods by reference to some standard rate prevailing in the market.

٤ ـ التصرف في الفائض (الوفورات) :

4. Disposal of Surplus (Savings)

تعتبر مجموعة المشكلات التى تطرح للمناقشة هنا مكملة لتلك التى عولجت فى الجزء السابق . فبعد الكلام على منسألة المكافأة العادلة لرأس المال كغيره من عوامل الانتاج تبقى المسائل المتعلقة بمشاركة أعضاء الجمعية مشاركة عادلة فى الفائض أو الوفر الناشىء عن نشاطها . وهناك مسألتان تتطلبان حلا :

الأولى ايجاد توازن سليم بين مصالح الأعضاء الأفراد ومصالح الجمعية ككل .

والثانية العدالة بين الأعضاء .

وحدث التباس عند مناقشة هذه المسائل فى الماضى بسبب فهم غير سليم نشأ عن التشبيه الخاطىء للمزايا المالية التى يحصل عليها الأعضاء من جمعيتهم التعاونية بالأرباح التى توزعها شركات المساهمة على حملة أسهمها العادية وبالتالى استخدام مصطلحات مبهمة وترى اللجنة لزاما عليها توضيح الموقف بأن تعيد طرح بعض الأساسيات .

تتنوع المزايا الاقتصادية التى تقدمها الجمعيات التعاونية لأعضائها وتتوافر حسب الظروف بطرائق متنوعة أيضا . فقد تتخذ شكل نقود أو سلع أو

خدمات . وقد تكون فورية أو على مدى قصير أو مدى طويل . وبعضها جماعي وبعضها فردى . وللأعضاء كهيئة . بل يجب أن يكون لهم حق تقرير الأشكال والنسب والمقادير التي يخصص بها ويقسم الفائض أو الوفر .

لكن يجب على الأعضاء حين يصدرون قراراتهم أن يدرسوا مجموعتين من الاعتبارات التي لا يمكنهم اهمالها إذا كانوا يأملون لأنفسهم نجاحا . وهي اعتبارات مقتضيات التطبيقات الناجحة للعملية التجارية من ناحية . واعتبارات العدالة والمساواة من ناحية أخرى . فان أهملوا الأولى فسوف يسيرون إلى صعوبات اقتصادية ومالية . وإن أهملوا الثانية أثاروا الاستياء والشقاق فى صفوف الجمعية .

وفى بعض الأقطار تظهر المزايا الاقتصادية الواضحة للجمعية التعاونية فى صورة توزيع نقدى أو مايسمى بالعائد يصرف للأعضاء دوريا بعد إقفال الحسابات ومراجعتها واعتمادها من الجمعية العمومية التي تعتمد أيضا التخصيصات المقترحة وتقسيم الفائض . وتسمى تلك الدفعات عادة « الربح الموزع Dividends » وهنا أول دواعي الالتباس . لأن هذه التسمية تستخدمها الشركات للتعبير عن الدفعات التي تصرفها لحملة الأسهم . ويتولد التباس آخر من هذا الالتباس السابق إذ يقال أن الربح الموزع هو أحد أهداف الجمعية التعاونية بل هدفها الأساسي كما فى الشركات . ورغم كل الجهود التي بذلت فى الماضي لتثقيف الجمهور وأعضاء التعاونيات ـ ولا نقول السياسيين ورجال الضرائب ـ كي يفهموا أن المبالغ التي توزع على التعاونيين تأتى من نوع مختلف من المنظمات التعاونية ونتيجة عمليات تختلف عن العمليات التي تنتج أرباح الشركات . فمازال الخطأ مستمرا من ناحيتين

الأولى أن مبدأ « الربح على المعاملات » يعنى التزاما على الجمعية بعمل توزيعات دورية من كسبهاو والثانية أن معدل هذا الربح الموزع هو المؤشر الذى يعتمد عليه لقياس كفاءة الجمعية .

ويدحض هذا المغالطة ثلاث حقائق معروفة . الأولى أن الجمعيات التعاونية قد تنتهج سياسة تسمح للأعضاء بشراءما يحتاجون إليه بأسعار تقرب من أسعار التكلفة بحيث لا يبقى هامش يستحق التوزيع لا سيما إذا كانت الحقيقتان الثانية والثالثة تؤديان دورا هاما وتنتهج الجمعيات التعاونية الزراعية هذه السياسة فعلا . والحقيقة الثانية أن الحكمة العملية تقضى أحيانا على الجمعية بتعلية الجزء الأكبر من صافى كسبها على الاحتياطى أى رسملته . خاصة إن كان وضعها الخاص صعبا أو الموقف الاقتصادى العام غير متبقية أو إذا انتوت الجمعية مشروعا جديدا يحتاج لكل مواردها المالية . وقد كانت سياسة رسملة الفائض خاصة بالنسبة للاتحادات التعاونية عاملا قويا فى تحقيق التنمية التعاونية التجارية والصناعية . والحقيقة الثالثة هى أن التعاونيات تخصص غالبا جزء من صافى فائضها لتوفير خدمات يتمتع بها الأعضاء كلهم بصفة جماعية أكثر فائدة لهم مما يقابلها نقديا لأن الأعضاء لايستطيعون توفيرها فرديا بشكل اقتصادى .

ومهما كان الأمر يجب أن يراعى دائما التصرف فى صافى فائض الجمعية بقرار ديموقراطى يصدره الأعضاء طبقا لما يرونه عادلا ومناسبا . ويلاحظ دائما أن المبلغ الذى يتصرفون فيه بقرارهم ليس ربحا بالمعنى التجارى العادى .

وتلاحظ اللجنة أن مسألة التوزيع أو عدم التوزيع وما هى طريقة التوزيع إن تقرر . هذه المسألة كانت دائما حاضرة فى أذهان التعاونيين طوال

تاريخ الحركة التعاونية . وفيما قبل حركة روتشديل التعاونية ببريطانيا العظمى كان السائد نظريا أن صافى فائض الجمعيات التعاونية يحتفظ به بغير تقسيم ويضاف إلى رأسمال الجمعيات لمساعدتها على التطور إلى مجتمعات تعتمد على نفسها . أما عمليا فقد كان توزيع صافى الفائض على الأعضاء معمولا به ومنتشرا ولكن بدون توحيد لطريقة التوزيع ، فاتبعت طريقة التوزيع بالتساوى والتوزيع حسب المساهمة فى رأس المال والتوزيع حسب المعاملات وكانت كلها سارية معا . وعندما واجه رواد روتشديل المسألة قرروا فى ضوء تجاربهم وبعد كثير من التفكير والمناقشة وجوب التوزيع لسبب قوى مقنع هو أن على الجمعية اكتساب التأييد ولن تستطيع اجتذاب عدد كبير من الأعضاء إلا إذا قدمت لهم بعض المزايا الفورية أو القريبة الأمد . وكان العمال البريطانيون فى أربعينات القرن الماضى « عصر الجوع » فى حاجة شديدة للاغاثة مما لايمكنهم من استساغة التضحية من أجل مجتمع مثالى مرتقب تحقيقه فى المستقبل البعيد . واعتمد قرار الرواد بالتقسيم والتقسيم حسب المشتريات على قرار سابق بشأن سياسة الأسعار حين فضلوا بيع السلع تجزئة بسعر السوق لسهولته من الوجهة الادارية عن البيع بسعر التكلفة . إذ يصعب بل يستحيل التنبوء بالتكلفة والنفقات وقرروا مقابل ذلك أن يعيدوا للأعضاء دوريا ما دفعوه عند الشراء زائدا على تكلفة البضائع التى اشتروها .

وأثبتت تجربة ما يزيد على قرن من الزمان حكمة قرارهم . غير أن بعض الذين اقتبسوا طرائق روتشديل فى عدة أقطار أخرى اتجهوا إلى تعديلها والعودة إلى اسداء منفعة عاجلة فورية للأعضاء بانتهاج سياسة سعرية نشطة تقضى ببيع السلع بما يقل قليلا

عن سعر السوق مع تخفيض معدلات الربح الموزع فيما بعد حسب المعاملات .

وقبل الانتقال إلى مناقشة هذه المسائل لابد من القول بأن عدداً من الأعراف والعادات قد نشأت حول نظام توزيع الأرباح وأثرت تأثيرا عميقاً عليها وأدخلت تغيرات فى تطبيقها عمليا ، منها الاتجاه إلى استقرار وتوحيد معدل الربح الموزع فقد أخذ الأعضاء بمرور الزمن يعتادون الاعتماد على معدل ثابت لتدبير شئونهم الشخصية والأسرية فيخصصوه لبعض النفقات . ومن ناحية أخرى اعتاد مديرو الجمعيات على إعداد موازناتهم على أساس معدل ثابت للربح الموزع يدخلونه فى حساب الأسعار ، وهو ماقلب الأوضاع فى الحقيقة رأسا على عقب ، ففى كلتا الحالتين تختل العلاقة النسبية بين معدل الأرباح ونتائج المتاجرة الخاصة بمدة محاسبية معينة ، وتواجه الجمعية خطر دفع أرباح تزيد على ايرادها وبالتالى تضطر للسحب من الاحتياطى أو المال المخصص للتنمية والتطوير من أجل المحافظة على المعدل المعتاد للربح الموزع ويتفاقم هذا الوضع بازدياد المنافسة ، ولذا يجب مقاومته بشدة فى جميع الأحوال من أجل قيام الادارة السليمة .

وعلى الجمعيات التعاونية مواجهة ردود أفعال منافسيها إزاء قوة الأرباح الموزعة فى اجتذاب الزبائن للمحلات التعاونية ودعم ولاء الأعضاء سواء كانت المشتريات منها سلعا استهلاكية أو انتاجية ، وتأخذ ردود الأفعال هذه شكل منح خصم أو تخفيض أسعار أو مزايا أخرى وكيف أنها إذا كانت تمثل نقوداً أو ما يعادلها قد تبدو أكثر نفعا من الربح الموزع الذى على العضو أن ينتظر إلى نهاية السنة أو نصف السنة حتى يحصل عليه .

وليس نادرا ما تضطر التعاونيات إلى بذل بعض المزايا لمواجهة هذه الاغراءات مثل تخيير الأعضاء فى

الحصول على خصم وقت الشراء أو الانتظار إلى حين إعلان توزيع الأرباح نهائيا . وليس فى هذا أى مخالفة للمبدأ إذا كان معدل الخصم لا يتجاوز معدل الربح الموزع أى العائد المدفوع .

ولاحظت اللجنة الميل نحو تغيير دور أهمية الربح الموزع فى اقتصاد التعاون طبقا لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية خاصة فى الأقطار المتقدمة صناعيا حيث المنافسة حادة والربح الموزع أخذ فى الانخفاض نتيجة لتناقص هامش الربح التجارى فى فروع التجارة التى تعمل فيها التعاونيات تقليدياً مع ارتفاع التكاليف بسبب زيادة مطالب اليد العاملة والعوامل التضخمية . كذلك تراجع الربح الموزع فى الأهمية فى نظر الأعضاء ككسب أضافى لأن التوظيف الكامل وخدمات الرفاهة التى تقدمها الدولة عناصر تؤدى إلى أمان أكبر قيمة وارتفاعاً فى مستويات الرفاهية . كما تضاءلت أهمية الربح الموزع كحافز على « الولاء Loyal » واستمرار الأعضاء فى شراء كافة السلع التى تبيعها التعاونيات .

وتدل البحوث التى أجريت مؤخراً على أن معدلات الربح الموزع ليس لها الآن أثر كبير فى تشجيع شراء السلع الاستهلاكية وأن الأثر الأكبر يرجع الى جودة السلع وحسن عرضها .

وأخذ يتبدل أيضا دور الربح الموزع فى التمويل الذاتى بالتعاونيات . فلم يعد الأعضاء يقبلون على ترك أرباحها تتراكم فى حسابات رأس المال الخاصة بهم فى الجمعية كما كان الأمر فى السابق إلا إذا اتخذت الجمعيات تدابير أخرى لتشجيع التمويل الذاتى بوسائل جديدة مقصود بها مراكمة رأس المال لا ستخدامه فى مشروعات جديدة خاصة . أو الاحتفاظ بجزء من الأرباح

المستحقة التوزيع على الأعضاء لفترات طويلة كما فى نظام الادخار الأسرى بالحركة التعاونية الاستهلاكية فى السويد.

وتشاهد اليوم أيضا تغييرات طرأت على الخدمات الاجتماعية والتعليمية والترفيهية التى درجت التعاونيات تقليديا على تقديمها لأعضائها. إذ حلت محلها الخدمات الأكثر شمولا وفاعلية المقدمة من الدولة من خلال أجهزتها التعليمية وخدماتها للرفاهة الاجتماعية. ولا يعنى ذلك بالضرورة أن رجحان المزايا الجماعية على المزايا الفردية قد توقف فى التعاونيات ولم يعد من سماتها المميزة ولا من مميزات الاقتصاد التعاونى. لكن يعنى أنه لابد فى ادخال تغييرات على التخصيصات مع مرور الزمن الذى يؤدى إلى تبديل فى العادات وأنماط المعيشة مما يفتح إمكانيات جديدة تلائم العادات والأنماط الجديدة لا سيما فى مجال التثقيف.

ومع ذلك فلا تتضمن كل هذه الفروق سوى تغييرات فى نمط التصرف فى الفائض أما العناصر فباقية دون تغيير فيها ومازالت تشمل: المخصص لتأمين استقرار الجمعية ونموها وتطورها. والمخصص للخدمات الجماعية والمخصص للأعضاء بحسب معاملاتهم. وفى أنحاء العالم التى يسودها اقتصاد السوق وتشترى السلع وتباع للأعضاء ومن أجلهم بأسعار السوق الحرة أو بأسعار تتفاوت حسب أحوال السوق تستطيع التعاونيات إذا كانت ناجحة أن تحقق وفراً. وتظهر حساباتها فائضا. ولا حاجة فى هذه الحالة لمخالفة المبدأ الذى راعته التعاونيات لمدة تزيد على قرن من الزمان وأثبت أنه عادل ومناسب إلا وهو مبدأ توزيع الربح بحسب المعاملات.

٥ ـ السياسة والدين : 5 . Politics and Religion

قد تبدو المسائل التى نتناولها من هذا القسم عند النظرة الأولى وإلى حد كبير من الاهتمامات الاضافية الحقيقية للحركة التعاونية . فقد ظل عمل الحركة حتى الآن مركزا على الميادين الاقتصادية والتثقيفية ويعتقد الكثيرون بوجوب أن تستمر الحركة فى التركيز على هذه المجالات .

وحاولت القيادات التعاونية الحكيمة دائما تركيز اهتمام الحركة عليها توخيا لحسن ادائها لواجباتها ومجانبة مخاطر عدم الوحدة والانشقاق وتشتت الطاقة عندما تدخل فى اعتبارات الشئون التعاونية مسائل ليس لها ارتباط واضح بها تؤدى بالناس إلى الاختلاف والفرقة عاجلا أو آجلا . وقد كان هناك أحساس عميق بوجوب الابتعاد باى ثمن عن هذه الأرض الخادعة . وعبر التقرير الذى وافق عليه مؤتمر الحلف التعاونى الدولى عام ١٩٣٧ عن هذا الشعور بصيغة « الحياد السياسى والدينى » وهى العبارة الورادة فيه ، ولم يكتف التقرير بأسباغ صفة المبدأ على « الحياد » بل أضفى عليه أيضا معنى أكثر اتساعا حين وصل بينه وبين العنصر والجنسية إلى جانب السياسة والدين . ورغم أن التقرير الحالى لايذكر العنصر والجنسية إلا أنه يعتبرهما داخلين تحت السياسة لانهما قد يظهران فى صورة صراع سياسى ملتهب فى أكثر من جهة فى العالم .

to concentrate the attention of the Movement on them and avoid the risks of disunity and dissipation of energy incurred when issues of no obvious relevance, on which people are bound sooner or later to disagree, are imported into the consideration of Co-operative affairs. The strong feeling that this treacherous ground must be avoided at all costs found expression in the formula "Political and Religious Neutrality" employed in the Report adopted by the I.C.A. Congress of 1937. The Report not only gives Neutrality the authority of a principle, but also imparts a wider significance to the term by linking it with race and nationality, as well as politics and religion. In the present Report, even where race and nationality are not specifically mentioned, they may be assumed to be covered by politics, for both are capable of erupting into political conflict in more than one region of the globe.

والحق إن لفظ « الحياد » ذاته هو الذى أصبح بصورة متزايدة موضع تساؤل من جانب التعاونيين فى كل مكان تقريبا . ونقر بأنه اصطلاح غير موفق لأنه يحمل فى طياته كثيرا من السلبية واللامبالاة مما لايتسق مع حقائق وممارسات المنظمات التعاونية وهى ليست سلبية ولا متواكلة ولاتنوى أن تكون كذلك إزاء مصالح الحركة التعاونية وأصبح هذا الاصطلاح الآن مضللا ولا معنى له حتى هجره معظم التعاونيين مفضلين عليه اصطلاح « الاستقلال » . لكن رفض مصطلح ما لا يعنى بالضرورة رفض كل ماتحته من أفكار . وستحاول اللجنة فى الفقرة التالية أن تعرض بطريقة إيجابية بقدر الامكان بعض الاعتبارات ذات الدلالة التى تملى صياغة سياسة تعاونية إزاء مسألة السياسة والدين فى الظروف المعاصرة .

ونبدأ بالقول بأن هناك اعتبارات يمكن تسميتها اعتبارات داخلية لأنها

تتصل بعلاقات الجمعية التعاونية مع أعضائها وسبق الاشارة إليها فى هذا التقرير تحت عنوان العضوية .

وهى وجوب عدم التمييز بين الأعضاء أو بين طالبى العضوية لأسباب دينية أو سياسية . وألا يجبر أحد على الاشتراك فى أى إعلان عقائدى . بل يترك للعضو الاختيار الكامل فى اعتناق أى معتقد أو رأى واتباع أية منظمة سياسية أو دينية تجتذب اهتمامه وولاءه . ويجب على الجمعية ألا تضحى بأى قدر من حريتها فى القيام بواجباتها التعاونية الحقيقية بالخضوع لأى حزب سياسى أو أية منظمة دينية ، وعليها الامتناع عن اتخاذ أى موقف معين بسبب مبادىء حزبية سياسية أو دينية ، ويبدو أن هذه المبادىء جميعا لا تثير صعوبات كبيرة دعند التطبيق .

On its side, the society will not compromise its freedom to carry out its proper co-operative tasks through subservience to any political party or religious organisation and will abstain from taking up attitudes on purely party-political or religious issues. Such a policy would not appear to involve any great formal difficulties in its implementation.

ولا يمكن رسم حدود واضحة وفاصلة بين الاعتبارات الداخلية والخارجية بل تختلط معا ويمكن القول بأن الاعتبارات الخارجية هى النابعة عن علاقات الوحدة التعاونية أو الحركة التعاونية ككل بالنظام الاجتماعى والسياسى ، إذ تؤدى المصالح الاقتصادية والعقائد والمبادىء دورا هاما بل دورا مسيطرا فى تشكيل الخط السياسى واختيار أهدافه ، وللحركة التعاونية

عقيدتها الاقتصادية ومصالحها الاقتصادية التى تمثلها ولذا فلا تستطيع الابتعاد عن الدخول فى الشئون الحكومية التى هى فى صميمها شئون سياسية سواء كانت محل صراع حزبى أم لم تكن .

ولاشك أن سياسة الحلف التعاونى الدولى وعدداً كبيراً من المنظمات المنضمة إليه والمتمثلة فى نشر الوعى والاستفادة بين المستهلكين وحماية مصالحهم بصورة أكثر فاعلية تتضمن بذل الجهد للتأثير فى الاجراءات الحكومية الادارية والتشريعية بل وفى آراء ومواقف وسياسات الحركات التعاونية القومية أيضا . وبعبارة أخرى لا تستطيع الحركات التعاونية الزراعية أن تنكر على نفسها الحق ـ بل الواجب ـ فى التعبير عن آراء أعضائها وتقديم خبراتها للحكومة عندما تنظر فى سياسات الزراعة والانعاش الريفى وتحذيرها من الأخطار والشكوى إن كانت النتائج غير مرضية وذلك فى وقت تحتل فيه الانتاجية الزراعية والانتعاش الزراعى مكانة كبرى من الاهتمام .

ويتوقف الكثير بالضرورة على الطرائق والوسائل التى تتدخل بمقتضاها الحركة التعاونية فى ظل موقف سياسى معين . فعلى المنظمات التعاونية اختيار الوسائل التى تبشر بأن تكون أكبر ما يمكن فاعلية . وتتراح بين ايفاد مندوبين للادارة الحكومية والوزراء . والاتصالات البرلمانية . والتحرك بين الجماهير والتحالفات مؤقتا أو على الدوام . والاتصالات بالأحزاب السياسية . وعليها من ناحية أخرى دراسة أى الوسائل تستطيع الحصول على موافقة وتأييد أعضائها وأيها تستتبع أقل ما يمكن من مخاطرة أو انقسام . وليست هذه

المنظمات التعاونية بالضرورة أقوى المنظمات التى تشارك فى الحملات الانتخابية وتسعى للتمثيل فى البرلمان ولا أكثرها نفوذا . فمن تكتفى منها بالعمل على مستوى الادارة الحكومية واستطاعت أن تكتسب ثقة هذه الادارات بحكم ما اشتهرت به من حكمة وموضوعية فى نصحها . عليها أن تستمر فى ذلك فقد تتمكن من القيام بدور كبير عن هذا الطريق فى تشكيل السياسات والتأثير فى القرارات النهائية . ومن حيث اكتساب ثقة الأعضاء وولائهم ومساندتهم .

فالمنظمات التى تتبع سياسة مستقرة قوامها عدم التحزب أى الاستقلال عن الأحزاب والتدخل والتشابك . والتمسك بالمبادىء والمصالح التعاونية وحدها هى كما يبدو تعمل على أرض مأمونة . ويجب أن يكون الاعتبار الأول هو أن أى اضعاف للوحدة التعاونية يضر بقدرتها على التصرف بفاعلية لا فى الحقل السياسى فحسب بل وفى المجالات الأخرى أيضا . لكن ليس من المأمون دائما فى هذه الأيام الامتناع عن اتخاذ المواقف السياسية أو المشاركة فى أعمال بناء على قضايا سياسية لها علاقة أو آثار على مصالح الحركة أو مستقبلها . ومعنى إعلان الحياد ـ كما يقال بحق ـ هو التعبير عن وجهة نظر سياسية . ومما يتفق مع أهداف وروح الحركة التعاونية أن يجتهد القادة والأعضاء فى الشئون السياسية وغيرها بطريقة تزيد الوحدة وتقلل الصراع بأن يلتمسوا فى جميع الأحوال والأزمان أقصى درجة من الاتفاق المشترك .

those organisations which adopt a consistent policy of non-partisanship, that is to say, independence of party and entanglements and intervention based exclusively on co-operative interests and co-operative principles, are obviously on safer ground. The overriding consideration is that any weakening of a co-operative's unity impairs its power to act effectively, not merely in the political field, but in all the other fields as well. Yet in these days, it is not always safe to abstain from taking up attitudes or engaging in action on political issues which have any bearing on the Movement's interests or prospects. To declare neutrality, as has been well said, is to express a political point of view in any case. It is consistent with the aims and spirit of the Co-operative Movement that its leasers and members will endeavour to act, in political as in other matters, so as to promote unity and reduce conflict by seeking at all times the highest common measure of agreement.

ولهذا الاعتبار أهمية قصوى إذا ارادت الحركة التعاونية أن تشارك بفاعلية كبرى فى حل المشكلات الإنسانية التى لها صفات سياسية ودينية برغم أنه لا يمكن حلها إلا بعمل حكومى من نوع أو آخر.

فالقضايا العالمية الكبرى مثل منع الحروب ونزع السلاح ودعم أسس السلام عن طريق نشر التضامن والتعاضد الدولى على أوسع نطاق وفى جميع الميادين . وتخليص نصف الجنس البشرى مما يعانيه من الجوع والحاجة والجهل . وتأييد وتحقيق حقوق الإنسان والحرية الفردية والمساواة فى الوطنية والقومية والفرص المتساوية فى التقدم وكلها قضايا لا يستطيع

التعاونيون أن يعلنوا الحياد أمامها أو يمرون عليها مرور الكرام بغير مبالاة . لأن فلسفة الحركة وممارساتها وكل اتجاهات نموها وتوسعها تسوقها قدما نحو عصر من التكامل الدولى يعتبر الحلف التعاونى الدولى طليعته ورائده .

ويتعلم جيل التعاونيين الحالى من تجاربه الخاصة لأنه يتحرك فى العالم لمدى يفوق كثيرا حركة أى جيل آخر سبقه . ويعرف من هذه التجربة أن الأخوة التعاونية تتجاوز كل حدود ويتجلى ذلك بوضوح فى اجتماعات مؤتمرات الحلف التعاونى الدولى المتعاقبة حيث تحاول الوفود الممثلة للحركات القومية على تعدد خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بذل كل جهد فى التوفيق بين الآراء واستغلال كل قدرات اللغة والصياغة وصولا لموافقة اجماعية على القرارات المتعلقة بالسلام الدولى . وهكذا تصدق ممارسات الحلف وتؤكد ما جاء فى قواعده من أن التعاون « أرض محايدة يمكن أن يجتمع فوقها الناس ممن يعتنقون الآراء شديدة التنوع والعقائد شديدة الاختلاف ليعملوا معا » . وكما أن السلام ليس مجرد التوقف عن الحرب أو عدم وجودها . فان موقف التعاونيين ازاء السياسة ليس مجرد موقف امتناع سلبى لكنه انعكاس ايجابى لتصميمهم على العمل معا على أرض مشتركة .

ويتضح مما تقدم أن اللجنة تشعر بعدم إمكانها اتباع تقرير ١٩٣٧ فى إضفاء نفس الحجية المطلقة على الحياد كمبدأ . فالحياد تحت ظروف معينة سياسة صحيحة وسليمة . لكن ينبغى إفساح الحرية على كافة مستويات البنيان التعاونى للأعضاء الأفراد والجمعيات الأساسية والمنظمات الثانوية والهيئات الدولية فى اتخاذ

المواقف التى يرونها ضرورية أو مناسبة إزاء المسائل السياسية بحسب الظروف الزمنية والمكانية . وتشمل هذه الحرية الاستقلال عن التحالفات أو المشاركات أو الارتباطات التى تضر بأداء واجب هؤلاء الأساسى فى الميادين الاقتصادية والتثقيفية وتخضع هذه الحرية أيضا لشرط أساسى هو دعم الوحدة بين التعاونيين على كافة المستويات . لأن هذه الوحدة لا غنى عنها من أجل القيام بمهمة الحركة ورسالتها .

It will be clear from the foregoing that the Commission feels that it cannot follow the Report of 1937 in giving the same absolute authority to Neutrality as a principle. Neutrality in certain circumstances is a right and proper policy. There should be freedom at all levels of the co-operative structure for the individual members, primary societies, secondary organisations and international institutions, to take to political questions the attitudes which are necessary or most appropriate to their circumstances at any given time or place. This freedom includes independence of alliances or engagements which may impair the performance of their basic task in the economic and educational fields. It is also subject to the primary need of promoting at all levels that unity amongst co-operators which is indispensable to the successful fulfilment of the Movement's mission.

٦ ـ العمل وممارساته

6. Business Practices

درست اللجنة مجموعتين هامتين من المشكلات . ورغم أن أهميتها

ليست واحدة بالنسبة لكافة الجمعيات التعاونية . فلهذه المشكلات أهمية خاصة لكل المشتغلين بالتجارة وميدان الأعمال سواء كانت استهلاكية أم انتاجية .

وأختط رواد روتشديل لانفسهم قواعد صارمة فى الميدانين . وقرروا التعامل نقدا شراء وبيعا . وقرروا أيضا التعامل فى السلع ذات أعلى مستوى من الجودة والنقاء وأن يوفوا الكيل والميزان كاملا عند البيع . وأغفل تقرير ١٩٣٧ ذكر القاعدة الثانية لكنه أعلن القاعدة الأولى مبدأ يجب التمسك به لأسباب مالية ومعنوية . وترى اللجنة أن القاعدتين تطبيقات على مشكلات خاصة فى ميدان محدود لاعتبارات يجب أن تنال فى الظروف الحاضرة عناية وصياغة ممتدة الحدود بحيث يتاح لها تطبيقا أوسع مدى بكثير . ورغم أن القاعدتين لم تكتسبا صفة المبدأ المعترف به عامة فانهما رغما عن ذلك على جانب كبير من الأهمية يبرر اتخاذهما دليلا لسياسة العمل ويدعو لمناقشتهما فى هذا التقرير .

وبادىء ذى بدء يجب أن يستقر فى الذهن أن اصطلاح « التعامل نقدا » لا يعنى أبدا مجرد سداد ثمن البضائع وقت بيعها فى المحل أو تسليمها من المخازن إلى المشترى أو إلى محل إقامته بل يسمح العرف التجارى دائما بفسحة من الوقت ولا يعتبر تأجيل السداد بضعة أيام خروجا على قاعدة السداد الفورى خاصة إذا كان السداد يتم تنظيمه ليتناسب مع مواعيد دفع الأجور والمرتبات سواء كانت أسبوعية أو نصف شهرية أو شهرية .

وإذا كانت التعاونيات الاستهلاكية تضطر إلى التوافق مع الاعراف السليمة السارية فى تجارة التجزئة بصفة عامة فإن ذلك يصدق أيضا على جمعيات التسويق الزراعى وجمعيات المنتجين الصناعيين التى تمنح زبائنها شروط التجارة المعتادة فى الأسواق . وينبغى دراسة مسألة التعامل بالنقد وسياسة التعامل بالأجل المقابلة لها معا بشكل أو بآخر فى ضوء المنطق وحسن الفهم وصولا إلى السياسة السليمة . ويرغم قاعدة روتشديل الحاسمة ليس من الميسور القول بأن إحدى السياستين سليمة بالكامل أو سيئة بالكامل . فكل منها تقوم أو تسقط وفق إطار عام من الظروف الكلية التى تستخدم فيها .

وكان لرواد روتشديل أسبابهم السليمة التى تبرر تطبيق قاعدة السداد نقدا فيؤخذ من تجارب المشروعات التعاونية المبكرة أن منح الائتمان للأعضاء بلاضابط وبلا تمييز يضر بالتعاونيات الناشئة . ولما كانت دائرة السلع التى كانت تتعامل فيها التعاونيات محدودة ومقصورة على المواد الغذائية للاستهلاك اليومى ففى الاستطاعة الاستغناء عن البيع بالأجل لاسيما وأن هذه السلع سريعة الدورة .

والواقع أن التعاونيات إلى جانب رغبتها فى المحافظة على سيولتها واستقرارها المالى رغبت أيضا فى مساعدة أعضائها على التخلص من الديون لاسيما المديونية لأصحاب الحوانيت . فحين تنخفض الأجور وتضطرب العمالة وتنكمش يلجأ المستهلك من الطبقة العاملة إلى أقرب مصدر للائتمان إليه بعد نضوب مدخراته . ولا يختلف موقف المزارع الصغير الذى يعيش عند حد الكفاف أو تحته . وفى الحالتين يخضع

العامل أو المزارع لعبودية الدين طول حياته . والعلاج في أساسه واحد أيضا برغم اختلاف الوسائل واختلاف أشكال التنظيمات . ويتلخص في فرض انضباط مالي يشجع الادخار ويعين عليه مع جعل الائتمان غير المضمون بضمان صعبا أو مستحيلا وهكذا يمكن حث أولئك الذين يرزحون تحت ثقل الديون ويشعرون بوطأتها على بذل الجهد وتغيير عاداتهم في الشراء بأن يقام المشروع التعاوني قريبا منهم .

Apart from safeguarding the liquidity and financial stability of their society, they desired to help their members to emancipate themselves from debt, mainly to shopkeepers. When wages are low and employment irregular, the retailer is the working-class consumer's nearest source of credit after his savings are exhausted. The position of the small agriculturist living on subsistence level or even below, is very similar and leads to similar results, chief among them a debt-servitude which may be lifelong. The remedy, though applied in different ways and through different forms of organisation, is fundamentally the same, a financial discipline which encourages and assists thrift, while making unregulated and unsecured credit difficult or impossible. People who consciously suffered under a burden of debt could be roused to make the effort involved in changing their buying habits, if liberation were brought within their reach by reach by co-operative enterprise.

ويختلف الأمر بالنسبة للجيل اللاحق الذى ولد وتربى في أحوال أكثر يسراً وراحة من زيادة في الكسب وفي القدرة على الانفاق وكثرة فيما تمتلكه

الأسرة من مدخرات وممتلكات . وارتفاع فى مستويات الرفاهية وفى المركز الاجتماعى وتنوع فى السلع والخدمات وأدى كل ذلك إلى تشكيل عقلية الجمهور بحيث أصبحت أكثر استجابة لدعوة رجال المبيعات وايحائهم لهم بالشراء فورا والسداد فيما بعد على أقساط تقسم لتناسب قدرة المشترى على الكسب . ومراعاة لتلك الظروف زادت التعاونيات تشكيلات سلعها التى امتدت من الأغذية إلى الملابس ثم الأثاث والمعادن والحدايد . كما توسعت التعاونيات الزراعية ومدت نشاطها إلى بيع الآلات الزراعية مثلا . واضطرت التعاونيات إزاء رغبتها فى الاحتفاظ بزبائنها إلى منحهم تسهيلات فى الدفع تماثل ما يمنحهم إياها المنافسون ، فانتهكت القاعدة التقليدية واتسع نطاقها .

وحتى التعاونيات الزراعية التى كانت لا تمنح الائتمان سوى للأغراض الانتاجية دون الاستهلاكية خالفت القاعدة خاصة فى البلاد النامية حيث لابد للفلاح أن يتلقى الإئتمان حتى يظل حيا يعمل إلى أن يجنى محصوله ويسوقه ، واعتاد التجار والمنتجون أن يمنحوه سلفا بضمان محصوله . وما لم تفعل الجمعية التعاونية نفس الشىء فلن تأمل فى البقاء أبدا .

ولب المسألة هو ... إلى أى حد يمكن الجمع بين منح الائتمان وشراء أو بيع السلع ؟.. فالائتمان خدمة لها تكلفتها كغيرها من الخدمات ، وحين يشترى أعضاء الجمعية منها بالأجل يحصلون فى الواقع على خدمة إذا لم يدفعوا مقابلها رسما خاصا فانهم يأخذونها على حساب الأعضاء المتعاملين بالنقد وهو أمر غير عادل ، لكن التكلفة من ناحية أخرى قد يصعب حسابها خاصة حين تكون المعاملات صفقات صغيرة كثيرة التعدد ، لذا تجرى التعاونيات

الاستهلاكية على قاعدة بيع الأغذية والأدوات المنزلية الصغيرة بالنقد فقط توخيا للسهولة ولأن هذه السلع يغلب عليها الاهلاك الفورى . أما السلع الأكبر حجما والمعمرة نوعا فمن الممكن ومن المعتاد بيعها طبقا لترتيبات معينة خاصة تقضى بدفع معدل فائدة مناسب لتغطية التكلفة الاضافية ومخاطر الائتمان .

وتظهر هنا أيضا مسألة الجمع بين الائتمان والمتاجرة ولكن فى صورة أخرى . فهل يستطيع موظفو المبيعات الحكم على المقدرة الائتمانية للمشترى ومنحه الائتمان ؟ والرد على هذا السؤال أن ذلك ليس فى مقدورهم دائما فهم غير مؤهلين لهذا إلا إذا تلقوا تدريبا خاصا فى هذا الصدد . والبديل هنا هو انشاء جمعية خاصة بالائتمان أو قسما للائتمان يعمل إلى جانب أقسام البيع ويتولى مسئولية منح الائتمان ويترك لاقسام البيع مهمة البيع بالنقد فى جميع الأحوال ولكافة الأغراض . ويبدو أن من المحتم فصل الائتمان عن المتاجرة وإلا تعرضت التعاونيات لتحمل أعباء وتكاليف قد تظل تتحملها دون أن تتنبه إليها لمدة طويلة . وطبيعى أن تسعى التعاونيات لزيادة حجم أعمالها لكن الزيادة التى تنتج عن منح الائتمان بتكلفة عالية ليست صفقة رابحة ولا سليمة . يضاف إلى ذلك عامل آخر بالنسبة للجمعيات الزراعية ذات المعاملات التجارية هو أن الائتمان حين يمنح لمدة ستة أو ثمانية شهور يمثل استنزافا كبيرا لمواردها الرأسمالية . ويستقطع من رأس المال

ما كان يجب أن يخصص لتطوير الجمعية وتنميتها .
فلابد إذن من أن يفكر التعاونيون فى إنشاء جمعية
ائتمان خاصة منفصلة لتحمل عن التعاونيات التجارية
العبء فى هذا الصدد .

Here again, the question of combining credit with trade arises in another form. Are members of the sales staff competent to judge credit-worthiness and allow credit ? The answer must be : not by any means always, unless they undergo special training. The alternative is to set up a special credit union or credit department, operating alongside of the selling departments, to take the responsibility of extending credit, and so enabling the trading departments to work to all intents and purposes on a cash basis. It would seem that unless special care is taken to separate credit from trade, societies are liable to incur costs of which they may be for a long time unaware. Societies are naturally anxious to increase their volume of trade, but an increase obtained by extending credit at too high a cost cannot be regarded as sound business. A further factor is the heavy drain credit, when it is extended for six or eight months, may make on the capital resources of an agricultural trading society. The capital employed for members' credit is not available to the society for its development. It is inevitable therefor that, where no co-operative credit organisation already exists, co-operators think of creating one especially in order to relieve the burden on the trading societies.

وإذا نظرنا إلى الائتمان من وجهة نظر الأعضاء لرأينا أنهم يتعرضون دواما
لاغراءات رجال البيع من مختلف الفئات يعرضون عليهم أصنافا من السلع لا

نهاية لها على اساس ما يسمى « الشروط المريحة » التى كثيرا ما يتضح أنها صعبة بل مستحيلة . والنتائج السيئة للاذعان لهذا الإغراء أوضح من أن توصف . وكثيرا ماتتبع المنشآت التى تبيع بالأجل ألاعيب ربوية شيطانية حتى اضطرت بعض البلاد إلى اصدار تشريعات مقيدة لنشاطها وقاية للناس من شرورها . ومشكلة التعاونيات التى تريد أن تنأى بنفسها وبأعضائها عن مثل هذه الأمور أن عليها توفير التسهيلات الائتمانية بشروط عادلة ومنصفة للأعضاء مع الابتعاد عن دفعهم إلى الانفاق المسرف الذى يفوق قدرتهم ويجاوز الحدود الحكيمة لرب الأسرة أو يجاوز حدود الادارة المزرعية السليمة فى أى وقت وفى أية ظروف . فلا تريد التعاونيات أن تشترك فى سباق التنافس الذى تثيره المؤسسات الأخرى . ولا شك أن الأوضاع الاقتصادية السائدة الآن حيث الادارة السليمة تجعل التعرض للكساد الشديد أو الرواج الشديد أقل حدوثا ومع التوظف والعمالة الكاملين تجعل مسألة الشراء مع تقسيم الثمن على أقساط شهرية تناسب دخل المشترى حاليا ومستقبلا خاصة بالنسبة للمشتريات الكبيرة مثل الأثاث أقل مخاطرة مما كانت آنفا للمشترى والجمعية التعاونية على السواء . ويقال تبريرا لذلك أن المستهلك يستطيع بهذه الطريقة التمتع بمستوى الرفاهية الآخذ فى الارتفاع باستمرار وبسرعة نتيجة للتقدم التقنى والاقتصادى ، ومع ذلك فمازالت لقاعدة المعاملات النقدية مزاياها الاقتصادية بالنسبة للتعاونيين والجمعيات . ومن الخطأ هجرها والانغماس فى الشراء بالأجل ، فالتعاونيات تحمل مسئولية كبرى تجاه نفسها وتجاه أعضائها وعليها أن تقرر بعناية متى وكيف يجوز الاعتماد على الائتمان لاسيما فيما يتعلق بسلع الاستهلاك .

والمهم أن يكون الميزان معتدلا وعادلا . والمهم من وجهة نظر التعاونيات خاصة أن تنظر إلى مسألة

التعامل بالنقد أو سياسة الائتمان لا من حيث المصلحة والمزايا التجارية فحسب بل وأيضا من حيث المصلحة الاقتصادية والمعنوية الحقيقية للأعضاء على المدى القصير والمدى الطويل وتعتبر الجمعيات فاشلة فى مهمتها التعليمية إذا لم تبذل جهدا لتثقيف أعضائها فى القضايا المتصلة بهذا الموضوع ليتمكنوا من اصدار القرارات الرشيدة التى تأتى نتائجها فيما بعد مبررة لتصرفاتهم تعاونيا وأيضا من وجهة نظر الاقتصاد المنزلى السليم أو الادارة المزرعية الواعية .

The important thing is to hold the balance fairly and, for co-operative societies especially, to look at the question of cash or credit policy, not only from the standpoint of their own business advantage, but also from the standpoint of the true economic and moral interests, short-term and long-term, of their members. Moreover, societies will be failing in their educational duty if thay do not take pains to instruct their members in the issues involved, so that they make intelligent decisions which will later justify themselves by their consequences, in terms of both co-operation and good household or farm management.

ويعرف المؤرخون الاقتصاديون والاجتماعيون تمام المعرفة الأسباب التى حدت برواد روتشديل إلى ضرورة التأكيد على الاصرار على بيع السلع المطابقة تماما لما أعلنوه وألا يخسروا الميزان والمكيال ، فقد كان غش الأغذية والتصرفات السيئة الأخرى شائعة فى تجارة التوزيع بأوروبا إبان النصف الأول من القرن

التاسع عشر وما تزال أيضا موجودة فى عصرنا الحاضر . غير أن الفكرة التى وراء قاعدة روتشديل يجب أن تجد تعبيرا صريحا عنها اليوم وفى المستقبل وعلى مدى أوسع شمولا وتتلخص تلك الفكرة فى ضرورة التزام التعاونيات فى جميع أنشطتها لاسيما عند التعامل مع الجمهور العام بشعور أخلاقى عميق واستقامة اجتماعية كاملة . وإذا كان يندر الآن ألا توجد منشأة تعاونية فى أى فرع من فروع النشاط التجارى . فيجب على التعاونيات القائمة ان تبرر وجودها لا من حيث المزايا التى توفرها لأعضائها فحسب بل من حيث روح المسئولية والعدالة والاستقامة فى كل أعمالها . ويجب أن تقاوم كل اغراء يدفعها للأخذ بالوسائل الملتوية التى يأخذ بها المنافسون حتى ولو بدا أن التعاونيات تعانى من هذا الالتزام . وقال أحد رجال الرأى العام فى القرن التاسع عشر أن الغش والفساد من سمات المنافسة . وانه لشرف عظيم لرواد روتشديل أنهم بدأوا يحولون ميدان المنافسة من الغش والفساد إلى النقاء والجودة حتى قبل أن تفكر الدولة فى التدخل بسنوات عديدة وتضع مستويات كحد أدنى وتعاقب الذين لا يلتزمون بها . وأكد أكثر التعاونيين العالمين بمشكلات المناطق النامية اقتصاديا واجتماعيا أن الحركة التعاونية فى البلدان التى لم تتمكن حكوماتها من مواجهة الفساد بفاعلية تستطيع أن تؤدى دورا مماثلا .

وكما تستطيع التعاونيات الاستهلاكية أن تضع مستويات النقاء فى الأغذية يمكن للجمعيات التعاونية الزراعية أن تتغلب على عدم الأمانة فى التجارة بأن تزود الفلاحين بالجيد من السلع والمخصبات الكيماوية .

The reasons why the Rochdale Pioneers found it necessary to emphasise their determination to sell goods which really were what they professed to be and not to cheat in weighing and measuring are well-enough known to economic and social historians. They were adulteration of food and other malpractices common in distributive business in the first half of the 19th century in Europe, and by no means unknown in our own tine. But the idea underlying the Rochdale rule has to be expressed in a much broader context today and in the future. It is that co-operative institutions, in all their activities and especially where they have to deal with the general public, should be characterised by a high sense of moral and social rectitude. When there is scarcely any branch of commercial activity in which co-operatives of one type or another may not now be found, co-operative institutions should be able to justify their existence, not only by the advantages they yield to their members, but also by their sense of responsibility and their high standards of probity in all that they undertake. The temptation to copy the doubtful practices of competitors should be resisted, even when societies appear to suffer financially because of them. Adulteration, said one 19th cerntury publicist, was an aspect of competition. It is to the honour of the Rochdale Pioneers that they began to shift the area of competition from fraud and adulteration to purity and good quality, some years before the state

intervened to set minimum standards and to punish those who failed to observe them. More than one cooperator, versed in the economic and social problems of the newlydeveloping regions, has emphasised that a similar role could be played by the Co-operative Movement in countries where the government has not yet been able to deal dffectively with adulteration. Just as consumer co-operatives can set standards of purity in foodstuffs, so it is possible for agricultural societies to counteract dishonest trading by supplying farmers with goods and chemical fertilisers of good quality.

وقدمت المؤتمرات التى عقدها الحلف التعاونى الدولى فى السنوات الثمانية الأخيرة حول موضوع توعية المستهلكين أدلة على أنه لا يمكن دائما الاعتماد على الحكومات فى حماية المستهلكين حماية كافية ولا حتى فى تنفيذ التشريعات التى تصدرها تنفيذا فعالا ، وأكبر دليل على ذلك قيام جمعيات حماية المستهلكين فى العديد من الأقطار وتكوينها لسكرتارية دولية . وهذا أيضا دليل على ارتياب المستهلكين وعدم رضاهم عن الطريقة التى يعاملهم بها المنتجون والبائعون سواء منتجو وبائعو المنتجات الجديدة أم القديمة التى تصنع أو تحفظ بالوسائل الجديدة لكنها لا تبرر عند الاستخدام المزاعم المكتوبة على أغلفتها أو التى تقال عند الاعلان عنها ، والملاحظ أن التشريعات بطيئة نوعا فى هذا الصدد وتتخلف كثيرا عن ملاحقة المنتجين والمخترعين فى صنع المنتجات الجديدة التى تطرح فى الأسواق ، فما تزال الحاجة ماسة ـ والحالة هذه ـ إلى منظمة مثل الحركة التعاونية التى تستطيع أن تحتج وتثير الجماهير من ناحية وأن تقدم لهم من ناحية أخرى منتجات بديلة جيدة ويعتمد عليها ، وتستطيع الحركة التعاونية اليوم ـ كما استطاع رواد روتشديل ـ تحويل ميدان الصراع التنافسى وقيادة التجارة إلى سبل جديدة من الأمانة الاجتماعية ،

ولكى يمكنها ذلك يجب أن يكون المستوى الأخلاقى للمعاملات فى قطاع التعاون مرتفعا ومستمرا فى الارتفاع والا يهبط أبدا إلى دون ما يتطلبه القانون بحيث يعرف الجمهور ذلك ويعتمد عليه ويثق فيه .

٧ ـ التعليم 7 . Education

ليس من المصادفات أن يكون كثيراً من رواد وقادة التعاون البارزين معلمين شعبيين عظاما أيضا . ذلك لأن الكفاح من أجل إعادة بناء النظام الاقتصادى على أساس من المبادىء التعاونية يتطلب تنظيما وفكرا يختلف من نظم وأفكار كل من المشروعات الفردية أو الحكومية . فيتوجه التعاون بصفته شكلا من أشكال المساعدة المتبادلة إلى دوافع أخرى غير دوافع الإنسان الأنانية أو المتركزة على مراعاة الذات أو الطاعة لسلطة قائمة . وليس الانضباط الذاتى الجماعى شيئا يوجد تلقائيا أو ينمو بنفسه لكنه يحتاج لكى ينمو وينتشر إلى عناية وجهد . ويحتاج التعاون لمن يمارسونه بحق وفاعلية إلى قبول أفكار جديدة ومستويات سلوك جديدة وعادات تفكير جديدة تقوم على القيم العليا للتجمعات التعاونية . ولذا لا يمكن لأى مؤسسة تعاونية أن تغفل الحاجة إلى تعليم وتثقيف أعضائها بالطرق المناسبة حفاظا على مصالحها الخاصة وبقائها ذاته .

7. Education :

It is no mere coincidence that so many eminent pioneers and leaders of Co-operation have been also great popular educators. The effort to reshape the economic system on the basis of Co-operative principles requires a different discipline from those of either individual or governmental enterprises. Co-operation as a form of mutual aid appeals to other motives than man's selfish or

self-regarding impulses or obedience to dulycon-stituted authoruty. Collective self-discipline is not a wild or self-propagating, but a cultivated growth. Co-operation requires of those who would practise it effectively the acceptance of new ideas, new standards of conduct, new habits of thought and behaviour, based on the superior values of co-operative association. No co-operative institution, therefore, can be indifferent, in its own interest and for its own survival, to the need for educating its members in appropriate ways.

لكن التعليم من وجهة النظر التعاونية ومن أجل التعاون ينبغى أن يعرف بمعنى شديد الاتساع بحيث يضم التعليم الأكاديمى بأنواعه الكثيرة كما يشمل أيضا ما يتعلمه الناس والطريقة التى يتعلمونه بها . فكل نوع من الخبرات يضيف إلى معلومات الناس وينمى ملكاتهم ومهاراتهم ويوسع نظرتهم ويدربهم على العمل المنسق والفعال مع زملائهم ويحثهم على القيام بمسئولياتهم كرجال ونساء ومواطنين لها من وجهة نظر التعاون معنى تعليميا .

فلم يعد التعليم فى عالمنا المعاصر قاصرا على ما يعلم فى المدارس والكليات خلال فترة معينة من حياة الناس بل أخذت هذه الفكرة تتضاءل شيئا فشيئا حتى أن فكرة التعليم فى التعاون صارت عملية مستمرة مدى الحياة .

ويحتاج جميع الأشخاص المشتغلين بالتعاون للمشاركة فى عملية التعليم واعادة التعليم هذه . ويمكن لأغراض هذه الدراسة تقسيم هؤلاء الأشخاص إلى مجموعات ثلاث أولها مجموعة الأعضاء الذين من أجل مصلحتهم تقام التعاونيات والذين يمارسون فى هذه التعاونيات السلطة العليا بصفة جماعية

طبقا لدستور التعاونيات الديموقراطى . وتأتى بعد ذلك مجموعة أصحاب المناصب فى التعاونيات سواء كانوا منتخبين لتمثيل الأعضاء أو كانوا محترفين تستخدمهم التعاونيات . ويحتاج أعضاء هاتين الجماعتين إلى تعليم يتألف أساسا من المعرفة وتحصيل المهارة الفنية والتدريب على التصرف والسلوك التعاونيين . ويجب أن تكون هذه المعرفة من الدقة والصحة والتنظيم بالدرجة القصوى مادام لدى هؤلاء الوقت والمقدرة على استيعابها . ولا تتضمن المعرفة العلم بالأشكال التعاونية الخاصةالتى يعملون فى اطارها فحسب . بل وأيضا العلم بالمحيط الاقتصادى والاجتماعى الذى تعمل فيه التعاونيات .

ويجب أن تشمل المعارف التى تقدم لأصحاب المناصب المنتخبين قدرا كبيرا من علوم التجارة والأعمال . أما بالنسبة للموظفين المحترفين فيجب أن تشمل المعرفة ما يجعلهم على الأقل فى مستوى واحد من الكفاءة مع نظرائهم العاملين فى القطاعات الاقتصادية الخاصة والعامة . وواضح أن هؤلاء الموظفين يحتاجون إلى أفضل تدريب متوافر على الشئون الفنية المناسبة لهم .

لكن ليس من الواضح تماما أن طبيعة التعاون الديموقراطية تستلزم الالمام بمهارات فنية خاصة مثل ما تتطلب من الالمام بالشئون الاقتصادية . ولذا يجب التأكيد على هذه الناحية التى قد لاتكون واضحة كل الوضوح . ويجب تدريب الأعضاء وممثليهم على كيفية استخدام تلك العمليات الديموقراطية بمهارة وفاعلية من أجل مصلحة جمعيتهم . وإذا لم ترسم الحدود الواضحة فقد يقال أن تعليم الأعضاء نوع من تعليم الكبار وجزء منه وهو تعليم يجرى الآن بطريقة لا مركزية بوسائل المناقشة ومختلف أشكال العمل الجماعى .

لكن تعليم موظفى الجمعيات وأصحاب المناصب فيها للعمل فى اطار الحركة التعاونية يجرى فى معاهد تدريب فنى وجامعات .

ومما يملأ النفس ارتياحا أنه أصبح من المعتاد الآن أن تقيم المنظمات التعاونية القومية كليات تعاونية مركزية ومدارس تدريب . ويزداد عدد الجامعات التى بها معاهد أو أقسام خاصة بالدراسات والبحوث التعاونية .

The establishment by national co-operative organisations of central co-operative colleges and training schools is today, it is gratifying to note, becoming normal. The number of universities with special institutes or departments for co-operative studies and research is also on the increase.

وتتألف المجموعة الثالثة من الأشخاص الغير مشتركين فعلا فى الحركة التعاونية فهم غير تعاونيين الآن لكن ينتظر أن يصبحوا تعاونيين . فمازالت أغلبية الجماهير خارج عضوية الحركة التعاونية . وسوف تضطر الحركة التعاونية مع مرور الزمن أن تطلع الجماهير أولا بأول وبطريقة فعالة أكثر مما مضى على أهدافها وطرائقها وتنظيمها وانجازاتها وخططها للمستقبل حتى تستطيع أن تحرز التقدم والنجاح . بل وعليها فضلا عن ذلك أن تعلن فى وضوح وقوة عما لديها من أفكار تسعى إلى تثبيتها وتعميقها مما يجب تطبيقه من أجل مصلحة المستهلكين أو المنتجين جميعا بحيث تجعل من قضية عامة من قضايا السياسة العامة . وهكذا يجب خوض معركة الفكر التعاونى فى الميدان الثقافى الذهنى كما فى الميدان الاقتصادى .

وترى اللجنة أن أنواع التعليم المناسبة لمختلف مجموعات الأشخاص الذين

يشكلون الجمعيات التعاونية هى مسئولية أساسية من مسئوليات المؤسسات التعاونية . وعلى ذلك يجب أن تقدم هذه المؤسسات كل أنواع التعليم التى تحتاجها . ولاشك أن انتشار نظم التعليم العام يخفف من أعباء التعاونيين . لكنه لايعفى الحركة التعاونية من مسئوليتها التعليمية التى عليها وحدها أن تقوم بها وهى تثقيف الجماهير فيما يتعلق بالمثل التعاونية العليا والطرائق المناسبة لتطبيق مبادىء التعاون تحت ظروف معينة . فلا تستطيع الحركة التعاونية أن تنقل عبء هذه الوظيفة إلى مؤسسات أخرى ولا تملك التعاونيات الصغيرة فى الجهات البعيدة المنعزلة موارد كافية للعملية التعليمية . ولذا فمن واجب ومسئولية المنظمات التعاونية فى المستوى الثانى ـ خاصة الاتحادات ـ التى تتولى الوظائف الاشرافية أن تقدم كل أنواع المساعدات ـ من نشرات ووسائل سمعية وبصرية وخبرة فنية ـ التى تضمن أن توجد فى كل مكان نواة توعية من تعاونيين على درجة كبيرة من العلم والمعرفة وسعة نظر تمتد إلى ما يجاوز منطقة جمعيتهم الاساسية .

وتود اللجنة أن تبرز الحقيقة الواقعة وهى أن المهتمين بالدراسات المتعلقة بالتعليم التعاونى يزداد وعيهم فى السنوات الأخيرة بأن من الواجب رفع مستوى التعليم فى الحركة ليصبحوا على نفس مستوى قدرة المجيدين لعلوم العصر . وقد دخلت الحركة التعاونية فى كثير من الأقطار طورا من التغيير البنائى لابد لها من إجرائه مع ما يستتبعه من التركيز وانشاء وحدات أكبر حجما تحتاج فى مستواها العالى إلى موظفين ذوى خبرة ودربه فى نواحى الادارة تماثل ماهو لدى الموظفين فى المنشآت الأخرى ، ولا يمكن حل هذه المشكلة بمعزل عن مشكلات جذب الاكفاء من الموظفين وتحديد أجورهم وترقياتهم . وهذه مشكلة عاجلة .

فقد آن الأوان لكى تنظر الحركة التعاونية إلى

نشاطها التعليمى نظرة أكثر جدية مما مضى . وعليها تحديد مشكلاتها التعليمية بطريقة أوسع وأشمل مع تخصيص مبالغ كافية فى موازناتها من أجل برامج تعليمية جيدة التخطيط .

Co-operative Movement has to regard its educational activity much more seriously than it has often done in the past. Its should define its educational problems in much broader and more comprehensive terms and provide in its budget sufficient funds for a well-planned educational programme.

وتود اللجنة أن تشير كمثال واحد إلى فكرة تعاون المنظمات التعاونية التى ستناقش فى التقرير فيما بعد ، فيجب المضى أكثر فأكثر فى تنظيم هذا التعاون وتنفيذه على النطاق القومى ثم من قارة لقارة أخرى . وعلى الحلف التعاونى الدولى واجب أساسى هو مساعدة وحث هذا الامتداد . وواضح أن التدريب من أجل هذا الشكل التعاونى الدولى يجاوز مقدرة المدارس التعاونية القومية . ومادام التدريب مطلوبا لتعاون دولى فيجب أن يجرى على نطاق دولى . وتود اللجنة أن تشير إلى أن فكرة أنشاء مركز تعليمى تعاونى ومعهد تدريب تحت رعاية الحلف التعاونى الدولى وباشتراك سكرتاريتها هى فكرة قديمة أعلنت سلطات الحلف أكثر من مرة موافقتها عليها .

وتشتد الحاجة الآن لهذا المعهد الذى يجب أن تختار له هيئة تدريس دولية تستمد من أبرز المعلمين التعاونيين فى العالم لتخريج قادة قادرين على أن يصبحوا رأس رمح للتعجيل بتطوير التعاون على المستوى الدولى وهو هدف أصبح قريب التحقيق بالنسبة للحركة التعاونية .

وقد فات الوقت الذى نقنع فيه ببدايات متواضعة . لكن موارد الحلف أصغر من أن تمكنه من القيام بهذه المهمة وحده . وعلى المؤسسات القومية خاصة القوية منها والعاملة فى ميدان التجارة والتمويل أن تتجمع معا وتساعد الحلف من أجل مصلحتها وتطورها مستقبلا على الأقل .

ولا تتردد اللجنة فى قبول التعلم كمبدأ تعاونى . وهو بهذه المثابة مبدأ يحقق فى الواقع تطبيق المبادىء الأخرى والتمسك بها . فالمبادىء التعاونية أكثر من صيغ كلامية وأكثر من مواد فى لائحة . بل هى شىء يجب ايقاظه وتجديده فى كل جيل جديد يتسلم العمل فى الحركة التعاونية من الجيل السابق عليه . ويتوقف الايقاظ والتجديد أكثر ما يتوقف على العناية التى يحتفظ بها كل جيل بشعلة التعليم وهاجة .

The Commission has no hesitation in accepting education as a principle of Co-operation - as the principle, in fact, which makes possible the effective observance and application of the rest. For the principles of Co-operation are more than verbal formulae, more than articles in a rule book, to be literally interpreted. In the last analysis the principles embody the spirit of Co-operation, which has to be awakened and renewed in every fresh generation that takes over the work of the Movement from its predecessors. That awakening and renewal depend, more than anything, upon the care and assiduity with which each generation keeps the torch of education aflame.

الجزء الثالث : التوصيات والنتائج

تلخيصا لاستعراض اللجنة فى الجزء الثانى من هذا التقرير ودراستها للمبادىء السبعة الواردة فى تقرير عام ١٩٣٧ . يمكن القول بأن المبادىء التالية يجب الاستمرار فى اعتبارها ضرورية للممارسة التعاونية الحقيقية والفعالة فى الوقت الحالى وفى المستقبل على المدى الذى يمكن رؤيته :

١ ـ يجب أن تكون عضوية الجمعية التعاونية اختيارية ومتاحة بغير قيود مصطنعة أو أى تمييز اجتماعى أو سياسى أو دينى لكل الأشخاص الذين يمكنهم استخدام خدماتها والراغبين فى قبول مسئوليات العضوية .

٢ ـ الجمعيات التعاونية منظمات ديموقراطية . ويجب أن تدار شئونها بمعرفة أشخاص منتخبين أو معينين بطريقة يتفق عليها الأعضاء على أن يكونوا مسئولين أمامهم ظيجب اج يتمتع أعضاء الجمعيات الأساسية بحقوق تصويت متساوية (لكل عضو صوت واحد) والمشاركة فى القرارات التى تمس جمعياتهم . وفى غير الجمعيات الأساسية يجب أن تسير الادارة على أساس ديموقراطى بشكل مناسب .

٣ ـ لا يصرف رأس المال المساهم سوى معدل فائدة محدود جدا . هذا إذا صرف على الإطلاق .

٤ ـ الفائض أو الوفر ـ إن وجد ـ الناشىء عن عمليات الجمعية يستحق لأعضاء الجمعية ويجب توزيعه بطريقة تمنع العضو أن يكسب على حساب الآخرين ويمكن عمل ذلك بقرار من الأعضاء كالتالى :

(أ) بالتخصيص من أجل تنمية أعمال الجمعية التعاونية .

(ب) بتقديم خدمات مشتركة .

(جـ) بالتوزيع بين الأعضاء بنسبة معاملاتهم مع الجمعية .

٥ – يجب على كل الجمعيات التعاونية أن تتخذ ترتيبات لتثقيف أعضائها وأصحاب المناصب فيها وموظفيها والجمهور العام فى مبادىء التعاون وفنياته أقتصاديا وديموقراطيا ورأينا من المهم أن نضيف إلى ذلك مبدأ النمو بالتعاون المتبادل فيما بين التعاونيات .

٦ – على جميع المنظمات التعاونية أن تتعاون بنشاط بكل طريقة عملية مع التعاونيات الأخرى على المستويات المحلية والقومية والدولية من أجل خدمة مصالح أعضائها ومجتمعاتها على أحسن وجه .

وإذا تقدم اللجنة الصيغة الموضحة بعاليه نريد أن تضيف ملاحظات معينة .

الملاحظة الأولى : أن هذه المبادىء لم تجمع تحكميا ولا بالمصادفة بل هى تمثل نظاما متسقا كما أنها لا تنفصل عن بعضها وتساند وتقوى بعضها البعض ، ويمكن ويجب أن تراعيها بكاملها كل الجمعيات مهما كانت أغراضها ومجالات أعمالها إذا كانت تدعى الانتماء للحركة التعاونية .

والملاحظة الثانية : هى أن برغم نشوء هذه المبادىء كقواعد تحكم علاقات الأعضاء الأفراد بعضهم ببعض وبجمعياتهم إلا أن تطبيقها لا يقتصر على الجمعيات الأسياسية ، بل يجب أن تتبعها المنظمات الثانوية أيضا بكل ولاء مع التعديلات الضرورية أو المرغوبة بالنسبة للمؤسسات التى تمثل تعاون الجمعيات التعاونية لا بالنسبة للأفراد .

والملاحظة الثالثة : أن المبادىء التى قبلت عام ١٩٣٧ ثم لم تحتفظ بها اللجنة الحالية لا ينبغى الاستخفاف بها أو القاؤها جانبا ، فلا يعنى كونها لا تطبق تطبيقا عاما فى أيامنا هذه أنها لم تعد مناسبة لا سيما للجمعيات التعاونية التى بمقتضى حداثتها وعدم خبرتها لا تستطيع تحمل الضغوط على ماليتها أو وحدة عضويتها .

ونعود إلى موضوع التعاون بين الجمعيات التعاونية فى تجمعات تطلق عليها أسماء مختلفة مثل الاتحادات أو المنظمات المركزية أو لمنظمات المستوى الثانى بصفة عامة وتخدم أغراضا كثيرة متنوعة اقتصادية وفنية وتعليمية . وترى اللجنة أن هذا التعاون على المستوى الثانى يؤدى فى الحركة التعاونية الآن وسيؤدى فى المستقبل دورا أهم بكثير مما أداه حتى الآن . وهو لا يمثل بالطبع أكثر من أمتداد طبيعى وطيب للفكرة التعاونية الأساسية أى التجمع من أجل المنفعة المشتركة وهى طريقة التعاون فى التقدم من أحدى مراحل العملية الانتاجية إلى مرحلة أخرى تالية مثل التقدم من البيع بالتجزئة إلى البيع بالجملة والانتاج أو الانتقال من البيع فى السوق المحلية إلى التصدير . فالمنظمات الثانوية التى تعمل فى البداية على أساس مناطق أو إقليمى تنمو فيما بعد أو تتكامل لتصبح منظمات قومية .

ولا سبب هناك يدعو إلى توقف هذا الشكل التعاونى عند الحدود القومية بل يوجد على العكس كل سبب سواء من ناحية المبدأ أو الناحية العملية النفعية بجعل الحركة التعاونية تخترق الحواجز القومية التقليدية المادية والعقلية لتدخل عهدا جديدا من التعاون الدولى . ويفترض ذلك منطقيا وعمليا قيام منظمات تعاونية ذات مستوى ثالث مثل جمعية تجارة الجملة السكندنافية . والجمعية التعاونية البترولية الدولية بل والحلف التعاونى الدولى ذاته .

On the contrary, there is every reason of principle and practical advantage why the Co-operative Movement should break through the material and mental barriers of conventional nationalism into a new era of international co-

operation. This implies, logically and practically, co-operative organisations of the third degree, like the Scandinavian Wholesale Society, the International Co-operative Petroleum Association and the International Co-operative Alliance itself.

وتكتسب فكرة الوحدة والتماسك داخل الحركة التعاونية بشكل أوسع مدى تحت أسماء مختلفة مثل – التنسيق . أو التدعيم . أو التركيز أو التكامل – أرضا جديدة دائما بين التعاونيين لاسيما عندما يدركون أن منافسيهم الذين يخافونهم اليوم هى المنشآت الرأسمالية الكبيرة وهى الآن تتكامل رأسيا وأفقيا . ولا أساس هناك للظن بأن هذه المنافسة سوف تفتر حدتها . بل المتوقع أن المشروع الرأسمالى سوف يستمر فى تطوره بمساعدة الأدوات الفنية الحديثة حتى يبلغ حد الأحتكار لا فى الأسواق القومية فحسب بل على المستوى الدولى فى وحدات اقتصادية جديدة متعددة الجنسية تسمى مناطق التجارة الحرة أو المجتمعات الاقتصادية وستصبح المنافسة منافسة بين الكبار أنفسهم لا بين الكبار فى مواجهة الصغار .

وللحركة التعاونية كافة امكانيات التطور لتصبح فى مقدمة الكبار . ولا ينقصها إلا أن تركز قوتها فى وحدات كبيرة وتطبق دائما – وبلا حدود أو قيود – ومن المستوى المحلى إلى المستوى الدولى مبدأ التعاون بين التعاونيات لتصبح عظمتها واضحة ومشهودة لتعمل بنجاح ضد الاحتكارات .

The Co-operative Movement is potentially among the greatest. It need only to concentrate its power in larger units by applying consistently without restriction, from the local to the international plane, the principle of co-operation

among co-operatives, to make its greatness manifest and to act successfully against the monopolies.

ولكى تفعل ذلك على التعاونيين أن يعيدوا من وقت لآخر البحث فى ممارساتهم ومؤسساتهم على ضوء أهدافها النهائية والمبادىء التى تخدم هذه الأهداف ، ومن الضرورى الابتعاد عن الأخطاء والتفسيرات ذات الجانب الواحد كى تتضح الأرض المشتركة التى يمكن للتعاونيين أن يتجمعوا عليها ويعملوا معا نحو ادراك المثل الأعلى وهو تحقيق المجتمع الانسانى بصورة أكمل وأفضل مما تم حتى الآن ، ويفترض هذا العمل المشترك لا مجرد التعاون بولاء داخل اتحادات التعاونيات على اختلاف أنواعها بل وأيضا قيام علاقات أوثق وأعمق بين التعاونيات المتنوعة على كل مستوى يمكن أن تتحق فيه هذه العلاقات ، وقد ظلت فكرة القطاع التعاونى فى الاقتصاد مجرد فكرة نظرية دون أن تحقق فى الواقع مايتلاءم مع مستوى الفكر النظرى وما ذلك إلا لعدم الوحدة والتماسك بين مختلف فروع الحركة .

وتعلم اللجنة تمام العلم أن مساندتها لقيام علاقات أوثق وأشمل بين التعاونيات إنما تعبر عن أفكار أولئك الذين أثاروا هذه المسائل ودفعوها إلى مقدمة الاهتمامات والمناقشة منذ جيل مضى وما يقلق اللجنة هو مضى وقت طويل بين إعلان الأفكار التعاونية السليمة وبين تحقيقها فى الواقع والممارسة ، ولا تملك إلا أن تقول أن فشل كثير من المنظمات التعاونية فى تقديم النوع الصحيح من التعليم للأعضاء القادة هو الذى يؤدى فى الأغلب إلى هذا القصور ، لكنها تقول أيضا أن السرعة التى تسير بها خطى التطور والتقدم الاقتصادى المعاصر انقصت وما تزال تنقص من الوقت المتاح للحركة التعاونية كى تظهر قيمة مبادئها وطرائقها ووضعها . موضع التطبيق .

وسيحكم العالم على التعاون بمقدار مساهمته فى

رفع مستوى الرفاهة البشرية بأسرع ما يمكن . وتنشد البشرية بأسرها تحولا من نظام يسيطر عليه رأس المال إلى نظام يؤسس على الكرامة والمساواة . فاذا تمسكت الحركة التعاونية بمبادئها وتسلحت بالشجاعة والاقتناع الراسخ استطاعت أن تثبت عمليا امكانية قيام مجتمع عالمى لا يكون فيه الإنسان عبدا للقوى الاقتصادية بل سيدا لها . ورسالتها أن تعلم الأفراد العاديين بالبيان العملى كيف أن مبادئها التى تعبر عن علاقات الجوار والأخوة فى التعاونيات يمكنها أيضا أن يؤثر على العلاقات المتبادلة بين الأمم .

The world will judge the success of Co-operation by its contribution to raising the level of human well-being as quickly as possible. Humanity at largr is seeking, however blindly, for a major transformation from a system dominated by capital to one based on human dignity and equality. The Co-operative Movement, when true to its principles and armed with courage of its convictions, can prove by practical demonstration that a world society is possible in which man is no 'onger the slave but the master of economic forces. Its mission is to teach the common people by demonstration how the principles which express their neighbourly and brotherly relations in their Co-operative can also inspire the mutual relations of the nations.

فإذا ارادت الحركة التعاونية أن تتبوأ مكانتها اللائقة بها سواء فى كل قطر أو دوليا فيجب على المؤسسات التعاونية أن تساعد كل منها الأخرى

مساعدة مطلقة وبلا تحفظ . بحيث تعمل المؤسسات كأعضاء فى جهد مشترك موحد لتحقيق أهداف ومثل الحركة ككل . وهى أهداف لا تقل عن الوصول إلى مرحلة ينتهى فيها وجود الصراع والاحتكار والكسب غير المشروع . ويكاد يستحيل قيام المجتمع العمالى المثالى على النمط الذى توخاه رواد روتشديل . ولا الكومنولث التعاونى الذى ينشده كثير من التعاونيين بغير جهود موحدة ودائبة من جانب جميع التعاونيين والمؤسسات التعاونية كبيرها وصغيرها سواء منها القومية أو الدولية .

وعلى التعاونيين فى جميع أنحاء العالم أن يقدروا تقديرا عميقا أن أهم أهداف الحركة التعاونية هو مساندة ودعم حقوق الشعب الاجتماعية والاقتصادية . وأن السعى إلى هذا الهدف وتحقيقه يحتاج إلى جهود نشطة ومنسقة من أجل تحقيق السلام العالمى .

If the co-operative movement is to rise to its full stature, either within each country, or internationally, the several co-operative institutions must unreservedly support one another. They must act as members of a common united effort to realise the objectives and ideals of the movement as a whole. These are no less than the attainment of a stage at which conflict, monopoly and unearned profit cease to exist. The ideal of a workers' community such as the one envisaged by Rochdale pioneers, or a co-operative com-

monwealth desired by several other co-operators, can hardly be realised in practice except by the unstinted and united efforts of all co-operators and co-operative institutions, large and small, national and international.

Co-operators the world over should profoundly appreciate that the most important aim of the co-operative movement is the promotion of the social and economic rights of the people and that the pursuit and achievement of this high aim requires active and concerted efforts towards the re-alisation of world peace.

الجزء الرابع

قرارات مؤتمر الحلف التعاونى الدولى الثالث والعشرين المنعقد بفيينا من ٥ إلى ٨ سبتمبر ١٩٦٦

لجنة الحلف التعاونى الدولى للمبادىء

يرحب مؤتمر الحلف التعاونى الدولى الثالث والعشرين بتقرير لجنة المبادىء التعاونية بوصفه محققا لما يتطلبه قرار المؤتمر الثانى والعشرين .

ويقبل المؤتمر أنه بينما قد يكون هناك اختلافات فى الرأى حول الدرجة أو التركيز ، فأن التقرير يعد بيانا ذا دلالة للمبادئ التعاونية فى وضعها الحديث .

ويوافق المؤتمر على التوصيات والنتائج التى قدمتها لجنة المبادىء كالتالى :

١ ـ يجب أن تكون عضوية الجمعية التعاونية اختيارية ومتاحة بغير قيود مصطنعة أو أى تمييز اجتماعى أو سياسى أو عنصرى أو دينى لكل الأشخاص الذين يمكنهم استخدام خدماتها والراغبين فى قبول مسئوليات العضوية .

٢ ـ الجمعيات التعاونية منظمات ديموقراطية ، ويجب أن تدار شئونها بمعرفة أشخاص منتخبين أو معينين بطريقة يتفق عليها الأعضاء على أن يكونوا مسئولين أمامهم ، ويجب أن يتمتع أعضاء الجمعيات الأساسية بحقوق تصويت متساوية (لكل عضو صوت واحد) والمشاركة فى القرارات التى تمس جمعياتهم ،

وفى غير الجمعيات الأساسية يجب أن تسير الادارة على أساس ديموقراطى بشكل مناسب .

٣ ـ لا يصرف لرأس المال المساهم سوى معدل فائدة محدود جدا هذا إذا صرف على الاطلاق .

٤ ـ الفائض أو الوفر ـ أن وجد ـ الناشىء عن عمليات الجمعية يستحق لأعضاء الجمعية ويجب توزيعه بطريقة تمنع العضو أن يكسب على حساب الآخرين ويمكن تحقيق ذلك بقرار من الأعضاء كالآتى :

(أ) بالتخصيص من أجل تنمية أعمال الجمعية التعاونية .

(ب) بتقديم خدمات مشتركة .

(جـ) بالتوزيع بين الأعضاء بنسبة معاملاتهم مع الجمعية .

٥ ـ يجب على كل الجمعيات التعاونية أن تتخذ ترتيبات لتثقيف أعضائها وأصحاب المناصب فيها وموظفيها والجمهور العام فى مبادىء التعاون وفنياته اقتصاديا وديموقراطيا .

٦ ـ على جميع المنظمات التعاونية أن تتعاون بنشاط وبكل طريقة عملية مع التعاونيات الأخرى على المستويات المحلية والقومية والدولية من أجل خدمة مصالح أعضائها ومجتمعاتها على أحسن وجه .

ويخول المؤتمر اللجنة المركزية ولجنتها التنفيذية أن تلاحظ قرارات

المؤتمر على تقرير لجنة الحلف التعاونى الدولى الخاصة بمبادىء التعاون بالمؤتمر الثالث والعشرين بفيينا وأن تصدر على أساسها التوصيات اللازمة لاحداث تغييرات فى قواعد الحلف التعاونى الدولى مما قد يعتبر ضروريا من أجل المؤتمر التالى .

Part IV
Resolution of the 23rd Congress of the I.C.A. held at Vienna from 5th to 8th September, 1966.

—

I.C.A. COMMISSION ON PRINCIPLES :

The 23rd Congress of the I.C.A. welcomes the report of the Commission on Co-operative Principles as meeting the specification required by resolution at the 22nd Congress.

Congress accepts that, while there can be differences of opinion as to emphasis or degree, the report is a significant statement of co-operative principles in a modern setting.

Congress approves the Recommendations and Conclusions made by the Principles Commission as follows :-

1. Membership of a co-operative society should be voluntary and available without artificial restriction or any social,

political, racial or religious discrimination, to all persons who can make use of its services and are willing to accept the responsibilities of membership.

2. Co-operative societies are democratic organisations. Their affairs should be administered by persons elected or appointed in a manner agreed by the members and accountable to them. Members of primary societies should enjoy equal rights of voting (one member, one vote) and participation in decisions affecting their societies. In other than primary societies the administration should be conducted on a democratic basis in a suitable form.

3. Share capital should only receive a strictly limited rate of interest, if any.

4. Surplus or savings, if any, arising out of the operations of a society belong to the members of that society and should be distributed in such manner as would avoid on member gaining at the expense of others.

This may be done by decision of the members as follows:

(a) By provision for development of the business of the Co-operative;

(b) By provision of common services; or,

(c)By distribution among the members in proportion to their transactions with the Society.

5. All co-operative societies should make provision for the education of their members, officers, and employees and of the general public, in the principles and techniques of Co-operation, both economic and democratic.

6. All co-operative organisations, in order to best serve the interests of their members and their communities should actively co-operate in every practical way with other co-operatives at local, national and international levels.

Congress authorises the Central Committee and its Executive to take note of the Congress on the report of the I.C.A. Commission on Co-operative Principles at the 23rd Congress in Vienna and arising therefrom to make such recommendations for changes in the rules of the I.C.A. as may be considered necessary for the next Congress.

الفصل الثامن
سياسة الحلف التعاونى الدولى للتنمية التعاونية

تمهيـــد :

أنضمت كثير من المنظمات التعاونية من البلاد النامية بعد الحرب العالمية الثانية إلى الحلف التعاونى الدولى حتى أصبحت تلك المنظمات تمثل جزء هاما من عضوية الحلف . ومن الموضوعات الرئيسية التى تناولها مؤتمر الحلف التاسع عشر (المنعقد بباريس عام ١٩٥٤) دور التعاونيات فى البلدان النامية . ونتيجة للمناقشات أخذت اللجنة الفرعية للمساعدات الفنية بالحلف تشارك تدريجيا فى الأنشطة التعاونية الفنية ولو أن هذه المشاركة مازالت على أساس مؤقت .

واشترك تعاونيون من أقطار جنوب شرق آسيا فى مؤتمر دولى عقد عام ١٩٥٦ لمناقشة خطط لانشاء سكرتارية دائمة فى تلك المنطقة . ثم ظهرت مسألة التنمية التعاونية فيما بعد كأحدى القضايا الهامة فى جدول أعمال المؤتمر العشرين للحلف التعاونى الدولى (ستوكهولم ١٩٥٧) وأصدر المؤتمر قرارا هاما كان له أثر رئيسى على مستقبل مشاركة الحلف فى معاونة الحركات التعاونية فى البلدان النامية .

وأقيم مكتبان اقليميان واحد فى نيودلهى ليخدم منطقة جنوب شرق آسيا (عام ١٩٦٠) والثانى فى موشى لشرق ووسط وجنوب أفريقيا (عام ١٩٦٨) ونتيجة لذلك صارت مشاركة الحلف التعاونى الدولى فى معاونة التنمية أكثر تنظيما وقامت علاقة دائمة بين الحلف وبين المنظمات الاعضاء فيه الموجودة فى المنطقتين . وانشىء عام ١٩٧٩ مكتب اقليمى ثالث فى ابدجان ليخدم المنظمات التعاونية بغرب أفريقيا .

وفى أول يناير ١٩٧١ بدأ الحلف التعاونى الدولى عقد decade التنمية التعاونية وهى خطوة أثنى عليها يوثانت سكرتير عام الأمم المتحدة السابق ثناء جما لأنها اتخذت دعما لعقد التنمية الثانى الذى أعلنته الأمم المتحدة .

وزادت مشاركة المنظمات* المنضمة للحلف التعاونى الدولى فى البرامج التعاونية بالبلدان النامية مما حمل المؤتمر السابع والعشرين للحلف (موسكو ١٩٨٠) على اصدار قرار عن المعونة الفنية طالبا من اللجنة المركزية « أن ترسم سياسة طويلة الأمد للتنمية التعاونية تتضمن قواعد ارشادية لبرنامج الحلف للمعونة الفنية تشمل جميع أنواع المعونة التى تقدم وطريقة عمل الحلف فى البلدان النامية واستخدامات صندوق التنمية ، والمستفيدين من المعونة الفنية والرابطة مع الخطط القومية والاجتماعية والاقتصادية .

سياسة تنمية تعاونية للحلف التعاونى الدولى

أولا : الحاجة إلى التعاون :

فى هذه الأيام حين تختنق الآمال والتطلعات تواجه الحركة التعاونية العالمية تحديا أعظم مما واجهته فى أى وقت حتى الآن .

ويتواصل سباق التسليح بقوة لم تعهد من قبل بينما يتناقص الانتاج من أجل الأغراض المدنية ، وتزداد الفجوة اتساعا بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة ، كما تزداد الفجوة أيضا بين جماعات السكان المحظوظة والجماعات المحرومة فى معظم الأقطار .

وتجتاح البطالة العالم الثالث حيث يعانى ٣٠٪ من السكان البطالة التامة أو الجزئية وأقترب عدد من يعيشون فى فقر مطلق من بليون شخص . ويموت ٤٠٠ر٠٠٠ طفل يوميا من الجوع أو المرض الذى يتفاقم بتأثير نقص التغذية .

(*) أصدر الحلف التعاونى الدولى هذه الوثيقة التى وافقت عليها اللجنة المركزية للحلف فى اجتماعها بروما فى أكتوبر عام ١٩٨٢ . وقد أوردنا قرار الموافقة ملحقا بهذه السياسة .

الديموقراطية الحقيقة ، وتبدى الحكومات والتعاونيون فى البلاد النامية اهتماما عظيما باستخدام طرائق وممارسات العمل التعاونى بكل نواحيه استخداما كاملا .

ثانيا : .... من خلال التعاونيات :

الحلف التعاونى الدولى هو المنظمة غير الحكومية الممثلة للحركة التعاونية العالمية التى تضم ٢٦٠ مليون عضو فردى ، وهو بهذه الصفة السلطة الوحيدة لصياغة العقائد التعاونية وسياسات التنمية التعاونية على المستوى العالمى ، واتباعا لقرارات المؤتمر السابع والعشرين المنعقد بموسكو عام ١٩٨٠ ولما دار فى اجتماع اللجنة المركزية بروما عام ١٩٨٢ صدرت هذه الوثيقة التى تحاول صياغة سياسة للحلف التعاونى الدولى فى مهمته الرامية إلى مساعدة جهود التنمية التعاونية فى العالم الثالث ، وتغطى هذه السياسة الفترة حتى عام ٢٠٠٠ ويقوم اختيار هذه الفترة الزمنية على سببين :

(أ) أن منظمة الأمم المتحدة حددت عدة أهداف اجتماعية اقتصادية لعام ٢٠٠٠ تشمل التغذية الكافية والصحة للجميع ومنافع اقتصادية أخرى ، والمفهوم أن هذه الأهداف لا تتحقق سوى بالمشاركة الشعبية والمساعدة الذاتية ، وللحركة التعاونية دور بارز فى عملية التنمية .

(ب) أن تقرير ليدلو المقدم لمؤتمر موسكو تناول السياسات والتطورات حتى عام ٢٠٠٠ مع التركيز بصفة خاصة على اسهامات الحركة التعاونية فى جهود التنمية .

ثالثا : مساندة الحلف التعاونى للتنمية التعاونية :

١ ـ الأهداف :

(أ) الهدف الأساسى لسياسة الحلف التعاونى الدولى فى التنمية التعاونية بناء

ونمو منظمات تعاونية مستقلة وديموقراطية وقادرة على البقاء يشترك فيها

ويتضح من هذه البيانات القليلة مدى الفساد الذى أصاب الاقتصاد العالمى ، ومدى حدة الظلم الاجتماعى وأصابت هذه الأزمة أكثر ما أصابت البلدان النامية وأفقر طبقات السكان .

والمستقبل مظلم من حيث امكانية تحسين هذه الأحوال مادام جانب كبير من موارد العالم يضيع فى الصراعات والتسليح غير المنتج ، لكن حتى فى الظروف الحالية يمكن ازالة كثير من المعاناة وزيادة الانتاج وتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق بذل جهود قوية ومكثفة لتقريب الفوارق بين البلدان الغنية والفقيرة ، ويجب النظر فى السياسات التى تخدم هذا الغرض .

ولم يثبت أن من الممكن لقطاع السكان الكبير فى المناطق الريفية وفى الأحياء الفقيرة بالمدن فى البلدان النامية أن يحصلوا على تقدم كبير ودائم فى أحوالهم المعيشية من خلال السياسات الاستثمارية التى تؤدى إلى زيادة ثروة الأغنياء بزعم أنها ستتطرق إلى الفقراء .

ولا تكفى من هذا الصدد المكاسب الضئيلة التى يمكن أن تصل لهؤلاء الناس من خلال السياسات الاجتماعية المدارة مركزيا .

ويجب أن ينبثق التقدم الاقتصادى والاجتماعى إلى حد كبير ، من القواعد الشعبية بمشاركة نشطة من الجماعات الأقل حظا ذاتها ، فهذه المشاركة الشعبية من شأنها تسهيل مهمة التشريع الرامى إلى زيادة الانتاجية أى من خلال الاصلاح الزراعى واشكال « المساعدة للمساعدة الذاتية » الأخرى .

وأعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن « أنشاء ونمو التعاونيات اداة هامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الكاملة لكافة أعضاء المجتمع » وأكدت أيضا على « الدور الهام الذى تقوم به التعاونيات فى التنمية الاجتماعية الاقتصادية للبلاد النامية (أنظر ملحق ١) وتشتد الحاجة وتتعاظم

فى عالم اليوم والغد إلى الحركات التعاونية ذات الكفاءة الاقتصادية والصبغة الرجال والنساء على قدم المساواة وتستطيع خدمة أعضائها بكفاءة الاسهام فى النمو الاقتصادى وتحقيق العدالة الاجتماعية كل فى مجتمعها أو بلادها .

(ب) تهدف سياسة الحلف إلى دعم التعاون بين المنظمات التعاونية متنوعة الأشكال فى مختلف الأقطار مما يدعم نمو التضامن الدولى الذى هو أساس السلم البناء .

(جـ) يجتهد الحلف فى التأثير على الرأى العام والسلطات القومية والمنظمات الدولية من أجل تهيئة المناخ المواتى للتعاون . وتشجيع اصدار تشريعات تعاونية مناسبة والتماس مساندة المنظمات الحكومية والدولية لتنمية الحركات التعاونية .

٢ ـ مجالات العمل :

(أ) الغذاء والتغذية

يجب توجيه عناية خاصة مركزة فى التنمية الاقتصادية بالعالم الثالث إلى انتاج الغذاء مع إقامة نظم أكثر كفاءة لتوزيع الغذاء . وتحسين المعلومات الخاصة بتصنيع الغذاء واستخدامه وتوجد أدلة وافية على أن يمكن بالاصلاح الزراعى متكاملا مع الوسائل الأخرى زيادة الانتاجية زيادة كبيرة . ويلاحظ أن نحو ٦٠٠ مليون شخص فى المناطق الريفية بالعالم الثالث محرومون من الأرض . ونظرا لأن انتاجية المزارع الصغيرة ذات العمل الكثيف تزيد كثيرا فى العادة عن انتاجية المزارع الكبيرة . فان اعادة توزيع الأرض وسيلة فعالة لزيادة انتاج الطعام لا سيا لو صاحب التوزيع انشاء تعاونيات زراعية وسمكية وانتاجية وعمالية تساندها مؤسسات ادخار وائتمان .

ويلاحظ أن تنمية صناعة صيد الاسماك عامل هام جدا فى وفرة الغذاء .

(ب) التحضير والحركة التعاونية :

من المقدر بحلول عام ٢٠٠٠ أن يكون أكثر من نصف سكان العالم الثالث مقيمين فى المراكز الحضرية . وتنمو المدن نموا سريعا جدا بسبب الزيادة الطبيعية فى السكان من ناحية والهجرة من المناطق الريفية من جهة أخرى . ولا يلاحق أنشاء المساكن وشبكات المياه والصرف الصحى ومقومات النقل والمدارس ومخازن البيع بالتجزئة وغير ذلك الاحتياجات المتزايدة مما يؤدى بالأغلبية العظمى من السكان إلى المعيشة فى الأكواخ والأحياء المتداعية . ويمثل أصلاح تلك الأحياء مجالا رئيسيا وعاجلا فى سياسة الأقطار النامية وتتعاظم فيه بوجه خاص أهمية « المساعدة للمساعدة الذاتية » ويتاح فيه على مدى واسع ميدان الانشطة التعاونية خاصة التعاون الاسكانى والاستهلاكى والائتمانى .

(جـ) العمالة والصناعة :

يقدم التنظيم التعاونى لاسيما فى ميدان المشروعات الصناعية متوسطة وصغيرة الحجم بديلا جيدا لانواع التنظيم الصناعى الأخرى . وهو يناسب بوجه خاص استخدام تقنيات الانتاج بتكثيف العمل . ولذا فمن المهم تشجيع ونشر تعاونيات المنتجين الصناعيين فى المناطق الريفية والحضرية على السواء . وتستطيع التعاونيات الصناعية فى المناطق الحضرية توفير فرص دخل للرجال والنساء على السواء . وتساهم بالمناطق الريفية فى توفير المنتجات الصناعية وأنقاص الهجرة إلى المدن فى نفس الوقت .

(د) المدخرات والائتمان والتأمين :

ليست التنمية مجرد تعبئة الموارد البشرية . بل من الضرورى تعبئة رأس المال أيضا وضمان حد أدنى من الأمان ازاء مخاطر الحياة . وتقدم الدولة فى

كثير من البلدان النامية قدرا معينا من رأس المال للتعاونيات فى شكل معونات وقروض لكن يجب البحث أيضا عن موارد ائتمانية أخرى ، ومع ذلك فأن ارادت أى منظمة تعاونية الوقوف على قدميها وبلوغ الدرجة الضرورية من الاعتماد على النفس فلابد أن تحصل من أعضائها على جزء كبير من رأس المال المطلوب لها ، وقامت تعاونيات الادخار والائتمان وسوف تقوم مستقبلا بدور هام فى دعم الأمن الاقتصادى لاعضائها من ناحية وتقديم رأس المال للاستثمارات التعاونية من ناحية أخرى وتستطيع البنوك التعاونية أن تقدم اسهامات حاسمة من أجل انشاء المنظمات التعاونية والتوسع فيها بطريقة سليمة ماليا وينطبق ذلك على تعاونيات التأمين أيضا .

(هـ) الأنواع الأخرى من التعاونيات :

توجد أنواع أخرى كثيرة من المنظمات التعاونية فى ميادين الصناعات اليدوية والتجهيز والصحة والخدمات الاجتماعية مثلا ، وإذا احسنت ادارتها أشبعت كثيرا من حاجات أعضائها والمجتمع عامة . ومن الضرورى أن نذكر فى هذا الصدد الجمعيات الكثيرة التى هى منظمات طوعية وديموقراطية للمساعدة الذاتية انشئت للقيام بحاجات معينة لاعضائها لكن لا تتوافر فيها كل المتطلبات التى تتيح تسجيلها كحركة تعاونية فقد تتخذ شكل جماعة تحفر بئرا وتركب عليها مضخة يدوية وتختار شخصا لصيانتها لهذه الجمعيات « دون التعاونية » Pre- cooperative شكلت باعداد كبيرة بمعرفة أشخاص من أفقر جماعات السكان عادة تجمعوا لحل مشكلات مشتركة سواء فى المناطق الفقيرة بالمدن (مثل الصرف الصحى) أو فى المناطق الريفية (مثل الرى والنقل) وتعتبر جماعات المساعدة الذاتية هذه حلفاء طبيعيين للحركة التعاونية ، وأمامها فرص طيبة للتحول إلى منظمات تعاونية رسمية فينفتح أمامها الطريق للحصول على التدريب والارشاد ، ولاشك أن المستقبل يدعو ـ فى جميع

الظروف ـ الى أنشاء تعاونيات متنوعة الاشكال ومن جميع الاحجام إلى جانب المنظمات « دون التعاونية » .

٣ـ الأولويات :

(أ) التطور نحو الاعتماد على النفس :

تتبع حكومات معظم البلدان النامية سياسة ايجابية لتشجيع المنظمات التعاونية فى اطار من خطط التنمية القومية . وتهدف الحكومات إلى أن تصبح الحركات التعاونية معتمدة على نفسها . ويجب لتحقيق هذا الهدف رسم خطط واجراءات مقبولة من جميع الأطراف لتستقل التعاونيات عن المعونات الحكومية فى مدة محدودة وملزمة تتحول إليها وحدها مهام مثل التثقيف والتدريب فتنتقل من المؤسسات الحكومية إلى الحركة التعاونية . ويشجع الحلف التعاونى الدولى مثل هذه الاجراءات بوصفها عمل على أعلى درجة من الأولوية .

(ب) الديموقراطية :

لا يمكن لمنظمة تعاونية أن تحتفظ بذاتيتها إلا إذا امتلكها وادارها اعضاؤها وحدهم بطريقة ديموقراطية حقيقية . ويقتضى ذلك أن يكون الأعضاء على وعى واستنارة وهو مطلب حيوى إلى جانب التنظيم الديموقراطى الفعال ، ويجعل الحلف فى طليعة أولوياته تشجيع المنظمات الأعضاء فيه فى جهودها من أجل تنظيم تثقيف اعضائها والتزامهم بذلك ، ورغم محدودية موارد الحلف فهو يحاول جاهدا زيادة قدراته لمواجهة حاجات المنظمات الأعضاء ، ويجب التركيز فى الأنشطة التثقيفية على اشراك النساء باعتبارهن مصدرا لم يمس بعد من مصادر الديموقراطية التعاونية .

(جـ) اشراك النساء :

من علامات الديموقراطية التعاونية الحقيقية اشتراك الرجال والنساء على

قدم المساواة . ويساعد الحلف التعاونى الدولى فى تحقيق هذا الهدف بالتأثير على الرأى العام ودعم البرامج الهادفة إلى رفع شأن المرأة بوسائل مثل حملات محو الأمية . والتثقيف الغذائى والمشروعات التى تنتج دخلا للمرأة وتشجيع جمعيات الادخار والأقراض . وقد أثبتت التعاونيات أنها اداة تغيير فعالة فى كل هذه الميادين .

(د) التثقيف والتدريب :

يعتقد التعاونيون اعتمادا على فكرهم وعلى تجربتهم أن التثقيف والتدريب ضروريان للتطور التعاونى السليم . ويعتبر التثقيف التعاونى مبدأ أساسيا من مبادىء العمل التعاونى ويجب أن تتمتع برامج التثقيف والتدريب دائما بأولوية عليا وأن تتضمن جميع مشروعات التنمية اجراءات كافية فى هذا السبيل . ولاشك أن برامج التثقيف والتدريب الموجهة للاعضاء ولاعضاء مجالس الادارة واللجان وعلى المستوى الميدانى هامة وحيوية من أجل الاداء التعاونى السليم وبدونها لا يمكن تحقيق مستوى وجودة المشاركة الشعبية فى رقابة التعاونيات المستقلة .

(جـ) الادارة المحترفة :

من المسائل الأخرى ذات الأولوية العليا مسألة تدريب الموظفين . وكثيرا ما تفشل التعاونيات لاسيما فى البلدان النامية بسبب سوء الادارة . ولا تستطيع المنظمات التعاونية النمو وتحسين خدماتها الا برفع كفاءة ادارتها إلى مستوى الاحتراف والتخصص مما يستدعى ضرورة وضع نظام سديد لتدريب موظفى التعاونيات .

(د) سياسة فعالة للموظفين :

يجب على المنظمات التعاونية العمل على الاحتفاظ بالموظفين المهرة برسم سياسة شاملة للعمالة تتضمن قواعد رشيدة لتجنيد الموظفين وتدريبهم ونظم

مرتبات تنافس النظم المعمول بها فى الجهات الأخرى وضمان الاستقرار فى العمل والاستمرار فيه وفتح فرص الترقى .

(هـ) تشجيع المنظمات القومية ومنظمات القمة :

يعتبر تشجيع انشاء المنظمات القومية ومنظمات القمة جانبا هاما من جوانب تنمية الحركة التعاونية المستقلة . إذ أن هذه المنظمات أو الاتحاد هى التى تتحمل العبء الرئيسى فى انشاء وتنمية التعاونيات المحلية والنهوض بها .

(و) البحوث :

من الضرورى توجيه العناية الواجبة إلى بحث الاحتياجات فى مجالات المعونة الفنية . وتحديد المشروعات ودراسات الجدوى وبيان وتقييم مشروعات التنمية التعاونية ، ويجب ادخال هذه العناصر فى جميع المشروعات التى يساندها الحلف التعاونى الدولى بما فى ذلك الندوات والمؤتمرات . وعلى الحلف أن يشارك مشاركة نشطة فى البحث عن أساليب مستحدثة لبرامج التنمية .

٤ ـ المبادىء :

يجب على الحف التعاونى الدولى . وعلى المنظمات الأعضاء ، أن تهتدى بالمبادىء التى أرساها رواد رودتشديل عام ١٨٤٤ وأعاد صياغتها المؤتمر الثالث والعشرين للحلف عام ١٩٦٦ وأدرجت فى المادة ٨ من « لائحة الحلف التعاونى الدولى » (أنظر الملحق رقم ٢) .

٥ ـ مصادر المعونة :

(أ) المساعدة من حركة إلى حركة :

يتخذ جانب كبير من جهود التنمية التعاونية شكل المساعدات التى تقدمها حركة تعاونية لحركة أخرى ، وتقدم هذه المعونات بوجه خاص

الحركات التعاونية فى البلاد المتقدمة صناعيا إلى المنظات التعاونية فى البلاد النامية . لكن تتزايد الاتصالات وتبادل الخبرات بين الحركات التعاونية فى العالم الثالث أيضا . ويجب أن يكون الحلف التعاونى الدولى فى المقدمة ليقدم الافكار الرامية إلى تقدم التعاون فى مجالات العمل السابق بيانها فى الفقرة ٢ . ومن المهم أن يشجع الحلف أنشطة المعونة الثنائية بين منظماته الاعضاء والتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى لاسيما فى اطار الأمم المتحدة . ومن المهم أن يقوم الحلف بمهمة التنسيق بين الثنائية وأن يحصل على جميع البيانات اللازمة لهذا الغرض .

(ب) المكاتب الاقليمية للحلف التعاونى الدولى :

تدرس مكاتب الحلف التعاونى الدولى الاقليمية الثلاثة الموجودة فى جنوب شرق آسيا وشرق ووسط وجنوب أفريقيا ثم فى غرب أفريقيا كل جهودها للتنمية التعاونية . وتشمل تلك الجهود فيما تشمله :

- تنسيق جهود التنمية التعاونية فى المنطقة والعمل على تبادل الخبرات .
- تنظيم ندوات ومؤتمرات اقليمية حول موضوعات محددة مع الاهتمام الكبير بموضوعات تحديد المشروعات وصياغتها واعدادها وتقييمها .
- تشجيع انشاء وتنمية منظمات القمة التعاونية الاقليمية على أساس من التعاونيات المحلية .
- مساندة البرامج الرامية إلى اشتراك المرأة فى الديموقراطية التعاونية . ولذا سيضم كل من هذه المكاتب الاقليمية إلى هيئته متخصص فى برامج المرأة .

وسيجتهد الحلف التعاونى الدولى فى خلال المدة الزمنية لهذه الوثيقة السياسية . أى ق ، سنة ٢٠٠٠ أن يستجيب لرجاء الاقاليم الأخرى المطالبة بفتح مكاتب اقليمية بشرط توافر الموارد المالية اللازمة .

(جـ) اللجان المساعدة :

اللجان المساعدة فى الحلف التعاونى الدولى مصادر هامة للمعرفة والخبرة وسوف تستغل معرفتها وخبرتها بالكامل فى تطوير البرامج التى يساندها الحلف خاصة فيما يتعلق بالمشورة الفنية وتجنيد المتخصصين والتدريب التخصصى . وتقدم عدة لجان مساعدة مثل هذه المعونات فى ميادين كالتأمين ، والأعمال المصرفية ، والزراعة والتجارة ومشاركة المرأة . وتدعو الحاجة إلى التوسع فى تلك الأنشطة وفى أنشطة أخرى لا تقل أهمية مثل تنمية التجارة بين التعاونيات على المستويات القومية والاقليمية والعالمية . ومن الضرورى أيضا تطوير المؤسسات الاقتصادية التعاونية القومية والاقليمية والعالمية .

(د) صندوق التنمية التعاونية بالحلف التعاونى الدولى :

أنشىء صندوق التنمية التعاونية ليكون وسيلة لمساندة مشروعات التنمية العاجلة التى يقوم بها الحلف التعاونى الدولى . ويجب أن تتوافر موارد ضخمة من أجل المشروعات الرائدة الجديدة خاصة فى هذه الظروف التى تزداد فيها التحديات للحركة التعاونية الدولية ومن أمثلة تلك المشروعات الجهود المبذولة لزيادة مشاركة المرأة فى أنشطة التعاون وفى تحويل المنظمات دون التعاونية إلى منظمات تعاونية كاملة . وأنشاء تعاونيات ومشروعات تساعد على ايجاد الدخول من أجل الفقراء . ويجب بذل مزيد من الجهود للحصول على مساهمات أكبر وأكثر انتشارا من المنظمات الأعضاء فى الحلف التعاونى الدولى لتنمية صندوق التنمية التعاونية .

(هـ) وكالات التنمية الحكومية :

تقوم وكالات حكومية ثنائية الاطراف فى بعض اقطار قليلة بتقديم مساعدات مالية كبيرة ــ بعضها من خلال الحلف التعاونى الدولى ــ للبرامج التعاونية بالاقطار النامية . ونظرا لأهمية مشاركة الشعب فى عملية التنمية

فيجب اعلام الوكالات الحكومية للمعونة الثنائية بأن الحركة التعاونية الدولية يمكنها اللجوء إلى المساهمات المالية التى تقدم للحلف التعاونى الدولى كى تحقق التنمية الحقيقية .

رابعا : الحلف التعاونى الدولى ووكالات الأمم المتحدة :

(أ) دور الأمم المتحدة :

فيما يتعلق بالتنمية التعاونية يعمل الحلف التعاونى الدولى ووكالات الأمم المتحدة معا من أجل هدف واحد هو ايجاد المنظمات التعاونية المستقلة والديموقراطية والقادرة على البقاء بوصفها ادوات للمساعدة الذاتية والاعتماد على النفس .

وصدرت عدة قرارات من الجمعية العمومية للامم المتحدة . ومؤتمرات العمل الدولية وهيئة ECOSOC وغيرها من وكالات الأمم المتحدة وفروعها تؤكد أهمية التعاون الطوعى كأداة للتقدم الانسانى الحقيقى . وتحتوى برامج وكالات الامم المتحدة عناصر كثيرة لمساعدة التنمية التعاونية . وتسهم هذه البرامج معا فى الوفاء بالجزء الأكبر من المعونات فى هذا الصدد . ويخصص البنك الدولى جزء كبيرا متزايدا من موارده للتنمية الريفية التى يؤدى فيها التعاون دورا هاما . ويقوم برنامج الامم المتحدة للتنمية UNDP بدور هام فى تمويل مشروعات التنمية التعاونية . وانشأت منظمة العمل الدولية منذ قيامها عام ١٩١٩ فرعا تعاونيا فى مقرها يقدم إلى جانب الخدمات والبحوث فى مجالات التشريع والاحصاء بادارة عدد كبير من المشروعات التعاونية . وتعتبر التعاقدات والتعاون بين الحلف التعاونى الدولى والمنظمات الدولية ذات قيمة كبرى فى خطط نقل المهام من الدولة إلى الحركة التعاونية .

وتشارك أقسام الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة مثل منظمة العمل

الدولية . ومنظمة الأغذية والزراعة ، واليونسكو . واليونيدو ، و WFP مشاركة فعالة فى تشجيع المشاركة الشعبية وأنشطة المساعدة الذاتية . ويرحب الحلف التعاونى الدولى بهذا الاتجاه نحو زيادة التركيز على المساعدة الذاتية التعاونية . وأمام المنظمات التى تضم الحكومات مثل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية مثل الحلف التعاونى الدولى مجالا هاما وحيويا للعمل من أجل ايجاد وتنمية التعاونيات الحقيقية المستقلة والديموقراطية فكل هذه المنظمات شريكات فى التنمية ويتخذ التعاون من جانب الحلف التعاونى الدولى شكل ايفاد مندوبيها الى اجتماعات ومؤتمرات الأمم المتحدة والاجتماعات والمؤتمرات الدولية الأخرى ذات الارتباط . وكذلك التعاون النشط الوثيق على مستوى السكرتارية ومن خلال مكاتب الحلف الاقليمية فى ميدان البرامج .

(ب) التنسيق :

رغبة فى تحقيق التنسيق الرشيد بين مختلف المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية انشئت لجنة النهوض بالمعونات للتعاونيات «كوباك COPAC» عام ١٩٧٤ بناء على مبادرة من الحلف التعاونى الدولى . ولهذه اللجنة – إلى جانب قيامها بالتنسيق – دور هام تؤديه عن طريق سكرتاريتها بمنظمة الأغذية والزراعة فى ميدان البحوث ويساند الحلف التعاونى الدولى باستمرار عمل كوباك .

خامسا : خاتمة :

أدت الأزمة الاقتصادية العالمية فى الثمانينات من هذا القرن إلى انقاص الموارد المتاحة لمعونات التنمية . وإلى زيادة الحاجة إلى المعونة الدولية فى نفس الوقت .

لكن توجد ناحية ايجابية واحدة فى هذا الموقف هى زيادة الاعتراف بأن التنمية الحقيقية يمكن التوصل إليها مع هذه الظروف الحالكة باشراك الجزء الأكبر من جماهير الرجال والنساء اشراكا فعالا فى عملية التنمية التى يجب أن تتخذ الآن أكثر من أى وقت مضى صورة تعبئة الموارد البشرية « للمساعدة لمساعدة الذات » ويعتبر ذلك تحديا عظيما أمام الحركة التعاونية الدولية . لكن الحلف التعاونى الدولى مستعد لقبول هذا التحدى ، فهو بوصفه منظمة غير حكومية فى مركز يسمح له بالمساعدة جديا فى مساندة أنشطة المساعدة الذاتية وفى عملية التثقيف الضرورية للوصول إلى نتائج باقية ، ويتعاون الحلف فى هذه الأنشطة تعاونيا وثيقا مع المنظمات المنضمة اليه الموجودة فى ٧١ قطرا ، ويقدم الحلف إلى الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات المتخصصة التى تعتبر التنمية الاجتماعية والاقتصادية شرطا أساسيا لكفاحها من أجل السلام مساندته وتعاونه القائمين على خبرته فى التنمية التعاونية طوال قرن كامل من الزمان ، ولاشك أن التعاون الطوعى دون حدود وسيلة ضرورية لتحقيق العدالة والرفاهة والسلام فى العالم كله .

الحلف التعاونى الدولى

قرار بشأن سياسة التنمية التعاونية

اللجنة المركزية للحلف التعاونى الدولى فى اجتماعها بروما فى أكتوبر ١٩٨٢

تعلن المساندة المستمرة لبيان سياسة المعونة الفنية الصادرة فى مؤتمر ١٩٥٤ والمؤيد فى ١٩٧٠ حين أعلن عقد التنمية التعاونية تأييدا لعقد التنمية الثانى للأمم المتحدة .

ولأن لها خبرة عالمية شاملة بالطرائق التعاونية تحث على التعاون الاقتصادى كوسيلة لتحسين مستوى معيشة الناس فى كل مكان بما فى ذلك الاقطار النامية .

وتعتقد أن التعاون يمكن أن يفهم على أحسن وجه بأن يعمل الناس معا للنفع العام بالمساعدة الذاتية والعون المتبادل .

وتقتنع بأنه فى ظروف البلدان النامية وبناء على الأدلة بأن التعاونيات حين تنظم لتفى بالحاجات الحقيقية التى يعبر عنها أعضاؤها تستطيع أن تكون أحسن أختيار لتحسين مستوى معيشة الناس والارتفاع بالرفاهة والكرامة الانسانية .

تطلب إلى المشتغلين بكافة اشكال الخدمة التعاونية أن يتفهموا وينشروا المعنى الحقيقى لطبيعة التعاون كما يبينه دكتور ليدلو فى « التعاونيات عام ٢٠٠٠ » .

« الفكرة الغالبة والواضحة فى جميع التعاونيين هى انها : جماعة من الناس صغيرة أو كبيرة . ملتزمين بالعمل المشترك على أساس الديموقراطية والمساعدة الذاتية لضمان خدمة أو تدبير

اقتصادى هو فى ذات الوقت مرغوب اجتماعيا ونافع لكل المشاركين فيه » .

وتدعو المنظمات التعاونية فى الاقطار النامية لتعبئة الموارد وتنسيق الجهود فى توسع مخطط للنظام التعاونى على جميع المستويات ـ محلية واقليمية وقومية ـ على أن يجرى هذا التوسع بالتعاون الوثيق مع الحكومات وبمساندة منها .

وتؤكد على أهمية التثقيف والتدريب للقادة التعاونيين وبهم ضمانا لوجود منظمة تعاونية مستقلة ومتسعة قادرة على مواجهة حاجات الجمهور الاقتصادية والاجتماعية خاصة فى المناطق الريفية حيث يكتسب انتاج الغذاء وتجهيزه وتوزيعه أهمية كبرى . ويجب أن تعطى الأولوية للتعاونيات الزراعية والانتاجية والعمالية مع تدعيمها بمؤسسات الادخار والائتمان .

وتؤكد أن المشكلات الاقتصادية فى المناطق الحضرية سريعة النمو فى العالم الثالث تزيد من أهمية الحلف التعاونى فى مجالات التوزيع بالتجزئة . والاسكان واعمال المصارف والتأمين .

وتدعو الحكومات فى البلدان النامية لسن تشريعات مناسبة تهدف إلى ايجاد الظروف المؤدية إلى التنمية التعاونية المستقلة وإلى أن تبين بصورة واضحة أهمية التعاون لبرامج التنمية الاقتصادية لشعوبها .

وتدعو الأمم المتحدة وبرنامج الامم المتحدة للتنمية ووكالات تمويل المعونات الأخرى أنه فى مجال مساندة التنمية من خلال التعاونيات يجب التأكيد على الحاجة إلى تشجيع التعاونيات الطوعية المستقلة ديموقراطية .

وتعلن أن التعاونيات فى البلاد الصناعية عليها واجب خاص فى مساعدة الحركات التعاونية الأحدث منها فى الاقطار النامية .

وتدعوها إلى أن :

(أ) تقدم دعما تنظيميا وفنيا وماليا لبرامج الحلف التعاونى الدولى .

(ب) تضع برامجها الثنائية الخاصة بالتشاور مع الحلف التعاونى الدولى .

(جـ) تشجع حكوماتها على زيادة المساعدات للتنمية التعاونية مع التأكيد بوجه خاص على برامج التثقيف والتدريب .

وتؤيد وثيقة السياسة المؤرخة فى أكتوبر ١٩٨٢ بعنوان « سياسة الحلف التعاونى فى التنمية التعاونية » وتلتزم بها هذه اللجنة المركزية والمنظمات الممثلة فيها .

الفصل التاسع

التعاون وهيئة الأمم المتحدة

- تقرير الأمين العام
- بيان الحلف التعاونى الدولى فى إجتماع هيئة الأمم

كلمـة

يسعدنى أن أعرض فى هذا الفصل تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الذى عرضه بتاريخ ١١ يناير ١٩٨٣ عن التجربة القومية فى تحقيق تغييرات اجتماعية واقتصادية واسعة المدى بهدف التقدم الاجتماعى ، وهو فى هذا التقرير يستعرض كافة الجهود التى بذلت فى عديد من أقطار العالم بشأن النهوض بالحركة التعاونية .

ونرجو أن نضع تحت أنظار المهتمين بالدراسات التعاونية أننا قد عرضنا من قبل تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الذى أعده فى مارس ١٩٨١ عن تجارب الأمم فى النهوض بالحركة التعاونية ضمن موضوع « تجارب الأمم فى الوصول إلى تغير عميق اجتماعيا واقتصاديا تحقيقا للتقدم الاجتماعى » وذلك فى الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة فى إطار جدول أعمالها تحت البند رقم (٧٨) فى كتابنا بحوث ودراسات فى التعاون فيما بين صفحتى ٣٦٩ : ٤٠٦ والذى نشرته مكتبه عين شمس عام ١٩٨٣ ، وبذلك نكون قد تابعنا مانشرته هيئة الأمم المتحدة فى هذا الموضوع الهام الذى يرتبط بانتهاج أفضل الأساليب العلمية فى التعاون لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للحركات التعاونية فى الدول النامية .

الجمعية العامة للأمم المتحدة

الدورة الثامنة والثلاثين

١١ يناير ١٩٨٣

التجربة القومية فى تحقيق تغيرات اجتماعية واقتصادية واسعة المدى لغرض التقدم الاجتماعى

التجربة القومية فى النهوض بالحركة التعاونية

تقرير الأمين العام

أولا : مقدمــة

١ ـ أعد هذه التقرير بناء على قرار الجمعية العامة ٣٦/ ١٨ بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٨١ وبموجبه طلب إلى الأمين العام أن يعد بالتشاور مع الدول الأعضاء والمنظمات المعنية بجهاز الأمم المتحدة تقريرا شاملا عن « التجربة القومية فى النهوض بالحركة التعاونية » مع العناية بصفة خاصة ، ضمن مواضيع أخرى ، بدور التعاونيات فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ومشاركة الفلاحين بما فيهم من لا يمتلكون ارضا والنساء والشباب فى التعاونيات ، والعلاقات المتبادلة بين الاصلاح الزراعى والتعاونيات الزراعية ، والصعوبات التى تلاقيها الاقطار فى انشاء وتنمية التعاونيات وتجربتها فى التغلب عليها ، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم هذا التقرير إلى الجمعية فى دورتها الثامنة والثلاثين من خلال « لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادى والاجتماعى » .

٢ ـ وقدم إلى الجمعية العامة من قبل تقريران عن التجربة القومية فى النهوض بالحركة التعاونية عام ١٩٧٨ (F/١٩٧٨/١٥) وعام ١٩٨١

(٨/٣٦٩١١٥) . وكانت القرارات الخاصة بهذين التقريرين هما رقم ٣٧/٣١ بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٧٦ ورقم ٤٧/٣٣ بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٧٨ . وقد صيغ التقرير الأول بناء على قدر كبير من المعلومات التى قدمتها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية استجابة لاستبيان . وكان بالضرورة وصفا واقعيا فى شكل ملخص للتطورات التى حدثت مؤخرا فى الحركة التعاونية العالمية . وارسل استبيان آخر فيما يتعلق بالتقرير الثانى . ولكن بالنظر للمدة القصيرة نسبيا التى انقضت فقد طلب الاستبيان مقدارا محدودا من البيانات الجديدة . وبناء عليه كان تقرير عام ١٩٨١ يميل نحو مناقشة القضايا مناقشة عامة أكثر من تعداد الحقائق .

٣ ـ ويقدم التقرير الحالى عرضا وتحليلا للقضايا الهامة التى تؤثر على التعاونيات ويقوم على معلومات جديدة وردت وعلى جوانب التقريرين السابقين .

٤ ـ واوضح التحليل السابق عالمية المشروعات التعاونية ، والمرجح أنه لا يوجد قطر يخلو من التعاونيات خلوا تاما ، وهناك اقطار قليلة لا تشجع حكوماتها التجمعات الاقتصادية ، لكن حتى فى مثل هذه الأقطار تتمكن التعاونيات الصغيرة من الوجود .

٥ ـ ويحتمل أن تقلل الاحصائيات الرسمية من عدد التعاونيات خاصة فى الأقطار النامية . فقد تجد تعاونيات صغيرة كثيرة أن من الأوفق لها عدم التسجيل آملة بذلك أن تظل مجهولة للسلطات القومية . ويصدق ذلك على سبيل المثال على التعاونيات التى تتيحها فى بعض البلاد والنقابات العمالية فتخشى تدخل التسلط الحكومى ، ومن التطورات الأخيرة ذات المغزى ظهور اتجاه تجريبى فى معالجة مشكلة تنظيم المشاركة الشعبية . مما

خلق « منطقة رمادية » تشمل منظمات رغم أنها ليست تعاونية واضحة فان لها أهدافا تعاونية . وحتى فى بعض البلاد المتقدمة ظهر فى السنوات الأخيرة ما يسمى التعاونيات « الطارئة » أو التى لا تتبع الأصول المتعارف عليها * . وتباشر انشطتها بطريقة غير رسمية . ويوجد أيضا عدد كبير جدا من الجمعيات التى لا تستوفى جميع المتطلبات لتسجيلها رسميا كتعاونيات رغم أن لها بعض صفات التعاونيات * . وربما كان هذا أخد التطورات الهامة فى السنوات الأخيرة . وهو يبين انتشار اتجاه تجريبى ازاء مشاكل تنظيم مشاركة الشعب لأغراض متنوعة ويسود بين الممارسين والدارسين للتعاون شعور بأن نظرية التعاون كفكرة محددة المعالم بوضوح لا تفهم ولا تقبل دائما فى البلاد النامية على هذا الوجه ولذا يجب تجنبها . وقد تقرر بعض هذه الجمعيات أن تصبح فى النهاية جمعيات تعاونية . وقد روعى هذا القصد فى مصطلح « ما قبل التعاونية » الذى يتضمن هذا المعنى . لكن يجب الا ينظر إلى اتخاذ الشكل التعاونى باعتباره هدفا اجباريا أو معيارا للشرعية .

٦ ـ ومن الحالات التى تساق فى هذا الصدد برنامج منظمة الأغذية والزراعة عن المشاركة الشعبية فى التنمية الريفية من خلال تشجيع منظمات العون الذاتى . واهدافه المحددة هى مساعدة الحكومات والمنظمات غير الحكومية المعنية على تطوير أنماط وطرائق تنظيمية كمشروعات رائدة يمكن نشرها وتعميمها بحيث توافق الأحوال الخاصة لتلك الحكومات والمنظمات بأن :

(*) أنظر الفقرتين ٤٥ . ٤٦ من هذا التقرير .

(*) هذا التقرير يهتم بالتعاون وكافة التنظيمات المتخذة أشكال تعاونية .

(أ) تقيم أجهزة استقبال أكثر فاعلية فى شكل منظمات مساعدة ذاتية شعبية على مستوى القرية .

(ب) تساند أنشطة توليد الدخل والعمالة الريفية التى تقوم بها هذه المنظمات .

(جـ) تشجع الصلات بين الوكالات القومية القائمة للخدمة الريفية .

وأعد بموجب هذا البرنامج ٣٢ مشروعا مقترحا منذ ١٩٨٠ موزعة جغرافيا كالتالى :

١٠ مشروعات فى أفريقيا . ٥ لآسيا . ١٥ لأمريكا اللاتينية . ٢ للشرق الأوسط . وتنفيذ إلى جانب ذلك المشروعات الجارية فى مصر والهند وباكستان بالاضافة إلى مشروعات تنمية صغار الفلاحين فى بنجلاديش وأندونيسيا ونيبال والفليبين التى تنفذ منذ عامى ١٩٧٥ . ١٩٧٦ ، وأعد معظم المشروعات المقترحة منظمات غير حكومية أو ادارات حكومية بمعاونة خبراء استشارين .

٧ ـ ومن المفيد أن نشير فى هذا الصدد إلى تقرير لجنة المشاركة الشعبية التابعة لفريق ACC الخاص بالتنمية الريفية التى عقدتها منظمة العمل الدولية لأول مرة فى جنيف من ١٩ إلى ٢١ يناير ١٩٨٢ . وحددت اللجنة منطقة عمل واسعة يمكنها أن تؤدى فيها دورا نافعا فى النهوض بالمشاركة الشعبية . ومن أوائل مشروعاتها اعداد كتاب دليل يسترشد به فى تقييم المشاركة ، وتتناول مجالات النشاط الأخرى .

(أ) تحليل معوقات التنمية الريفية التى يشارك فيها الشعب .

(ب) تشجيع استثمار الأموال فى مشروعات المشاركة .

(جـ) تشجيع المشروعات المدنية التى تشارك فيها وكالات كثيرة .

(د) زيادة مشاركة المرأة فى المنظمات الريفية . وهناك كثير من الدروس المستفادة من التعاونيات التى نجحت فى مختلف الأقاليم والبيئات الاقتصادية وفروع النشاط . ومن طرق بيان ذلك اجراء سلسلة دراسات لحالات تعاونيات مختارة باستخدام منهج موحد . ويحسن أن تقوم بهذه المهمة اللجنة المشتركة للنهوض بالمعونة للتعاونيات (كوباك) مثلا بالتشاور الوثيق مع الحكومات والوكالات الطوعية التى لها تجربة بالتعاونيات لاسيما فى الأقطار النامية .

٨ ـ ويلاحظ أن برنامج العمل الذى تبناه المؤتمر العالمى للاصلاح الزراعى والتنمية الريفية ووافقت عليه الجمعية العامة فى دورتها الرابعة والثلاثين (قرار ٣٤/ ١٤) يقلل من شأن أهمية المشاركة الشعبية فى التنمية الريفية قائلا بأن يتحقق « ... فقط عن طريق ايجاد الحوافز والاشتراك النشط والتنظيم على أدنى مستويات سكان الريف ، مع التأكيد بوجه خاص على أقل الناس حظا ، فى تصور ورسم السياسات والبرامج واقامة مؤسسات ادارية اجتماعية واقتصادية بما فى ذلك الاشكال التنظيمية الطوعية التعاونية وغيرها لتنفيذ وتقيم هذه السياسات والبرامج»[1] ، ولا شك أن اشتراك أقل الناس حظا شرط ضرورى لتطوير استراتيجية تنمية ريفية يمكنها التغلب على معوقات التنمية الريفية بفاعلية ونجاح .

٩ ـ ولا تعنى عالمية المشروعات التعاونية إنها موحدة فى بنائها التنظيمى أو فى أنواع الأنشطة التى تؤديها ، بل على النقيض فان التجارب القومية فى

(1) **See Report of the World Conference on Agrarian Reform and Rural Development, Rome, 12-20 July 1979** (WCARRD / REP), Part one, chap. III; transmitted to the members of the General Assembly by a note of the Secretary-General (A / 34 / 485).

هذا المجال تتميز بالتنوع الشديد : تنوع أنماط المشروعات ، وتنوع قوتها النسبية والتنوع فى علاقاتها ببعضها وبالسلطات العامة .

١٠ ـ ومن الملامح الهامة لعالمية التعاونيات أنها تستطيع العمل وتعمل فعلا فى أى نظام اقتصادى وسياسى لا يحظرها صراحة ، وتوجد تعاونيات مزدهرة فى كل من الأقطار التى تتبع التخطيط المركزى والتى تتبع اقتصاد السوق على السواء ، أما فى الأقطار النامية فلا علاقة محددة نوع النظام الاجتماعى وعدد وأهمية التعاونيات .

ولذا يتضح أن التعاونيات ـ شأنها شأن المشروعات الأخرى ـ تتشكل حسب الأنظمة التى تعمل فى ظلها ، وينصرف هذا القول إلى الأنظمة الاقتصادية القومية لكنه ينطبق أيضا على البناء السوق الدولى . إذ تتأثر التعاونيات بنظام السوق الدولى بقدر ما تمارس من معاملات تحكمها هذا النظام .

١١ ــ ومن المناسب أن نشير إلى تركة الاستعمار التى تركت بصماتها على التعاونيات فى كثير من الأقطار النامية لاسيما فى أفريقيا وآسيا . فالنظم التعاونية التى فرضتها أو شجعتها الدول المستعمرة كانت تقوم على نظمها السارية فى عواصمها ، وبعد الاستقلال احتفظت كثير من الأقطار النامية ببعض ملامح المثال التعاونى الأوروبى لكنها عملت على تطويع تعاونياتها لمتطلبات سوقها المحلية وأحوال السوق العالمية وذلك فيما يتعلق بالنواحى الهامة ، فعمدت عدة اقطار نامية مثلا إلى تنظيم جمعيات منتجين للتصدير على أساس المبادىء التعاونية لتشترى وتسوق الفول السودانى والكاكاو والبن والسكر والموز وجوز الهند والمطاط الطبيعى . وبرغم هذه التغيرات فمازالت اقطار كثيرة تعتمد بشدة على تصدير المواد الخام الزراعية والمحصولات النقدية لكسب النقد الأجنبى ولم تعطى

عناية كافية لأهمية زيادة انتاج محصولات الغذاء وتوزيعها واستهلاكها والمحاولات التعاونية المرتقية فى هذه المجالات .

١٢ ـ وافترضت المساعدات الفنية التى تقدم للنهوض بالتعاونيات فى العالم الثالث حتى مؤخرا أن التجربة المكتسبة فى أحد هذه الأقطار أو فى أقليم معين يمكن تطبيقها تلقائيا فى أى مكان آخر . وهذا صحيح منطقيا لكن إلى المدى الذى تخضع فيه التعاونيات لمبادىء عالمية . ومن المعترف به الآن على نطاق كبير أن التعاونيات الأوروبية النمط يمكن نقلها إلى بلاد أخرى بنجاح دون أجراء تغييرات تجعلها ملائمة للظروف الخاصة السائدة فى البلاد النامية . وقد ادخلت عديد من هذه البلاد تعديلات على تشريعاتها التعاونية وضمنتها احكاما تبيح أنواع الجمعيات المبسطة (التى تسمى عادة ما قبل التعاونية) وتعكس هذه التغيرات تجربتها الخاصة مع التعاونيات .

١٣ ـ ولا يعنى هذا أن تبادل المعلومات والخبرات بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية لم تعد نافعة . بل انها على المستوى السيكولوجى تؤكد شعور الانتماء إلى حركة عالمية شاملة لها سجل معترف به من النجاح . وتذكر التعاونيات الثابتة المستقرة بمسئوليتها عن مساعدة التعاونيات التى لم تحرز بعد التقدم الواجب بكل أنواع المساعدات الممكنة تشجيعا لها على المثابرة على جهودها . ويجب بذل كل ما يمكن لتشجيع البرامج فيما بين الحركات التى ينتظر أن تكون لها امكانيات كبرى فى دعم التعاونيات بزيادة الروابط بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية وبين البلاد النامية وبعضها . ومن الضرورى فى اطار هذا التعاون تأكيد الحاجة إلى حرية التجمع ضمانا للمشاركة الديموقراطية .

١٤ ـ بينما تمثل عبارة « الحركة التعاونية العالمية » حقيقة كبرى ماثلة رمزها

الحلف التعاونى الدولى بأعضائه الأفراد البالغ عددهم * ٣٦٠ مليونا فى ٦٤ قطرا . فان عبارة « الحركة التعاونية القومية » غالبا ما تكون مضللة . ففى حالات كثيرة لا توجد الوحدة المفترضة فى هذا المضمون أو توجد بصورة بعيدة جدا عن الكمال . ويرجع ذلك عادة إلى تعارض المصالح بين مختلف أنواع التعاونيات أو وجود منظمتى قمة تعاونية أو أكثر لكل منها ولاء سياسى مختلف . وأعلن الحلف التعاونى الدولى بوصفه المنظمة الدولية غير الحكومية الممثلة للحركة التعاونية العالمية « التعاون بين التعاونيات » مبدءًا أساسيا من مبادىء الحركة ويبذل الحلف جهودا لترجمة هذا المبدأ إلى ممارسة عملية لاسيما على المستوى الدولى .

١٥ _ ويحتوى تقرير الأمين العام للدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة (١١٥/٣٦/أ.) فى قسمه الثانى نظرة تلخيصية لتطور الأشكال الرئيسية من التعاونيات مع بعض الملحقات الأحصائية . ولن تتأثر الصورة كثيرا باضافة أية احصائيات تكون قد توافرت منذ أعداد ذلك التقرير .

ثانيا : دور التعاونيات فى التقدم الاقتصادى والاجتماعى
: القدرات والمشكلات

١٦ _ أعلنت الجمعية العامة بالقرار رقم ٣٦ / ١٨ بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٨١ اقتناعها مرة أخرى بأن « التعاونيات تؤدى دورا هاما فى التطور الاجتماعى والاقتصادى للأقطار النامية » . وأكدت أيضا وضمنا أن التعاونيات تستطيع تقديم اسهام عظيم فى تنفيذ استراتيجية التنمية الدولية لعقد التنمية الثالث الذى أعلنته الأمم المتحد * . وأثبت

(*) صبحت لعضوية الان ٥٠٠ مليون تنتمى الى ٧٢ قطر .

(1) General Assembly resolution 35 56 . annex

التقريران السابقان بالأدلة الكافية هذه الأقوال وتؤكد البيانات التى توافرت مؤخرا استمرار اهتمام حكومات ومؤسسات دولية كثيرة بقدرات التعاونيات التنموية . وتظهر البحوث التى اجراها البنك الدولى على سبيل المثال أن حوالى نصف جميع مشروعاته الزراعية وفى التنمية الريفية فى العام المالى ١٩٨١ ترعى بطرق متنوعة نشاطات التعاونيات الريفية وأشكال منظمات الفلاحين الأخرى .

١٧ ـــ وأبان برنامج الغذاء العالمى عن اهتمام شديد بالتعاونيات . منذ التقرير عن المعونة الغذائية والتعاونيات الذى اعد بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة وقدم إلى مجلس إدارة البرنامج عام ١٩٧٧ . ويرى البرنامج أن مشاركة المؤسسات التعاونية وأمثالها فى المشروعات التى يساعدها تسفر عن فوائد للتعاونيات وتؤيد هدف البرنامج . ويمكن استخدام معونات الغذاء استخداما فعالا فى مساندة وتشجيع العمل التعاونى . ومن جهة أخرى تستطيع التعاونيات ضمان أفضل استخدام لهذه المعونات . ورغبة فى دعم العمل فى هذا المجال وضعت منظمة العمل الدولية بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمى وبمساعدة تمويل ثنائى الاطراف خطة قومية واقليمية لتطبق فى أمريكا الوسطى والساحل الأفريقى وجنوب شرق آسيا . وبموجبها تجمع المساعدات الفنية التى تقدمها المنظمة إلى معونات الغذاء التى يقدمها البرنامج وتستخدم معا فى دعم المشروعات الزراعية ومشروعات التنمية الريفية . وتهدف هذه المشروعات ـ فيما بين ما تهدف إليه من الأغراض الأخرى ـ إلى تحسين أحوال المجتمعات الحدية وتقديم خبرة عملية قيمة فى كيفية نشر فكرة المساعدة الذاتية والاعتماد على النفس من خلال العمل التعاونى . وتتضمن عدة مشروعات من مشروعات برنامج الغذاء

العالمى مكونا تعاونيا أو يتصل بما يماثل التعاونيات من مؤسسات . ومن أنجح هذه المشروعات « عملية الفيضان » وغرضه انشاء صناعة البان حديثة فى الهند على أساس ما تقوم به جمعية أناند التعاونية لمنتجات الألبان التى حققت نجاحا معروفا (أنظر الفقرة ٦٤ التالية) .

أ ـ بعض الأفكار الخاطئة عن التنمية التعاونية

١٨ ـ رغم أن مشكلات التنمية تحظى اليوم بلا شك بفهم أفضل منه منذ ٢٠ عاما فمازالت هناك بعض الأفكار الخاطئة حول الدور الذى يمكن للتعاونيات القيام به من النهوض بالتقدم الاقتصادى والاجتماعى . وقد ألمحنا إلى فكرة خاطئة منها وهى أن التعاونيات يمكن أن تنجح حتى لو كانت الظروف الخارجية غير مواتية . ومن الأخطاء الأخرى عدم ادراك أن التعاون بطىء التطور ويحتاج الأمر الى صبر ومثابرة إذا أريد تحصيل المنافع منه .

١٩ ـ أما الأفكار الخاطئة الأساسية فتتصل بطبيعة التعاونيات فى الأساس . فتوجد التعاونيات لتفيد أعضاءها من المقام الأول من خلال جهودهم المشتركة . ويساند الأعضاء تعاونياتهم بقدر المنافع التى يحصلونها منها . ودلت التجربة على أن التعاونيين حين يشعرون أن جمعيتهم لا تعمل لمصالحهم فغالبا ما يفقدون الاهتمام بها .

٢٠ ـ وتميل حكومات بعض الأقطار النامية إلى اعتبار التعاونيات اداة من ضمن أدوات تنفيذ سياسات التنمية . صحيح أن هذه السياسات لا تتعارض دائما مع مصالح التعاونيين لكن صحيح أيضا أنها لاتتفق معها بالضرورة . وتستخدم الحكومات التعاونيات كوسيلة لتطبيق بعض الاجراءات الكريهة للناس . ذلك لأن الحكومات تميل إلى اعتبار

التعاونيات من ادوات التنمية وليست منظات شعبية تستطيع بل يجب أن تحدد بنفسها أهدافها الخاصة وتشارك فى صنع قرارات التنمية والاستفادة من منافعها . ولذا ينظر الاعضاء إلى التعاونيات على أنها نوع من المؤسسات الحكومية وليس باعتبارها منظاتهم الخاصة . وبالتالى يفقدون اهتمامهم بها .

ب ـ دور الحكومة فى النهوض بالتعاونيات

٢١ ـ دلت التجربة على أن التعاونيات تصبح أكثر فاعلية فى النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية حين تتحد فى بنيان قومى كأتحاد مثلا أو حركة تعاونية . وليس من المحتمل أن تظل الحكومة غير مبالية بهذا البنيان . فقد كان للحكومة فى معظم الأقطار النامية يد فى النهوض بالتعاونيات وفى أنشاء منظمة قمة تعاونية (حيثما توجد) . وفى مصر حيث الدعم الحكومى ضرورى لرعاية الحركة التعاونية صدرت مؤخرا تشريعات لتقوية التعاونيات فى مجالات التسويق والادارة والتمويل . لكن كيف يمكن للحكومة أن تساعد التعاونيات بفعالية فى تحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية لأعضائها وتسهم فى نفس الوقت فى التنمية الشاملة ؟ ويتوقف على هذا التفاعل الدقيق بين الحكومة (أو السلطات العامة بوجه عام) والتعاونيات النجاح أو الفشل . الصعوبات عظيمة : وسببها فى العادة اختلاف المصالح . لكن من الأسباب أيضا انقطاع الاتصال بالمعنى الواسع لعوامل موضوعية مثل الصعوبات اللغوية والجغرافية التى لايمكن اقتحامها والتى يضاعفها التفاوت الثقافى والمواقف التقليدية والشك والخوف مما يجعل التفاهم المشترك هدفا كالسراب .

٢٢ ـ وأن يكن من دليل نافع يتبع فهو التوصية بأن تتخذ المعونة الحكومية اشكالا غير مباشرة ما أمكن . فالتشريعات المناسبة مثلا ضرورية لنمو الحركة التعاونية . ويجب أن تكون بحيث تحمى التعاونيات من أن تستغلها الجماعات والمنظمات المعادية لكن يجب أيضا أن تخلو من القواعد شديدة التعقيد التى قد تورث الركود وعدم الكفاءة . وتشارك الحكومات فى أقطار كثيرة فى تدريب مسئولى التعاون من أجل الخدمة الحكومية والتعاونيات . وقد لا يكون هذا الوضع الأمثل لكنه نوع من أشكال المعونات الأكثر قبولا . ونظرا للقضايا الكثيرة المعقدة والمتداخلة المتصلة بالمساعدات الحكومية للتعاونيات فيحسن بمنظمة العمل الدولية مراجعة القواعد الارشادية الخاصة بهذا الموضوع والواردة فى توصياتها رقم ١٢٧ لعام ١٩٦٦ فيما يتعلق بدور التعاونيات فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأقطار النامية .

جـ ـ التعاونيات فى التخطيط القومى

٢٣ ـ ويمتاز موضوع مكانة التعاونيات فى التخطيط القومى بأنه موضوع أكثر صعوبة اذ يتوقف بقدر كبير على الأهمية التى تعلقها الحكومة على التعاونيات والدور الذى تقوم به فى التنمية . فحيثما تكون تلك الأهمية كبيرة فيمكن أن تمثل التعاونيات واجراءات النهوض بها جزء متمما لا ينفصل عن الخطة القومية . ويساعد ذلك تلافى النظرة غير المنسقة والارتجالية إلى التعاونيات مع اعطاء القادة التعاونيين فكرة أكثر وضوحا عما ينتظر منهم القيام به ازاء السياسات القومية . ويساعد على توضيح ذلك مثال اليابان وبلاد أخرى معينة حيث تتعاون التعاونيات المحلية تعاونا وثيقا مع الوكالات الحكومية فى التخطيط على المستوى المحلى .

ولا يقتصر ذلك على منطقة جغرافية بعينها بل هو ملمح عام للتعاونيات الريفية باليابان . ويحسن بأى قطر يريد أن يمنح التعاونيات دورا بارزا أن يدرس الحاجة إلى أن يعهد إلى وزارة واحدة بجميع الشئون التعاونية . أو يعهد بها على الأقل إلى جهاز تنسيق ليضمن أن تعمل الاجراءات المتخذة والتشريعات الصادرة تحسين الظروف للتنمية التعاونية .

٢٤ ـ ويبقى دراسة مختلف اشكال المعونة المادية المباشرة من الحكومة للتعاونيات . كالمنح . والقروض الميسرة . والاعفاءات الضريبية . وتولى الائتمان الحكومى للفلاحين . والاحتكارات التجارية وما إلى ذلك . وقد تكون بعض أشكال هذه المساعدات أو كلها ضرورية ولازمة لاسيما فى المراحل المبكرة لانشاء البنيان التعاونى . لكن جميعها تخاطر بان تجعل التعاونيات أكثر اعتمادا على الحكومات بحمايتها من قوى المنافسة العادية . ولذا يحسن بالتعاونيات والحكومات على السواء التفكير فى عواقب المساعدات على المدى الطويل قبل طلب مثل هذه الاجراءات المباشرة للمساعدة أو قبل الموافقة عليها .

د ـ القدرات التعاونية

٢٥ ـ إذا أمكن الوصول إلى حلول عملية للمشكلات السابق بيانها استطاعت المشروعات التعاونية تقديم مساهمة هامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . لكن أعظم المساهمات أهمية وفاعلية هى التى يقدمها الناس أنفسهم . وهذه عملية طويلة وتدريجية ولا تحدث إلا إذا سمح للتعاونيين بل وتلقوا تشجيعا بالمشاركة فى إدارة وتشغيل المشروعات

التعاونية . ويفترض هذا بدوره أن يتلقوا التدريب اللازم الذى يمكنهم من ذلك .

٢٦ ـ ويفيد فى هذا الصدد القاء نظرة مختصرة على ناحيتين معينتين من الاسهام التعاونى فى التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، وهما ناحيتين هامتين بالنسبة للاقطار المتقدمة والاقطار النامية وبقدر متفاوت .

هـ ـ حماية المستهلك

٢٧ ـ الناحية الأولى التى ينبغى دراستها هى حماية المستهلك . فقد تحقق تقدم عظيم فى السنوات الأخيرة فى عدد من الاقطار المتقدمة فيما يتعلق بالمسائل الماسة بالمستهلكين مباشرة قبل : الالتزام ببيان جميع المكونات فى الأغذية المعبأة ، والقيود على استخدام بعض الكيماويات السامة . وقواعد الأمان فى الأجهزة الكهربائية وحظر اللعبات الخطرة على الأطفال ومنع المنتجين من تحديد سعر البيع بالتجزئة ، وغيرها كثير . ويرجع معظم هذا النجاح إلى الضغط من جانب رأى عام مستنير أسهمت فى ايجاده التعاونيات الاستهلاكية بدرجات مفتاوتة بالتعاون مع الجماعات الطوعية والأفراد .

٢٨ ـ وظلت التعاونيات الاستهلاكية فى عدة اقطار متقدمة ولسنوات كثيرة ، تصنع قدرا من السلع التى تبيعها ، وكان الحافز الأول إلى ذلك منبثقا من رغبتها فى تحسين نوعية المنتجات المنتشرة الاستخدام ، وظهر فى السنوات الماضية القريبة ميل من بعض الحركات التعاونية الاستهلاكية إلى الاضطلاع بدور أكثر اتساعا فى حماية المستهلك فأقام بعضها معامل لاختبار وتحليل سلسلة من الأغذية والمنتجات التى تبيعها التعاونيات والمتاجر الأخرى ، وأنشأت منظمات قمة تعاونية عديدة

ادارات تشريعية لبحث المقترحات الجديدة باصدار القوانين واللوائح الحكومية من وجهة نظر مصلحة المستهلكين . وتتعاون هذه المنظمات عادة مع جمعيات حماية المستهلكين .

٢٩ ـ وتثير طرائق الاعلان الحديثة قضية خاصة من قضايا حماية المستهلك فتنفق الشركات اموالا طائلة لترويج منتجاتها بالاعلان عنها فى وسائل الاعلام وبتوزيع عينات مجانية منها . وتفيد هذه الأنشطة الترويجية فى اعلام الجمهور ، فيما يتعلق باختيار المنتجات المتاحة للمستهلك . لكنها تمثل أيضا تكلفة فى العملية الانتاجية يتحملها المستهلك فى النهاية . والتحقق من دقة المزاعم المتنافسة التى يقولها المنتجون عن فاعلية منتجاتهم هو مسئولية الحكومة عادة . لكن حيثما لا يوجد هذا التحقق أو لا يقوم بقدر كاف ، يمكن للتعاونيات المساعدة فى حماية المستهلكين بانشاء مقومات لاختبار جودة بعض المنتجات المعلن عنها تختار لهذا الغرض ، أو بانتاج مثل هذه المنتجات فى مصانعها الخاصة أو أماكن أخرى كلما كان ذلك فى وسعها وقامت بعض التعاونيات خاصة فى السويد بترويج عدد من السلع الواسعة الاستهلاك التى ليس لها اسم تجارى ولا يعلن عنها . ويلاحظ أن حماية المستهلك لا تظهر كقضية بوجه خاص بالنسبة للجمعيات سوى فى أسواق البلاد المتقدمة ، غير أن البلاد النامية اقتربت من عتبة المجتمع الاستهلاكى ولذا سوف تعرض الحاجة إلى ضرورة حماية مصالح المستهلك ، وتستطيع التعاونيات فى تلك البلاد أن تقوم بدور نافع فى هذا الصدد . ويحتاج الأمر إلى مزيد من الدراسة لمسألة حماية المستهلك بمعرفة التعاونيات ودور تلك التعاونيات فى تقديم مزيد من الحماية للمستهلك لاسيما حيث يظهر القصور فى نشاط الحكومة فى هذا المجال .

و ـ الحاجات الاجتماعية

٣٠ ـ تزايد الاهتمام باستخدام التعاونيات لمواجهة حاجات اعضائها الاجتماعية رغم أن تفسير الحاجات الاجتماعية يختلف من قطر لآخر . وتعتبر كثير من حاجات السكان الاجتماعية فى البلاد المتقدمة من مسئولية الحكومة المركزية أو السلطات المحلية سواء كانت تلك البلاد تتبع اقتصاد السوق أو التخطيط المركزى . ومن الأمثلة الهامة على ذلك التعليم والخدمات الصحية ومعاشات الشيخوخة والاسكان ورعاية الطفولة . وتقدم السلطات المحلية أيضا عددا من الخدمات الاجتماعية وتساند الأنشطة الثقافية . وتنشط التعاونيات أيضا فى بعض هذه المجالات مثل الخدمات الصحية ورعاية الطفولة والخدمات الاجتماعية الأخرى . وهى هنا تكمل الخدمات الحكومية وتؤدى التعاونيات بالمجتمعات المخططة مركزيا بأوروبا دورا هاما فى الاسكان . ففى بولندا مثلا تشيد التعاونيات أكثر من ٧٥٪ من مجموع المساكن . وتعتبر عاملا هاما فى تكامل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بالمستوطنات الجديدة . وتقوم التعاونيات فى المجر بجمع الأموال من غير المرتبات لأجل التأمينات الاجتماعية وتعمل على ضمان ظروف السلامة والأمان فى العمل وتقدم عددا من المزايا الاجتماعية منها ملابس العمل والانتقالات والوجبات الرخيصة والاقامة فى الملاجىء ورياض الأطفال والمؤسسات الرياضية بتكلفة منخفضة . وقامت التعاونيات أيضا بدور فى مواجهة تزايد طلب العمال فى البلاد المتقدمة على المزيد من الترفيه فى أوقات الفراغ والأنشطة الثقافية . وأصبحت ترتيبات الاجازات التعاونية من الممارسات المعتادة منذ زمن طويل فى البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا . وانشأت مؤخرا الحركات

التعاونية فى كثير من البلاد المتقدمة ذات اقتصاد السوق ادارات للسياحة . أو مؤسسات تابعة متخصصة بغرض تشجيع التعاونيات الحضرية على ذلك أو تنظيم رحلات دراسية . وأنشأ الحلف التعاونى الدولى عام ١٩٧٦ لجنة للسياحة .

٣١ ـ وفى معظم البلاد النامية لا تستطيع الحكومات ـ على النقيض ـ تقديم خدمات اجتماعية ومزايا ومنافع ذات مستويات مرضية لغالبية السكان . وتقتصر خطط التأمين الصحى ونظم المعاشات ـ كقاعدة عامة ـ على جزء صغير جدا من القوى العاملة الحضرية وتستقر المستشفيات والكليات والمعاهد الحرفية بوجه عام فى المدن الكبيرة والمتوسطة الحجم وتخدم الحاجات الصحية والتعليمية والثقافية لسكان الحضر ، وحتى فى المناطق الحضرية ينبغى القول بأن الفقراء لاسيما من يعيش منهم فى تجمعات الأكواخ والمساكن القديمة وفى المستوطنات المتناثرة لايتمتعون إلا بقدر محدوذ جدا من هذه الخدمات . ولا يوجد فى المناطق الريفية حيث تعيش أغلبية السكان فى معظم الاقطار النامية إلا قدر محدود جدا من الخدمات الاجتماعية وان وجدت فهى دون مستوى المتوافر فى المدن بكثير جدا كما وكيفا . وفى هذه الظروف تستطيع التعاونيات أن تؤدى دورا نافعا فى سد جزء من الثغرة بتقديم بعض المنافع الاجتماعية والثقافية لاعضائها .

٣٢ ـ وبالنظر إلى عدم كفاية الخدمات الاجتماعية فى المناطق الريفية . فليس من الغريب أن تحاول تعاونيات أو منظمات كثيرة القيام بطريقة أو باخرى بحاجات اعضائها الاجتماعية والثقافية ويمكن انشاء كثير من مقومات المجتمع كالمدارس والمستوصفات والعيادات والآبار والمبانى بتكثيف استخدام اليد العاملة والمواد المحلية إلى اقصى حد وأستخدام

أدنى حد من رأس المال والمواد المستوردة . وتستطيع التعاونيات أن تسهم اسهاما هاما . وهى تفعل ذلك فى الواقع . فى انشاء وصيانة واستخدام هذه المقومات بكثير من اقطار أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط . وللتعاونيات دور هام كمراكز لبرامج محو أمية الكبار فى الريف ، والتعليم غير الرسمى والتدريب على المهن كما أنها تقدم الخدمات الصحية والطبية الأساسية كغيرها فى كثير من الأقطار المتقدمة ، ونشاهد تقدما فى هذه الميادين بالبلاد النامية فيما يتعلق بتقديم الخدمات الطبية الأساسية فى بورما والنيجر ، وتعليم الكبار فى أفغانستان ومصر وسوريا ، وتثقيف المستهلكين فى سريلانكا والمساعدة فى المدارس القروية فى كينيا ، ومولت تعاونيات السكر فى الهند الخدمات الاجتماعية لاعضائها منذ زمن طويل وتساعدهم أحيانا فى الاسكان ، غير أن أثر تقديم الخدمات الاجتماعية تعاونيا يميل إلى أن ينحصر فى المواقع المحلية ، وأدى التركيز على تحسين الأوضاع الاقتصادية للتعاونيات مع نمو حجمها باستمرار إلى الاساءة لالتزامها بتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية لان هذه الاعتبارات تميل بها إلى الابتعاد عن المجتمع المحلى .

٣٣ ـ ولم تقم التعاونيات فى معظم الاقطار النامية والاقطار المتقدمة سوى بدور محدود حتى الآن فى تنظيم وتوزيع الخدمات الاجتماعية ، ويرجع ذلك فى الغالب إلى اتجاه أعضائها ومديريها إلى ممارسة الأنشطة التعاونية على أسس اقتصادية ، لكن توجد عدة أسباب تلزم التعاونيات باعطاء درجة عالية من الأولوية للخدمات الاجتماعية . فقد تزايد الوعى اليوم بأهمية التنمية الاجتماعية وعلاقتها الخطيرة بنشر التنمية الاقتصادية ويمكن أن يصبح تقديم الخدمات الاجتماعية التى لا يحصل

عليها اعضاء التعاونيات من الحكومة عاملا هاما فى دعم الموقف المالى والاقتصادى للأنشطة التعاونية . ويصدق ذلك بوجه خاص فيما يتعلق بشئون الصحة والتدريب والتعليم التى تقوى من فاعلية اعضاء التعاونيات فى قدرتهم على العمل . ومن العوامل الأخرى ميل الحكومة المتزايد إلى خفض الانفاق وما يتبعه من الانكماش فى الخدمات الاجتماعية فى وقت تتزايد فيه الحاجة إليها من جانب المسنين والشباب والمعوقين والنساء العاملات . وقد حفت هذه التخفيضات التى أصبحت محسوسة بوجه خاص فى البلاد النامية إلى البحث عن نماذج مبتكرة لتوزيع الخدمات الاجتماعية . وأتخذت الحكومة فى بعض الأقطار خطوات لتسند إلى الجهات غير الحكومية والخاصة على أساس التعاقد القيام بالخدمات الاجتماعية كوسيلة لتخفيض تكلفة الخدمات وزيادة كفاءتها .

٣٤ ـ وتوفر هذه الظروف بيئة سياسية متغيرة تحبذ اتجاها أكثر قوة من جانب التعاونيات فى الأقطار المتقدمة والنامية على السواء إلى تقديم الخدمات الاجتماعية . وإذا تقرر اتخاذ هذا الموقف فالمطلوب استراتيجيات واجراءات مناسبة لضمان نجاحه . وقد يحتاج . ولو فى المراحل الأولى على الأقل ـ إلى علاقة أوثق عرى مع الحكومة ومساندة فيما يتعلق بالتمويل والتدريب . وقد يلزم وضع استراتيجيات سياسية تدخل ضمنها النقابات العمالية واتحادات أصحاب العمل والمنظمات غير الحكومية التى يمكن أن تصبح مصادر لمساعدة التعاونيات فى تقديم الخدمات الاجتماعية . وفى ضوء ذلك تجرى دراسات لمعرفة كيف تؤدى التعاونيات دورا اكبر قدرا فى تقديم الخدمات الاجتماعية .

ثالثا : التعاونيات وجماعات السكان الأقل حظا

٣٥ ـ توجد حاجة ماسة إلى تحسين أحوال جماعات السكان الأقل حظا فى البلاد النامية . وفى مقدمتها الفلاحون المعدمون والنساء والشباب . ويتحقق هذا الهدف بأحسن مايمكن عن طريق استراتيجية شاملة لمكافحة الفاقة فى الريف . ومن المكونات الرئيسية لهذه الاستراتيجية تشجيع مشاركة هذه الجماعات المحرومة اقتصادية واجتماعيا فى عمليات صنع القرار التى تمس حياتهم مباشرة . وأكد المؤتمر العالمى للاصلاح الزراعى والتنمية الريفية أهمية مشاركة سكان الريف فى المنظمات الطوعية كالتعاونيات (أنظر الفقرة ٨ السابقة) وأيدت عدة منظمات دولية بما فيها منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة فكرة مشاركة فقراء الريف مشاركة كاملة مع توجيه عناية خاصة لجماعات السكان الأقل حظا وأشار المؤتمر العالمى لعقد المرأة الذى نظمته الأمم المتحدة الى اهمية المشاركة الكاملة من جانب النساء فى جميع نواحى التنميه* . وتعتبر التعاونيات التى هدفها الأساسى تشجيع المشاركة من أصلح من ينهض باستراتيجية قومية قائمة على مشاركة الشعب .

(أ) الفلاحون المعدمون

٣٦ ـ يعتبر الفلاحون المعدمون الذين لا أرض لهم أقل الجماعات الفقيرة حظا فى الحياة فهم ليسوا معدمين فحسب بل لا يملكون بوجه عام أية

(*) **See Report of the World Conference of the United Nations Decade for Women : Equality, Development and Peace, Copenhagen, 14 to 30 July 1980** (United Nations publication Sales No. E. 80. IV. 3 and corrigendum), Chap. I. resolution 36 .

مهارات يمكنهم بها كسب عيشهم . وتؤثر الأمراض وسوء التغذية على قدرتهم على العمل غالبا . ويزيد من محنة الفلاحين المعدمين فى بعض الأقطار أنهم من الفئات المنبوذة اجتماعيا . ولكن يوازن هذه المشكلات إلى حد ما البناء الاجتماعى للفلاحين حيث الأسرة بناء اجتماعى هام يمكن تعبئته ليعمل كله كوحدة واحدة . وهذه القدرة على التكامل تستحق الدراسة بعناية .

٣٧ ـ ولا توجد استراتيجية واحدة لتحسين أوضاع الفلاحين المعدمين ، ففى التعاونيات بعض الأمل لهذه الجماعات فى زيادة فرص العمالة والمشروعات المكسبة للدخل . ويهدف برنامج منظمة الأغذية والزراعة الخاص بالمشاركة الشعبية فى التنمية الريفية عن طريق تشجيع منظمات المساعدة الذاتية إلى انشاء مشروع تدر دخلا لفقراء الريف ويذكر فى هذا الشأن مشروع منظمة الأغذية والزراعة لتنمية صغار الزراع فى بنجلاديش حيث معظم المشاركين ممن لا أرض لهم ونظموا أنفسهم فى جماعات صغيرة غير رسمية تعمل فى أنشطة متنوعة تدر دخلا وتوفر عملا يتفاوت من تجهيز الارز إلى جرعربات الركشا ، ويرى البعض أنه لن ينجح من هذه التعاونيات المكونة من المحرومين عدد كبير ، وان نفعها الأساسى أنها وسيلة لتوجيه المساعدة الحكومية لاعضائها من خلالها ، وتتسع امكانيات النجاح لو أن تعاونيات الفلاحين المعدمين صارت جزء من جهد تنظيمى أوسع مدى كأن تعمل مع النقابات العمالية .

٣٨ ـ ومن الأفكار الأخرى لتحسين حظ الفلاحين المعدمين اعادة توزيع الأراضى ، ويجب أن يكون هذا الاجراء جزء من استراتيجية تنمية ريفية ووسيلة لاعادة توزيع القوة داخل القطر ، وحث المؤتمر العالمى

للاصلاح الزراعى والتنمية الريفية على اعطاء الاولوية عند توزيع الأرض إلى المستأجرين المستقرين وصغار الحائزين والعمال الزراعيين المعدمين « مع العناية بوجه خاص بالجماعات المحرومة » . كما قال أن اعادة تنظيم حيازة الأرض يجب أن يصاحبه « تكوين جمعيات تعاونية واشكال أخرى من جمعيات الفلاحين بمساعدة شاملة من الدولة » * . والمعترف به على نطاق واسع أن برامج حيازة الأرض إذا أريد لها النجاح فى التنفيذ يجب أن تتضمن انشاء منظمات من النوع الذى يشارك فيه الناس . ولا يمكن أن تطبق فى جميع المجتمعات برامج اعادة توزيع الأرض لانها تثير مناقشات سياسية حادة فى البلاد . كما أن المتوافر من الأرض القابلة للزراعة محدود القدر كما أن أصحاب المصالح فى الأرض ماهرون عادة فى تلافى متطلبات تشريعات حيازة الأرض أو فى اعاقة تنفيذها .

٣٩ ـ لكن من الافكار التى قد يكون لها بعض النفع انشاء تعاونيات تتعاقد على العمل ولاشك أن جماعة من الفلاحين المعدمين يعرضون عملهم يكتسبون قوة مفاوضة أعظم من الأفراد المنعزلين كل بمفرده . وهناك بعض حالات نجحت فيها مثل هذه التعاونيات لكن لاحظت الندوة التى عقدتها كوباك عن التعاونيات فى مقاومة الفاقة الريفية أن « نادرا ما تسمح الظروف السياسية والاقتصادية لهذه التعاونيات بالعمل

(*) See Report of the World Conference on Agrarian Reform and Rural Development, Rome 12-20 July 1979 (WCARRD REP). part one, chap. II, sect. A.

بفاعلية كما أن العمال انفسهم نادرا ما يكونون على استعداد ذهني لمثل هذا العمل المشترك * .

(ب) النساء

٤٠ ـ تزايد الوعي على مدى عدة عقود من السنين الماضية هناك تفرقة تؤثر على النساء وتمنعهن من تحقيق امكانياتهن الكاملة كأعضاء في المجتمع على قدم المساواة * . ومن ناحية أخرى فليس من غير المعتاد أن تتوزع منافع التنمية توزيعا غير متساو في غير مصلحة المرأة . وتحقق الكثير من التقدم في السنوات الأخيرة . خاصة في البلاد النامية . من أجل تحسين حالة المرأة من خلال تغييرات تشريعية . ومع ذلك كان ايقاع التغيير بطيئا ولم يوافق تطلعات المرأة إلى مزيد من المساواة والحرية .

٤١ ـ ونجحت مجتمعات شرق أوروبا ذات التخطيط المركزي في افساح المجال أمام المرأة لتشارك ايجابيا في جميع فروع الحياة الاقتصادية ويتضح ذلك من مشاركتها في التعاونيات . فتمثل المرأة في الاتحاد السوفيتي مثلا ٤٥٪ من مجموع أعضاء مجالس الادارة وتمثل ٤٦٪ من رئاسات هذه المجالس في تعاونيات المستهلكين وتدل هذه الأرقام (وهي لعام ١٩٨١) على زيادات كبيرة عن عام ١٩٧٤ . وتسود

(*) **Report of the COPAC Symposium on Cooperatives Against Rural Poverty,** Saltsjobaden. Sweden, 30 July - 5 August 1978, pp. 11-12.

(*) A review and analysis of these problems is contained in "Resource paper on women and rural development", background paper prepared by the United Nations Secretariat for the Expert Group Meeting on Women and the International Development Strategy, held at Vienna from 6 to 10 September 1982.

هذه النسب تقريبا فى أقطار شرق أوروبا الأخرى لكنها تتفاوت باختلاف أنواع التعاونيات فتميل نسبة المرأة فى مجالس ادارة التعاونيات الزراعية إلى الانخفاض وحتى حين ترتفع النسبة المئوية للمرأة فى عضوية المجالس فانها لا تتناسب مع نسبة المرأة فى مجموع العضوية . أما دور المرأة فى ادارة التعاونيات فى بلاد اقتصاد السوق الحرة فهو محدود بوجه عام وأقل من ذلك بكثير . وفى بلاد نامية معينة تقصر التشريعات عضوية التعاونيات على الرجال . وحتى فى البلاد التى منحت النساء رسميا حقوقا متساوية مع الرجال مازالت مشاركة المرأة بوجه عام أقل من الرجل .

٤٢ ـ وتبذل الجهود لتغيير هذه الأوضاع . فأصدرت الهند مؤخرا قانونا يجعل المرأة عضوا فى مجالس ادارة التعاونيات . وفى باكستان تنص اللوائح التعاونية عادة على اختيار النساء لمجلس الادارة إذا لم تنتخب امرأة بطرق الانتخاب العادية . واتخذت اقطار متعددة موقفا أكثر راديكالية منها الهند وبورما والنيجر واقطار اخرى أنشأت النساء فيها تعاونيات أو جمعيات مماثلة تقتصر عضويتها على النساء . وتوجد هذه الجمعيات فى المناطق الريفية والحضرية على السواء . وتقدم نوعا من العمالة (صنع الملابس والحرف اليدوية) والائتمان على أساس الارتباط الجماعى . ويدخل فى نشاطها عادة عنصر اجتماعى .

٤٣ ـ وللأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة جميعا برامج ترمى إلى تشجيع مشاركة المرأة فى سلسلة كاملة من الأنشطة بما فيها التعاونيات . وتعمل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية ـ على سبيل

المثال ـ حاليا فى بحث عن دور المرأة فى التعاونيات * . ويمكن أن تفيد نتائج هذا البحث وغيره فى ابتكار وسائل لادخال النساء فى التعاونيات وقيام المرأة بدور قيادى فيها ، ومن مجالات البحوث التى تبشر بالخير البحوث فى الدور الذى يمكن أن تؤديه المرأة لضمان توزيع منافع تحديث الزراعة بالمساواة بين الرجال والنساء .

جـ ـ الشباب

٤٤ ـ من أكثر القضايا أهمية لنمو وتطور التعاونيات فى المستقبل بالأقطار المتقدمة والنامية على السواء مسألة اشراك الشبيبة فى التعاونيات ، وتدل الدلائل على أنه حدث تناقص فى اهتمام الشباب بالتعاونيات القائمة أما لعدم توافر المعلومات عن اغراضها ونشاطها واما بسبب التغير فى الأساليب التعاونية . وأجريت فى السويد . وهى احدى اقطار العالم الأعظم تقدما تعاونيا دراسة بمعرفة معهد بحوث حكومى أثبتت أن المعلومات عن الأهمية الفعلية للحركة التعاونية محدودة نسبيا . وأن نقص المعلومات الكاملة والمفهومة عن تطور الحركة وخلفيتها والابنية الحالية وانشطتها أدى إلى تعويق المناقشات فى دوائر التجارة والصناعة بالسويد حول دور الحركة وأهميتها أو جعل تلك المناقشات محدودة ، وأثبتت الأدلة أيضا فى البلاد الصناعية الأخرى التى بها قطاع تعاونى كبير ، لا يتلقى الرواد فى المدارس ولا طلبة

(*) **Women in Agricultural Co-operatives: Analysis of Experience and Action proposed** (Rome, Food and Agriculture Organization of the United Nations), in preparation; see **Role and Participation of Women in Co-operatives** (Geneva, International Labour Office). in preparation.

الجامعات ولو معلومات بدائية عن الحركة التعاونية والقطاع التعاونى من الاقتصاد ، ولذا فليس من المدهش أن يقف الشباب موقف عدم المبالاة ، ويبدو أن هذه المشكلة أقل حدة فى الاقطار ذات التخطيط المركزى للاقتصاد حيث تفتح أمام الشباب فرص كافية للمشاركة من خلال التعاونيات فى أنشطة اقتصادية واجتماعية وتثقيفية جادة (أنظر ١١٥/ ٣٦/ فقرات ٤٢ ـ ٥٥) وهناك دلائل على أن المعلومات عن التعاونيات غير منتشرة كثيرا فى الاقطار النامية * .

٤٥ ـ وساهم فى نقص الاهتمام بالتعاونيات الأساليب المتغيرة فى بناء وأنشطة التعاونيات فى البلاد النامية ، فقد حدث فى العقد الماضى أو نحو ذلك نمو تلقائى فى عدد التعاونيات الجديدة التى ليس فيها غير القليل من صفات التعاونيات المعروفة ، وكثيراً ما تكون مخالفة لها ، وتعكس هذه التعاونيات الناشئة فى كثير من الأحوال عودة إلى المبادىء التعاونية الأصيلة ، لأنها تنبثق تلقائيا من مبادرة اعضائها الذين يعرفون جيدا بعضهم البعض ولا تدفع أجرا للادارة وتتكثف فيها المشاركة . ويستحيل عملا معرفة عدد هذه التعاونيات « الطارئة » كما تسمى ولا مجموع عضويتها ، لكن يمكن وصف بعض ملامح معينة تشترك فيها معظمها . فاعضائها من المقيمين فى الحضر وتجتذب الجماعات الأحدث سنا المقيمة فى نفس الناحية وتعمل على نطاق ضيق وغالبا بدون

(*) Regional Seminar on Youth and Co-operatives, University of the West Indies, Mona Campus, Kingston, 16-28 September 1974: sponsored jointly by the Government of Jamaica and the ILO/DANIDA Co-operative Management and Training Programme.

موظفين مأجورين . وتتخذ غالبا شكل جماعات شراء تمد الاعضاء باصناف استهلاكية مختارة ولا يقل بينها ماتمارس أنواعا شديدة التنوع من الأنشطة الاجتماعية لاعضائها .

٤٦ ـ وباشراك الشباب فى التعاونيات بالأقطار النامية من أجل التدريب على الأعمال بوجه عام أو لانها جزء من مشروعات خلق فرص العمالة . ففى كينيا مثلا ترتبط أنشطة تعاونية كثيرة بالصناعات الصغيرة وصناعة التشييد التى توفر عملا لخريجى مدارس الصناعات بالقرى . وتساهم حركة الجسر التطوعى فى بوتشوانا فى تنمية المناطق الريفية بتدريب خريجى المدارس الابتدائية على المهارات الحرفية المتصلة بفرص العمالة فى مختلف الأنشطة التجارية .

٤٧ ـ والمجال الثانى لمشاركة الشباب فى الأنشطة التعاونية هو التعاونيات المدرسية وفيها يتعلم الشباب أساسيات التعاون والادارة المالية وبرامج المساعدة الذاتية . وتقترن هذه أحيانا ببرامج عمل معينة ويدخل انتاج الغذاء كجزء متمم لا يتجزأ من التعاونيات المدرسية بجمهورية أفريقيا الوسطى وعدد من أقطار أفريقيا التى تتبع برامج تعاونية تعليمية . ولا تختلف تعاونيات شباب المدارس كثيرا من حيث المبدأ عن التعاونيات التى يقيمها الكبار . وتعتبر رعاية التعاونيات العادية لتعاونيات شباب المدارس هامة وفعالة فى تشجيع نمو وتطور هذا النوع من التعاونيات . ويجدر فى هذا الصدد توجيه الانتباه إلى تعاونيات الشباب فى أوغندا حيث ترتبط برباط وثيق مع « تعاونيات أم » . وتوجد عموما حاجة ماسة وقاهرة إلى التأكيد على التثقيف التعاونى فى المدارس لاسيما فيما يتعلق بالتعاونيات التى يسيرها أطفال المدارس . وهو ما يفسح الأمل فى تحقيق مكاسب كبرى لنمو التعاونيات مستقبلا فى البلاد النامية .

ويتفق أيضا مع مبادىء عام الشباب الدولى عن : المشاركة . والتنمية . والسلام طبقا لقرار الجمعية العامة رقم ١٥١/٣٤ بتاريخ ١٧ ديسمبر الذى يدعو لزيادة مشاركة الشباب فى التنمية .

(د ـ) المعوقون

أخذت الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وكذلك المنظمات القومية والدولية وغير الحكومية المشاركة فى تأهيل ورعاية المعوقين تشارك باهتمام متزايد خلال السنوات الأخيرة فى تطوير وتنمية وتعاونيات المعوقين . باعتبارها تؤدى دورا رئيسيا فى توفير العمل وتقديم العون الاجتماعى والتأهيل المهنى للمعوقين (لاسيما من يعانون عجزا شديدا) الذين لا يستطيعون بسبب أصابتهم أن يجدوا عملا فى المنشآت العادية وتحت ظروف العمل المعتادة . ويلقى دعم التعاونيات العاملة على ادماج المعوقين فى سوق العمل المفتوحة المساندة من مسودة برنامج العمل العالمى للمعوقين الذى عرض على الجمعية العامة فى دورتها السابعة والثلاثين (٣٥١/ ١/٣٧. . والمراسلات ١ والاضافة ١ . ٢) .

٤٨ ـ ومن الممكن على اساس التجربة المكتسبة فى كثير من الأقطار استنتاج أن تعاونيات المعوقين أدوات هامة فى تشكيل عمليات التأهيل المهنى والاجتماعى لهؤلاء الأشخاص من خلال عمل أعضائها فى مشروع يدار على أساس مبادىء الادارة التعاونية الذاتية وفى اطار سياسة تدريب مهنى توافق حاجاتهم البدنية والاجتماعية والاقتصادية .

٤٩ ـ وتقوم تعاونيات المعوقين فى كثير من الأحوال بواجباتها وأعمالها من أموالها الخاصة إذا اتبعت الحكومة سياسة مواتية . ويستحق هذا المجال

استجلاء ودراسة دقيقة لانه يتفق مع مبادىء مشروع برنامج العمل الدولى للمعوقين .

(هـ) الاصلاح الزراعى والتعاونيات الريفية

٥٠ ـ الاصلاح الزراعى موضوع له من مجاله ومداه وتعقد تراكيبه ما يجعل من غير الميسور تغطيته بشكل كامل ومنظم فى اطار هذا التقرير الحالى . خاصة وأن تنوع التجربة القومية فى التعاونيات يجعل من الصعب الوصول إلى استنتاجات تصدق على وجه التعميم . لكن يمكن القول بأن جميع الحكومات تقريبا ممن تطبق الاصلاح الزراعى أدركت ضرورة تنظيم المنتفعين من اعادة توزيع الأراضى فى تعاونيات أو جميعات مماثلة . ولذا تجعل جميع تلك الحكومات تقريبا عضوية الجمعية التعاونية شرطا للحصول على الأرض . وينتشر الاعتقاد بأن الاصلاح الزراعى يشكل فى معظم الأحوال شرطا ضروريا للتنمية التعاونية الناجحة . وتقدم تجربة اليابان والاقطار الأخرى دليلا كافيا على ذلك ويعتبر انتشار التعاونيات وما يماثلها من جمعيات إلى جانب الاصلاح الزراعى طريقة لتزويد صغار الحائزين بمواد الانتاج الزراعى والائتمان ومقومات التسويق والخدمات . كما أن الفلاحة التعاونية تمثل اتجاها فعالا للتغلب على المشكلات المصاحبة لتفتت وتشتت الحيازات .

٥١ ـ واعترف المؤتمر العالمى للاصلاح الزراعى والتنمية الريفية بدور التعاونيات الهام بوصفها مؤسسة ضرورية لتحقيق أهداف الاصلاح الزراعى واثبت المؤتمر بتقريره فى هذا الصدد أنه حيثما تعاق الفاعلية الانتاجية بتأثير التفتت الشديد للحيازات فعلى الحكومات أن تفكر ـ

ضمن ما تفكر فيه ـ فى اتخاذ اجراء من شأنه « ... تشجيع الفلاحة الجماعية . والمزارع المملوكة للدولة . والمزارع المملوكة ملكية عامة . والتعاونيات وأشكال الحيازة الجماعية الأخرى على أن تنظم بحيث تضمن للمشاركين المنافع الناتجة عن التوسع فى البنية الأساسية والبحوث والعمالة وحسن استخدام مستلزمات الانتاج والمهارات الفنية » * .

٥٢ ـ وتتخذ التعاونيات المنشأة مع الاصلاح الزراعى انماطا متنوعة . وينحصر الاختيار بوجه عام بين نمط الخدمات أى المنظمة التى تقوم بتوريد مواد الانتاج أو بتسويق المنتجات الزراعية ونمط الجمعية التعاونية الانتاجية أو المزرعة التعاونية وفيها يجرى الانتاج ذاته جزئيا أو كليا على أساس جماعى . وأهتمت منظمة الأغذية والزراعة لعدة سنوات بالتعاونية الانتاجية ونشرت آراءها فى هذا الموضوع مع موضوعات أخرى فى نشرة عنوانها : « النهوض بتعاونيات صغار الزراع فى آسيا » ، وتتركز بؤرة الاهتمام الرئيسى لمنظمة الأغذية والزراعة على توجيه تعاونيات صغار الزراع وجهة انتاجية ، ويشمل ذلك بالتبعية الخدمات التى تقدمها تعاونيات الخدمات التقليدية وتلك التى تتعلق بالعملية الانتاجية ذاتها * .

(*) Reference can be made to an FAO paper entitled "Role of Co-operatives in agrarian reform" (FAO/ARRD/CS/48). ILO is currently engaged in research on co-operativetype organizations and services for land settlement. Publication is expected towards the end of 1983.

(*) **Report of the World Conference on Agrarian Raform and Rural Development Rome, 12-20 July 1979** (WCARRD/REP), Part one, Chap. II, Sect. D.

رابعا : الصعوبات والنجاح

٥٣ ـ عندما تصدى المؤتمر لوصف دور التعاونيات فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوارد فى الجزء الثانى من هذا التقرير . اتجه إلى التركيز على الطبيعة الهامة الحرجة للعلاقة بين الحكومة والتعاونيات من حيث تحديد إلى أى مدى يتحقق فعلا اسهام التعاونيات . ونوقشت بعض المشكلات الرئيسية التى تعمل على بث الاضطراب فى تلك العلاقة .

٥٤ ـ وتحدد التوصية رقم ١٢٧ لمكتب العمل الدولى أحد اغراض التعاونيات بانه « تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للاشخاص ذوى الموارد والفرص المحدودة وتشجيع روح المبادرة لديهم » * . وتنبثق الصعوبات الخاصة التى تلاقيها التعاونيات أساسا من أنها للاشخاص « ذوى الموارد والفرص المحدودة » الذين ينتظر منهم مع ذلك أن يقوموا « بمبادرات » وهكذا يواجه تنظيم التعاونيات وادارتها قيودا مادية ناشئة عن عدم توافر الموارد علاوة على المشكلات الثقافية ـ المتصلة بتشجيع العمل الجماعى بين طائفة من الناس اعتادت على اتباع الطرائق التقليدية فى سلبية .

٥٥ ـ وتكاد مشكلة الأمية أن تكون مشكلة عالمية فى المناطق الريفية . وتظهر إلى جانبها حالة خاصة حين لا يكون فى مقدور السكان المحليين التحدث باللغة (أو اللغات) القومية . وكلتاهما تمثلان عوائق رئيسية فى سبيل تنظيم وتشغيل التعاونيات . ويمكن عمل الكثير فى المستويين القومى والدولى لتغيير هذا الموقف بتشجيع حملات محو الأمية خاصة

(*) **International Labour Conventions and Recommendations**, 1919-1981 (Geneva, International Labour Office, 1982). p. 151.

فيما يتعلق باللغات المحلية التى يمكن أن تتلاءم مع حاجات التعاونيات وما يماثلها من منظمات . وهذا ما ينفذ فعلا فى عدد من أقطار أفريقيا . ويجدر على المستوى الدولى الاشارة إلى برامج محو الأمية الوظيفية لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) ومحو الأمية الوظيفية كعنصر مكون من عناصر برامج منظمة الأغذية والزراعة فى مجال خدمات الائتمان الزراعى والتعاونى فى افغانستان . وهناك مجال واسع جدا للعمل فى هذا المضمار أمام المنظمات غير الحكومية . ويعمل الحلف التعاونى الدولى بنشاط فى ميدان محو الأمية الوظيفية .

٥٦ ـ وتنتشر مشكلة أخرى فيما يتعلق بتطور التعاونيات هى عدم توافر المديرين المدربين مما يؤثر مباشرة على عملياتها . وكثيرا ما تتخذ قرارات غير حكيمة بشأن العمليات التعاونية تؤدى إلى ضياع الأموال . وعندما يرى الفلاحون ضياع رأسمالهم الذى اكتسبوه بشق الأنفس يعتريهم الاحباط ويفقدون الاهتمام بالمشروع ، وعانت الحركة التعاونية كلها فى اقطار افريقية معينة كنتيجة مباشرة لسوء الادارة مما جعل من الصعب بدء مشروعات جديدة ، وعلاجا لذلك انشأت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية والحلف التعاونى الدولى نظم الادارة المناسبة للتعاونيات الزراعية AMSAC (امساك) ، والمواد والطرق الفنية للتدريب الادارى التعاونى MATCOM (ماتكوم) والخدمة الاستشارية لمواد التثقيف التعاونى CEMAS (سيماس) على التوالى ، ويهدف مشروع منظمة الأغذية والزراعة « امساك » إلى تحسين انتاجية صغار الفلاحين ، والمنتجين بالمزارعة والمستأجرين وتحقيق الأمن الغذائى للفقراء من خلال زيادة انتاج الغذاء واجراءات

التوزيع العادل ، ويجرى ذلك من خلال تدريب القادة والمديرين التعاونيين ، ومساعدة مؤسسات التدريب القومية (مثل الكليات التعاونية) فى اعداد دليل للادارة وأدوات ومواد للتدريب ووضع برامج شاملة للتوجيه والتدريب ، وأعد برنامج « ماتكوم » لمنظمة العمل الدولية برامج تدريبية وأدوات ومواد دراسة لمديرى وموظفى الجمعيات التعاونية فى مجالات مثل الانتاج والتوريد والتخزين والتسويق والنقل وادارة الافراد والادخار والائتمان فى المناطق الريفية ، وأخيرا يعمل برنامج « سياس » للحلف التعاونى الدولى على تحسين المواد والطرائق المستخدمة فى أغراض التدريب والتثقيف التعاونى بالبلاد النامية ، ومن التحديات الكبرى دعم وتقوية هذه البرامج واشباهها واتاحتها لعدد كبير من التعاونيات لاسيما التى تضم من يعانون الفقر الشديد .

٥٧ ـ وتوجد عقبة كبرى فى سبيل تنظيم التعاونيات ونمو وتطور انشطتها بصورة منتظمة وسليمة وهى عدم توافر الائتمان ، وتفاقمت هذه المشكلة المزمنة فى السنوات الأخيرة بسبب زيادة أسعار الفائدة على القروض ، وبذلت الحكومات جهودا لمواجهتها وصدر فى مصر قانون يضاعف قيمة سهم العضوية فى الجمعية التعاونية مما مكن التعاونيات من زيادة رأسمالها ، وبعد أن خصصت الحكومة ٢٥ مليون جنيه فى موازنة ٨٠/ ١٩٨١ لاقراض التعاونيات بفائدة مخفضة اتجهت نيتها إلى انشاء بنك لتعاونيات المستهلكين ليقدم لها مجموعة كاملة من الخدمات المصرفية والتجارية ، وبرغم فائدة المساندة الحكومية فى بعض الاقطار فى زيادة الائتمان ، فيجب أن يكون المصدر الرئيسى لرأس المال من التعاونيين أنفسهم ، فمن خلال هذه الطريقة المجربة مع الزمن تستطيع

التعاونيات تحقيق هدفها فى التمويل الذاتى . وقد نجحت الجمعية التعاونية الحضرية فى موندراجون بأقليم الباسك فى أسبانيا بسبب قدرتها على تعبئة مدخرات الاعضاء . واستطاعت بعض التعاونيات المستقرة أن تحصل على مساعدات من مصادر ثنائية أو متعددة الأطراف خاصة فى حالات رغبتها فى توسيع نطاق عملياتها .

٥٨ ـ ويقترن بعوامل عدم كفاية الادارة . وعدم مشاركة التعاونيين فى الشئون التنظيمية ونقص الائتمان فى البيئة الاجتماعية غير المرحبة التى تضطر التعاونيات للعمل فيها أحيانا . لأن نجاحها أو حتى توقع هذا النجاح كثيرا ما يهدد جماعات قوية ذات مصالح مثل مقرضى النقود أو أصحاب الأراضى . وتسعى هذه الجماعات أحيانا إلى السيطرة على الجمعية التعاونية التى يرونها تهددهم وتحويلها عن غرضها الحقيقى . وليس من غير المعتاد ان تلجأ مثل هذه الجماعات إلى العنف لتحطيم التعاونية .

٥٩ ـ ويجب فى هذا الصدد أن يتكامل عمل التعاونيات ضمن مشروع حكومى شامل لنشر برامج تنمية تصل إلى فقراء المجتمع . ولم يحدث ذلك حتى الآن . فمعظم المنظمات التعاونية لا تضم ولا تخدم أغلبية كبرى من فقراء الريف . بل تتشكل عضويتها غالبا وفى معظمها من الميسورين فى الريف . فضلا عن أن الاعضاء الأكثر فقرا وجماعات السكان الأقل حظا كثيرا مالا يمكنهم المشاركة فى عمليات صنع القرار التى تؤثر على مستقبلهم .

٦٠ ـ ويصعب اصدار الأحكام فيما يختص بنجاح أو فشل التعاونيات حيثما تؤدى السياسات الحكومية الخاصة بتنمية التعاونيات إلى خلافات بين مصالح الحكومة ومصالح الأعضاء إذ يهتم هؤلاء أساسا بنوعية وتكلفة

الخدمات المقدمة ويأثر الجمعية على مواقفهم المالية الفردية بينما قد تهتم الحكومة بالتعاونيات بوصفها اداة لتنفيذ السياسة . فما يعتبر نجاحا فى نظر أحد الأطراف قد يراه الطرف الآخر أقل مراعاة للارتياح * .
وعلى العموم فبينما يمكن قياس نجاح أى مشروع خاص قياسا مرضيا على أساس الشئون المالية . فقد يكون هذا الاتجاه غير ملائم بالنسبة لجمعية تعاونية معينة وبالتالى أقل ملائمة للحركة التعاونية كلها .

٦١ ـ لم يكن ممكنا ازاء الوقت المحدد لاعداد هذا التقرير والبيانات المحددة المتوافرة اجراء أى نوع من التحليل المنظم للعوامل التى تؤدى إلى نجاح التعاونيات فى البلاد النامية . ورغم أن دراسات قد أجريت لبعض التعاونيات القليلة الأكثر بروزا فيبدو أن هذا النوع من البحث أصابة الأهمال . وسيرد فيما يلى اشارة موجزة لعينتين فقط من التعاونيات اعتبرتا على نطاق واسع من أنجح التعاونيات العاملة .

٦٢ ـ أنشىء الاتحاد التعاونى لمنتجى الالبان بمقاطعة كايرا بالهند (وتعرف أيضا بأسم اناند وبأسم أمول) عام ١٩٤٦ . وقد سبقت الاشارة إليها (فقرة ١٧) وتخدم الجمعيات المحلية على وجه الحصر تقريبا أصحاب الجاموسة أو الجاموستين الذين ينتجون يوميا فى المتوسط ٤ لترات من

(*) In fact, the situation is a good deal more complicated: the management of a primary co-operative, and co-operative apex organization, may have different expectations and aims from those of the members (and of the Government). FAO. distinguishes three criteria for operational efficiency in co-operatives: efficiency (of the co-operative as an institution carrying on business); development efficiency (as an instrument of government policy), and member-oriented efficiency (as a means of promoting the interests of the members). See FAO, "Operational =

اللبن . وينتج الاتحاد بالاضافة إلى اللبن . مسحوق اللبن . واللبن المكثف والجبن ومنتجات الألبان الأخرى التى تسوق فى كل انحاء الهند . وحقق الاتحاد نجاحا عظيما حتى أن مشروع الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الغذاء العالمى عقدت عام ١٩٧٠ اتفاقا مع حكومة الهند حول « عملية الفيضان * . التى تهدف إلى المساعدة فى اقامة صناعة البان حديثة على أساس نموذج أناند . وساندت وكالات قومية ودولية المشروع بمساهمات مالية وفنية . وانتهت المرحلة الأولى فى أواسط ١٩٨١ . ويستمر البرنامج فى مرحلته الثانية لسبع سنوات أخرى بقرض من البنك الدولى ومنحة من منتجى الألبان من المجموعة الأوروبية المشتركة (أجرى فريق مؤلف من مندوبين عن الأمم المتحدة . وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الغذاء العالمى تقييما شاملا للمرحلة الأولى من عملية الفيضان) .

٦٣ ـ ومن الملامح الايجابية لنموذج أناند التى تذكر كثيرا : اقتصار العضوية على منتجى الألبان الجادين ذوى النوايا الحسنة . واختبار اللبن كله عند توريده اختبارا دقيقا ، وسداد الثمن نقدا وفورا للمنتجين على أساس الجودة . وتقديم خدمات بيطرية متنقلة وذات كفاءة وبلا مقابل . وانتظام توريد علف الماشية والمستلزمات المشابهة ، وتقديم

= efficiency of agricultural co-operatives in developing countries" (Rome, 1974); "Improving the methodology of evalution of rural co-operatives in developing countries" (1976); "Evaluation of co-operative organizations in developing countries", (1981).

(*) Project entitled "Stimulating Milk Marketing and Diary Development" (DP/IND/70/022).

قروض لشراء الجاموس . ويدل على التقدم الفنى الذى تحقق أن متوسط انتاج اللبن فى مقاطعة كايرا يعادل ضعف المتوسط على المستوى القومى . وما يعادل ذلك فى الأهمية الآثار الاجتماعية الحاصلة . وقال أحد مراقبى لجنة اكسفورد للاغاثة من المجاعة فى تقرير له عام ١٩٦٤ ان رخاء كل قرية بأقليم كايرا يتناسب بوضوح مع طول المدة التى قضتها تلك القرية فى عضوية الاتحاد التعاونى . ولاحظ آخرون أن فوارق الطبقات التقليدية كثيرا ما تنسى عندما يأتى الأعضاء ـ نساء وأطفال غالبا ـ لتوريد الألبان إلى مراكز التجميع . وتجنب الجمعيات الأساسية بانتظام جزء من فائضها لتحسين مرافق القرية ولأغراض التعليم .

٦٤ ـ والمثال الثانى هو التنمية التعاونية فى بوتسوانا وتمثل خطوات كبرى على مدى الخمس عشرة سنة الماضية . وبلغ عدد التعاونيات مجموعا قدره ١٢٢ جمعية تضم ٤٥٠٠٠ عضو بما فى ذلك أسر الاعضاء أى نحو ثلث مجموع عدد الأسر فى البلاد . ويوجد اتحاد تعاونى قومى وبنك تعاونى ومركز تنمية تعاونية تؤدى الوظائف الرئيسية الادارية والرقابية والتدريبية . وأثمرت هذه الأنشطة اثارا هامة على قطاعات الاقتصاد الرئيسية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للمنتج الصغير .

٦٥ ـ ومع تنوع الاقتصاد الريفى أخذت التعاونيات تزيد من مشاركتها فى توريد السلع الاستهلاكية ومستلزمات الزراعة . وتشارك لحد ما فى مشروع برنامج تنمية الأراضى القابلة للزراعة بتقديم القروض وتوزيع الادوات الزراعية التى تقدم مبدئيا من خلال بنك بوتسوانا التعاونى والاتحاد التعاونى لبوتسوانا . ويمول المشروع من الصندوق للتنمية الزراعية (ايفاد) وبنك التنمية الأفريقى . ويمثل الانتقال من

التعاونيات الوحيدة الغرض كالتسويق فى القرى إلى النوع المتعدد الاغراض اتجاها هاما فى بوتسوانا حاليا . وتجتهد الجمعية المتعددة الأغراض فى تقديم مجموعة شاملة من الخدمات للأعضاء فى مجالات التسويق وتوريد مستلزمات الزراعة وتوزيع السلع الاستهلاكية والائتمان والادخار .

٦٦ ـ والاتحاد التعاونى لبوتسوانا هو منظمة قمة قومية وعضو فى الحلف التعاونى. وأهم أنشطته القيام بالعمليات نيابة عن الجمعيات الاعضاء فى تسويق الماشية وتوريد السلع الاستهلاكية ومستلزمات الزراع بالجملة . وزادت حركة معاملاته من ٢.١٥٠.٠٠٠ دولار أمريكى عام ١٩٧٦ إلى ٦.٤٥٠.٠٠٠ دولار أمريكى عام ١٩٨٠ . وانشأ بنك بوتسوانا التعاونى وحدة استشارية لتجارة التجزئة . وأعد فيما يتعلق بالتسويق نظام دفع مقدم للماشية بالاتفاق مع الاتحاد التعاونى . وزادت ودائعه من ٢٧٥٫٠٠٠ دولار أمريكى عام ١٩٧٨ إلى ٣٨٠.٠٠٠ دولار أمريكى عام ١٩٨٠ . ويدير البنك عدة مشروعات اقراض عامة للزراعة أو يشارك فيها . وهو يعمل الآن كبنك مستقل يخدم الحركة التعاونية .

خامسا : ملاحظات ختامية

٦٧ ـ يمكن أن يقال على أساس هذا العرض والتحليل أنه يجب توجيه عناية خاصة إلى توسيع نطاق المشاركة الشعبية فى التنمية الريفية على أساس برنامج العمل الذى وافق عليه المؤتمر العالمى للاصلاح الزراعى والتنمية الريفية . ويدعو برنامج العمل بصراحة وعلى وجه التحديد الحكومات لاتخاذ خطوات عملية تحت بنود ستة محددة :

أولا - ازالة الحواجز أمام تجمع سكان الريف بحرية فى منظمات يختارونها واعتماد وتنفيذ اتفاقيات منظمة العمل الدولية رقم ٨٧و ١٤١ والتوصية رقم ١٤٩ بشأن دور ومنظمات العمال الريفيين فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ثانيا - تشجيع انشاء اتحادات تعتمد على نفسها لجمعيات الفلاحين والعمال والتعاونيات الريفية على المستويات المحلية والاقليمية والقومية وذلك بمساندة ايجابية من الحكومة ومع احترام استقلالها .

ثالثا - تشجيع مشاركة سكان الريف فى انشطة وكالات التنمية الريفية مع ضمان أن تعمل هذه الوكالات بالتعاون الوثيق مع منظمات المستفيدين المستهدفين من برامجها .

رابعاً - تشجيع المنظمات الشعبية التى تقدم مختلف الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتحقيق الاعتماد على النفس على مستوى المجتمع المحلى ومساعدتها بطرق تتناسب مع الاحتياجات القانونية والمالية وتدريب القادة وغير ذلك من الحاجات الأساسية مع العناية بعدم الاضرار باستقلالها .

خامسا - منح منظمات الريفيين فرصة المشاركة على المستوى المحلى فى تحديد وتنفيذ وتقييم مشروعات التنمية بما فيها برامج العمل الريفية .

سادسا - تعبئة طاقات الشباب فى الحضر والريف من أجل الأنشطة التنموية الريفية المتنوعة من خلال برامج وأجهزة تستجيب لاحتياجاتهم وقدراتهم وأمانيهم بما فى ذلك خدمات التطوع

القومية وجمعيات الشباب الريفى وبرنامج العمل والدراسة *
هذا إلى أن الدول الاعضاء ربما تريد تحديد التزامها باجزاء هذا البرنامج المتعلقة بالفلاحين والمنظمات الريفية (التعاونيات) . ويمكن اعداد مشروعات تجريبية على هذا المنوال لصرف الأموال والائتمان وتقديم الخدمات لمنظمات الفلاحين المؤلفة من الفقراء وجماعات السكان الأقل حظا لاسيما الشباب والمسنين والمعوقين مع تقديم تقارير عن تنفيذ هذا البرنامج طبقا لنظام التقارير التى تقدم لمنظمة الأغذية والزراعة عن تقدم سير تنفيذ مشروعات المؤتمر العالمى ومتابعتها .

٦٨ - يمكن أن تتضمن خطوط التنمية القومية ترتيبات معينة للتعاونيات بترجمة السياسات الحكومية إلى برامج محددة وتخصيص الموارد بقدر المستطاع لتنفيذها . ويجب على سلطات التخطيط القومى تشجيع التعاونيات على القيام ببرامج لتقديم الخدمات الاجتماعية وبرامج مبتكرة أخرى يحس التعاونيون أنهم فى حاجة إليها .

٦٩ - يجب بذل الجهود لدعم فكرة من حركة إلى حركة بين التعاونيات كخطوة هامة لتشجيع التنمية التعاونية ، ويمكن على هذا الأساس القيام ببرامج فيما بين الحركات التعاونية داخل الاقطار النامية . وتتفق اجراءات التعاون هذه مع مبدأ الاعتماد على الذات جماعيا وهو المبدأ الذى تتضمنه استراتيجية التنمية الدولية ، ويمكن بذل جهود مماثلة فى نفس الوقت لتوسيع نطاق الانشطة فيما بين الحركات التعاونية فتمتد إلى التعاونيات فى الاقطار المتقدمة والأقطار النامية وفيما بينها ، ويتفق

(*) **Report of the World Conference on Agrarian Reform and Rural Development, Rome, 12-20 July 1979** (WCARRD /REP), part one, chap. III, sect. A.

مع هذه الأهداف اجراء دراسات بمعرفة كوباك واعضائها بحثا عن طرق تقوية هذا الشكل من التعاون بين الحركات التعاونية . وتساعد نتائج هذا البحث فى تشكيل خطوط ارشادية للنهوض بالتنمية التعاونية .

٧٠ ـ يجب تشجيع نمو وتطور التعاونيات الحضرية . ونظرا لقلة التجربة نسبيا فى هذا الشكل التنظيمى فينبغى أن تجرى دراسات بغرض حفز نموها فى البلاد النامية . ومن المجالات التى قد تضطلع فيها التعاونيات الحضرية بدور هام الصناعة وانتاج الغذاء وتنظيم وتوزيع الخدمات الاجتماعية . ويمكن توجيه الدعوة إلى كوباك وغيرها من المنظمات للقيام بهذه المدراسات .

٧١ ـ على المنظمات الحكومية وغير الحكومية أن تتبنى برامج خاصة لتحسين ادارة التعاونيات من خلال برامج للتدريب والتثقيف .

٧٢ ـ يجب تطوير الافكار والنظرات المبتكرة لضمان فتح المجال أمام أشد الفلاحين فقرا للحصول على الائتمان . ويجب بذل عناية خاصة لتحديد الشروط التى بموجبها يطلب الائتمان ويصرف ويسدد . وفى هذا الصدد تبذل العناية باستخدام جماعات الريفيين والمنظمات المماثلة من أجل تقديم الائتمان لفقراء الفلاحين الأفراد .

٧٣ ـ يجب بذل الجهود لبيان سير عمل التعاونيات وتقييمها بغرض زيادة كفاءتها وتقوية صفتها كأجهزة مشاركة فيما يتعلق بفقراء الريفيين . وفى هذا الشأن توجيه العناية إلى أن تقرير التقييم يجب أن يقدم إلى الهيئة المسئولة عن د . د برنامج الأمم المتحدة فيما يتعلق بنظام التنمية الخاص بالمشروعات التعاونية الريفية التى تساعدها الأمم المتحدة بنظم التنمية لديها .

٧٤ ـ وأخيرا يجب أن يبحث ويدعم بحسب ما هو مطلوب دور التعاونيات في تطوير المشروعات المنتجة للدخل والتي تقدم الخدمات الاجتماعية مما يشبع الحاجات الأساسية للفقراء والجماعات الخاصة من السكان وخاصة النساء والمعوقين والشباب والمسنين.

ملاحظة هامـــة ـ

للاستفادة القصوى من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة نرجو التكرم بأخذ الملاحظات الآتية في الاعتبار :

١ ـ يتناول هذا التقرير كلا من التعاونيات والجمعيات ذات النسق التعاوني .

٢ ـ أنظر تقرير المؤتمر الدولي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية . روما . ١٢ ـ ٢٠ يوليو ١٩٧٩ (WCARRD:REP) الجزء الأول . الفصل الثالث . والمحول إلى أعضاء الجمعية العامة بخطاب الأمين العام (٤٣/٤٨٥ لله) .

٣ ـ قرار الجمعية العامة رقم ٣٥/ ٥٦ . ملحق

٤ ـ انظر تقرير المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام . كوبنهاجن ١٤ ـ ٣٠ يوليو ١٩٨٠ (منشورات الأمم المتحدة . مبيعات رقم E.80. IV.3 وتصحيحاته) الفصل الأول . قرار ٣٦ .

٥ ـ أنظر تقرير المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية . روما ١٢ ـ ٢٠ يوليو ١٩٧٩ . (VCARRD/REP الجزء الأول . الفصل الثاني . القسم أ .

٦ ـ تقرير ندوة كوباك عن التعاونيات والفاقة في الريف . سولز يوبادن .

السويد . ٣٠ يوليو ـ ٥ أغسطس ١٩٧٨ . صفحات ١١ ـ ١٢ .

٧ ـ يحتوى « تقرير الموارد عن المرأة والتنمية الريفية » عرضا وتحليلا لهذه المشكلات وهو تقرير أساسى اعدته أمانة الأمم المتحدة للعرض على اجتماع جماعة الخبراء عن المرأة واستراتيجية التنمية الدولية . فى فيينا من ٦ إلى ١٠ سبتمبر ١٩٨٢ .

٨ ـ المرأة فى التعاونيات الزراعية : تحليل التجربة والاجراء المقترح » (روما . منظمة الاغذية والزراعة بالأمم المتحدة) تحت الاعداد . انظر أيضا : دور ومشاركة المرأة فى التعاونيات . (جنيف . مكتب العمل الدولى) تحت الاعداد .

٩ ـ الندوة الاقليمية عن الشباب والتعاونيات . جامعة جزر الهند الغربية . مونا كمباس ، كنجزتون ١٦ ـ ٢٨ سبتمبر ١٩٧٤ . تحت رعاية مشتركة من حكومة جاميكا ومنظمة العمل الدولية . برنامج الادارة والتدريب التعاونى .

١٠ ـ يمكن الرجوع إلى بحث لمنظمة الاغذية والزراعة بعنوان « دور التعاونيات فى الاصلاح الزراعى (FAO/ARRD /٤٨) وتقوم منظمة العمل الدولية حاليا ببحث عن المنظمات ذات الطابع التعاونى والخدمات لمستوطنات الأراضى . وينتظر نشره فى أواخر عام ١٩٨٣ .

١١ ـ تقرير المؤتمر الدولى للاصلاح الزراعى والتنمية الريفية . روما ١٢ ـ ٢٠ يوليو ١٩٧٩ (WCARRD/ RER) الجزء الأول . الفصل الثانى ، القسم د .

١٢ ـ اتفاقيات وتوصيات العمل الدولى . ١٩١٩ ـ ١٩٨١ (جنيف . مكتب العمل الدولى . ١٩٨٢) ، ص ١٥١ .

١٣ ـ الحقيقة أن الموقف معقد جدا لان ادارة الجمعية التعاونية الأساسية وادارة منظمة القمة التعاونية ربما يكون لها أهداف وتوقعات مختلفة عن أهداف الاعضاء وتوقعاتهم (وعن أهداف الحكومة وتوقعاتها) وتفرق منظمة الأغذية والزراعة بين ثلاث معايير لكفاءة التشغيل فى التعاونيات : كفاءة التنظيم (للتعاونية كمنظمة تقوم بأعمال تجارية) وكفاءة التنمية (كأداة من أدوات سياسة الحكومة) ، وكفاءة خدمة الأعضاء (كوسيلة لتنمية مصالح الأعضاء) أنظر «كفاءة التشغيل فى التعاونيات الزراعية بالأقطار النامية » (منظمة الأغذية والزراعة روما ١٩٧٤) « تحسين منهج تقييم التعاونيات الريفية فى البلاد النامية (١٩٧٦) « تقييم المنظمات التعاونية فى البلاد النامية » (١٩٨١) .

١٤ ـ المشروع المسمى « تشجيع تسويق الألبان وتنمية منتجات الألبان » DP/ IND/70/022 .

١٥ ـ تقرير المؤتمر الدولى للاصلاح الزراعى والتنمية الريفية ، روما ، ١٢ ـ ٢٠ يوليو ١٩٧٩ (WCARRD/RER) الجزء الأول ، الفصل الثالث ، القسم أ .

وأتماما للفائدة يسعدنى أن أعرض فيما يلى بيان المندوب الدائم للحلف التعاونى الدولى لدى الأمم المتحدة بشأن تقرير الأمين العام عن التجارب القومية فى النهوض بالحركة التعاونية وذلك فى ١٧ مايو ١٩٨٥ . وقد ألقاه أمام المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة .

بيان الحلف التعاونى الدولى إلى المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة بشأن تقرير الأمين العام عن التجارب القومية فى النهوض بالحركة التعاونية

سيدى الرئيس : يسر الحلف التعاونى الدولى ويشرفه أن تتاح له فرصة التقدم بهذا البيان إلى المجلس الاقتصادى والاجتماعى . لقد كنا عظيمى الاهتمام بسلسلة التقارير التى قدمها الأمين العام للمجلس الاقتصادى والاجتماعى والجمعية العامة عن « التجربة القومية فى النهوض بالحركة التعاونية » .

والتقرير الذى بين أيديكم هو واحد من سلسلة من ثلاثة تقارير قدمت على مدى السنوات الست الماضية وتظهر شعورا بالاهتمام والمسئولية فى مجال التنمية الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالأقطار الأقل تقدما .

وأشير بوجه خاص إلى دور التعاونيات فى الزراعة . كما أشار التقرير إلى الدور الهام الذى تؤديه التعاونيات فى التوزيع الاستهلاكى والاسكان والتمويل بالنقد . ويعلن التقرير أن التعاونيات توجد مشاركة ديموقراطية ذ مغزاها الكبير .

ويسعد الحلف التعاونى الدولى أن يؤيد القرار الذى اتخذته اللجنة الاجتماعية للتنمية فى اجتماعها بمدينة فيينا فى شهر فبراير من هذا العام :

ويعلن هذا القرار ما يلى :

« انشاء ونمو التعاونيات واحد من أهم أدوات التنمية الكاملة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع أعضاء المجتمع » .

وتؤكد اللجنة على أنه :

« تؤدى التعاونيات دورا هاما فى التنمية الاجتماعية الاقتصادية بالأقطار النامية » .

وتعترف فى قرارها بضرورة برامج التدريب والتثقيف لاسيما من أجل تحويل الادارة إلى إدارة محترفة .

وتحث على موالاة تبادل التجارب القومية فى دعم التعاونيات .

وتوضح الدور الهام الذى يمكن للتعاونيات القيام به فى تحسين انتاج وتسويق واستهلاك الغذاء .

ولتنفيذ هذه التوصيات تدعو اللجنة الاجتماعية اللجان الاقليمية والوكالات المتخصصة المعنية لبذل مزيد من الجهود لدعم الحركة التعاونية . وترجو الأمين العام أن يعد تقريرا شاملا مع توجيه عناية خاصة إلى : دور التعاونيات فى الزراعة والقطاعات المتصلة بها فى انتاج وتسويق واستهلاك الغذاء . ودور التعاونيات فى تنمية العمالة فى المناطق الحضرية . ومشاركة جميع الناس ـ بما فيهم النساء والمعوقين والمسنين والشباب ـ فى التعاونيات . وأخيرا ترجوا الأمين العام أن يقدم تقريره إلى الدورة الأربعين للجمعية العامة تحت البند المعنون « التجربة القومية فى تحقيق تغييرات اجتماعية واقتصادية واسعة المدى بغرض التقدم الاجتماعى » .

ويوافق الحلف التعاونى الدولى على كل ذلك .

ماعدا اننا نعتقد أن الحركة التعاونية بأعضائها البالغ عددهم ٥٠٠ مليون ومشاركتها فى جميع قطاعات الاقتصاد تقريبا يجب دراستها كظاهرة قائمة بذاتها . وبعبارة أخرى نحن نعتقد أننا نساهم فى التقدم الاجتماعى . لكن التعاونيات تساهم أيضا فى التقدم الاقتصادى والاستقرار السياسى . وهى قوة من قوى زيادة التفاهم والسلام العالمى .

ويود الحلف التعاونى الدولى أن يوصى بأن تكون الدراسة التالية فى هذا المجال من مسئولية نائب الأمين العام للشئون الاقتصادية والاجتماعية الدولية حتى تلقى الناحيتان **الاقتصادية والاجتماعية** من الحركة كلاهما عناية كافية . وتشعر أن التقرير الحالى بالغ القوة فى القضايا الاجتماعية لكنه غير كاف فى النواحى الاقتصادية للتنمية التعاونية .

ومن أجل تقوية التقرير نوصى بأن يعهد للقسم الاحصائى بمهمة جمع احصائيات عن التنمية التعاونية من الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية ذات النشاط فى هذا الميدان مثل الحلف التعاونى الدولى . والمجلس العالمى لجمعيات الائتمان . والاتحاد الدولى للمنتجين الزراعيين ولجنة دعم المعونة للتعاونيات (كوباك) .

ويسرنا فى هذا الصدد أن نرى المعلومات عن التعاونيات مدرجة ضمن **التقرير الاقتصادى العالمى . والموقف الاقتصادى العالمى** . ونشرات الأمم المتحدة الأخرى .

ويبهجنا أن يضطلع نائب الأمين العام للشئون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالمسئولية عن الشئون التعاونية . ونطالب أن تدخل اللجان الاقليمية والوكالات المتخصصة التنمية التعاونية ضمن الدراسات والموتمرات الاقتصادية والاجتماعية على أساس أقليمى أو فى المؤتمرات العالمية التى تتناول

موضوعات تتصل بالتنمية لاسيما فى الأقطار الأقل تقدما .

وأعلن الحلف التعاونى الدولى أن عضوية التعاونيات بلغت ٣٦٥ مليون عضو فى ٧٠ قطرا فى أنحاء العالم وذلك حتى بضعة شهور مضت . وقد قفزت هذه العضوية قفزة مفاجئة إلى الأمام . عندما أنضم الاتحاد الصينى العام لتعاونيات التوريد والتسويق فى جمهورية الصين الشعبية إلى عضوية الحلف التعاونى الدولى فى ابريل من هذا العام . فزاد هذا الأنضمام عضوية التعاونيات بمقدار ١٣٢ مليون عضو فأصبحت عضوية الحلف ٤٩٧ مليونا .

ويبرز التقرير الذى أمامكم أثر التعاونيات الاجتماعى على حياة كبار السن والمعوقين والشباب والنساء . وتؤدى النساء دورا رئيسيا فى عمل التعاونيات من كافة الأنواع . وتخدم النساء فى كثير من الأحوال كمسئولات رئيسيات وعضوات فى مجلس الادارة ورؤيسات لهذه المجالس . ورئيسات لمنظمات تعاونية قومية ودولية . ومن أسف أن الأثر فى الاقطار الأقل تقدما لم يبدأ الا مؤخرا لكن الأثر الاقتصادى كبير من حيث أن المنظمات التعاونية تؤدى الى توصيل نتائج تزايد الانتاجية إلى من يقومون بالعمل فى ميدان الانتاج سواء كان زراعيا أم صناعيا .

ومن بين أكبر المنظمات التعاونية فى الحلف التعاونى الدولى المنظمات الزراعية التى تمارس التوريدات الزراعية والاعلاف والبذور والاسمدة والبترول . والبويات والاسيجة والاطارات والمركبات وتسويق منتجات أعضاء تعاونياتنا فى معظم السبعين قطرا التى تضم أعضاء الحلف التعاونى الدولى .

وقد وجهت أزمة الطاقة الأضواء على تعاونيات الكهرباء التى تخدم فى الولايات المتحدة ستة ملايين أسرة زراعية وريفية غير زراعية أى ٩٥٪ من الفلاحين الأمريكيين ويستمد مليون مستهلك زراعى فى عدة أقطار أخرى فى

أنحاء العالم الضوء والقوى الكهربائية من خلال مثل هذه التعاونيات .

وتأتى تعاونيات المستهلكين فى أقطار اسكندنافيا وبريطانيا العظمى وبولندا والمانيا وفرنسا بعد التعاونيات الزراعية مباشرة ، أما تعاونيات الائتمان فهى أعضاء فى الحلف التعاونى الدولى من خلال المجلس العالمى لتعاونيات الائتمان الذى يخدم نحو ٦٠ مليون عضو من أعضاء هذه التعاونيات الائتمانية التى توفر الاستقرار والقوة لمن كانوا قبلها لا يجدون أصولا متوافرة .

وتوفر تعاونيات الاسكان المساكن لتسعة ملايين أسرة ، وستؤدى دورا كبيرا فى السنة الدولية للمأوى لمن لا بيت له وهى السنة المزمع تخصيصها لهذا الغرض قريبا ، وستعد لجنة الاسكان بالحلف التعاونى الدولى نشرات بين ما يمكن عمله فى الاقطار الأخرى فى ميدان الاسكان المنخفض التكلفة القائم على المساعدة الذاتية وأحياء الاسكان النمطى .

وفى المجال المالى تدير التعاونيات عمليات مصرفية مركزية فى ١٣ قطرا أوروبيا وتقدم خدمات مالية فى أقطار أخرى كثيرة أيضا ، وتعد منظمات التأمين التعاونية فى عدد من الاقطار الأوروبية أكبر المنظمات التعاونية هناك أو تأتى فى المكانة الثانية بعد أكبر المنظمات التأمينية ، وتعبر شبكة تعاونيات التأمين عن نفسها من خلال لجنة التأمين فى الحلف التعاونى الدولى ، ويبلغ عدد أعضاء مثل هذه المنظمات التأمينية التعاونية ما يقرب من ١٠٠ مليون عضو .

وتوفر تعاونيات مصايد الأسماك موارد غذاء جديدة لمن كانوا يعيشون سابقا على انتاج الأرض فقط ، وتمتاز هذه التعاونيات بأهمية خاصة فى النرويج واليابان وكوريا والاسكا ، وكولومبيا البريطانية ، وغانة وأيسلندا وفى كثير من الأقطار الأخرى .

وأخذ عدد من المنظمات التى توفر الأعمال ينمو نموا سريعا وتشمل هذه

المنظمات تعاونيات العمال الصناعية ، وفيها يمتلك العمال أنفسهم ويديرون المصانع وشركات الانشاءات كما تشمل منظمات الحرف اليدوية وغيرها ، وهناك برامج واسعة النطاق من هذا النوع تأخذ سبيلها فى مجالات الانشاء والاسكان .

وكما أوضحت آنفا فعندما انضمت المنظمة التعاونية الصينية القومية إلى عضوية الحلف التعاونى الدولى فقفزت تلك العضوية من ٣٦٥ مليون عضو إلى ٤٩٧ مليون عضو مما يجعل الحلف أكبر منظمة اقتصادية لها صفة استشارية لدى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، ويسرنا أعظم السرور أن أتيحت لنا فرصة العمل مع المجلس وأعضائه والدول الاعضاء فيه فى العديد من المشروعات ، وترتبط تعاونياتنا بعلاقات عمل وثيقة مع منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية « يونيدو » والاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة « الجات » وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ، وصندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال ، وغيرها من الوكالات .

ومن المشكلات التى يواجهها الحلف التعاونى الدولى من تقديم المعلومات الشاملة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى والأمم المتحدة أنه لم يصدر حتى هذا التاريخ تكليف إلى قسم الاحصاء بالأمم المتحدة بجمع البيانات عن التعاونيات وجعلها متوافرة للوكالات المتخصصة والدول الاعضاء ، ونأمل أن يطلب المجلس القيام بجمع مثل هذه المعلومات .

ونشعر بأن أمام التعاونيات فرصة لتقديم المعلومات من أجل **التقرير الاقتصادى العالمى والتقرير عن الموقف الاجتماعى العالمى** ، وكلاهما عظيم الأهمية .

ويخطط الحلف التعاوني الدولي ومندبوه حاليا للمشاركة النشطة في مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة بنيروبي .

وقد قمنا أيضا بدور في الاجتماعات الخاصة التي عقدتها الجمعية العامة والمتصلة بنزع السلاح والسلام وشاركنا ونأمل أن نشارك بنشاط أعظم في الجمعية العامة التي ستعقد خصيصا من أجل التنمية الدولية .

ومقر الحلف التعاوني الدولي في جنيف بسويسرا وله مكاتب اقليمية في نيودلهي بالهند ، وموشي بتنزانيا ، وابيدجان بساحل العاج ، وهذه المكاتب الاقليمية على استعداد للعمل مع منظمات الأمم المتحدة الاقليمية والوكالات المتخصصة بالأمم المتحدة التي تساعد في تشجيع المشاركة الديمقراطية الايجابية في العمليات الاقتصادية بالاقطار المتقدمة والاقطار النامية حديثا .

ونكرر لكم الشكر يا سيدي الرئيس على هذه الفرصة التي اتيحت لنا لنعلن عن تقديرنا العميق لتقرير الأمين العام عن « التجربة القومية في النهوض بالحركة التعاونية » ، ونأمل أن نعمل معه ومع زملائه في التقرير الذي طلبته اللجنة الاجتماعية فعلا ليقدم للجمعية العامة عام ١٩٨٧ ، ونشعر أن ينبغي أن يتضمن كثيرا من المعلومات الاقتصادية التي تفيد مجلسكم والجمعية العامة ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة .

للباحث

- تنظيم وادارة الجمعيات التعاونية للاستهلاك . مكتبة عين شمس ١٩٥٩
- تطور التعاون وفلسفته فى ضوء الاشتراكية العربية . الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٢
- دور المؤسسات العامة التعاونية فى الاقتصاد القومى . مكتب السيد رئيس الجمهورية للبحوث الاقتصادية ١٩٦٣
- التعاون فى المملكة المتحدة . مكتب السيد رئيس الجمهورية للبحوث الاقتصادية ١٩٦٣
- التعاون الاستهلاكى (تاريخه ونظمه ومشكلاته) . مكتبة عين شمس ١٩٦٤
- نحو حركة تعاونية نظيفة . الاهرام الاقتصادى ١٩٦٥
- نحو بنيان تعاونى سليم . الاهرام الاقتصادى ١٩٦٦
- تطور مفهوم ديمقراطية الادارة فى التنظيمات التعاونية . جامعة الدول العربية — مكتبة عين شمس ١٩٦٧
- اصول التنظيم والادارة فى المؤسسات والتعاونيات . مكتبة عين شمس ١٩٦٨
- التنظيم التعاونى . مكتبة عين شمس ١٩٧٠
- نشأة الفكر التعاونى وتطوره . مكتبة عين شمس ١٩٧٠
- التطبيق التعاونى فى بريطانيا . مكتبة عين شمس ١٩٧٠
- التطبيق التعاونى فى بعض الدول الاشتراكية والاسكندنافية . مكتبة عين شمس ١٩٧٠
- نحو بنيان تعاونى جديد . مكتبة عين شمس ١٩٧٠
- التعليم التعاونى . المجلة العلمية لكلية التجارة وجامعة الدول العربية ١٩٧٠
- التطبيق التعاونى الاشتراكى . مكتبة عين شمس ١٩٧٢
- التطور التعاونى الاشتراكى فى مصر وتشيكوسلوفاكيا مكتبة عين شمس ١٩٧٣
- اصول الادارة العلمية . مكتبة عين شمس ١٩٧٤
- دراسات فى التسويق التعاونى . مكتبة عين شمس ١٩٧٤
- الثورة الادارية ومشكلات التعاون . مكتبة عين شمس ١٩٧٥
- الادارة بين النظرية والتطبيق . مكتبة عين شمس ١٩٧٦
- التعاون — تاريخه — فلسفته — أهدافه مكتبة عين شمس ١٩٧٦
- التسويق التعاونى — مبادئه ومشكلاته مكتبة عين شمس ١٩٧٧
- تطور التنظيم التعاونى مكتبة عين شمس ١٩٧٩
- التخطيط التعاونى والنشاط التسويقى مكتبة عين شمس ١٩٨٠
- التعاون بين التشريع والتطبيق مكتبة عين شمس ١٩٨٢
- بحوث ودراسات فى التعاون مكتبة عين شمس ١٩٨٣
- تنظيم الملكية الزراعية واستغلالها مكتبة عين شمس ١٩٨٤
- روبرت أوين مكتبة عين شمس ١٩٨٥
- دكتور وليم كنج مكتبة عين شمس ١٩٨٥
- فردريش فلهلم رايفيزن مكتبة عين شمس ١٩٨٥
- تاريخ رواد روتشديل مكتبة عين شمس ١٩٨٥
- فلسفة رواد التعاون ومبادىء التعاون الدولية مكتبة عين شمس ١٩٨٥
- Statement on Co-Operative Structure
- Egyptian Cooperative Structure
- The Higher Institute of Cooperative and Managerial Studies.

Published by : Egyptian Society For Cooperative Studies 1976 .

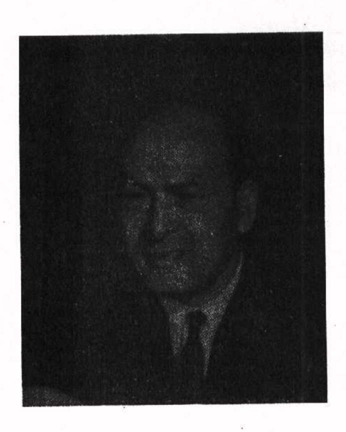
تعريف ببعض اوجه نشاط الباحث

- عضو هيئة التدريس فى كلية التجارة جامعة عين شمس منذ ١٩٤٨ وتدرج فى مناصب هيئة التدريس الى الاستاذية ، ومازال استاذا بها حتى الآن .
- كاتب بصحف دار التعاون للطبع والنشر وله مقال اسبوعى منذ عام ١٩٥٩ حتى الآن .
- تولى أمانة ثم عمادة المعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية منذ انشائه عام ١٩٦٠ حتى الآن .
- رئيس مجلس ادارة الجمعية المصرية للدراسات التعاونية التى تملك المعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية ، والمجلة المصرية للدراسات التعاونية ومركز البحوث التعاونية ، ومركز تنمية العلاقات التعاونية الدولية ، ومركز التدريب التعاونى .
- رئيس تحرير المجلة المصرية للدراسات التعاونية منذ صدورها فى عام ١٩٦٨ وصدر قرار من مصلحة الاستعلامات بذلك ، وعضو نقابة الصحفيين .
- نائب رئيس اللجنة الزراعية للحلف التعاونى الدولى منذ عام ١٩٧٦ واعيد انتخابه فى اكتوبر عام ١٩٨٠ لمدة تالية حتى عام ١٩٨٤ .
- عضو اللجنة المركزية للحلف التعاونى الدولى ، ولجنة الصحافة التعاونية ، وعديد من لجان الحلف النوعيــة .
- مستشارا لجامعة الدول العربية فى الشئون الاجتماعية والتعاونية والادارية .
- عضو مجالس ادارة الاتحادات التعاونية المركزية للتعاون الاستهلاكى ، والانتاجى ، والاسكانى والزراعى .
- تحت رعاية رياسة الجمهورية تولى الأمانة العامة للمؤتمر التعاونى الاستهلاكى الأول عام ١٩٨٠ .
- عضو فى المجالس القومية المتخصصة (المجلس القومى للتنمية الاجتماعية والخدمات وعضو شعبتى الحكم المحلى والتنمية الادارية) .
- عضو المجلس الأعلى لقطاع التموين ، وعضو الجمعية العمومية للعديد من شركات وزارة التموين .
- عضو مجلس ادارة اكاديمية السادات للعلوم الادارية .
- عضو الشعبة المصرية للمعهد الدولى للعلوم الادارية .
- رأس المؤتمر الدولى الثالث للتجارة التعاونية الدولية بالقاهرة الذى نظمه الحلف التعاونى الدولى سنة ١٩٨٢ .
- رأس مؤتمر الاصلاح الزراعى بصوفيا الذى نظمه الحلف التعاونى الدولى بالتنسيق مع الاتحاد التعاونى فى بلغاريا سنة ١٩٨٣ .
- اختير خبيرا بالهيئة الاستشارية التعاونية الكندية التى تضم ابرز علماء وخبراء الحركة التعاونية فى العالم ١٩٨٤ .
- رأس الندوة الدولية لادارة المنظمات التعاونية فى الدول العربية التى نظمها المعهد العالى للدراسات التعاونية والادارية سنة ١٩٨٥ بالتنسيق مع اتحاد رايفيزن العالمى .
- عضو مجلس ادارة صندوق تمويل المساكن — وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة واستصلاح الأراضى سنة ١٩٨٥ .
- رئيس اللجنة الاستشارية الدائمة للأمانة العامة للاتحاد التعاونى العربى سنة ١٩٨٥ .

بعده ... ←

تابــع : تعريف ببعض أوجــه نشاط الباحث

- اســهم فى العمل السياسى ، حيث اختير عضــوا فى المؤتمر القــومى للقــوى الشــعبية .
- وامينا للمكتب التنفيذى بكلية التجارة جامعــة عين شمس .
- وعضــوا منتخبا بلجنـــة المائة التى اختيرت على مســتوى الجمهورية لوضع اسس الاصــلاح الاجتمــاعى والاقتصـــادى .
- عضــوا منتخبا باللجنة المركزية للاتحاد الاشــتراكى العــربى .
- تحت رعاية الســيد رئيس الجمهورية ســلمه السيد رئيس الوزراء تمثال الامتياز الادارى كاحد رواد الادارة فى مصر فى عيــد الادارة الثالث الذى نظمتــه اكاديميــة ادارة الأعمــال واتحاد الجمعيات العلمية العاملة فى مجال الادارة ١٩٨١ .
- تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية سلمه رئيس الوزراء درع العيد الخمســينى للبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى (١٩٣١ — ١٩٨١) للدور البارز الذى قام به فى اعــداد التعاونيين وخــدمة الاقتصــاد القــومى .
- منحه الســيد رئيس الجمهورية وســام الجمهــورية من الطبقة الثانية تقديرا لحميد صــفاته وجليل خدماته ... عام ١٩٨٣ .
- تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية ســلمه السيد رئيس الوزراء ميدالية وشــهادة تقــدير فى العيد الماسى للحركة التعاونية المصرية ١٩٠٨ — ١٩٨٣ .



ABUL KHEIR, Kamal Hamdy, born in Cairo, U.A.R., on 16 December 1922. Profession: University Dean and Professor. Married one child:

Education: B.Com., Faculty of Commerce, Ain Shams University, 1943–47; Postgraduate Diploma in Organization and Management, ibid., 1952–53, in Marketing, 1953–54, in Stock-Exchange Studies in Cotton, 1954–55; Ph.D., Organization and Management of Cooperatives, 1960.

Appointments held: Member of Staff, Faculty of Commerce, Ain Shams University, 1948; currently Professor, Business Administration Department, ibid.; Consultant, Presidential Bureau for Economic Research, 1961; Dean, Higher Institute of Cooperative and Managerial Studies, 1961; Member, Supreme Council for Reorganization of the Cooperative Movement, 1968; Consultant to the Cooperative Committee, Central Committee of the Arab Socialist Union; Member, Higher Cooperative Supreme Councils of Agriculture, Consumer, and Producer. Books published: (university textbooks) Principals of Organization and Management, 1961; The Development of the Cooperative Movcment in the U.A.R., 1962; Consumers Cooperation, 1964; Comparative Cooperative Systems in Many Lands, 1967; Cooperative Organization, 1969; Towards New Cooperative Structure, 1970; The Development of Cooperative Thought, 1970; Cooperative Application in Great Britain, 1970; (published by Al-Ahram Economic Review) Towards a Clean Cooperative Movement, 1964; Towards Sound Cooperative Movement, 1966 (issued by the President's Office for Economic Research) The Cooperative Movement in the United Kingdom, 1962; The Role of Cooperative Organization in the National Economy (U.A.R.), 1962. Contributor to professional journals and newspapers.

Professional affiliations: Egyptian Society for Cooperative Studies (Vice-Chairman, 1962); Congress of the Arab Socialist Union. Address: Higher Institute of Cooperative and Managerial Studies, El-Monira, Cairo, U.A.R.

ه

بالرجوع الى القاموس الدولى بعنوان « أبرز ٢٠٠٠ من علماء العالم Two Thousand Men of Achievement الصـــادر فى عام ١٩٧١ ، تقول مقدمته :

أن أســماء العلمـاء الذين تضـــمنهم هـــذا القاموس هم الصفوة الممتازة من أبرز علماء العالم تقدما وعطاءا ... وأن اسماءهم تعتبر أكثر أسماء علماء العالم دورانا على ألسنة الناس والمجتمعات ، على الصعيد المحلى والدولى ، وأن الوثائق تتضمن نشـــاطهم وجهــدهم ســتظل محفوظة على مر العصــور فى أرشـــيف « ميلروز Melrose بلندن ودارتماوث Dartmouth وهـــو الثغــر الذى هاجر منه الآباء والأجداد الانجليز فى عام ١٦٢٠ من انجلترا الى العـــالم الجديد .

عنـــوان المراســـلات مع القاموس الدولى :

All communications to : Two Thousand Men of Achievement, Artillery - Mansions, Victoria Street, London S.W.I., England

ورد اسم الدكتور كمال حمدى ابو الخير فى هذا القاموس فى الصفحة رقم (٢)

تم بحمد الله تعالى

رقم الايداع ٨٥/٥٥٠٧

الناشر
مكتبة عين شمس
٤٤ شارع القصر العيني